

جامعة سعد دحلب بالبليدة
كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة ماجستير

التخصص : نقود مالية و بنوك

فعالية السياسة المالية في توجيه مخططات النمو الإقتصادي

في الجزائر 1999-2009

من طرف

الأمين لباز

أمام اللجنة المشكلة من

رئيسا	أستاذ التعليم العالي - جامعة البليدة	أ. د - ناصر مراد
مشرفا و مقررا	أستاذ التعليم العالي - جامعة البليدة	أ. د - كمال رزيق
عضوا مناقشا	أستاذ محاضر (أ) - جامعة البليدة	د - مسعود دراوسي
عضوا مناقشا	أستاذة محاضرة (أ) - جامعة البليدة	د - ساسية خضراوي

البليدة ، جويلية 2011

ملخص

مع بداية سنة 1999 عرفت الجزائر انفراجا سياسيا بعد أزمة كبيرة كلفتها عشرية كاملة من الركود الاقتصادي ، أثرت هذه الأزمة على النظام الإقتصادي ككل ، ما جعل السلطات تفكر في تدراك التأخر الحاصل في المجال الإقتصادي عن طريق إطلاق أضخم البرامج التنموية في تاريخ الجزائر ، كان أولها برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي امتد على طول أربع سنوات إبتداءا من سنة 2001 ، وكان ثانيهما، البرنامج التكميلي لدعم النمو الممتد على طول خمس سنوات إبتداءا من سنة 2005 .

إن الأهداف المسطرة خلال البرنامجين لم تكن لتتحقق دون مرافقتها من طرف سياسة اقتصادية ، و قد اختارت السلطات أن تكون هذه السياسة هي السياسة المالية ، و ذلك لعدة اعتبارات تعود لطبيعة التكوين الإقتصادي للجزائر ، و كذا لما هو معروف عن فعاليتها في إدارة الأزمات .

إن حرص الحكومة على إنجاح البرامج التنموية جعلها تسخر أدوات السياسة المالية المتمثلة في الإنفاق العام و الضريبة و الميزانية ، و لخدمة هذه الأهداف، خصصت الحكومة غلafa ماليا للبرنامجين يفوق 4727 مليار دينار جزائري كما أنها قدمت تحفيزات جبائية كبيرة لم تقدم من قبل من أجل دفع عجلة التنمية نحو الأمام .

فالعجز الموازني الذي شهدته اغلب سنوات الدراسة كان عجزا مقصودا ، الهدف منه إعطاء الدفعة الأولى للاقتصاد ، و التي من خلالها يستطيع الاقتصاد قيادة التنمية بنفسه من خلال التغذية الذاتية .

لقد سعت السياسة المالية في الجزائر إلى إيصال البرامج التنموية إلى أهدافها ، لكن بعض العوائق حالت دون ذلك ما جعلت عينة الدراسة تقر بأن النمو الحاصل في الجزائر لم يكن سوى انعكاس لارتفاع أسعار البترول و أن السياسة المالية لم توفق في مرافقة البرامج نحو أهدافها .

شكر

أحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه على كريم عطائه، و على نعمه التي لا تعد و لا تحصى، فأحمده على نعمة الإسلام و الصحة و العافية، و على ما سخره لي خلال إنجاز هذه المذكرة، و خلال حياتي كاملة .
و أولها أن رزقني بأم كابدت عني الكثير لتوصلني لهذه الدرجة، فجازاها الله عني كل خير، و جعلها لها في ميزان حسناتها، و أبقاها لي حتى تشهد كل نجاحاتي .

و إمتثالا لقوله صلى الله عليه و سلم : { لا يشكر الله من لا يشكر الناس }، فإني أتقدم بشكري و إمتثاني عرفانا مني بالجميل إلى :

* أستاذي و قدوتي، من فتح لي قلبه، و كان بمثابة الأب و الأخ و الصديق، من سهر على إخراج هذه المذكرة إلى النور، من كانت توجيهاته مصباح يضيء طريقي نحو الموضوع أستاذي الكريم: **كمال رزيق** جازاه الله عني كل خير، و بارك الله له في علمه و عمله .

* الأساتذة و الإطارات الذين كانوا سندا لي خلال إنجاز المذكرة الأساتذة السادة : جوال محمد السعيد، هجرسي طارق، موقفي علي، حفاف مصطفى، شطي هواري المدعو سمير، بن غربي خليل، عمراوي قويدر،
ضبع مقدم، سراي عبد القادر .

السادة و السيدات : عمال المكتبة في جامعة الأغواط و جامعة الجلفة .

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول
105	01 معطيات اشتقاق منحني سوق النقد
109	02 أثر المتغيرات المالية و النقدية
139	03 الغلاف المالي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي و تقسيماته حسب المحاور خلال الفترة (2004-2001)
143	04 توزيعات الغلاف المالي على سنوات برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي حسب محاوره .
145	05 توزيع الغلاف المالي المخصص لدعم الإصلاحات .
154	06 توزيع الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو حسب كل محور .
178	07 تطور الإنفاق العام في الجزائر من 1999-2009 .
181	08 تطور أقسام الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1999-2009)
186	09 علاقة الإنفاق العام بالنتائج الداخلي الخام .
190	10 تطور الإيرادات العامة في الجزائر
192	11 تطور الموارد العادية بالنسبة للإيرادات العامة .
195	12 تطور مكونات الموارد العادية و نسبتها للإيرادات العامة
201	13 تطور الجباية البترولية بالنسبة للإيرادات العامة.
203	14 أسباب تطور الجباية البترولية
209	15 رصيد الميزانية الجزائرية خلال الفترة 1999-2009

210	نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة	16
211	وضعية صندوق ضبط الموارد	17
219	تطور معدلات النمو الحقيقي خلال الفترة 1999-2009.	18
221	معدلات النمو القطاعية للفترة 2001-2009	19
223	القيمة المضافة الخام حسب كل قطاع خلال الفترة 2000-2009	20
224	حصيلة الضريبة على القيمة المضافة خلال الفترة 2000-2009	21
225	الإستهلاك في الجزائر خلال الفترة 2001-2008	22
226	تطور الكتلة الاجرية في الجزائر خلال الفترة 2002-2006	23
226	تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون خلال الفترة 1998-2007	24
227	تطور الإدخار والإستثمار و معدلات الفائدة خلال الفترة 2001-2008	25
228	التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة 2000-2009	26
230	البطالة و التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000-2009	27
232	ميزان المدفوعات الجزائري	28
239	المنظمات المكونة لعينة البحث و عدد الاستبانات الموزعة فيها و المسترجعة منها	29
243	الأوزان المعطاة لخيارات الإجابة المتاحة في الإستبانة	30
244	المتوسطات المرجحة و الاتجاه الموافق لها	31
251	معاملات الثبات لمحاور الدراسة باستخدام طريقة كرونباخ ألفا	32
254	التكرارات و المتوسطات الحسابية و الإنحرافات المعيارية لإتجاه المبحوثين نحو الجانب السياسي و القانوني	33
257	التكرارات و المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإتجاه الاكاديميين نحو الجانب السياسي و القانوني	34
259	التكرارات و المتوسطات الحسابية و الإنحرافات المعيارية لإتجاه إطارات المالية حول الجانب السياسي و القانوني	35
261	التكرارات و المتوسطات الحسابية و الإنحرافات المعيارية لإتجاه نواب المجلس الشعبي الوطني نحو الجانب السياسي و القانوني	36

263	التكرارات و المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية للإتجاه العام للمبحوثين حول الجانب الاقتصادي و المالي	37
266	التكرارات و المتوسطات الحسابية و الإنحرافات المعيارية الأكاديميين نحو الجانب الإقتصادي و المالي	38
268	التكرارات و المتوسطات الحسابية و الإنحرافات المعيارية لإتجاه إطارات المالية نحو الجانب الإقتصادي و المالي	39
270	التكرارات و المتوسطات الحسابية و الإنحرافات المعيارية لإتجاه ألنوابي نحو الجانب الإقتصادي و القانوني	40
272	التكرارات و المتوسطات الحسابية و الإنحرافات المعيارية لإتجاه المبحوثين نحو الجانب الموازي	41
277	التكرارات و المتوسطات الحسابية و الإنحرافات المعيارية لإتجاه الأكاديميين نحو الجانب الموازي	42
280	التكرارات و المتوسطات الحسابية و الإنحرافات المعيارية لإتجاه إطارات المالية نحو الجانب الموازي	43
283	التكرارات و المتوسطات الحسابية و الإنحرافات المعيارية لإتجاه النواب نحو الجانب الموازي	44
286	التكرارات و المتوسطات الحسابية و الإنحرافات المعيارية للإتجاه العام لعينة الدراسة نحو الجانب البرامجي	45
290	التكرارات و المتوسطات الحسابية و الإنحرافات المعيارية لإتجاه الأكاديميين نحو الجانب البرامجي	46
292	التكرارات و المتوسطات الحسابية و الإنحرافات المعيارية لإتجاه إطارات المالية نحو الجانب البرامجي	47
294	التكرارات و المتوسطات الحسابية و الإنحرافات المعيارية لإتجاه النواب نحو الجانب البرامجي	48

قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل
49	01 خطوات التحليل المالي الحكومي
50	02 دورة تخطيط السياسة المالية
53	03 أنواع التقسيمات العلمية للنفقات العامة
55	04 أنواع التقسيمات الوضعية للنفقات العامة
95	05 منحى الطلب الكلي
95	06 منحى العرض الكلي
103	07 التوازن في سوق السلع و الخدمات (الإنتاج)
106	08 التوازن في سوق النقد
108	09 التوازن في الإقتصاد الوطني
108	10 انحدار منحنى سوق الإنتاج
109	11 انتقال منحنى سوق الإنتاج
110	12 فعالية السياسة المالية في سوق الإنتاج
178	13 تطور الإنفاق العام في الجزائر من 1999-2009
182	14 تطور أقسام الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1999-2009
186	15 تطور الناتج الداخلي الخام
191	16 تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1999-2009

193	تطور الموارد العادية بالنسبة للإيرادات العامة	17
194	الموارد العادية بالنسبة إلى الإيرادات العامة	18
196	تطور مكونات الموارد العادية	19
201	تطور الجباية البترولية خلال الفترة 1999-2009	20
202	تطور الجباية البترولية بالنسبة للإيرادات العامة	21
210	العجز الموازني الجزائر	22
220	تطور معدل نمو الإقتصادي الحقيقي	23
229	المؤشر العام للأسعار و علاقته بمؤشر الأغذية و المشروبات الغازية	24
230	العلاقة بين القوى العاملة و عدد عاطلين	25
231	معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 200-2009	26
240	مكونات العينة	27
240	إستمارة الإستبانة الموزعة المسترجعة و المفقودة	28
253	استمارات الإستبانة الصالحة للتحليل و الفاسدة بعد الإسترجاع	29

الفهرس

ملخص

شكر

قائمة الجداول و الأشكال

الفهرس

13	مقدمة
26	1. الأسس النظرية للسياسة المالية
27	1.1. الإطار العام للسياسة المالية
27	1.1.1 المسؤولية المالية للدولة
27	1.1.1.1 الدولة و المفاهيم المحيطة بها
28	2.1.1.1 أشكال مسؤولية الدولة
33	3.1.1.1 العوامل المؤثرة في مسؤولية الدولة
36	4.1.1.1 تفسير و قياس حجم مسؤولية الدولة
38	1.1.2. ماهية السياسة المالية
38	1.2.1.1 مفهوم السياسة المالية
41	2.2.1.1 أهداف السياسة المالية
44	3.1.1.1 تسيير السياسة المالية
44	1.3.1.1 محيط السياسة المالية
46	2.3.1.1 إتخاذ القرار المالي في الدولة
47	3.3.1.1 تخطيط السياسة المالية
51	2.1 أدوات السياسة المالية

51	1.2.1. النفقات العامة
51	1.1.2.1. ماهية الإنفاق العام
56	2.1.2.1. تنفيذ الإنفاق العام.....
61	3.1.2.1. الآثار الاقتصادية للإنفاق العام
63	2.2.1. الإيرادات العامة.....
64	1.2.2.1. الضرائب.....
68	2.2.2.1. الإيرادات الإئتمانية.....
72	3.2.2.1. الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة.....
75	3.2.1. الميزانية العامة.....
75	1.3.2.1. ماهية الميزانية العامة.....
78	2.3.2.1. مراحل الميزانية العامة.....
84	3.3.2.1. تطور أنظمة الميزانية العامة.....
87	2. فعالية السياسة المالية.....
88	1.2. الأطروحات النظرية في فعالية السياسة المالية.....
88	1.1.2. تطور الفكر المالي عبر المدارس.....
88	1.1.1.2. الفكر المالي القديم.....
91	2.1.1.2. الفكر المالي في المرحلة الإنتقالية.....
94	3.1.1.2. الفكر المالي المتأخر
97	2.1.2. الجدل الفكري حول فعالية السياسة المالية.....
98	1.2.1.2. حجج أنصار فعالية السياسة المالية
98	2.2.1.2. حجج معارضي السياسة المالية.....
00	3.1.2. فعالية السياسة المالية في إحداث التوازن الإقتصادي العام.....
100	1.3.1.2. ماهية التوازن الإقتصادي.....

101	2.3.1.2. كيفية حدوث التوازن الإقتصادي العام.....
108	3.3.1.2. فعالية السياسة المالية في سوق الإنتاج
111	2.2. فعالية السياسة المالية في التوجيه الإقتصادي.....
111	1.2.2. فعالية السياسة المالية في إدارة الأزمات المالية.....
111	1.1.2.2. ماهية الأزمات.....
114	2.1.2.2. الأزمة المالية العالمية الأخيرة 2008/2007.....
116	3.1.2.2. خطط الإنقاذ المتبعة.....
119	4.1.2.2. فعالية السياسة المالية في تجاوز الأزمات.....
120	2.2.2. :فعالية السياسة المالية في مكافحة الفقر.....
121	1.2.2.2 مفهوم الفقر.....
123	2.2.2.2 المؤثرات في الفقر.....
125	3.2.2.2 آليات تأثير السياسة المالية في الفقر.....
126	3.2.2. فعالية السياسة المالية في إحداث التوازن الخارجي.....
126	1.3.2.2. ماهية ميزان المدفوعات.....
129	2.3.2.2. التوازن و العجز الخارجي.....
131	3.3.2.2. إجراءات السياسة المالية لإحداث التوازن الخارجي.....
137	3.المخططات التنموية في الجزائر بين الأهداف و النتائج.....
138	1.3. البرامج التنموية في الجزائر بين 1999-2009
138	1.1.3. برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004.....
138	1.1.1.3. الإطار العام للبرنامج.....
143	2.1.1.3. إجراءات البرنامج
153	2.1.3. البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009
153	1.2.1.3. الإطار العام للبرنامج

157	2.2.1.3. إجراءات البرنامج
172	2.3. السياسات المالية المرافقة للبرامج و نتائجها.....
173	1.2.3. السياسات المالية خلال فترة البرامج التنموية 1999-2009
173	1.1.2.3. الإنفاق العام في الجزائر
187	2.1.2.3. الإيرادات العامة في الجزائر.....
204	3.1.2.3. الميزانية العامة في الجزائر.....
212	2.2.3. المنجزات الفعلية المادية للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1999-2009.
212	1.2.2.3. المنجزات المادية الموجهة لتحسين ظروف معيشة المواطن.....
217	2.2.2.3. المنجزات المادية الموجهة لتطوير المنشآت القاعدية.....
219	3.2.3. المنجزات الإقتصادية المحققة خلال فترة البرامج التنموية
219	1.3.2.3. تطور النمو الإقتصادي
223	2.3.2.3. تطور القيمة المضافة من الإنتاج الوطني حسب كل قطاع
225	3.3.2.3. تطور الإستهلاك
227	4.3.2.3. تطور الإستثمار و الإدخار
228	5.3.2.3. تطور التضخم
229	6.3.2.3. تطورات البطالة و التشغيل
231	7.3.2.3. التجارة الخارجية و ميزان المدفوعات
234	4. تقييم فعالية السياسة المالية الجزائرية خلال الفترة 1999-2009.....
235	1.4. طبيعة الدراسة الميدانية و كيفية إجرائها
235	1.1.4. الإطار المنهجي للدراسة
235	1.1.1.4. المنهج و الأدوات المستخدمة في الدراسة
237	2.1.1.4. أنموذج الدراسة
237	3.1.1.4. مجتمع و عينة الدراسة

241	2.1.4. أساليب المعالجة الإحصائية للبيانات المستعملة في الدراسة
241	1.2.1.4. التعريف بالبرنامج (SPSS)
242	2.2.1.4. المفاهيم الإحصائية المستخدمة في الدراسة
243	3.2.1.4. الطريقة المستخدمة في قياس الإتجاهات
245	3.1.4. مراحل تطوير أداة الدراسة و الإستبانة
245	1.3.1.4. بناء أداة الدراسة
247	2.3.1.4. صدق أداة الدراسة
251	3.3.1.4. ثبات أداة الدراسة
252	4.3.1.4. تطبيق أداة الدراسة
253	2.4. عرض نتائج الدراسة الميدانية و تحليلها و تفسيرها
254	1.2.4. تحليل نتائج الإستبيان من الجانب التنظيمي
259	1.1.2.4. تحليل نتائج الجانب السياسي و القانوني
262	2.1.2.4. تحليل نتائج الجانب الإقتصادي و المالي
272	2.2.4. تحليل الإستبيان من الجانب التقني
272	1.2.2.4. تحليل نتائج الجانب الموازي
286	2.2.2.4. تحليل نتائج الجانب البرامجي
298	خاتمة
306	الملاحق
344	قائمة المراجع

مقدمة

تعتبر التنمية الاقتصادية أحد أهم مسؤوليات الحكومات و الدول إتجاه شعوبها عن طريق تحسين الظروف التي يعمل فيها الاقتصاد من أجل توفير حياة كريمة للمواطن، ما سينعكس مباشرة بعد ذلك على الأداء الاقتصادي للدولة، و قد زاد هذا الإتجاه نحو التنمية الاقتصادية خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية، أين خرجت معظم دول العالم منهكة و بدون قواعد إقتصادية قوية، فعمدت الدول المتقدمة إلى تدارك الأمر بإقامة قواعد إقتصادية جديدة قوية كانت نتيجة استخدام ثروات الشعوب والأمم الضعيفة التي عاشت تحت وطأة استعمارها لعقود طويلة .

إن تسارع التقدم الاقتصادي الذي شهدته الدول المتقدمة بعد الحرب العالمية وسع الفجوة بينها وبين الدول النامية بحكم أن هذه الأخيرة أصبحت لا تمثل سوى مصدر يمدّها بالطاقة اللازمة والمواد الأولية، و سوق تستهلك ما تنتجه هذه الدول، و ما ساعد على تكريس و توسيع هذه الفجوة، هو إفتقار الدول النامية إلى موارد و طرق تكوين رأس المال الضروري لإقامة اقتصاديات قوية .

و مع تفاقم مشاكل الدول النامية و المتمثلة أساسا في تشوه ملامح الهيكل الاقتصادي نتيجة الانفجار السكاني الذي شهدته هاته الدول و الذي صاحبه انخفاض المستوى المعيشي و معدلات النمو الاقتصادي، سعت هاته الدول إلى تدارك التأخر و تضيق الفجوة الكبيرة بينها و بين الدول المتقدمة، عن طريق إنتهاج سياسات تنموية تراعى فيها تحقيق الأهداف الواجب تحقيقها في ظل الإمكانيات المتاحة وخصائص البناء الاقتصادي المتميز لهاته الدول .

و بإعتبار أن الجزائر تنتمي إلى هذه المجموعة من الدول، فهي تتقاسم معها التاريخ والمستقبل، و كبقية دول النامية شهدت الجزائر استعمارا طويلا جدا إستنزف الكثير من الثروات، و أثر بشكل كبير على مواردها خاصة البشرية منها، فقد سعى الإستعمار الفرنسي إلى تحطيم كل وسائل و أدوات التنمية الاقتصادية و على رأسها العنصر البشري الذي عانى من الجهل و الحرمان لفترة طويلة من الزمن ما إنعكس على باقي مجالات التنمية الاقتصادية .

منذ الاستقلال سعت الجزائر إلى بناء اقتصاد جديد بالكامل، و رغم انعدام الإمكانيات المادية والمالية، إلا أن الجزائر إنطلقت في عملية البناء و التنمية عبر عدة مراحل، كان أولها المرحلة الممتدة بين

سنتي 1962 و 1966 و التي وُضع فيها الأساس لاقتصاد جزائري جديد تبنى النهج الإشتراكي من خلال إرساء نظام التسيير الذاتي و إنشاء المؤسسات و الدواوين الوطنية،و كان ثانيها المرحلة الممتدة بين سنتي 1967 و 1979 التي تميزت بالتخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية و هذا عن طريق إطلاق مخططات تنموية كانت كما يلي :

- المخطط الثلاثي 1967-1969 : و كان الهدف منه إنشاء قاعدة صناعية تعتبر قاعدة التنمية في البلاد .
- المخطط الرباعي الأول 1970-1973: كان يهدف إلى تعزيز الإستقلال الاقتصادي عن طريق دعم الإشتراكية و جعل التصنيع في المرتبة الأولى من حيث إهتمام الدولة .
- المخطط الرباعي الثاني : 1974-1977 : يهدف هذا البرنامج إلى دعم نظام التخطيط من أجل تحسين تسيير القواعد المنتجة .
- المرحلة الانتقالية 1978-1979: تعتبر هذه المرحلة بمثابة فترة لإتمام ما تبقى من البرنامج السابق وتحضيراً للبرامج الجديدة .
- أما المرحلة الثالثة و الممتدة بين سنتي 1980-1989 فقد اتسمت بإعادة تقويم الاقتصاد الوطني الذي عانى من بعض الإختلالات خلال الفترة السابقة عن طريق إطلاق برنامجين إثنين هما :
- المخطط الخماسي الأول 1980-1984 : و قد سطر هذا البرنامج من أجل تنظيم الاقتصاد الوطني من خلال إحداث تناغم بين الفروع الصناعية و إعادة هيكلة المؤسسات و توسيع النشاط الإنتاجي .
- المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 : أطلق هذا البرنامج من أجل تنظيم المسيرة التنموية مع الرفع من مستوى معيشة السكان .

جاءت فترة التسعينيات بإصلاحات جديدة من نوع آخر،تمثلت في تغيير ملامح النظام الاقتصادي ككل بالانتقال من الاقتصاد المخطط مركزياً إلى اقتصاد يعتمد على آليات السوق،ما نتج عنه بعض المشاكل و الظواهر الإجتماعية التي تزامنت مع بداية الأعمال الإرهابية في الجزائر،ما كلف الدولة ما يقارب عشرية كاملة من الركود الاقتصادي الذي أثر على جميع ملامح الحياة نتيجة إهتمام الدولة الكبير بالملف الأمني،و مع بدايات سنة 1999 بدأت تظهر بوادر الانفراج من خلال ضبط الملف الأمني وبداية الاهتمام بالإنعاش الاقتصادي،الذي تجسد في شكل برنامج طموح أعلن عنه السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة يوم 26 أبريل سنة 2001 من أجل تدارك التأخر الحاصل في التنمية الاقتصادية خلال العشرية السوداء ومواصلة الإنجازات المحققة سنة 1999 وسنة 2000، ومع نهاية هذا البرنامج الموسوم ببرنامج دعم

الإنعاش الاقتصادي، أطلقت الدولة الجزائرية برنامجا خماسيا على لسان رئيس الجمهورية يوم 07 فيفري 2005، يعد الأضخم على الإطلاق من حيث الأهداف و الموارد المالية الموجهة لتمويله .

إن البرنامجين اللذين أطلقتهما الجزائر خلال الفترة 1999-2009 كانا نتيجة وعي سياسي واقتصادي كبير من طرف المسؤولين عن القرار بإمكانية تحقيقهما رغم ضخامتهما، و هذا إيماننا منهنم بقدرة السياسات الاقتصادية في الجزائر على مرافقة و توجيه هاته البرامج نحو أهدافها، و لعل أكثر سياسة كانت تعتمد عليها الدولة في تمويل هاته البرامج هي السياسة المالية، و هذا لعدة إعتبارات داخلية و خارجية كان أهمها الإستفادة من فترة الرواج الاقتصادي الذي سبق الأزمة المالية العالمية، الذي نتج عنه إرتفاع إيرادات الدولة، ما وفر للدولة مصدرا ماليا مهما جدا لتمويل هاته الخطط التنموية، و كذا كون السياسة المالية أداة فعالة في توجيه الخطط نحو أهدافها بحكم التجربة .

خلال فترة البرامج التنموية إتمدت الجزائر على السياسة المالية بشكل كبير جدا و ذلك بتسخير أدواتها لخدمة أهداف هاته البرامج، و تمثلت هاته الأدوات في السياسة الإنفاقية، و السياسة الضريبية التي كيفتها الدولة مع خصوصيات المرحلة و الأهداف المنتظرة، و بإعتبار أن السياسة المالية الجزائرية لها خصوصياتها المستمدة من خصوصيات النظام الاقتصادي، فإن الدولة الجزائرية راعت هاته الخصوصية في تنفيذ هذه البرامج من خلال تسطير أهداف معقولة تقدر السياسة المالية على تحقيقها.

إن الاهتمام الكبير من طرف الحكومة الجزائرية بتنفيذ هذه البرامج التنموية و الاعتماد الأكبر على السياسة المالية في تنفيذ هذه الأهداف جعلنا نطرح عدة أسئلة كان أولها إشكالية بحثنا المتمثلة في :

ما مدى فعالية السياسة المالية في توجيه مخططات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999-

2009؟

و تتفرع من هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية الآتية :

- ما مدى أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في الحياة الاقتصادية ؟

- ما هو مضمون السياسة المالية ؟

- ما مدى فعالية السياسة المالية في التوجيه الاقتصادي ؟

- ما هي مؤشرات فعالية السياسة المالية ؟

- ما هو مضمون البرامج التنموية في الجزائر ؟

- ما هي السياسة المالية المتبعة من طرف الدولة الجزائرية خلال فترة البرامج ؟
- ما هي النتائج المحققة من خلال إعتداد السياسة المالية كمرافق للبرامج التنموية ؟
- ما مدى رضا الجمهور على سير السياسة المالية و النتائج المحققة من وراء ذلك ؟

فرضيات البحث

من خلال بحثنا هذا سوف نقوم بالتحقق من صحة أو خطأ الفرضيات التالية :

- الفرضية الأولى : تؤدي الدولة دورا مهما جدا في تصحيح الإختلالات الاقتصادية من خلال توجيه نشاط الأعوان الاقتصاديين عن طريق السياسات الاقتصادية .
- الفرضية الثانية : تعتبر السياسة المالية أهم موجه للنشاط الاقتصادي في كل الأوضاع الاقتصادية .
- الفرضية الثالثة : للسياسة المالية عدة مؤشرات على فعاليتها،تتعلق بذاتها و بالمحيط الذي تعمل فيه.
- الفرضية الرابعة : لقد لقيت السياسة المالية رضا الجمهور عن أدائها في توجيه البرامج التنموية في الجزائر إلى أهدافها المسطرة .

أهداف البحث

من خلال تناول هذا الموضوع فإننا نسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها :

- إبراز الدور الكبير للسياسة المالية كأحد السياسات الاقتصادية في توجيه النشاط الاقتصادي،والتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية بما يحقق النفع العام .
- إظهار ملامح فعالية السياسة المالية التي من خلالها نستطيع الحكم على مدى قدرتها على تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية و الأهداف الاقتصادية حسب متطلبات كل مرحلة .
- الوقوف على حقيقة البرنامجين التنموية اللذين شهدتهما الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1999-2009،من حيث الأهداف و النتائج .
- معرفة مدى قدرة السياسة المالية الجزائرية على تنفيذ هذه البرامج و إيصالها إلى أهدافها .
- معرفة مدى رضا إطارات الدولة من أكاديميين و إطارات مالية و ممثلي الشعب عن السياسة المالية المتبعة خلال فترة البرامج .

أصبحت السياسة المالية للدولة في هذه الأيام حديث الشارع بمختلف مكوناته و أطرافه السياسة، و هذا لما يصلهم من أرقام عن الإنفاق العام، و ما يسمعونه من وعود من طرف المسؤولين و مع نهاية كل برنامج يسمع الجمهور عن بداية برنامج آخر جديد بمبالغ أكبر و بتطلعات أعمق، ما بث في نفوس الجمهور أسئلة حول مدى مصداقية هذه الأداة و نتائجها، فقد جاء هذا البحث في هذه الفترة بالذات مع نهاية البرنامجين كمحاولة منا لتقييم هذه السياسة و إعطاء حكم حول مدى صحة و نجاعة إختيارات المسؤولين فيما يتعلق بإختيار الأداة المناسبة في مرافقة هاته البرامج .

إن بحثنا هذا سيوفر لنا حكما عن فعالية السياسة المالية أصدرته فئة مكونة من أكثر الناس إطلاعا على هذا الموضوع بحكم البحث و الممارسة فيه، ما قد يدلنا على مكان ضعفها لنتفادها خلال البرامج التنموية اللاحقة .

مبررات و دوافع إختيار الموضوع :

يمكن تقسيم مبررات و دوافع إختيار الموضوع إلى قسمين : دوافع ذاتية، و أخرى موضوعية .

أولاً: الدوافع الذاتية

- أن موضوع البحث يندرج ضمن اختصاصنا و تكويننا، خاصة أنه يتناول أحد أهم السياسات الاقتصادية الكلية .

- الرغبة الشخصية في التعمق في موضع فعالية السياسة المالية و الوقوف على حقيقتها في الجزائر .

- الرغبة الشخصية في معرفة رأي الفئة المستجوبة حول فعالية السياسة المالية .

ثانياً : الدوافع الموضوعية

- تنامي الحديث حول البرامج الاقتصادية من طرف المختصين و المراقبين و الجمهور .

- إهتمام المؤسسات النقدية و المالية الدولية بالإصلاحات التي حدثت في الجزائر خلال العشرية الأخيرة .

- طعن بعض المتقنين و إطارات الدولة السابقين في الإختيارات الإستراتيجية للحكومة في تسيير هذه البرامج و سياسات الإنفاق العام المنتهجة خلال فترة البرامج .

المنهج المستخدم في البحث

للإجابة على إشكالية البحث و محاولة إثبات صحة الفرضيات المتبناة من عدمها ،اخترنا إتباع المنهج الوصفي والتحليلي،حيث سنستخدمهما في الجانب النظري للإحاطة بالمفاهيم المتعلقة بالإطار العام للسياسة المالية و فعاليتها،أما في الجانب التطبيقي،فسنقوم بإجراء مسح عن طريق العينة والذي يعتبر أحد الأساليب التابعة للمنهج الوصفي،و ذلك من أجل القيام بالدراسة الميدانية التي ستجيب على مدى فعالية السياسة المالية في الجزائر خلال فترة البرامج من وجهة نظر عينة الدراسة .

مصادر البيانات و الأدوات المستخدمة في الدراسة

من أجل الحصول على البيانات اللازمة لإتمام الدراسة فإننا اعتمدنا على مجموعة من المصادر والأدوات المساعدة على ذلك و كان أهمها :

- المسح المكتبي الذي كان الهدف الأساسي منه هو الوقوف على ما تناولته المصادر و المراجع العربية و الأجنبية القديمة منها و الجديدة في هذا الموضوع .

- مصادر أخرى للبيانات مثل المقالات و الدراسات السابقة الخاصة بالموضوع بالإضافة إلى مواقع الأنترنت .

- تقارير الهيئات السياسية الرسمية الجزائرية التي تخص الموضوع .

- تقارير الهيئات النقدية و المالية الجزائرية فيما يخص الموضوع .

- تقارير الهيئات النقدية و المالية العربية فيما يخص الموضوع .

- تقارير الهيئات النقدية و المالية الدولية في يخص الموضوع .

- خطابات السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة .

- القوانين و التشريعات الصادرة خلال فترة الدراسة،و كذا القوانين المنظمة و المسيرة للمالية العامة والمحاسبة العمومية .

- كما أننا اعتمدنا في الدراسة الميدانية على الإستبانة،حيث صممناها وفقا لمقياس ليكرت الخماسي،وقمنا بتوزيعها باستخدام المقابلة و ذلك بغية ضمان استجابة أكبر من قبل المبحوثين،وبغية التعامل مع بياناتها،فإننا اعتمدنا على برنامج الإعلام الآلي المسمى الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (spss)،حيث إستعملنا

الإصدار (17)، بالإضافة إلى برنامج (EXCEL)، اللذان ساعدانا بشكل كبير على إجراء العديد من الاختبارات الإحصائية ذات العلاقة بأهداف البحث، والتي نذكر من بينها:

* حساب التكرارات .

* حساب المتوسطات الحسابية المرجحة .

* حساب الانحرافات المعيارية .

* حساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha α) بغية تقدير مدى الثبات الكلي للإستبانة، و أيضا للمحاور و الفقرات المشكلة لها بصفة مستقلة .

حدود الدراسة

بهدف التحكم في الموضوع و معالجة الإشكالية محل البحث، قمنا بوضع حدود و أبعاد للدراسة تمثلت أساسا فيما يلي :

- الحدود المكانية : باعتبار أن موضوعنا يتبع النظرية الاقتصادية الكلية فقد كان حدود هذه الدراسة هي الجزائر كدولة، و قد أجرينا الدراسة الميدانية في ثلاث مجموعات كانت كما يلي :

* المجموعة الأولى : مكونة من 13 جامعة جزائرية .

* المجموعة الثانية : مكونة من وزارة المالية و المديريات العامة التابعة لها على مستوى الجزائر العاصمة.

* المجموعة الثالثة : مكونة من المجلس الشعبي الوطني و الملحقات التابعة له على مستوى الجزائر العاصمة.

- الحدود البشرية : قمنا بتوزيع استمارة الإستبانة على ثلاث مجموعات محددة بدقة، ووزعنا الإستمارات داخل كل شريحة بشكل عشوائي كي نضمن أن المبحوثين يمثلون كل أطراف الشريحة، وكانت الشرائح كما يلي :

* الشريحة الأولى : وهم الأكاديميون، و تشمل هذه الشريحة أساتذة التعليم العالي، و الأساتذة المحاضرون (أ)، و الأساتذة المحاضرون (ب)، في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، و هذا لإطلاعهم الكبير على حيثيات الموضوع .

* الشريحة الثانية : و هم إطارات وزارة المالية و الذين يشغلون مناصب سامية في المديرية العامة للميزانية و المفتشية العامة للمالية، وهذا بحكم ممارستهم للأعمال المتعلقة بالسياسة المالية .

* الشريحة الثالثة : و هم ممثلو الشعب السادة نواب المجلس الشعبي الوطني، و هذا بحكم أنهم يمثلون الإرادة الشعبية .

- الحدود الزمنية : لقد اخترنا حدودا عامة للدراسة و المتمثلة في الفترة الممتدة بين سنتي 1999-2009 و هذا لخصوصية الفترة التي تميزت بإطلاق أضخم البرامج التنموية في تاريخ الجزائر المعاصرة.

أما الحدود الزمنية لإجراء الدراسة الميدانية فقد قمنا بتوزيع إستمارة الإستبانة أداة الدراسة الميدانية على عينة البحث ابتداء من تاريخ 2011/04/12، و قمنا باسترجاعها في 2011/04/19 .

الدراسات السابقة :

بالإضافة إلى العديد من الدراسات المنشورة في المجالات و الدوريات و الكتب، قمنا بالإطلاع على العديد من الدراسات الجامعية التي تمت ضمن موضوع السياسة المالية و نذكر منها :

أولا : أطروحات الدكتوراه

لم نصادف في بحثنا هذا سوى أطروحة واحدة كانت :

- السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر 1990 - 2004) قدمها الباحث دراوسي مسعود ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

و قد تناول فيها الباحث دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي و هذا بتطرقه للنقاط التالية:

* مفهوم السياسة المالية و تطورها .

* التوازن .

* أدوات السياسة المالية المعتمدة في تحقيق التوازن .

* علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية .

*الوضع الاقتصادي العام خلال فترة الدراسة .

*السياسة المالية المطبقة خلال الفترة 1990-2004 .

ثانيا :مذكرات الماجستير

في هذا المستوى صادفنا مجموعة من الدراسات المصممة حول السياسة المالية و كانت كما يلي :

- دور السياسة المالية العامة في تحقيق التوازن الاقتصادي مع إشارة خاصة إلى واقع الجمهورية العربية السورية . قدمها الباحث عفيف عبد الكريم صندوق ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علم الاقتصاد المالي (غير منشورة)،قسم الاقتصاد والتخطيط،كلية الاقتصاد ،جامعة دمشق،سوريا 2000،و قد تطرق في مذكرته إلى النقاط التالية :

* مفاهيم أساسية حول الاقتصاد الكلي و المالية العامة .

* دور النفقات العامة في تحقيق التوازن الاقتصادي .

* أثر الإيرادات العامة في تحقيق التوازن الاقتصادي .

* الضرورة الموضوعية لتعاقد السياسة النقدية و سياسة التجارة الخارجية مع السياسة المالية العامة في تحقيق التوازن الاقتصادي .

*العلاقة بين التوازن المالي للموازنة العامة للدولة و التوازن الاقتصادي .

- فعالية السياسة النقدية و المالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ،قدمها الباحث علي حمزة،ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر،الجزائر 2002 و قد تطرق في مذكرته إلى :

* تحليل السياسة النقدية من خلال التطورات الفكرية للمدارس الاقتصادية .

* محاولة ضبط أبعاد و معالم السياسة النقدية .

* تحليل السياسة المالية من منظور المدارس الاقتصادية .

* الرسالة الجديدة للجهاز المصرفي الجزائري و دوره في تنمية الاقتصاد في ظل الإصلاحات الاقتصادية.

- أساسيات في المالية العامة و إشكالية العجز في ميزانية البلدية قدمها الباحث جمال يرقى، ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر 2002 .

و قد تطرق في مذكرته إلى :

* الأدوات المالية .

* الإدارة المالية، الإدارة الاقتصادية .

* المالية المحلية .

- إستخدام أدوات السياسة المالية في علاج عجز الموازنة حالة الجزائر، قدمها الباحث دردوري لحسن، ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر 2005 .

و قد إهتم الباحث خلال مذكرته بدور السياسة المالية التي تتمثل في كل من السياسة الموازنة، الإيرادات العامة و الإنفاق العام في علاج عجز الموازنة لحالة الجزائر .

- الموازنة العامة و آفاق العصرية - حالة الجزائر - قدمها الباحث حكيم بوجطو، ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي - الدكتور يحي فارس - المدية، الجزائر . 2008 .

و قد تطرق الباحث للنقاط التالية :

* مدخل لدراسة الموازنة .

* فعالية تسيير الموازنة العامة في ظل العصرية .

* آفاق عصرية الموازنة العامة في الجزائر .

صعوبات الدراسة

تتمثل الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد المذكرة فيما يلي :

- ندرة المراجع الأكاديمية المتخصصة في مجال السياسة المالية .

- ندرة الإحصائيات المتعلقة بفترة الدراسة فيما يخص البرامج و السياسة المالية و المنجزات الاقتصادية .
- تضارب العديد من الإحصائيات .
- إنقطاع في الإحصائيات خلال فترة الدراسة.
- عدم تعاون نواب المجلس الشعبي الوطني معنا من خلال إمتناعهم عن تسليم إستمارات الإستبانة.
- صعوبة تعلم برنامج الإعلام الآلي (spss) و آليات عمله .

تقسيمات البحث و مشتملاته

من اجل معالجة إشكالية الموضوع إرتأينا تقسيم البحث إلى أربعة فصول أساسية كانت كما يلي :

- الفصل الأول : الأسس النظرية للسياسة المالية

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى البناء النظري للسياسة المالية من خلال مبحثين أساسيين هما:

* الإطار العام للسياسة المالية : و الذي خصصناه لثلاث نقاط مهمة هي :

- المسؤولية المالية للدولة .
- ماهية السياسة المالية .
- تسيير السياسة المالية .

* أدوات السياسة المالية : و الذي خصصناه لإبراز ماهية و وظائف هاته الأدوات المتمثلة في:

- النفقات العامة
- الإيرادات العامة
- الميزانية العامة

* الفصل الثاني: فعالية السياسة المالية

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى مدى قدرة السياسة المالية عموما على توجيه الاقتصادات إلى وجهة مرغوب فيها،و كان ذلك من خلال مبحثين إثنيين هما :

*الأطروحات النظرية في فعالية السياسة المالية: و الذي خصصناه للنقاط التالي :

- تطور الفكر المالي عبر المدارس .
- الجدل الفكري حول فعالية السياسة المالية .
- فعالية السياسة المالية في إحداث التوازن الاقتصادي العام .

*فعالية السياسة المالية في التوجيه الاقتصادي : و الذي خصصناه للنقاط التالية :

- فعالية السياسة المالية في إدارة الأزمات المالية
- فعالية السياسة المالية في مكافحة الفقر
- فعالية السياسة المالية في إحداث التوازن الخارجي .

* الفصل الثالث : المخططات التنموية في الجزائر بين الأهداف و النتائج .

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهداف و نتائج المخططات التنموية التي إعتدتها الجزائر خلال الفترة 1999-2009 و هذا من خلال مبحثين إثنين هما :

- البرامج التنموية في الجزائر بين 1999-2009 و الذي خصصناه للنقاط التالية :

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 1999-2004
- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

- السياسات المالية المرافقة للبرامج و نتائجها و الذي خصصناه للنقاط التالية :

- السياسة المالية المرافقة المتبعة خلال فترة البرامج التنموية 1999-2009 .
- المنجزات الفعلية المادية للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1999-2009
- المنجزات الاقتصادية المحققة خلال فترة البرامج التنموية .

-الفصل الرابع : تقييم فعالية السياسة المالية الجزائرية خلال الفترة 1999-2009.

حاولنا من خلال هذا الفصل تقييم السياسة المالية من خلال دراسة ميدانية قمنا بها عن طريق توزيع إستبانة نصبوا من خلالها إلى إعطاء صورة عن فعالية السياسة المالية من وجهة نظر عينة مبحوثة،و كان ذلك من خلال مبحثين هما :

* طبيعة الدراسة الميدانية و كيفية إجرائها : و الذي خصصنا لها النقاط التالية :

- الإطار المنهجي للدراسة
- أساليب المعالجة الإحصائية للبيانات المستعملة في الدراسة .
- مراحل تطوير أداة الدراسة (الإستبانة) .

* عرض نتائج الدراسة الميدانية : و الذي خصصنا لها النقاط التالية :

- تحليل نتائج الإستبيان من الجانب التنظيمي
- تحليل نتائج الإستبيان من الجانب التقني .

الفصل 1 الأسس النظرية للسياسة المالية

تحتل السياسة المالية في الفقه الاقتصادي مكانة مرموقة جدا من حيث إعتقاد حكومات الدول عليها بصفة كبيرة لتحقيق أهداف المجتمعات الطامحة دائما إلى المزيد من النمو الاقتصادي، و لم تتحصل السياسة المالية على هذه المكانة بمحض الصدفة، بل كانت نتاج تجارب طويلة فاقت القرون، و صراع فكري كبير بين مدارس الفكر الاقتصادي، انبثق عنه أسس تعمل من خلالها السياسة المالية على تحقيق أهداف الحكومات عن طريق أدوات خاصة كان لها الفضل الكبير في تطوير مسؤولياتها المالية من خلال إعطاء دور كبير لأدواتها كموجه للاقتصاد الوطني، فالمتتبع لتاريخ النظم المالية يجد أن هناك علاقة طردية من الجهتين بين تطور السياسة المالية و تطور مسؤوليات الدولة الاقتصادية و من ثم تطور مفهوم الدولة ككل .

استمدت السياسة المالية قوتها من الحلول الاقتصادية التي قدمتها للاقتصاديات العالمية بمختلف خصائصها خلال فترة الأزمات و الحروب، فأصبحت السياسة المالية طوق النجاة التي تعتمد عليه الدول خلال الفترات التي تعجز فيها أدوات السياسات الاقتصادية الأخرى عن تقديم حلول .

و من هذا المنطلق سوف نطرق إلى الأسس النظرية للسياسة المالية من خلال جزئين رئيسيين هما :

- المبحث الأول : الإطار العام للسياسة المالية .

و الذي سوف نتطرق فيه إلى : - المسؤولية المالية للدولة

- ماهية السياسة المالية .

- تسيير السياسة المالية .

المبحث الثاني : أدوات السياسة المالية :

و الذي سوف نتطرق فيه إلى أدوات السياسة المالية التي تؤثر الحكومات بها في النشاط الاقتصادي والمتمثلة في :

- النفقات العامة .

- الإيرادات العامة .

- الميزانية العامة .

1.1.1 الإطار العام للسياسة المالية

تسعى كل دول العالم مهما كان توجهها الاقتصادي، و مهما كانت ايدولوجياتها السياسية والاقتصادية إلى تحقيق معدلات نمو معتبرة تسمح لها بمواصلة المسيرة التنموية، والحفاظ على المقدرات الاقتصادية المكتسبة سابقاً، وهذا من خلال تحديد أهداف معينة يتم التأثير فيها و تحقيقها عن طريق ما يعرف بالسياسات الاقتصادية، ولعل أهم هذه السياسات هي السياسة المالية، وفي ما يلي تفصيل لما تحتويه السياسة المالية من الزاوية النظرية.

1.1.1.1 المسؤولية المالية للدولة

لقد ظهر مفهوم الدولة كضرورة سياسية و اقتصادية و اجتماعية نتيجة لغرائز بشرية يصعب توافقها مما أظهر حتمية خلق كيان يسير و يسوس الحياة بشتى صفاتها، يفرض قوانين تعاقب المخطئ و تجازي المحسن.

1.1.1.1.1 الدولة و المفاهيم المحيطة بها

إن الكلام عن مفهوم الدولة يدفعنا إلى التطرق إلى مفاهيم أساسية محيطة به تعتبر تفصيلاً له، وإظهاراً لبعض الصلاحيات التي تنفرع من مفهوم الدولة .

1.1.1.1.1 الدولة

هي مجموعة الظواهر السياسية أي الظواهر المتعلقة بالعلاقات بين الأفراد و السلطة الحاكمة من جانب، وبين الأفراد بعضهم ببعض في موقفهم من السلطة الحاكمة من جانب آخر [20] .

فالدولة كيان ينظم العلاقات بين فئات المجتمع الحاكمة و الحكومة بهدف القيام بأعمال لا يستطيع الأفراد القيام بها .

فالدولة مفهوم ظهر مع بداية التناقض بين المصلحة الخاصة و المصلحة العامة، متضمناً تركيب الدولة و وظائفها، يضاف إلى ذلك الإنتاج في المجتمعات الزراعية التي تعتمد على الري ما يستلزم السيطرة على الأنهار و شق القنوات لتنظيم استخدام المياه إلى غير ذلك من الأشكال الكبيرة التي يعجز الأفراد عن القيام بها، الأمر الذي يدفع إلى وجود سلطة مركزية منظمة تتولى القيام بهذه الأشغال الكبيرة و يخلق بالتالي وظيفة اقتصادية تقوم بها الدولة [63] .

2.1.1.1.1.المجتمع

إن المجتمع عبارة عن مجموعة إنسانية تمثل واقعا متميزا، أي مجموعة من الأفراد تعيش على إقليم معين تقوم بينها علاقات متبادلة تدور حول العمل على أساس من التعاون و تقسيم العمل[63] .

فالمجتمع لا يتوقف مفهومه في المجموعة البشرية المتعايشة مع بعضها على إقليم واحد بل يتعداه إلى مجموعة العلاقات القائمة بين هذه المجموعة بحكم أن الإنسان بطبيعته اجتماعي لا يستطيع العيش بمفرده .

فعند مناقشة العلاقات بين الأفراد و المجتمع وسبل تنظيمها من طرف الهيئة الموكلة بذلك يتضح لنا أن الدولة كانت عبارة عن نتاج اجتماعي و ليست منظمة،أي أن الدولة نتاج الحياة الاجتماعية وليست سبب وجودها .

فقد وجدت مجتمعات بلا دول،و لا توجد دول بدون مجتمعات،لذا كان المجتمع هو أساس ظهور مفهوم الدولة و ليس العكس .

3.1.1.1.1.الحكومة

هي الجهاز المكلف بإتمام و مراقبة وظائف الدولة في المجتمع،حيث تختلف وظائف الدولة باختلاف نظام الحكم السائد في الإقليم سواء كان حكما ملكيا حرا أو مقيدا أو كان حكما جمهوريا إلى آخره من نظم الحكم المعروفة،كما تختلف باختلاف الدساتير المعتمدة في هذه الدول.

فالحكومة هي المحسوس العضوي الذي يمارس وظائف الدولة في مجتمع معين محدد تاريخيا في فترة معينة و من ثم فهي تتمثل في السلطة التنفيذية و التشريعية و القضائية [63] .

2.1.1.1. أشكال مسؤولية الدولة

يعتبر تدخل الدولة في الحياة العامة و في النشاط الاقتصادي بصفه خاصة نتاج التطور الحاصل في الحياة العامة،و كذا تطور الفكر الاقتصادي عبر التاريخ نتيجة الأزمات الاقتصادية التي شهدتها العالم،الشيء الذي فرض على المجتمعات قبول تدخل الدولة لتسيير الأزمات ظرفيا،و وضع خطط و سياسات تمنع الأزمات و تحقق النفع العام.

إن الدور الذي تلعبه الدولة في الحياة الاقتصادية عن طريق أجهزتها التنفيذية يختلف حجمه من مرحلة إلى مرحلة باختلاف حجم مالية الدولة ما نتج عنه ظهور طرق تسيير للمال العام جباية وإنفاقا،بما يحقق أهداف الدولة الموجهة لخدمة المجتمع،ما أطلق عليها اسم السياسة المالية .

إن المنتبِع لمسؤولية الدولة يلاحظ أنها مرت بالمراحل التالية :

1.2.1.1.1. الدولة الحارسة

ظهر مفهوم الدولة الحارسة في بداية القرن (19) حيث سيطرت فلسفة الفكر الكلاسيكي التي تبنت في مجال المالية العامة مبدأ الحرص على تحديد النفقات و الإقتصاد فيها، وللوصول إلى ذلك يجب الإبقاء على توازن الميزانية العامة للدولة .

مما سبق نستطيع القول أن المبادئ المتعلقة بمالية الدولة في هذا الفكر الاقتصادي كانت كالتالي :

1.1.2.1.1.1. تحديد النفقات

و ذلك من خلال سماح السلطة التشريعية للحكومة بأداء النفقات العامة المهمة والتي لا يمكن التفريط فيها من أجل سير المصالح العمومية الضرورية و القيام بوظائف الدولة التقليدية المتمثلة في :

- الدفاع .

- العدالة .

- الأمن و الحماية العمومية .

- التمثيل الخارجي .

و هذا من أجل تخفيض العبء على المكلفين بالضريبة .

2.1.2.1.1.1. توازن الميزانية العامة

تقوم فكرة توازن الميزانية العامة للدولة على منطق المفكرين الكلاسيكيين القائل بأنه " عند اختلال توازن الميزانية تضطر الدولة للاقتراض، حيث تأتي القروض العامة لزيادة نفقات السنوات القادمة مادام أنه يجب اهتلاكها و دفع الفوائد عنها، مما قد يؤدي إلى تضخيم العجز الميزاني " [26].

و حسب الكلاسيكيين فإن العجز الموازني ينتج من خلال الإستعانة بالقروض العامة التي تورث مديونية للدولة تكبح حريتها و تزيد من عجزها عن تأدية وظائفها في المجتمع، أو الإستعانة بالبنك المركزي من خلال الإصدار النقدي الشيء الذي إن لم تقابله زيادة في الإنتاج سينعكس على الأسعار، مما قد يدفع

الدولة إلى إعادة النظر في قيمة العملة أو في السياسات التجارية الخارجية و إتباع خطط نقشفية،لذا من الأفضل حسب الكلاسيكيين تفادي كل هذا من خلال التقيد بمبدأ التوازن الموازي .

3.1.2.1.1.1 حيادية المالية العامة

حسب هذا المبدأ فإن دور الحكومة في إطار الدولة الليبرالية يتمثل في فض النزاعات بين الأعوان الاقتصاديين دون التدخل في علاقاتهم الاقتصادية و يتم رسم دور الدولة داخل المجتمع الذي لا يتعدى وظائفها التقليدية دون التكفل بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

2.2.1.1.1.1 الدولة المسؤولة إقتصاديا

مفهوم الدولة المسؤولة اقتصاديا برز جليا في نهاية العشرينيات من القرن الماضي مع بداية الأزمة الاقتصادية العالمية (الكساد العظيم) سنة 1929 .

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يسمح لها بتسيير و توجيه الاقتصاد الوطني كي تصل إلى أداء أعلى،مما يوفر السير الحسن لنشاطات الأعوان الاقتصاديين بما يحقق لهم النفع الشخصي و العام في نفس الوقت .

يعتبر مفهوم تدخل الدولة نتيجة لعصارة أفكار مجموعة من المفكرين حاولوا إعطاء حلول للأزمة المالية، ولعل أشهرهم على الإطلاق الاقتصادي الانجليزي " جون مينارد كينز "،الذي حاول أن يضع مبادئ التدخل للحد من البطالة و بعث التشغيل الكامل،فلقد سادت أفكار جديدة في كل أنحاء العالم لتعطي للدولة دورا مهما جدا في التصحيح و التوجيه الاقتصادي من خلال ميزانيتها،ففي تلك الفترة إلتزمت الدولة بزيادة إنفاقها الإستثماري و تخفيض الضرائب من أجل تنشيط و إنعاش الإقتصاد للقضاء على موجة الكساد،فقد عرف تدخل الدولة من خلال المالية العامة في ذلك الوقت عدة مظاهر لعل من أهمها :[26]

1.2.2.1.1.1.1 زيادة النفقات العامة

لقد شهدت الفترة بين الحربين العالميتين زيادة كبيرة في النفقات فاقت الإيرادات الجبائية بقدر

ملاحظ .

2.2.2.1.1.1. إعادة النظر في التوازن الميزاني

يعتبر الكثير من المفكرين الاقتصاديين أن العجز الميزاني أداة ملائمة للتحفيز و الإنعاش الاقتصادي و هذا في ظل شروط معينة يجب توفرها .

3.2.2.1.1.1. خروج المالية العامة عن حيادها

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، جعل من ميزانيتها غير حيادية لأنها أصبحت تأثر تأثيراً مباشراً و حاسماً على تطور الوضع الاقتصادي ، و هذا لسببين :

- صارت النفقات العامة تمتص جزءاً هاماً من الدخل الوطني مما جعل من الضروري أخذ القرارات الميزانية بعين الاعتبار و بأهمية أكبر .

- كل دول العالم صارت تستعمل المالية العامة كأداة رئيسية في السياسة الاقتصادية .

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أظهر نجاعته خلال فترة الأزمات و يتعاضد ذلك الدور كلما اشتدت الأزمة خاصة في فترات الحروب أين تتكفل الدولة كلياً بإدارة النشاط الاقتصادي فتصبح الدولة هي المسير للنشاط حتى تنتهي الحرب لتعود و تمارس تدخلها بصفة جزئية كموجه و مصحح للنشاط الاقتصادي .

و لقد اتخذت زيادة مسؤولية الدولة في النشاط الاقتصادي عدة أشكال لعل من أهمها : [26]

- قيام الدولة بالإنشاء المباشر للمؤسسات في قطاعات كانت مخصصة إلى غاية ذلك الوقت للاستثمار الخاص .

- أن تحول الدولة إلى مساهم مباشر بشكل كامل في رأس مال المؤسسات الخاصة عن طريق التأميمات أو إمتلاك جزء من رأس المال عبر حيازة حد معين من الأسهم .

إن نقاشنا لمسؤولية الدولة باعتبارها تستطيع أن تتدخل في الإنتاج من خلال إنشاء مؤسسات عمومية محل الخاصة أو المساهمة في رأس مالها يدفعنا للكلام على أهم أشكال الدولة المنتجة و هي الدولة الاشتراكية .

3.2.1.1.1. الدولة الاشتراكية

الدولة الاشتراكية هي الوصف المباشر للدولة المنتجة التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات مثل السلع أو المواد الجماعية كالمدافع، و التربية الوطنية، هذه السلع و الخدمات تقدم مجاناً للأفراد من قبل الإدارة

العمومية [59]، حيث ارتبط دور الدولة بإحلالها محل قوي في السوق، و عندها بدأ ينتشر مفهوم الدولة المنتجة أو الدولة الإشتراكية، الأمر الذي دعم إنتشار أسلوب التخطيط المركزي على الصعيدين العملي والأكاديمي. [63]

إن انتشار الفكر الإشتراكي خاصة في دول العالم الثالث خلق في أوساط هاته الدول فكرة أن لا تنمية من دون تدخل الدولة بصفة مباشرة كمسير و موجه و منتج، فتغيرت وظائف الدولة لتصبح المسيطر الوحيد على النشاط الاقتصادي مما أخفى المبادرات الفردية في النشاط الاقتصادي و جعل من مالية الدولة أداة الربط بين التخطيط المالي للدولة و التخطيط الاقتصادي الشامل، ما أعطى للمالية العامة مكانة مميزة في الفكر الاقتصادي الإشتراكي باعتبار أن النشاط المالي للدولة جزء لا يتجزأ من نشاطاتها الاقتصادية .

4.2.1.1.1. الدولة المعاصرة

إن تطور مفهوم مسؤولية الدولة في النشاط الاقتصادي كان مصاحبا لتطور المالية العامة، ففي النصف الثاني من القرن السابق عرفت المالية العامة تطورا هائلا نتيجة اتضاح أهمية الإيرادات و النفقات العامة، فقد استحدثت المالية المعاصرة من طرف الأنظمة البرلمانية التي ظهرت في أوروبا بعد انهيار الحكم الملكي للحد من السلطة الملكية .

فلحد من السلطة الملكية، عمدت البرلمانات المنتخبة إلى استعمال التقنيات المالية بالترخيص المبدئي لإيرادات و نفقات الخدمات العمومية، بهذه الطريقة تكون هذه المجالس قد حددت من مجال التدخل الممكن و المسموح للحكومة [26].

مما سبق يتضح لنا أن هناك اختلاف بين المالية المعاصرة في الدول المتقدمة و بين المالية في دول العالم الثالث، و فيما يلي الفرق بينهما :

1.4.2.1.1.1. المالية العامة في البلدان المتقدمة

تستعمل المالية العامة كأداة تتدخل بها الدولة لتصحيح آليات اقتصاد السوق الحر منذ البداية، حتى تتفادى الآثار السلبية المترتبة عن الاختلالات المالية المحتمل حدوثها، هذا ما نستطيع الاصطلاح عليه بالتوجيه الاقتصادي الذي يكون عبر أحد الشكلين التاليين :

- التدخل المقاصي : يكون بتعويض نسبة معينة أحدثها خلل معين أي علاج المشكل الاقتصادي بمقدار الخلل فقط ، بإعادة التوازنات و إحداث الإنعاش الاقتصادي .

* في فترة الانكماش : تقوم الدولة بزيادة النفقات العمومية و تقليص حجم الضرائب حتى تسمح للنشاط الاقتصادي بالتوسع لإحداث الفارق الناتج جراء حالة الانكماش

* في فترة التضخم : تقوم الدولة بكبح النشاط الاقتصادي و إحداث نوع من التقشف و التقليص من العجز الميزاني عن طريق تقليص النفقات و الزيادة في الضرائب لامتناص الكتلة النقدية الزائدة.

إن التدخل المقاصي للدولة يكتسي أهمية كبرى وفقا لما يحققه من إعادة التوازنات، و النقاش الدائر حوله ليس من باب إقراره أو رفضه، و لكن في الوقت المناسب لاستعماله، و الأدوات المناسبة لذلك سواء كانت أدوات نقدية عن طريق النقود و إتباع سياسة نقدية مناسبة حسب الحالة، أو أدوات مالية باستعمال الإنفاق و الضرائب .

- التدخل المصحح : إن الهدف من التدخل المصحح ليس إعادة التوازن الاقتصادي الإجمالي، لكن العمل على تقليص الفوارق و النتائج السلبية للاقتصاد الليبرالي [26] .

* من جهة الإيرادات : تكون الجباية في صورة تعمل من خلالها على عدم إثقال كاهل القطاعات التي تعرف مشاكل .

* من جهة النفقات : يتم تطبيق سياسة إعانات و منح للقروض بمعدلات فائدة مشجعة لمثل هذه القطاعات التي تعاني مشاكل معينة .

2.4.2.1.1.1.1. المالية العامة في دول العالم الثالث

إن الخصائص الاقتصادية لدول العالم الثالث تجعلها مميزة في مجال التعامل مع المالية العامة لأن أغلب دول العالم الثالث تشترك في كونها دول ريعية، تطمح للتنمية الاقتصادية في ظل محدودية مواردها و ثقلها بالدين الخارجي، و باعتبار أن دول العالم الثالث مرتبطة تماما بالأسواق العالمية التي تحدد أسعار المنتجات التي تصدرها ما يجعل مواردها المالية أكثر تذبذبا، و نفقاتها تتزايد بشكل ملحوظ من أجل محاولة بناء قاعدة اقتصادية، و كذا الانفجار الديموغرافي الذي عرفته هذه الدول، إضافة إلى النهج الاشتراكي الذي اتبعته أغلب هذه الدول المعروف بتدخل الدولة كمنتج و مسير للنشاط الاقتصادي ما يزيد من نفقات الدولة .

3.1.1.1. العوامل المؤثرة في مسؤولية الدولة

تعتبر ظاهرة مسؤولية الدولة في الحياة الاقتصادية إحدى أكثر الظواهر التي أثارت جدلا واسعا في أوساط الاقتصاديين، بين الداعين لزيادة المسؤولية والرافضين لذلك، و لكل منهما حججه و آراؤه، و في خضم

هذا الاختلاف فإن العوامل المؤثرة في مسؤولية الدولة يتباين تأثيرها من حيث مساهمتها في زيادة مسؤولية الدولة في الحياة الاقتصادية .

1.3.1.1.1. زيادة المسؤولية المالية للدولة .

هناك عدة عوامل و حجج ارتكز عليها تبرير زيادة مسؤولية الدولة و التي تتلخص فيما يلي

1.1.3.1.1.1. العوامل الداعية إلى زيادة المسؤولية المالية للدولة .

- هيمنة الفكر التجاري على الحكومات الأوربية عند بزوغ الرأس مالية التجارية،و الذي كان يجعل قوة الدولة رديفة لما تحوزه من ذهب و معدن نفيس،و هو ما حفز الحكومات على البحث عن مناجم المعدن النفيس و قيادة حملات للكشوف الجغرافية صاحببتها موجة استعمارية كاسحة ،جعلت الدولة في صميم العملية الإنتاجية[48].

- ظهور الأطروحات الاشتراكية المستمدة من الفكر الماركسي المعادي للملكية الخاصة .

- تجربة الكساد العالمي العظيم 1929-1931،و أطروحات كينز المرافقة لها و الداعية إلى زيادة تدخل الدولة عن طريق السياسة الاقتصادية،و عن طريق التدخل المباشر لزيادة الطلب الفعلي[48].

- الحربيين العالميتين و ما ألحقتهما من دمار مس البنى التحتية للدول أطراف الحرب .

2.1.3.1.1.1. حجج دعاء زيادة المسؤولية المالية للدولة .

- عدم توفر أسواق كافية واسعة وعميقة في الدول النامية،و ضعف العلاقات بين شتى أنواع الأسواق،و ضعف ومحدودية طبقة رجال الأعمال القادرين على الإنتاج .

- عجز السوق عن تحريك الموارد من إستخدام لآخر لانعدام القدرة على توفير المعلومة الكافية للمتعاملين الاقتصاديين التي تمدهم بالتوزيع الحالي للموارد من جهة و لعدم قدرة المتعاملين على استغلال هذه المعلومات سواءا لإعتبرات تقنية أو لإعتبرات لها علاقة بالتكاليف .

- عجز السوق عن إصدار الإشارات السعرية الملائمة : حيث لا تعكس الأسعار في هذه الحالة التكلفة الحقيقية التي يتحملها المجتمع نتيجة استخدام الموارد،و نفس الأمر في حالة الإحتكار حيث لا تعكس الأسعار الندرة العالية للموارد[48].

- المرض الهولندي : تركز نظرية المرض الهولندي على إعادة تخصيص عوامل الإنتاج، و الذي يحدث استجابة لصدمة إيجابية بسبب اكتشاف مورد ما، أو ارتفاع سعره في الأسواق الدولية، مثلما هو الحال في الدول البترولية [48] .

إن هذه الدول الريعية تواجه تقلبات كبيرة في ميزانها التجاري مقارنة بالدول التي لها قاعدة صناعية متنوعة، و لهذه التقلبات انعكاسات كبيرة على الدخل الوطني ، و باعتبار أن عائدات تصدير هذه المواد الأولية مردها للدولة فإن السياسة المالية تكون أداة مهمة للتأثير على سلوك الأعوان الاقتصاديين .

2.3.1.1.1 تقليص المسؤولية المالية للدولة

هناك عدة عوامل و حجج ارتكز عليها تبيرير تقليص مسؤولية الدولة و التي تتلخص فيما يلي

1.2.3.1.1.1 العوامل الداعية إلى تقليص المسؤولية المالية للدولة

- انهيار جدار برلين و اتحاد الألمانيتين كان بمثابة الإعلان عن تحول العلاقات الاقتصادية الدولية، الشيء الذي صاحب تصدع المعسكر الاشتراكي، و منه زوال الحرب الباردة و تراجع فكرة الدولة المنتجة ما فتح بابا واسعا لسيادة أفكار السوق .

- التطور التكنولوجي في مجال وسائل الاتصال مما أدى إلى تراجع أهمية المكان و الدولة .

-زيادة نفوذ و وزن المنظمات الاقتصادية العالمية في وضع السياسات الاقتصادية .

- الأزمات الاقتصادية التي أثرت سلبا على دول العالم الثالث ما أنقلها بالمدونية الشيء الذي فرض عليها اللجوء إلى نادي باريس و نادي لندن، لإعادة جدولة و هيكله ديونها ، ما كبل قراراتها السيادية ووجهها إلى التحرير الاقتصادي بعدما كانت أغلب دول العالم الثالث دول اشتراكية .

2.2.3.1.1.1 حجج دعاة تقليص المسؤولية المالية للدولة

- يؤدي إلغاء أسعار السوق إلى إلغاء الدور الاقتصادي للسعر، بما يجعله عاجزا عن عكس الندرة و التكلفة، و هذا ما يؤدي إلى الإنتاج دون مراعاة القدرات الفعلية للمجتمع، و لا إلى ظروف الندرة النسبية.

- يكون نشاط المؤسسة غير مراعى لاحتياجات السوق، و إنما يعمل على تلبية الاحتياجات خاصة بالسياسيين و التي قد تكون لأغراض انتخابية .

- لا تتحدد نتائج المؤسسات على أساس نشاطها الفعلي في السوق، بحيث أن بقاءها واستمرارها رهين القرارات الإدارية البعيدة عن الرشد الاقتصادي . [48]

4.1.1.1. تفسير و قياس حجم مسؤولية الدولة

هناك عدة اطروحات فسرت و قاست حجم مسؤولية الدولة كان اهمها :

1.4.1.1.1. تفسير حجم مسؤولية الدولة

1.1.4.1.1.1. طرح فاقر لتوسع حجم مسؤولية الدولة

هناك ثلاثة أسباب تعمل على زيادة دور الدولة و هي :

- عامل التصنيع و التحديث : التصنيع و التحديث يزيد من تعقيد المجتمعات ما يجعل من الضروري والملح تدخل الدولة لضمان الحقوق، كما أن تقسيم العمل الذي يصاحب التصنيع يزيد من الإنفاق العام على المجالات التي تضمن الأداء الكفاء للاقتصاد .

- عامل نمو الدخل الحقيقي : إن نمو الدخل الحقيقي يدفع بالدول إلى زيادة التدخل الحكومي من خلال الإنفاق على مظاهر الرفاهية و التعليم و الجوانب الاجتماعية .

- عامل التطور الاقتصادي و التكنولوجي : عند حدوث التطور الاقتصادي و التكنولوجي تكون الحكومة مضطرة إلى زيادة حجم تدخلها في النشاط الاقتصادي بغرض إدارة الاحتكارات الطبيعية الموفرة للمادة الأولية، قصد زيادة كفاءة الأداء الاقتصادي و توجيه الأعوان الاقتصاديين إلى الاستثمارات الضرورية في المجالات التي أحجموا عنها سابقا .

2.1.4.1.1.1. طرح بيكوك و وسيميان

حسب المفكرين فإن النفقات العامة تتزايد بشكل فجائي ثم سرعان ما تعود لطبيعتها، هذه الارتفاعات عادة ما تكون في أوقات الأزمات، حيث تكون قدرة الدولة كبيرة على زيادة التحصيل الضريبي، و هو الأمر الذي لا يكون متاحا في الأوقات العادية [48] .

و قد كان هذا التفسير نتيجة ملاحظتهما للمستويات التي وصل إليها الإنفاق أثناء الحربين العالميتين.

3.1.4.1.1.1. طرح تيلور و سنتيقر

يرى المفكران أن الدولة تقوم بإنتاج المنتجات المطلوبة من قبل بعض الأعوان دون آخرين، وطالما أن تمويل هذه المنتجات يكون موزعا على كل عناصر المجتمع، فإن جماعات للضغط سوف تتكون، تنتظم، حتى تقوم الدولة بإنتاج ما يرغبون [48].

و هكذا نجد النفقات العامة تتزايد نتيجة تزايد و تطور الوضع الاقتصادي و الاجتماعي دون قيد يحول دون زيادتها .

2.4.1.1.1. مقاييس حجم مسؤولية الدولة

أنه من غير المنطقي أن نتكلم عن تحديد حجم ظاهرة معينة من غير التعبير الرقمي لهذه الظاهرة، لذا فإن المفكرين المهتمين بمسؤولية الدولة وضعوا معايير تعبر رقميا عن حجم مسؤولية الدولة في الحياة الاقتصادية، لعل أهمها و أكثرها تعبيراً هي :

1.2.4.1.1.1. نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الخام

ينطوي تحت بند الإنفاق العام مجموع الإنفاق والتحويلات التي تقوم بها السلطات سواء كانت مركزية أو محلية من أجل تحقيق النفع العام، لذا فإن هذه النسبة تعبر عن حجم الثروة المخصصة للإنفاق العام، و رغم أهمية هذا المؤشر، و تعبيره عن حجم مسؤولية الدولة، إلا أنه يواجه مشكلة كبيرة في توفر المعلومات الدقيقة بسبب كبر حجم الإنفاق العام.

إن ارتفاع نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الخام يدل على ارتفاع حجم مسؤولية الدولة في الحياة الاقتصادية، و ذلك للأهمية القصوى التي تلعبها النفقات في توجيه النشاط الاقتصادي .

2.2.4.1.1.1. نسبة الاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الخام

يعتبر الاستهلاك العام مجموع مجالات الإنفاق الجاري العمومي بما فيه الإنفاق العسكري، و تعكس هذه النسبة مدى الاهتمام بتوفير الخدمات الواقعة على عاتق الدولة لعموم المواطنين .

3.2.4.1.1.1. نسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الخام

ينطوي تحت مفهوم الاستثمار العام جميع أنواع الاستثمارات المالية، و جميع أوجه الإنفاق الرأسمالي على الأصول الثابتة من غير الدفاع و تعكس النسبة المخصصة من الناتج المحلي الخام لإنفاقها من قبل الحكومة

في المجال الاستثماري سعي الحكومة إلى زيادة النمو و استيعاب اليد العاملة و تغطية الهياكل القاعدية [48].

2.1.1. ماهية السياسة المالية

إن الأهمية القصوى للسياسة المالية دفعت بالاقتصاديين إلى محاولة التحديد الدقيق لكل المفاهيم المتعلقة بها ، من خلال تحديد مفهومها و أهدافها ، و كذا المجالات الواجب إستخدامها فيها ، و فيما يلي تفصيل لماهية السياسة المالية .

1.2.1.1. مفهوم السياسة المالية

يتعدى مفهوم السياسة المالية مفهومها لذا ففي مقامنا هذا سوف نتطرق إلى مراحلها و كيفية عملها .

1.1.2.1.1. تعريف السياسة المالية

وردت للسياسة المالية عدة تعاريف اختلفت حسب اختلاف المرحلة و المدرسة الصادرة منها ولعل

أهم تعاريفها التالي :

- التعريف الأول :السياسة المالية برنامج تخططه و تنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الإرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة و تجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي تحقيقا لأهداف المجتمع [13] .

- التعريف الثاني : ينطوي مفهوم السياسة المالية على استخدام أدوات المالية العامة للتأثير في مجريات وتوازنات النظام الاقتصادي لتعظيم الرفاهية الاقتصادية [45] .

- التعريف الثالث: السياسة المالية هي دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام،وما سيتتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي [50] .

- التعريف الرابع: السياسة المالية هي استخدام أنشطة حكومية مالية معينة في تنمية و استقرار الاقتصاد،وهذه الأنشطة هي أدوات السياسة المالية : الضرائب،الإنفاق،إدارة الدين،الميزانية العامة،و يجب أن تتسق و تدمج مع الضوابط النقدية و الاقتصادية و ضوابط الائتمان [19] .

- التعريف الخامس: كما يعرف الدكتور دراوسي مسعود السياسة المالية بأنها : هي السياسة التي يفضلها نستعمل الحكومة برامج نفقاتها و إيراداتها العامة و التي تنتظم في الميزانية العامة لإحداث آثار مرغوبة و

تجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل و الإنتاج و التوظيف، أي تنمية و استقرار الاقتصاد الوطني، ومعالجة مشاكله و مواجهة كافة الظروف المتغيرة [63].

مما سبق نلاحظ أن السياسة المالية عبارة عن خطة مسبقة مبنية على تحاليل النشاط المالي الخاص بالحكومات، تستهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي و تجسيد رغبة معينة، عن طريق أدوات المالية العامة المتمثلة في الإنفاق و الضرائب و إدارة الدين و الميزانية العامة، خلال فترة محددة .

2.1.2.1.1. مراحل السياسة المالية

باعتبار أن السياسة المالية أحد أهم و أبرز مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، فإن الدولة ستتدخل من خلال مرحلتين أساسيتين هما: [63]

- السياسة المالية المحضرة .
- السياسة المالية التعويضية .

1.2.1.2.1.1. السياسة المالية المحضرة (نظرية السقي بالمضخة)

مدلول هذه المرحلة هو إحداث صدمة مالية من خلال إنفاق مبالغ كبيرة في بادئ الأمر للخروج من مرحلة الكساد و إنعاش الاقتصاد الوطني، غالبا ما تكون موارد هذه الصدمة المالية هي القروض التي تستخدمها الحكومة من أجل إعطاء الدفع الأولي للاقتصاد الوطني، ثم تركه يعتمد على إمكانياته من أجل مواصلة التنمية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأموال المستخدمة في الإنعاش الاقتصادي لا تمثل عبأ على الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة كونها لم تخصص من القدرة الشرائية، و لكن في الأجل المتوسط ستصبح عبأ ماليا كون الحكومة ستدفع مبلغ القرض زائد فائدته .

2.2.1.2.1.1. السياسة المالية التعويضية

تعتبر السياسة المالية التعويضية نتيجة طبيعية للتحليل الكنزي ويتمثل مبدأ العمل المالي التعويضي في أنه عند إعداد الإنفاق الحكومي و السياسات الضريبية يتعين الاهتمام أساسا بالموقف الاقتصادي و الاتجاهات الموجودة، و لهذا يستخدم تباين الإيرادات و النفقات العامة للتأثير على النشاط الاقتصادي قصد تحقيق مستوى مرتفع من الدخل و العمالة، فليس الهدف الأول للأدوات المالية تغطية النفقات العامة، و لكن التأثير على مجموع تيارات الإنفاق بقصد التوصل إلى توازن اقتصادي كلي [63] .

فالسياسة المالية التعويضية تمارس في حالة يكون فيها الاقتصاد في حالة مقبولة أي أنه لا يعاني كساد، فتوجه السياسة إلى تعويض النقص في متغير اقتصادي واحد، فمثلا إذا انهارت القدرة الشرائية للمواطن، فإن الإنفاق العام يجب أن يزداد، أو تخفض الضرائب بهدف دعم القدرة الشرائية للمواطن .

3. 1.2.1.1. ميكانزمات السياسة المالية

إن معرفة ميكانزمات عمل السياسة المالية لن يكون إلا بأخذ مثال مباشر عن متغير إقتصادي معين بذاته، كأن نريد معرفة ميكانزمات عمل السياسات المالية من أجل تحقيق مستوى معين للدخل الوطني.

ولمعرفة كيف يتم التأثير على مستوى الدخل الوطني أساسا عن طريق الإنفاق العام والضرائب يجب معرفة أمرين اثنين :

- طبيعة السياسة المالية الممكن إتباعها.

- العلاقة بين الإنفاق العام والضرائب من جهة، وبين الدخل الوطني من جهة أخرى .

1.3. 1.2.1.1. طبيعة السياسة المالية الممكن إتباعها

باعتبار أن أهم أدوات السياسة المالية هما الإنفاق العام والضرائب، فنكون السياسة المالية كما يلي : [20]

- الزيادة في الإنفاق العام الناقل مع بقاء الضرائب على حالها يؤدي إلى زيادة الدخل القومي بما لا يزيد عن الآثار التي ترتبها الزيادة في الإنفاق العام على الاستهلاك و الاستثمار الفرديين .
- التقليل من الضرائب مع بقاء الإنفاق العام على حاله يؤدي إلى النتيجة السابقة .

2.3. 1.2.1.1. العلاقة بين الأداتين و الدخل الوطني (التأثير)

مما سبق :

- يترتب على أن كل زيادة ما في الإنفاق العام سيكون لها نفس الأثر الذي يحدثه نقص مساو لها في الضرائب على الدخول الفردية القابلة للتصرف فيها (الدخل المتاح) و على الإنفاق الخاص .
- أثر زيادة معينة في الضرائب يلغيه أثر زيادة مساوية في الإنفاق العام .

- إذا زاد الإنفاق العام الحقيقي بنفس مقدار زيادة الضرائب فإن الدخل القومي يزيد زيادة تساوي قيمة السلع و الخدمات المشتراة و تتعادل الآثار المتعلقة الناتجة عن الاثتين تاركة الدخل الفردية القابلة للتصرف فيها و كذلك الإنفاق الخاص كما دون تغيير [20] .

2.2.1.1. أهداف السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية، و لأهداف السياسة المالية نقاط تقاطع مع أهداف السياسة الاقتصادية، و التي اصطلح عليها المفكرون أنها تتمثل في المربع السحري لـ"كالدور" و هي:

- تحقيق النمو .

- تحقيق التشغيل الكامل .

- تحقيق التوازن الخارجي .

- استقرار الأسعار .

و باعتبار أن هذه الأهداف تشترك فيها جميع أدوات السياسة الاقتصادية، إلا أن هناك أهداف خاصة بالسياسة المالية وحدها بحكم الخصوصية و الصفة المميزة لها، و فيما يلي تفصيل لكل الأهداف:

1.2.2.1.1. تحقيق النمو الاقتصادي

يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، و متوسط الدخل الفردي يساوي الدخل الكلي مقسوم على عدد السكان، أي أنه يشير إلى نصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع [46].

هذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي و إنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الأفراد ممثلاً في زيادة نصيب الفرد من الدخل الكلي.

و لعل المقياس المعتمد في قياس النمو الاقتصادي هو زيادة الناتج المحلي الخام الحقيقي، باعتباره المقياس الأكثر تعبيراً، لأن الناتج المحلي الخام الاسمي يعبر عن قيمة الإنتاج بالأسعار الجارية و يكفي أن ترتفع الأسعار حتى يرتفع الناتج . لذا فالزيادة غير حقيقية، و لكن الناتج المحلي الخام الحقيقي يزيل أثر السعر و ذلك بقسمة الناتج المحلي الخام الاسمي على مؤشر الأسعار و يعبر عنه محاسبياً كما يلي : [48]

الناتج المحلي الخام = مجموع القيم المضافة + مجموع الرسوم على القيمة المضافة + مجموع الحقوق الجمركية .

و عند الكلام عن النمو الاقتصادي لا يفوتنا أن نفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية .

فالتنمية الاقتصادية هي العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي و تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة و تغير هيكل في الإنتاج [46] .

كما عرف البعض التنمية الاقتصادية أنها : هي العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي، و بالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه [31].

كما ذهب البعض بأنها : مجموعة من إجراءات و سياسات وتدابير متعمدة موجهة إلى تغيير بيان و هيكل الاقتصاد القومي، تهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة و دائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عن فترة ممتدة من الزمن بحيث تستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد [14] .

من خلال ما سبق نستنتج أن التنمية الاقتصادية سلوك حكومي موجه لإحداث تغيير منشود، الهدف منه زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي، ما يدفعنا إلى القول أن النمو الاقتصادي هو نتيجة للسلوك الحكومي المدعو التنمية الاقتصادية .

2.2.2.1.1 تحقيق التشغيل الكامل

إن هدف التشغيل الكامل يعني أن كل شخص قادر وراغب و يبحث عن عمل يجب أن يلتحق بعمل، وإلا فإن التوظيف يكون غير كامل وينتج عن الأخير حالة من البطالة [49] .

ولعل مفهوم التشغيل الكامل لا ينحصر في عنصر العمل فقط بل يتعداه إلى جميع عناصر الإنتاج، فيمكن التعبير عن التشغيل الكامل أيضا من خلال مفهوم التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية، أي ألا تبقى موارد معطلة يمكن استغلالها، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع في تحقيق الناتج الممكن تحقيقه في ظل الموارد و الإمكانيات المتاحة، مما ينتج عنه بطالة، يعتبر تعويض البطالين فيها تكلفة زائدة ترهق الاقتصاد .

3.2.2.1.1 تحقيق التوازن الخارجي

يقصد بالتوازن الخارجي توازن ميزان المدفوعات، حيث يؤدي إختلال ميزان المدفوعات الذي يعبر في الغالب عن حالة عجز إلى زيادة مديونية البلاد، مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها، و إلى تدهور قيمة

عملتها، و بالتالي فإن تـوان ميزان المدفوعات يحقق إستقرار العملة وتنمية المبادلات الاقتصادية، حيث أن التقلبات المفاجئة في العملة تحمل مخاطر هامة للبلدان ذات العملة الضعيفة .

4.2.2.1.1. إستقرار الأسعار

يعتبر التحكم في التضخم من أولويات الحكومات، و هذا من خلال البحث عن خفض معدل التضخم، لأن عدم التحكم فيه يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية، و فقدان ثقة الأعوان الاقتصاديين في كل التدابير المتخذة في إطار السياسة الاقتصادية .

إن عدم إستقرار الأسعار يحدث إختلال في توزيع الدخل و آثار أخرى تؤثر بالسلب على النمو والتجارة الخارجية والإستهلاك و العمالة و غيرها، و بالتالي فإن إرتفاع الأسعار يخل بالاستقرار الاقتصادي.

5.2.2.1.1. التحكم في الإستهلاك العام

يرى الكثير من المفكرين الاقتصاديين أن الإستهلاك هو غاية النشاط الاقتصادي و أنه هو الباعث أو المحرك لكل نشاط إقتصادي، ما جعله هدفا مهما من أهداف السياسة المالية .

يستطيع النشاط المالي عن طريق تكييف الحكومة لسياساتها الإنفاقية و الإيرادية و كذا سياسة إدارة الدين العام أن تساهم بدورها في تكييف نمط الإستهلاك (الأنواع و الكميات من السلع و الخدمات التي يستهلكها مختلف الأفراد) و أنه لا يخفى عنا ما للنشاط المالي من آثار هامة على مستويات الإستهلاك الشخصي و نمط الإستهلاك عن طريق تكييف أنواع الضرائب و أسعارها [50].

6.2.2.1.1. عدالة توزيع الدخل الوطني

يعتبر هدف توزيع الدخل أهم هدف للسياسة المالية على الإطلاق وهذا من خلال عمل الحكومات على تقليص التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل و الثروات من تقريب بين الطبقات المجتمع و إتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين و تحقيق العدالة الاجتماعية، مع المراعاة الدائمة للعدالة لا المساواة .

حيث تقوم الحكومة عن طريق سياستها المالية بتكييف نمط توزيع الدخل، عن طريق إحداث تغييرات في أنواع و نسب الإنفاق الذي تستفيد منه طبقات الدخل المختلفة، و كذا في الضرائب التي تجبى من الأفراد في مختلف شرائح الدخل . [50]

فمثلا، يمكن للحكومة العمل على زيادة نسبة الدخل التي تؤول إلى الأفراد في شرائح الدخل الدنيا و ذلك بتخفيض الضرائب المفروضة عليهم و زيادة الإنفاقات التي تعمل بصفة مباشرة على تحسين مراكزهم المالية.

3.1.1.1. تسيير السياسة المالية

كي تستطيع السياسة المالية تحقيق الأهداف الموضوعية من أجلها تقوم الحكومات بتكييف هذه الأداة حسب الظروف السائدة و الإمكانيات المتوفرة ، و مع الزمن أصبح للسياسة المالية تقنيات خاصة في إعدادها و ممارستها مع مراعاة المحيط الذي تعمل فيه بحكم الأثر التبادل بينهما .

1.3.1.1. محيط السياسة المالية

باعتبار أن السياسة المالية عبارة عن نشاط حكومي تهدف من خلاله الدولة إلى تحقيق أهداف معينة، قد تتعارض أو تتكامل مع بعض أدوات الدولة الأخرى، الشيء الذي دعانا إلى معرفة العوامل المحيطة بالسياسة المالية التي تتفاعل معها خارجيا بحكم تعدد أدوات الدولة الموجهة لخدمة الصالح العام، ولعل أهم هذه العوامل ما يلي : [63]

1.1.3.1.1. العوامل السياسية

هناك تأثير متبادل بين السياسة و الظاهرة المالية للدولة، و هذا باعتبار أن كل نظام مالي سواء كان ضريبيا أو إنفاقيا فهو نتاج قرار سيادي سياسي، كما أن القرار السياسي يراعي الظروف المالية للدولة .

1.1.1.3.1.1. تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية

يمكن للسياسة المالية أن تمارس تأثيرها على الحياة السياسية من خلال تأثيرها على الأحداث السياسية ذات الأصل المالي أي الناتجة عن أسباب مالية و ضريبية كوطأة العبء الضريبي على الطبقات الفقيرة .

2.1.1.3.1.1. تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية

قد تكون العوامل السياسية مثل رغبة الدولة في التوسع الجغرافي على حساب دولة أخرى، دافعا إلى إنتهاج سياسة مالية معينة في جباية الضريبة، و توسيع الإنفاق العسكري الذي كانت هناك قطاعات أولى به لتحقيق التنمية الاقتصادية .

2.1.3.1.1. العوامل الإدارية

يعتبر الجانب الضريبي في السياسة المالية الجانب الأكثر تأثراً بالعوامل الإدارية، ما يدفع النظام الضريبي إلى التكيف مع الهياكل الموجودة داخل الدولة، فكلما كان الجهاز الإداري كفوفاً كلما إستطاعت السياسة المالية تحقيق أهدافها .

فقد تتأثر السياسة المالية بتغير البنية الإدارية للدولة، فكل زيادة في مرافق الإدارات تكلف الدولة أكثر، ما يغير من ملامح السياسة المالية، فإلى ذلك تأثير السياسات الإدارية على تحصيل الضرائب الموجهة إلى الجماعات المحلية، مثل الرسم على النشاط المهني ما يؤثر على موارد خزينة البلدية نتيجة كبح النشاط التنموي الذي سيحقق موارد للبلدية، مثل إنشاء مشاريع في هذه البلدية، الأمر الذي سيحقق لها مورداً مالياً من خلال الضريبة على النشاط المهني، فأى قرار إداري يخص ذلك سوف يؤثر مباشرة على الحصيلة المالية للبلدية .

كما أن للسياسة المالية أثراً كبيراً على العوامل و السياسات الإدارية، ويتضح ذلك جلياً من خلال إكتساب الهيئات الإدارية إستقلالية في القرار نتيجة إستقلالها المالي، فكلما كانت الهيئة الإدارية تنتظر إعتقاداً مالياً من الدولة كلما كانت غير مستقلة في القرار .

3.1.3.1.1. النظام الاقتصادي

باعتبار أن السياسة المالية إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية، فإنها تؤثر في النظام الاقتصادي و تتأثر به .

فإذا كان هناك نظام إقتصادي ليبرالي لا يؤمن بتدخل الدولة عن طريق السياسة المالية فإننا سنجد أنفسنا أمام دور هامشي حيادي للسياسة المالية، إلا أن إعطاء الدولة دوراً أكثر تأثيراً للسياسة المالية من خلال اهتمامها بالإنفاق العام أو الضرائب أو بهما معنا يخرجها من دائرة الدولة الليبرالية ما يجعلنا نقول أن تطور السياسة المالية للدولة قد يغير نظامها الاقتصادي بالكامل، و كما تمت الإشارة إليه سابقاً فإن تطور مفهوم الدولة و مسؤوليتها في النشاط الاقتصادي كان متغيراً تابعاً لتطور ماليتها العامة .

كما أن طبيعة النظام الاقتصادي القائم قد يفرض نوعاً من السياسة المالية التي تنسجم مع معتقداته الإيديولوجية، فقد يغير ملامح السياسة المالية من النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي، فنجد أن السياسة المالية في النظام الرأسمالي يتوقف دورها على تهيئة البيئة المواتية لإزدهار القطاع الخاص و نموه من جهة، و العمل على التخفيف من حدة التقلبات التي تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي من جهة أخرى، و العمل على تأمين إستقرار مستوى الأسعار و التشغيل الكامل .

بينما تصبح السياسة المالية في الدول الإشتراكية أكثر تدخلا، وتلعب دورا مهما حسبهم و ذلك بأن العامل الفعال في ميزانية الإقتصاد التي تكتسبها الخدمات الاجتماعية في الإقتصاد الإشتراكي تفرض على السياسة المالية أن تواكب هذه الأهداف .

و عموما فإن السياسة المالية في الدول المتقدمة تعمل على تحقيق التوازن و الإستقرار الاقتصادي، حيث تصبح السياسة المالية رافدا ينقل الإقتصاد إلى المجال المرغوب فيه مهما كانت التوجهات السياسية للدولة

2.3.1.1. إتخاذ القرار المالي في الدولة

يعمل واضعوا الخطط المالية غالبا على وضع مجموعة من الخطط البديلة التي تربط بين الأهداف التي يصبوا إليها المجتمع و وسائل تحقيقها، مع إجراء التنسيق بينهما، و يتوقف نجاح هذه السياسة على مدى قدرة العاملين عليها على وضع نموذج إتخاذ القرارات الصحيحة .

حيث يعتبر نموذج اتخاذ القرار هو النموذج الذي يهدف إلى توضيح أثر بعض العناصر التي تحدها الدولة على عناصر أخرى تترك كوسائط، أي أن هدفه هو إعطاء هيئة رقمية لأثار الأدوات التي تستخدمها الدولة و بالتالي توضيح أثار الإختيارات التي تتضمنها السياسة الاقتصادية [07]

و يتضمن نموذج إتخاذ القرارات في المالية العامة ثلاث عناصر هي :

1.2.3.1.1. المعطيات أو المتغيرات

و هي من نوعين :

1.1.2.3.1.1. متغيرات خارجية

هي المتغيرات التي لا تستطيع الدولة كمبدأ، أن تؤثر عليها كإئتمان السوق العالمي أو حجم المحاصيل .

2.1.2.3.1.1. معدلات السلوك

التي توضح ردود فعل العناصر الاقتصادية الأساسية بالنسبة لتغير محيطها الاقتصادي (السلوك

الإستهلاكي أو الإدخاري أو الاستثماري أو الإنتاجي ... الخ) [07]

2.2.3.1.1. الأهداف

تصاغ الأهداف في شكل قيم خاصة لبعض المتغيرات كالعمالة أو الدخل الوطني أو توزيعه أو مجموع الأجور أو حجم الصادرات، و هي عبارة عن المظاهر الاقتصادية المراد إحداثها .

3.2.3.1.1. الأدوات و الوسائل

هي المتغيرات التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها ،أو التي يمكن أن تؤثر عليها،كالضرائب أو النفقات العامة، و لنا في هذا الموضوع عودة لنفصله في المبحث الثاني .

مما سبق نقول أن نموذج إتخاذ القرار يهدف إلى توضيح الأثر الناتج عن استخدام أداة معينة أو توليفة من الأدوات المالية في شكل رقمي،أي إظهار كفاءة الاختيارات .

3.3.1.1. تخطيط السياسة المالية

عدم توازن الموارد و الإحتياجات يفرض على الحكومات ضرورة إتخاذ تدابير و إجراءات تصحيحية،و ذلك في الوقت و الإتجاه و الحجم الصحيح و الكافي،و يكون ذلك بوضع الخطط الأساسية و البديلة من خلال تدخل الحكومة لإعادة صياغة و تشكيل الهياكل المالية و الاقتصادية في شكل خطط مالية.

يعتبر تخطيط السياسة المالية عبارة عن عملية واعية يتقرر بمقتضاها إنتقاء و إختيار الوسائل المناسبة لتحقيقها، فضلا عن قياس و تقييم الأداء لإبقاء أو تعديل البرنامج في ثلاث خطوات [45] .

1.3.3.1.1. التحليل المالي الحكومي

يبدأ التحليل المالي الحكومي بوصف المشكلة و تحديد الأهداف،وإفترض البدائل و مقارنتها و تقدير نتائجها .

1.1.3.3.1.1. تحديد المشكلة

يتم وصف المشكل سواء كان ماليا أو إقتصاديا من حيث ماهيته،طبيعته،أسبابه، حدثه،أثاره،إمكانية تطوره و التعرف على مجال التحليل الواجب إتباعه و الجهد اللازم بذله خلال الفترة الزمنية المحددة المراد السيطرة فيها على المشكل .

2.1.3.3.1.1. تحديد الأهداف في ضوء المشكل الواقع

يفترض المحلل المالي بعض الفروض العلمية، و عليه تقع مسؤولية إختيار قدرتها التنبؤية من خلال تحديد الأهداف، حيث يجب صياغة الأهداف في مصطلح قابل للقياس الكمي أي إعطاء نسب معينة يراد الوصل لها رقمياً .

3.1.3.3.1.1. تقرير البدائل

بعد وضع الأهداف المراد الوصول إليها يقوم المحلل المالي بإقتراح مجموع البدائل الممكن إحداثها حقيقة، مع مراعاة القيود المختلفة، حيث يقترح المحلل المالي الأساليب البديلة المناسبة لعلاج تلك المشاكل و تحقيق الهدف بفروض علمية قابلة للتطبيق .

4.1.3.3.1.1. تجميع البيانات في نظام معلومات دقيق

و ذلك من خلال جمع البيانات الخاصة بالمشكل و الهدف و معالجتها على نحو التالي: [45]

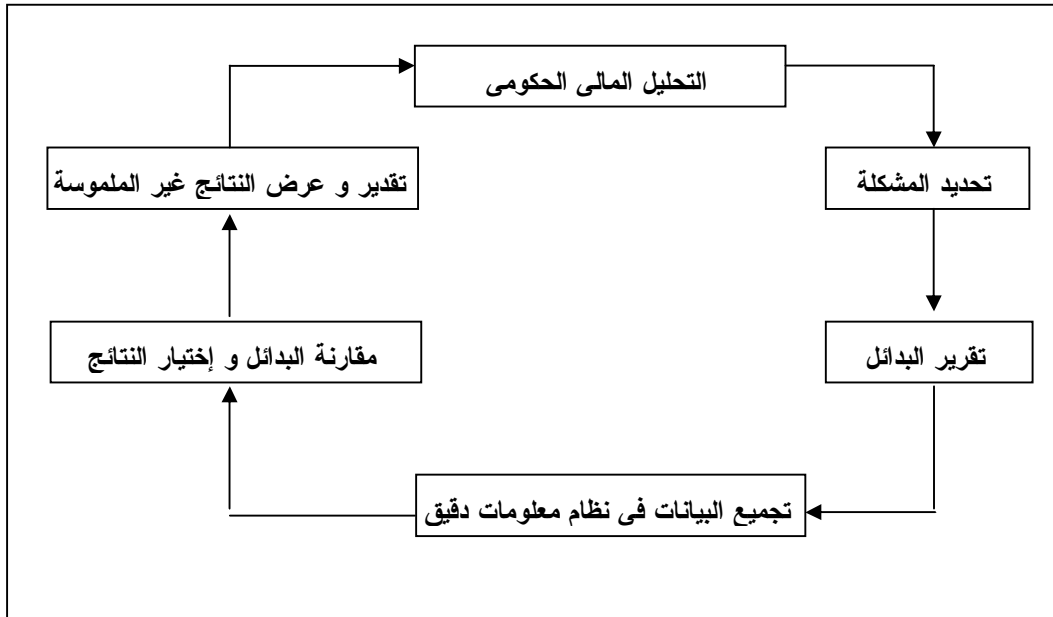
- تبويب، فرز، جدولة البيانات و إعادة تنظيمها و مراجعتها، و وصف خصائص توزيعاتها و إعداد الصور و الرسوم و الأشكال و البيانات التوضيحية .
- تحليل البيانات منطقياً و استخلاص العلاقات المتبادلة بينها .
- إعدادها لمتخذي القرارات لتصبح بمثابة معلومات .

5.1.3.3.1.1. مقارنة البدائل و إختيار النتائج : (تقدير التكاليف النسبية و نتائج البدائل)

يتطلب هذا تحديد نقطة التوقف بعد حساب مقدار الفاعلية أو المنافع المتولدة أو الخسارة الناتجة عن التوليفات البديلة، و لاختيار النتائج يتطلب معرفة التكاليف التقديرية و تغيير الناتج إذا اختلفت الافتراضات الأساسية .

6.1.3.3.1.1. تقدير و عرض النتائج غير الملموسة

تقدير عبء العوامل المحيطة الغير ملموسة أو الغير كمية و ترتيب البدائل على الأساس الغير ملموس، و بعد ذلك يتم إعداد صياغة التوصيات، و تلخيص التحليل و إعداد ملخص وافي يقدم إلى صانعي القرارات، مع شرح النتائج .



شكل رقم 01 خطوات التحليل المالي الحكومي [45]

2.3.3.1.1. تصميم برنامج تحقيق الهدف و حل المشكلة

يستهدف المخطط حين يضع قرار السياسة المالية، تحويل قيم الغايات إلى أهداف أو نتائج مرغوبة كميًا، بما يقبل القياس و الترتيب في أولوياتها، ثم تحويل الوسائل المالية النادرة إلى مجموعات بديلة من المخرجات الممكن التنبؤ بها استجابة لهذه الأهداف أي تحويل مجموعة من الموارد في توليفة معينة لبلوغ الهدف [45].

و بإعتبار أن هناك صعوبة تتمثل في احتمال قلة الإستجابة بين الأهداف و الوسائل يستلزم على الحكومات بناء نموذج يساعد على إدراك ما إذا كانت الإستراتيجيات البديلة غير ممكنة في ضوء القيود الحالية، ثم تأتي عملية صنع القرار نفسه .

و لبناء النموذج يستعين المحلل المالي بعدة فنيات تحليلية تسهل عمله لعل من أهمها :

1.2.3.3.1.1. تحليل فاعلية التكلفة

يحاول هذا الأسلوب الإجابة على السؤال التالي :

بالنسبة لمستوى ثابت من المخرجات المستهدفة، ما هي تكاليف كل طريقة بديلة تحقق نفس الهدف المنشود (تحليل فاعلية متساوي) ؟ أو بالنسبة لمستوى ثابت من التكلفة، ما هو مستوى تحقيق الهدف الممكن لكل طريقة بديلة (تحليل تكلفة متساوي)؟ [45].

2.2.3.3.1.1. تحليل التكلفة و العائد

هذا الأسلوب يجيب على السؤال التالي:

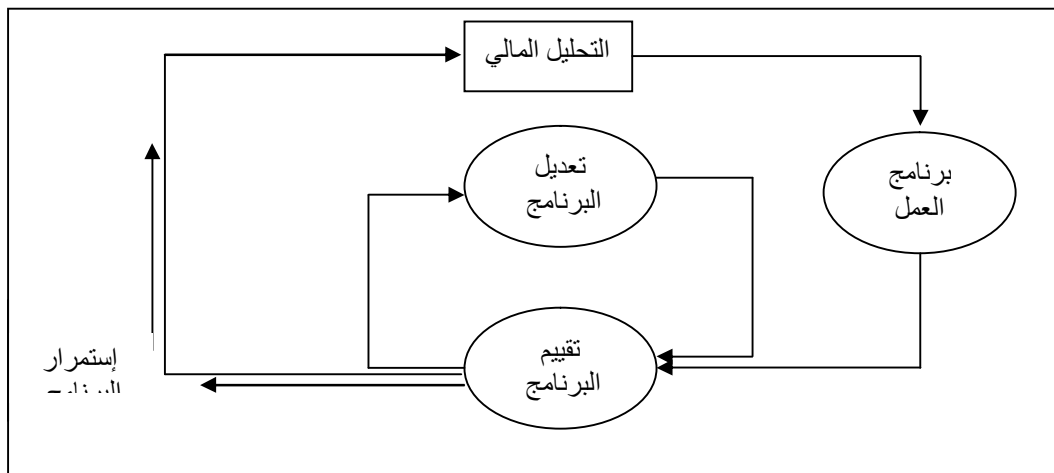
ما مقدار المنافع التي ستؤول إلى المجتمع من إنفاق الحكومة على برنامج إصلاح اقتصادي معين وفق عدد البدائل ؟ أو ما مقدار المنافع لكل تكلفة معطاة ؟

3.2.3.3.1.1. تحليل النظم

إن البرامج قد تكون متداخلة، و الإهتمام بهدف في برنامج معين قد يسبب خلافا في برنامج آخر، فمثلا: برامج الحماية الاجتماعية تتطلب الإنفاق على العدالة لكبح مستوى الجريمة و كذا زيادة إتمادات الشرطة و رعاية أسر المساجين، كل هذا لمنع الانحرافات الاجتماعية ما يستدعي الإنفاق على أكثر من قطاع .

3.3.3.1.1. تقييم و تعديل مسار البرنامج

تظهر الحاجة أثناء تنفيذ برنامج السياسة المالية إلى تحليل و تقويم مسار تنفيذه الموضوع سلفا، و يتم ذلك من خلال مقارنة المخرجات بالموصفات المرجوة و إجراء التصحيحات إذا لزم الأمر، فإذا تبين أن كافة الأهداف المراد تحقيقها قد تحققت فعلا وفق الخطة المرسومة مسبقا فيوصى باستمرار عمل البرنامج، أما إذا ظهرت مشاكل خلال تنفيذ الخطة ما لم يحقق الأهداف المرجوة، فيتبعين دراسة أسباب حدوث المشكل مع إجراء التعديلات اللازمة لجعل هذا البرنامج أكثر فاعلية أو إعادة النظر جذريا في البرنامج و إجراء المزيد من التحليلات المالية وفق التغذية العكسية في الشكل التالي :



شكل رقم 02 دورة تخطيط السياسة المالية [45]

2.1. أدوات السياسة المالية

منذ ظهور مفهوم السياسة المالية كأحدى أدوات السياسة الاقتصادية و مع تزايد الإهتمام بها مع الوقت، إتجهت جهود الحكومات إلى صياغة المالية الوظيفية على أسس علمية سليمة، بحيث توجه كافة أدوات السياسة المالية وفقا لآثارها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية .

لذلك كانت نقطة البدء في تطبيق مبدأ المالية الوظيفية هي التعرف على تلك الأهداف التي يسعى المجتمع المعني لتحقيقها [13] ، مع تحديد الإنفاق العام الواجب إنفاقه رغم تجاوزه للإيرادات العامة .

و حسب الدكتور دراوسي مسعود فإن السياسة المالية هي السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها و إيراداتها العامة و التي تنتظم في الميزانية العامة لإحداث آثار مرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل و الإنتاج و التوظيف، أي تنمية و إستقرار الإقتصاد الوطني و معالجة مشاكله و مواجهة كافة الظروف الاقتصادية .

فإن أدوات السياسة المالية الموجهة لتحقيق أهدافها هي كل برامج نفقات الدولة و إيراداتها المنتظمة في الميزانية العامة .

لذا فإننا سوف نقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب يحمل كل مطلب إحدى أدوات السياسة المالية .

1.2.1. النفقات العامة

يعتبر الإنفاق العام أحد أهم أدوات السياسة المالية التي توجه الحياة الاقتصادية من خلال قدرته على التأثير في قرارات الأعوان الاقتصاديين و فيما يلي تفصيل لحثيات الإنفاق العام .

1.1.2.1. ماهية الإنفاق العام

رغم الاختلافات الإيديولوجية التي تحكم النشاط الاقتصادي غلا أن الإنفاق العام يبقى ذا أهمية كبيرة ما دفع بالمفكرين الاقتصاديين إلى تحديد ملامح الإنفاق العام من خلال تعريفه بدقة و إظهار أركانه و تقسيماته .

1.1.1.2.1. تعريف الإنفاق العام

- النفقة العامة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام أو جماعي [42].

- النفقة العامة هي إستخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة. [48]

من خلال ما سبق يتضح لنا أن كل من كتب عن النفقات العامة إتفق مع البقية على أن النفقة لها ثلاثة أركان

2.1.1.2.1. أركان الإنفاق العام

من خلال التعاريف السابقة فإن للإنفاق العام ثلاثة أركان تأخذ على الشكل التالي :

- شكل النفقة العامة : يتخذ الإنفاق الحكومي شكل نقدي، وهذا كئمن لما تحتاجه الدولة من منتجات، سلع و خدمات، لازمة لتسيير المرافق العامة و ثمناً لرؤوس الأموال الإنتاجية، التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الإستثمارية التي تتولاها .

- القائم بالإنفاق : تتولى الدولة عملية إنفاق النفقات العامة ممثلة في الحكومة من خلال وزاراتها و المصالح العامة و غيرها من الأجهزة الحكومية التي ترصد لها الدولة إعتمادات مالية في موازنتها . [22]

- غرض الإنفاق : يعتبر غرض الإنفاق العام أهم ركن، كونه يوضح سبب نشأة الإنفاق، حيث تنفق الدولة من أجل الحاجات العامة، و يقصد بالحاجات العامة جميع الخدمات و الأعمال التي يحقق إشباعها منفعة جماعية و يدخل القيام بها ضمن واجبات الدولة .

3.1.1.2.1. تقسيمات الإنفاق العام

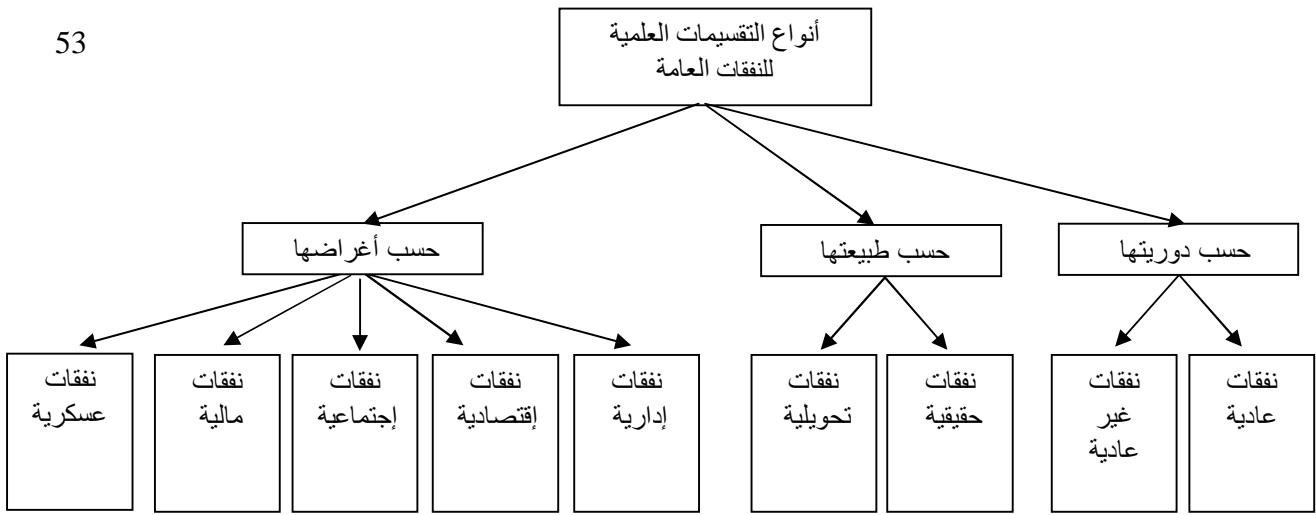
تقسم النفقات إلى عدة أنواع حيث تختلف التقسيمات باختلاف طبيعة النفقة العامة، و باختلاف الغرض منها، و في هذا الإطار فقد وجدنا عدة تقسيمات تشابه الكثير منها و اختلف بعضها إلا أننا اصطالحنا على هذا التقسيم لسببين رئيسيين : أولهما أنه أحدث تقسيم و ثانيهما أنه دقيق و شامل لكل أقسام النفقات و في ما يلي أقسام النفقات العامة [22] :

- التقسيمات العلمية

- التقسيمات الوضعية .

1.3.1.1.2.1. التقسيمات العلمية

يقصد بالتقسيمات العلمية للنفقات العامة تلك التقسيمات التي تستند إلى معايير إقتصادية و هي تبين الآثار الاقتصادية للنفقات، و تهدف إلى إظهار طبيعة النفقات العامة و أغراضها و آثارها، مما يساعد في إدارة المال العام، و تأخذ الشكل التالي :



شكل رقم 03 : أنواع التقسيمات العلمية للنفقات العامة [22]

- حسب دوريتها : تنقسم النفقات العامة حسب إنتظامها و تكرارها السنوي إلى قسمين هما :

* النفقات العادية : هي النفقات التي تتكرر سنويا في ميزانية الدولة،و إن اختلف مقدارها من سنة إلى أخرى،و تشمل رواتب الموظفين و الإعانات ... الخ .

* النفقات الغير عادية : هي نفقات غير منتظمة،لا تتكرر سنويا في الميزانية كالإنفاقات على الحروب وعلى إعانات المنكوبين و النفقات الإقتصادية الكبرى و تمتد لأكثر من سنة و تولد دخلا مع زيادة في الإنتاج.

- حسب طبيعتها : تقسم النفقات العامة حسب طبيعتها الإقتصادية الكبرى،من حيث آثارها الإقتصادية على الدخل الوطني إلى قسمين :

* النفقات الحقيقية : تعني النفقات الحقيقية استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على السلع و الخدمات المختلفة لإقامة المشاريع التي تشبع حاجات عامة،و تؤدي النفقات الحقيقية إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني كصرف الأموال العامة على الأجور و الرواتب للعاملين،كذلك شراء السلع و الخدمات اللازمة لسير عمل الإدارات و أجهزة الدولة [63] .

* نفقات تحويلية : هي عبارة عن نقل قوة شرائية من فئة لأخرى،محاولة إحداث نوع من إعادة توزيع المداخيل،و قد تأخذ الشكل النقدي فتصبح نفقات تحويلية مباشرة أو تأخذ شكل سلفية أو خدمة بالمجان فتصبح نفقات تحويلية غير مباشرة و تنقسم إلى ثلاث أقسام هي :

• نفقات تحويلية إجتماعية : و تشمل المساعدات عن طريق وزارة العمل و الضمان الإجتماعي

• نفقات تحويلية إقتصادية : مثل الإعانات بهدف تخفيض تكلفة إنتاج المواد الغذائية .

• نفقات تحويلية مالية : مثل أقساط فوائد الدين العام .

- حسب أغراضها (التقسيم الوظيفي)

* النفقات الإدارية : تتمثل في نفقات تسيير المرافق العامة و تتمثل في الرواتب و الأجور و المكفآت و نفقات الإدارة العامة المختلفة .

* النفقات الاجتماعية : و تشمل المساعدات و الخدمات الاجتماعية المختلفة من تعليم و صحة و تأمينات، و ضمان اجتماعي و ثقافة .

* نفقات مالية : تتمثل في أقساط إستهلاك الدين العام و فوائده السنوية

* نفقات عسكرية : و تشمل نفقات الأجهزة العسكرية في الدولة و نفقات التسلح .

* النفقات الاقتصادية : و هي النفقات المرتبطة بقيام الدولة بأنشطة معينة بهدف تحقيق أهداف إقتصادية، و تشمل نفقات إقامة المشاريع، و نفقات إعانة المشاريع الاقتصادية، كالنقل و المواصلات... الخ .

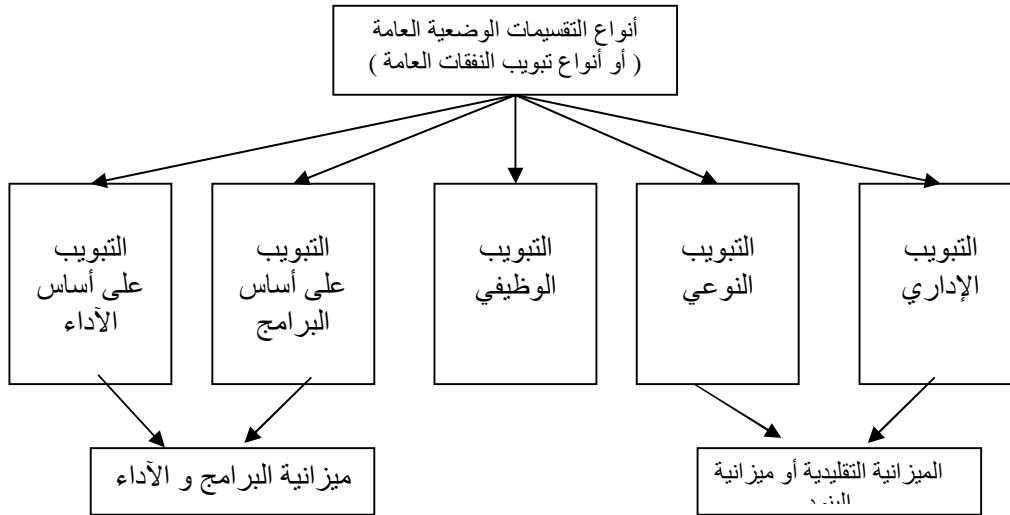
و يلاحظ أن هذا التقسيم يكون ذو أهمية قصوى خاصة في الدول الإشتراكية .

2.3.1.1.2.1.التقسيمات الوضعية

يقصد بها تقسيمات النفقات العامة التي تتناول بالبحث تقسيمات النفقات حسب ظهورها في وثائق موازنات دول العالم، إذ أن كل دولة من دول العالم ترتب نفقاتها في وثيقة موازنتها بطريقة ما تحكمها إعتبرات عدة، منها السياسية أو الإدارية أو الوظيفية .

و يجري تبويب النفقات العامة حسب هذا التقسيم بطريقة ما، بحيث تبين أهمية كل نوع منها، و كذا تبسيط عملية الرقابة على الإنفاق، و كذا مقارنة بعضها ببعض .

و توجد عدة أنواع للتقسيمات الوضعية كما هو مبين في الشكل التالي :



شكل رقم 04 : أنواع التقسيمات الوضعية للنفقات العامة [22]

- التبويب الإداري : و يقصد به تبويب النفقات العامة حسب الأجهزة الإدارية التي يتكون منها الهيكل التنظيمي للدولة، و بموجب هذا التبويب فإنه يخصص لكل وزارة، أو مصلحة فصل أو فرع خاص بها في وثيقة الميزانية .

- التبويب النوعي : و هو تبويب وفق أنواع الإعتمادات، أو وفقا لأغراض الإنفاق، و حسب هذا التبويب تقسم الإعتمادات داخل كل قسم أو فرع، وفقا لطبيعة النفقة مثل أن تكون :

القسم 14 : وزارة الخارجية

الباب 1 : الرواتب و المكافآت

الباب 2 : لوازم و أجهزة و أثاث

- التبويب الوظيفي : يبين هذا التبويب كيفية توزيع النفقات العامة حسب الوظائف أو الخدمات، أو المهام التي تقوم بها الدولة، و تجمع في هذا التبويب النفقات المتشابهة تحت عنوان واحد، حسب الوظيفة أو الخدمة التي تؤديها الدولة للمواطنين، بغض النظر عن الوزارات و المصالح التي تقوم بتقديم تلك الخدمة [22] .

- التبويب على أساس البرامج : يهتم هذا التبويب ببيان البرامج و المشاريع التي تقوم بتنفيذها، أو بالإشراف عليها الوزارات و المصالح الحكومية المختلفة و ذلك في خطة متوسطة الأجل قد تكون (05) سنوات، حيث تقسم البرامج إلى مشاريع، و ترصد الإعتمادات اللازمة لتنفيذ البرامج و المشاريع في وثيقة الميزانية العامة للدولة، في الصفحات المخصصة لها .

- التتويب على أساس الأداء (الإنجاز) : يؤكد هذا التتويب على الأهداف و الغايات التي ترصد من أجلها الإعتمادات المالية، و تكاليف البرامج و المشاريع المقترحة للوصول إلى تلك الأهداف ، و عدد وحدات الأداء التي أنجزت أو ستتجز من كل برنامج أو مشروع في وقت محدد، و تكاليف كل وحدة مثل عدد الكيلومترات التي عبتت أو ستعبد في برنامج الطريق السيار التابع لوزارة الأشغال العمومية .

و لنا عودة لتفصيل ذلك خلال ميزانية الأداء .

2.1.2.1. تنفيذ الإنفاق العام

1.2.1.2.1. ضوابط الإنفاق العام (قواعده)

للإنفاق العام قواعد يجب على السلطات المنفقة مراعاتها و هي:

1.1.2.1.2.1. قاعدة المنفعة

يعتبر إشتراط تحقيق المنفعة القصوى في النفقة العامة شرطا منطقيا، إذ لا يمكن تبرير هذه النفقة إلا بمقدار المنافع التي ترتب عليها بالنسبة للمجتمع [22] .

فإذا كان الإنفاق العام لا يحقق منفعة عامة قصوى، فلا مبرر لتدخل الدولة من خلال الإنفاق العام، و نقصد بالمنفعة القصوى ترتيب الأولويات في الإنفاق من مرحلة إلى أخرى .

2.1.2.1.2.1. قاعدة الإقتصاد

و المقصود بها الابتعاد عن التبذير و الإسراف الذي يؤدي إلى ضياع أموال عامة كان من الممكن توجيهها إلى مجالات أخرى أكثر نفعاً . [18]

لا يعني تطبيق قاعدة الإقتصاد و التدبير في الإنفاق العام الشح في البذل، أو ادخار المال أو الإحجام عن الإنفاق جزافا حتى على المسائل التي يقود الإنفاق عليها إلى تحقيق منفعة إجتماعية كبيرة فهذه الفكرة بعيدة كل البعد عن الصواب . [60]

3.1.2.1.2.1. قاعدة الترخيص

و يقصد بذلك أن لا تتفق النفقة إلا بعد موافقة السلطة التشريعية مسبقا، ضمن حدود اختصاص هذه السلطة زمنيا و مكانيا، و يكون ذلك خلال جلسة رسمية علنية .

4.1.2.1.2.1. تقنين النشاط المالي و الرقابة على الإنفاق [42]

يمكن التوصل إلى تحقيق المنفعة و الإقتصاد في النفقة و استمرار توافرها من خلال تقنين كل ما يتعلق بالنشاط المالي للدولة، مما يضمن ترشيد الإنفاق العام للدولة و توجيهه إلى وجهات مرغوب فيها .

2.2.1.2.1. حجم الإنفاق العام

يعتبر الإنفاق العام حجر الزاوية في تغيير الفكر المالي بين العصور و خلال المدارس، فمنهم من حدده و فرض على الدولة عدم تجاوزه، و منهم من أطلق له العنان المهم أن يحقق الأغراض المطلوبة منه إقتصاديا و إجتماعيا و سياسيا .

و لعل حجم النفقات العامة في أي دولة تقرره مجموعة من الاعتبارات.

1.2.2.1.2.1. اعتبارات الإنفاق العام

عند الإنفاق تراعي الاعتبارات التالية :

- مسؤولية الدولة : لا يتقرر الإنفاق العام إلا لإشباع حاجة عامة، فيدخل إشباعها في نطاق وظائف الدولة و مسؤوليتها، فالنفقات العامة تعكس إذن حقيقة النظام الاقتصادي و السياسي، فهي تعكس في حجمها و في أنواعها و في أغراضها الحرية و التدخل، و هي مراحل التطور التي مرت بها الدولة.

- مستوى النشاط الاقتصادي : عند تحديد النفقات العامة يؤخذ بعين الحسبان مستوى النشاط الاقتصادي، لأن هناك أثر متبادل بينهما و ذلك باعتبار أن النفقات العامة أحد محددات الطلب الفعلي، ففي حالة الركود يتدخل الإنفاق لرفع مستوى الطلب الكلي و في حالة التضخم يتدخل لخفضه .

و من جهة أخرى فإن البنين الاقتصادي للدولة يحدد حجم الإنفاق، ففي الدول المتقدمة يكون الإنفاق العمومي ذو حجم كبير و ذلك لوجود مداخيل كبيرة، أما في الدول النامية، فنسبة الإنفاق من الدخل كبيرة جدا، إلا أن حجمها قليل بسبب مواردها القليلة .

- قدرة الدولة على الحصول على الإيرادات العامة : يقصد بها قدرة الدخل القومي على تحمل الأعباء المالية العامة بمختلف صورها (الضرائب و الرسوم و القروض العامة و الإصدار النقدي الجديد والإعانات الاقتصادية و الاجتماعية) دون إحداث أي ضغوط إقتصادية و إجتماعية و سياسية، تضر بمستوى معيشة الأفراد و دون الإضرار بالمقدرة الإنتاجية القومية . [60]

- ضرورة المحافظة على قيمة النقود : هناك قيد يفرض على النفقات العامة، هو أن ننفق على تحقيق أهدافنا دون المساس بقيمة النقد، أي ألا تعمل هذه النفقات على تدهور القوة الشرائية للنقد، ما يضر أصحاب الدخل الثابتة و المتغيرة ببطء، ويرفع تكاليف تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

- المنفعة الجماعية : تخضع النفقة العامة لاعتبارات سياسية و إقتصادية الهدف منها إحداث أكبر منفعة جماعية بأقل نفقة وفق مبدأ " الوفرة في الإنفاق " ما يتطلب دقة حساب كل من النفقة و المنفعة المترتب عليها، مع تساوي المنفعة المترتبة على النفقة مع التضحية التي تسببها النفقة .

2.2.2.1.2.1. أسباب تزايد النفقات العامة

وفق الاقتصادي الألماني فاجنر (A .Wagner) فإنه كلما حقق معدلا معيناً من النمو الاقتصادي فإن ذلك سيتبعه إتساع نشاط الدولة و من ثم زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد في الناتج الوطني [63] .

و قد مثل فاجنر ذلك في منحى يمثل هذه العلاقة .

و لعل أهم أسباب تزايد الإنفاق العام هي كما يلي :

- أسباب حقيقية : و تتمثل في الزيادة الحقيقية للنفقات العامة، ما يتبعه زيادة في كمية السلع و الخدمات و لعل أهم أسباب الزيادة الحقيقية ما يلي :

* الحروب : الحرب تكلف الدول نفقات زائدة تتمثل في التسلح و إعانات عائلات الضحايا

* زيادة الدخل الوطني : زيادة الدخل الوطني يؤدي إلى إرتفاع مستوى معيشة الأفراد و من ثم إلى زيادة الإنفاق لمواجهة لهذه الزيادة في المستوى المعيشي .

* تطور الدولة إقتصادياً : لدفع التنمية الاقتصادية يستوجب زيادة في الإنفاق العام الموجه إلى المنشآت.

* تطور الوعي الاجتماعي : تطور الوعي الاجتماعي للفرد يجعله يطالب بحقوقه الاجتماعية كاملة، ما يزيد من نفقات الدولة .

* أسباب سياسية : تتمثل في نفقات التعددية الحزبية، و مصاريف الانتخابات و التمثيل الخارجي .

* أسباب إدارية : تزايد نفقات أجهزة الدولة الإدارية بهدف مرافقة النشاط الاقتصادي .

* أسباب مالية : سهولة الإقتراض، و وجود فائض في الإيرادات تجمع من السنوات السابقة ما يكون مالا احتياطيا كبيرا، هذان العنصران يشجعان الحكومة على زيادة الإنفاق [21] .

- أسباب ظاهرية : و تعني تضخم في أرقام النفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في كمية السلع والخدمات المستخدمة لإشباع الحاجات العامة .

* انخفاض القدرة الشرائية للنقود : إرتفاع المستوى العام للأسعار يزيد من كمية الأموال المنفقة من طرف الدولة لقاء شرائها للسلع و الخدمات الموجهة لإشباع الحاجات العامة .

* تغير طرق المحاسبة الحكومية : تظهر الزيادة في النفقات العامة في السنة التي يتغير فيها نظام المحاسبة ليعود و يختفي في السنوات المقبلة .

* إتباع مبدأ الميزانية الإجمالية (عمومية الميزانية) تظهر زيادة ظاهرية في النفقات العامة بسبب عدم استعمال المقاصة بين الإيرادات و النفقات

3.2.1.2.1 . تجسيد الإنفاق العام

لتجسيد الانفاق العام عدة ركائز هي

1.3.2.1.2.1. أدوات تجسيد الإنفاق العام

تستخدم الدولة أداتين لتحقيق أهداف الإنفاق العام :

- تخفيض أو زيادة الإنفاق العام : يعتبر تخفيض أو زيادة الإنفاق العام أهم أداة من أدوات السياسة الإنفاقية، و ذلك للنتائج المباشرة و السريعة، لكن دائما في حدود ما يسمح به الوضع الاقتصادي و في حدود السياسة الإنفاقية و ضوابطها .

فعند زيادة الإنفاق تراعي الدولة عدم إحداث التضخم و قدرة الدخل الوطني على ذلك، و عند تخفيضه تراعي الدولة التزاماتها الاجتماعية و السياسية و المؤشرات الاقتصادية .

- إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام : تقوم الحكومة بإعادة النظر في الأولويات التي تقوم بها، فنتم هيكلة النفقات العامة بإحداث تغيير في نسب كانت تستحوذ عليها قطاعات معينة من الدخل الوطني، وتوجهها إلى قطاعات أخرى منتجة أو حذفها تماما، فمثلا لو قلنا أن نفقات الدفاع كانت تمثل 20% من مجموع الإنفاق العام، تقوم الحكومة بتخفيضه إلى 10 % و توجيه النسبة المتبقية إلى قطاع إنتاجي ما يزيد من الدخل الوطني .

2.3.2.1.2.1. مراحل تنفيذ الإنفاق العام

- تقدير النفقات العامة : يتم تقدير النفقات العامة دون صعوبات تقنية كثيرة حيث أن كل مرفق يحدد نفقاته المستقبلية على أساس حجم نفقاته السابقة مضافا إليها ما سيقوم به المرفق من نفقات خاصة بالاستثمارات أو الإنشاءات خلال السنة المالية المقبلة. [26]

و يتم تقدير النفقات باستخدام هذه الطرق :

* الإعتمادات المحددة : تمثل الأرقام الواردة بها الحد الأقصى لما تستطيع الحكومة إنفاقه إتفاقيا دون الرجوع إلى السلطة التشريعية، و تطبق على المرافق القائمة فعليا التي عرفت نفقاتها من قبل .

* الإعتمادات التقديرية : هي النفقات التي يتم تقديرها على وجه التقريب، تطبق على المرافق الجديدة التي لم تعرف نفقاتها من قبل على وجه التحديد .

* إعتمادات الربط : تتعلق هذه النفقات بالمشاريع التي يتطلب تنفيذها فترة طويلة، حيث يتم تحديد مبلغ النفقات بصورة تقديرية و يتم إدراج كل جزء منه في ميزانية السنة التي سوف يتم إنشائها فيها .

* إعتمادات البرامج : يتم إعداد قانون خاص مستقل عن الميزانية يسمى بقانون البرنامج توافق عليه السلطة التشريعية، بموجبه يتم وضع برنامج مالي على أن يتم تنفيذه على عدة سنوات و يوافق على الإعتمادات اللازمة له، و يقسم هذا القانون ذاته البرامج على عدة سنوات و يقرر لكل جزء منها الإعتمادات الخاصة بها. [26]

- تجسيد الإنفاق العام : يمر تجسيد الإنفاق العام على المراحل الأربعة التالية :

* عقد النفقة : بموجبه تلتزم الدولة بإنشاء واجب يترتب عليه تكلفة، ممثلة في السلطة الموكلة بذلك، و يدعى الإلتزام بشكل تعهد .

* تحديد المبلغ : هو المبلغ الوارد في الميزانية كالإلتزام الواجب دفعه، و الذي يعتبر دين في ذمة الدولة، أو إحدى هيئاتها .

* الأمر بالصرف : هو بمثابة طلب دفع المبلغ المحدد من الأمر بالصرف إلى المحاسب العمومي بدفع مبلغ الدين المحدد مقداره صراحة إلى صاحب الحق .

* صرف النفقة : و هي تسوية النفقة و دفعها من طرف الشخص المكلف في غالب الأحيان هو المحاسب العمومي الذي يدفع المبلغ و يتحقق من هوية الشخص المتحصل على المبلغ، و يراقب العملية الإدارية .

3.1.2.1. الآثار الاقتصادية للإنفاق العام

للإنفاق العام عدة آثار عميقة لعل أهمها ما يلي

1.3.1.2.1. أثر الإنفاق العام على الدخل و توزيعه

1.1.3.1.2.1. أثره على الدخل

إذ استبعدنا مصدر تمويل النفقة فإننا نجد أن الزيادة في الإنفاق العام سوف تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني [55] و هذا وفق المثال التالي :

إذا ارتفع الإنفاق الحكومي (G) بمقدار (ΔG)، فسيحدث زيادة في الدخل (Y) بمقدار (ΔY)، و ذلك وفق ما يعرف بمضاعف الإنفاق الحكومي .

و لحساب (ΔY) نقوم بما يلي :

- نكتب معادلة الدخل التوازني في إطار هذا النموذج :

$$Y = \frac{1}{1-b} (a - bT + bR + I_0 + G_0) \dots \dots \dots (1)$$

a : الإستهلاك التلقائي .

b : الميل الحدي للإستهلاك .

T : الضرائب .

R : التحويلات .

I : الإستثمار .

- نستعيض عن قيمة كل من الدخل و الإنفاق الحكومي بقيمتهما

$$Y + \Delta y = \frac{1}{1-b} (a - bT + bR + I_0 + \Delta G) \dots \dots \dots (2)$$

- بطرح المعادلة (1) من المعادلة (2) نجد : $\Delta y = \frac{1}{1-b} \times (\Delta G)$

أي أن التغيير في مستوى الدخل الوطني الموافق لتغيير الإنفاق الحكومي بمقدار ما هو (ΔG) يعادل التغيير في الإنفاق الحكومي مضروباً بالقيمة $(1/b)$ ، و تسمى القيمة الأخيرة بمضاعف الإنفاق الحكومي .

2.1.3.1.2.1. أثره على توزيع الدخل

يكون للإنفاق العام أثر على توزيع الدخل من خلال:

- التوزيع الأولي : يتمثل في أجور الأفراد الذين شاركوا في تحقيق هذا الدخل و كفاءة عوامل الإنتاج التي أنتجت هذا الدخل، فعملية الإنفاق تعتبر أصل عملية توزيع الدخل بين أفراد المجتمع .
- النفقات التحويلية بين فروع النشاط الاقتصادي و كذا أصحاب الدخل المنخفضة في شكل إعانات أو خدمات أو التعليم المجاني و الخدمات الصحية المجانية التي يستفيد منها من شارك في إحداث الدخل ومن لم يشارك في ذلك و فق مبدأ التكافل الاجتماعي

2.3.1.2.1. أثر الإنفاق على الإنتاج و الإستهلاك

1.2.3.1.2.1. أثره على الإنتاج

يؤثر الإنفاق على الناتج الوطني مباشرة من خلال زيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية في شكل إنفاق استثماري و بالتالي تنعكس بالإيجاب على الإنتاج الوطني، ما يزيد من تراكم رأس المال و من ثم إلى إحداث زيادة في معدلات النمو الاقتصادي، كما أن هناك أثر غير مباشر للإنفاق يتمثل في أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادة متتالية في الاستثمار، ما ينتج عنه زيادة غير مباشرة في الإنتاج خلال دورة الدخل [63].

حيث يتمثل الإنفاق العام الموجه لدعم الإنتاج في مجموع الإعانات الموجهة للمستثمرين و رجال الأعمال بهدف التأثير في التنمية الاقتصادية التي تستهدف زيادة الدخل الوطني الذي سينعكس مباشرة على الدخل الفردي الحقيقي .

2.2.3.1.2.1. أثره على الإستهلاك

يؤثر الإنفاق العام مباشرة على الإستهلاك الوطني في حالة ما إذا قامت الحكومة بشراء مواد استهلاكية للجيش أو المدارس، أو عند دفعها لفوائد القروض، و تقديم إعانات لمحدودي الدخل أو تعويضات البطالة، الشيء الذي ينعكس مباشرة على زيادة الإستهلاك الوطني من خلال ما يعرف بدورة الدخل، أي الأثر

المضاعف للإستهلاك و الذي يعني أن الزيادة الأولية في الإنفاق قد تؤدي إلى زيادات متتالية في الإستهلاك خلال دورة الدخل . [63]

3.1.2.1. أثر الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار

يعتبر الإنفاق العام في الدول النامية أحد أهم العوامل المؤثرة في المستوى العام للأسعار، و هذا نتيجة تدخل الحكومات مباشرة في دعم أسعار السلع الضرورية و دعم بعض السلع الأخرى التي كانت أوستصبح محل إحتياجات .

و من جهة أخرى إذا ما وجه الإنفاق الحكومي إلى زيادة الإستثمار، فإنه يؤدي إلى تغييرات في هيكل الإئتمان تختلف عما إذا وجه الإنفاق الحكومي لزيادة الإستهلاك [50].

حيث يكون التغيير في هيكل الائتمان عند الإنفاق الاستثماري اقل وطأة عما إذا كان هذا الإنفاق موجه إلى الاستهلاك .

ومن الملاحظ أن هناك جهود حثيثة للحكومات في مواجهة الصدمات التضخمية من خلال التدخل مباشرة في دعم القدرة الشرائية للمواطن ،ولا يكون ذلك إلا عن طريق السياسة المالية و هذا راجع لسرعة الأثر المتولد كما لاحظناه في الجزائر في جانفي 2011، حيث تراجعت أسعار المواد محل الاحتجاج في فترة لم تتجاوز الأسبوع، ما يدل على سرعة أدوات السياسة المالية في إحداث الآثار المرغوبة، وتفضيل السياسة المالية في مثل هذه الموافق .

2.2.1 الإيرادات العامة

تعتبر الإيرادات العامة مجموع المداخل التي تحصلها الدولة من مختلف المصادر بهدف تسوية التزاماتها الإنفاقية من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي .

و باعتبار أن أصل الاختلاف بين المالية العامة و الخاصة، كون الدولة في المالية العامة تحدد نفقاتها أولا ثم إيراداتها، جاء تطرقنا للإيرادات العامة بعد أن تطرقنا للنفقات العامة، إلا أننا في هذا المطلب لن نتطرق لكل مصادر الإيرادات، بل سنكتفي بالإيرادات الأهم و التي لها أثر فعال و مباشر و عميق على النشاط الاقتصادي و هي :

1.2.2.1 الضرائب

تعتبر الضريبة المصدر الرئيسي لتمويل خزينة الدولة، و المساهم العام في صياغة السياسة التنموية [36] لذا نجد أغلب، إن لم نقل كل دول العالم تولي اهتماما بالغاً للضريبة باعتبارها أداة فعالة في التوجيه الاقتصادي، وفي ما يلي سرد لأهم النقاط المتعلقة بالضريبة .

1.1.2.2.1 ماهية الضرائب

للاحاطة بماهية الضريبة يجب التطرق للنقاط التالية :

1.1.1.2.2.1 تعريف الضريبة

رغم كثرة تعاريف الضريبة إلا أن أغلب التعاريف تدور في فلك واحد هو :

-الضريبة عبارة عن مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية و التي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة و بشكل نهائي و دون مقابل محدد، نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية [25].

-الضريبة اقتطاع نقدي جبري نهائي يتحمله الممول و يقوم بدفعه بلا مقابل وفقا لمقدرته التكاليفية مساهمة في الأعباء العامة أو لتدخل السلطة لتحقيق أهداف معينة [47] .

-الضريبة فريضة نقدية يتحملها المكلفون بصفة نهائية و بدون مقابل كأداة مالية تلجأ إليها الدولة من أجل تحقيق أهدافها على مقتضى أيديولوجيتها [17].

مما سبق يمكننا القول أن الضريبة مبلغ نقدي في ذمة المكلف للسلطة العامة يدفع بصفة نهائية، يفرضه عليه القانون، يحصل لتحقيق أغراض السياسة المالية و الأهداف التنموية، دون أن يستفيد المكلف بها من أي ميزة أو خدمة خاصة .

2.1.1.2.2.1 خصائص الضريبة

من خلال تعريف الضريبة يمكننا استخلاص خصائصها :

- فريضة نقدية : أي تحصل الضريبة في شكل نقدي لا عيني .

- تقتطع جبراً: ليست مساهمة بل إلزام في ذمة المكلف ما يبرز سيادة الدولة .

- نهائية : أي غير قابلة للإسترجاع و إن دفعت بالخطأ من طرف المكلف بها .
- تدفع دون مقابل : يدفعها المكلف من دون أن يستفيد من خدمة مقدمة له
- تحصل بهدف معين : تحصيلها يكون بهدف تغطية النفقات و توجيه النشاط الاقتصادي .

3.1.1.2.2.1. قواعد الضريبة

- قواعد الضريبة هي مجموع المبادئ الواجب أخذها بعين الاعتبار من طرف المشرع عندما يريد أن يفرضها و هي كالتالي :
- العدالة : يجب أن تفرض الضريبة حسب المقدرة التكاليفية للمكلف بها (كل حسب مقدرته)
 - اليقين : أن تفرض الضريبة طبقاً لقواعد محددة و واضحة بالنسبة للمكلف و إدارة الضرائب .
 - الملاءمة : أي تحصيل الضريبة في الوقت المناسب، أي في وقت حدوث الدخل و حسب النمط الأكثر ملاءمة للمكلف .
 - الإقتصاد في تحصيل الضريبة : يجب أن تحصل بأقل تكلفة ممكنة كي تزيد الحصيلة الضريبية .

4.1.1.2.2.1. الفرق بين الضريبة و الرسم

- يعتبر الرسم مبلغاً نقدياً يدفعه الفرد جبراً إلى الدولة أو إلى إحدى مؤسساتها العمومية، مقابل منفعة خاصة يحصل عليها الفرد إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل [26].
- مما سبق نستطيع القول أن الرسم و الضريبة يشتركان في صفة النقدية و الإلزامية و الهدف إلا أنهما يختلفان في كون الرسم يفرض على المكلف به بعد الإستفادة من خدمة قدمتها له الدولة .
- و يعتبر الرسم أحد أهم عناصر الإيرادات و فعاليتها من خلال ما يوفره للخزينة العمومية من أموال تغذي الميزانية العامة .

2.1.2.2.1. التنظيم الفني للضريبة

- يقصد بالتنظيم الفني للضريبة، الوسائل الفنية المستخدمة في كل مرحلة من المراحل التي تمر بها الضريبة منذ فرضها حتى تحصيلها، و تبدأ هذه المراحل بتحديد المادة الخاضعة للضريبة، ثم قياسها ثم تحديد قيمة الضريبة .

1.2.1.2.2.1. الوعاء الضريبي

يقصد بوعاء الضريبة، المادة أو الموضوع الذي تفرض عليه الضريبة، أو هو المال الذي يحدده القانون كمصدر لضريبة معينة و لدراسة وعاء الضريبة يجب دراسة أنواع كل من الضرائب المباشر و الغير مباشرة و سائر تصنيفات الضريبة [33] .

إن تقدير وعاء الضريبة يطرح نفسه بإلحاح و ذلك للوصول إلى تقدير حقيقي للمادة الخاضعة للضريبة، و يتم تقدير الوعاء الضريبي، إما بواسطة الإدارة الضريبية أو بواسطة الأفراد

2.2.1.2.2.1. سعر الضريبة

سعر الضريبة هي النسبة التي تؤخذ كضريبة من المال أو الدخل الخاضع لها، أي نسبة الضريبة إلى المادة الخاضعة لها، أو هو مبلغ الضريبة في علاقته بوعاء الضريبة [33] .
و قد يحدد سعر الضريبة قبل أو بعد تحديد الوعاء الضريبي .

3.2.1.2.2.1. تصنيفات الضريبة

حسب الوعاء و السعر الضريبي هناك عدة أسس على أساسها تصنف الضريبة و هذا كي تكون الضريبة أكثر وضوحا و تحديدا بالنسبة للمكلف و هي [26] :

- التصنيف على أساس طبيعة الضريبة : يظهر هنا نوعان من الضرائب هما :

* الضريبة المباشرة : هي ضرائب ذات مؤشر و هي إقتطاعات قائمة مباشرة على الأشخاص أو على الممتلكات، و الذي تم تحصيلها بواسطة قوائم إسمية، و التي تنتقل مباشرة من المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية .

* الضريبة غير المباشرة : تقع في معظم الأحيان على عناصر الإستهلاك أو الخدمات المؤداة، تسدد بطريقة غير مباشرة من طرف الشخص الذي يود إستهلاك هذه المواد أو الخدمات .

- التصنيف على أساس إمتداد مجال التطبيق :

* الضرائب الحقيقية و الضرائب الشخصية : تستهدف الضريبة الحقيقية كمية المادة الخاضعة للضريبة (سلعة، دخول، ..)، أما الشخصية فتأخذ بعين الإعتبار الوضعية الشخصية للمكلف بالضريبة مثل الدخل الإجمالي للمكلف (IRG) .

* الضريبة العامة و الضرائب الخاصة : الضرائب العامة تستهدف الوصول إلى وضعية إقتصادية في مجملها أو إلى قيمة إجمالية لنشاط المكلف، أما الخاصة فتقع على عنصر واحد من النشاط الممارس من طرف المكلف أو عنصر واحد من دخله .

* الضرائب الموحدة و الضرائب المتعددة : الضريبة الموحدة هي إعتقاد الدولة على ضريبة واحدة للحصول على كل ما تحتاجه، أما الضرائب المتعددة فهو نظام يقوم على فرض عدة ضرائب، تتخذ كل منها وعاءا ماليا خاصا بها .

- التصنيف القائم على ظروف ووضع الضريبة :

* الضريبة التوزيعية و الضريبة القياسية : الضريبة التوزيعية هي تلك التي لا يحدد المشرع معدلها مسبقا، ولكنه يقوم بتحديد حصيلتها الإجمالية، ثم يوزع العبء على المكلفين، أما القياسية فهي التي يحدد المشرع معدلها مقدما دون أن يحدد حصيلتها الإجمالية .

* الضريبة النسبية و الضريبة التصاعدية : الضريبة النسبية هي الضريبة المحدد نسبتها المئوية بشكل ثابت مسبقا، تفرض على المادة الخاضعة و لا تتغير بتغير قيمتها، أما الضريبة التصاعدية فتفرض بمعدلات مختلفة باختلاف قيمة المادة الخاضعة لها، وهناك نوعان من التصاعد :

• التصاعد الإجمالي : و ذلك أن يقسم المكلفون بالضريبة إلى شرائح وفقا لمستوى دخولهم

• التصاعد بالشرائح : يقسم دخل المكلف إلى عدة شرائح أو أجزاء .

- التصنيف الإقتصادي للضريبة : يأخذ هذا التصنيف الطابع الإقتصادي للضريبة بعين الإعتبار و له ثلاث أنواع :

* الضرائب على الدخل : هي ضريبة تفرض على الدخل بكل أنواعه الدائم منه و العارض، و باعتبار أن مصادر الدخل كثيرة، فإن المكلف مسؤول أمام إدارة الضرائب بالتصريح بمدخله السنوية .

* الضرائب على رأس المال : هي ضريبة مفروضة على القيم المملوكة من طرف المكلف بالضريبة، التي تم الحصول عليها من خلال عملية الإدخار، أو تركته أو هبة أو تبعا لعملية ذات طابع استثنائي، ولها عدة صور .

* الضرائب على الإنفاق : يطلق على الضرائب غير المباشرة ضرائب الإنفاق لكونها تفرض على الدخل بمناسبة إنفاقه، لذا فهي تصيب الدخل بطريقة غير مباشرة، فضرائب الإنفاق تفرض على إستهلاك سلعة معينة ما يعطي لها صفة التحصيل عند الإنفاق .

- التصنيف على أساس مادة الضريبة :

* الضرائب على الأشخاص : و ذلك بأن يكون الإنسان نفسه هو محل الضريبة أو وعاء الضريبة، و ذلك بحكم وجود الشخص في إقليم الدولة بغض النظر عن امتلاكهم للثروة .

* الضرائب على الأموال : تعتبر الأموال هي أساس فرض الضريبة، سواء كانت ثروة أو دخلا .

إن ما سبق ذكره هي الأسس النظرية لتصنيفات الضريبة، فهناك منها ما يتداخل، و هناك منها ما كان مرحلة تطور لأخرى سابقة

2.2.2.1. الإيرادات الائتمانية العامة (القرض العام)

تعتبر الإيرادات الائتمانية آخر منفذ للحكومة من أجل تمويل العجز الموازي، فالدول تتحاشى هذا النوع من التمويل لعدة أسباب، كما أن له آثارا تزرع الخوف في نفوس الشعوب و المسؤولين وفي ما يلي محاولة لتفصيل القرض العام .

1.2.2.2.1. ماهية القرض العام

يحدث في كثير من الأحيان أن تحتاج الدولة إلى الأموال لتغطية نفقاتها المتزايدة و التي لا تسمح الإيرادات الاعتيادية بتغطيتها، في ظل عدم استطاعة الدولة زيادة سعر الضريبة حفاظا على توازن قدرة المكلف بالدفع، فتلجأ الدولة إلى القرض العام .

1.1.2.2.2.1. تعريف القرض العام

القرض العام هو عقد دين تستلف بموجبه الدولة مبالغ من النقود من الأفراد أو المصاريف أو الهيئات المحلية أو الدولة، مع التعهد بوفاء القرض و فوائده للدائنين في التاريخ المحدد للتسديد وفقا لشروط العقد [60] .

2.1.2.2.2.1. خصائص القرض العام

من خلال التعريف يمكننا استخلاص خصائص القرض العام فيما يلي :

- القرض العام مبلغ نقدي،تدخل إيراداته للخرينة في شكل نقدي و قد يكون هذا النقد وطني أو أجنبي
- القرض العام يدفع بصورة إختيارية عموما،حيث يتم بإرادة حرة وفق الشروط الناظمة لأحكام العقد
- القرض العام يدفع من قبل أحد أشخاص القانون العام أو الخاص،فالدولة قد تستدين من الهيئات والمؤسسات و الشركات كما يمكنها أن تستدين من الأفراد .
- القرض العام يتم بموجب عقد بين طرفين،الدولة من جهة و المقرض من جهة أخرى، موضوعه إعادة مبلغ معين زائد فائدة في ذمة الدولة للمقرض طول فترة القرض .
- يستند القرض العام إلى صك تشريعي حيث تقوم الحكومة بعقد القرض العام و إصدار سندات الدين العام إستنادا إلى إذن مسبق يصدر من قبل السلطة التشريعية .
- القرض العام يتضمن مقابل الوفاء،حيث تتعهد الدولة بإعادة أصل القرض مضافا إليه فائدة سنوية للدائن مقابل القرض الممنوح .

2.2.2.2.1. أنواع القرض العام

للقرض العام عدة أنواع و ذلك تبعا للأساس الذي تستند إليه الحكومة في الإقتراض،و غالبا هي كالتالي: [60]

1.2.2.2.2.1. القروض الداخلية و القروض الخارجية

- القروض الداخلية : هي التي تحصل عليها الحكومة من الأشخاص المقيمين فوق أراضيها،بعملتها المحلية و لها الحق في وضع شروطها و على المقرض الموافقة أو الرفض .
- القروض الخارجية : هي التي تحصل عليها الحكومة من الأشخاص المقيمين خارج إقليمها بعملة أجنبية،يكون المبلغ و تاريخ الاستحقاق و سعر الفائدة مطروح للنقاش و قد تكون الغلبة هنا في الغالب للدائن لا المدين .

2.2.2.2.2.1. القروض الاختيارية و القروض الإجبارية

- القروض الاختيارية : تتجم عن عقد تراضي بين طرفي العقد،و المكتتب في هذا النوع ليس له الحق سوى بالقبول أو الامتناع .

- القروض الإجبارية : التي تفرضها الدولة على رعاياها بصورة إجبارية مقابل تعهداتها لهم بسدادها في الوقت المناسب، و يكون ذلك خلال الأزمات .

3.2.2.2.2.1. القروض العامة حسب المدة

- القروض العمرية : هي القروض المرتبطة سدادها بعمر المقرض، فينتهي أجلها بوفاته تكون الدولة ملزمة بتقديم إيراد متفق عليه للمقرض دون أصل القرض حيث يصبح مالا للدولة عند وفاة المقرض ويسقط عن الدولة التزامها برده .

- القروض المؤبدة : هي القروض التي لا تحدد الدولة تاريخا معيناً لردها، لكن تلتزم بدفع فائدة عنها، و للدولة الحق في إستهلاك ما تشاء من سندات القرض في الوقت الذي يناسبها .

- القروض لأجل أو العائمة أو السائرة : تلجأ لها الدولة في الحالات الطارئة مؤقتاً فتعقد لمدة ينقضي الدين بنهايتها، إما لأجل طويل تزيد مدتها عن (10 سنوات) أو لأجل متوسط (أقل من 10 سنوات)، و لا تقل مدتها عن سنة واحدة .

4.2.2.2.2.1. القروض المثمرة و القروض العقيمة

- القروض المثمرة : هي التي تتفق على مشروع إستثماري يأتي بإيراد و يسدد أصل الدين مع الفوائد المترتبة عليه، و هو من أكثر القروض إنتاجية .

- القروض العقيمة : هي التي تتفق على مشروعات لا تأتي بإيرادات لتسديد القرض و فوائده، و لكن له فوائد عامة على الإقتصاد و المجتمع .

3.2.2.2.2.1. التنظيم الفني للقرض العام

يقصد بالتنظيم الفني للقرض العام، الآلية التي يتم بموجبها إصدار القروض وفق مجموعة من الإجراءات و ذلك على النحو التالي :

1.3.2.2.2.1. تحديد نظام إصدار القرض العام

و يتطلب معرفة كل من :

- مبلغ القرض : قد يحدد مبلغ القرض مسبقاً من قبل الدولة، ثم تعرض السندات للاكتتاب، وقد يحدث أن لا تحدد الدولة قيمته، فإذا حددت الدولة قيمته و تم الاكتتاب فيه بأكثر من قيمته، تقوم الدولة بتخصيص سندات بقيمة الاكتتاب تكون اقل عدداً منها لو أن الاكتتاب تم بالمبلغ المحدد

مثلاً لو حدد المبلغ ب(100) مليون دج، و تم تحديد (1000) سند له، و تم الاكتتاب في مبلغ (500) مليون دج، فسوف تقوم الدولة بتحديد (200) سند فقط. [18]

- معدل الفائدة : هناك نوعان من سعر الفائدة على سندات القرض العام .

* معدل الفائدة الاسمي : و هو المنصوص عليه في متن السند .

* معدل الفائدة الحقيقي : و هو المحسوب بعد حذف قيمة خصم الإصدار، فإذا طرحت الدولة سندات قيمتها الاسمية (10 دج) وعرضتها للاكتتاب ب (8 دج) وكان معدل الفائدة الاسمي (4%)، فإن المكتتب سوف يتحصل على سعر الفائدة الحقيقي يقارب (5%) بإعتباره قد إكتتب بأقل من السعر الاسمي [60].

و بعد تحديد معدل الفائدة، تحدد الدولة مواعيد دفع الفوائد التي تستحق على السندات في المستقبل، فقد تكون مواعيد الدفع نصف سنوية أو سنوية حسب الحال .

2.3.2.2.2.1. إصدار القرض العام

- إصدار سندات القرض : قد تصدر الحكومة سندات بسعر اسمي يتم به الاكتتاب الفعلي يدعى سعر التعادل، أو أنها تشجع الاكتتاب ببيعها بأقل من السعر الاسمي المكتوب، على أن يسترد السعر الاسمي المكتوب في آخر فترة القرض .

- نوع و فئة سندات القرض : قد تكون السندات من فئة واحد مثل (100 دج) للسند، أو أن تكون من فئات متعددة مثل (50 دج)، (100 دج)، (200 دج)، و قد تكون سندات تستحق قيمتها زائد فوائدها، أو أن تكون مستحقة الفوائد فقط حسب الحالة . كما أنها قد تكون سندات إسمية، أو لحاملها .

- كيفية الإكتتاب :

* قد يكون الإكتتاب عام بطرح السندات على الجمهور مباشرة، و عدد السندات تحدده الطلبات .

* أو أن يكون عن طريق البنوك، حيث تتفق الدولة مع مجموعة من المصاريف لإتمام العملية .

* أو تكون عن طريق أسواق رؤوس الأموال، و ذلك بدخول الدولة البورصة كبائع السندات .

* أو أن تكون عن طريق المزايدة للجمهور أو المؤسسات المالية أو عليهما معا .

3.3.2.2.2.1. استهلاك القرض العام

يقصد باستهلاك القرض العام سداد قيمته، و قد يكون السداد إجباريا أو اختياريا بالنسبة للدولة حسب الحالة و شروط الإكتتاب .

- يكون الاستهلاك إجباريا في حالة القروض المؤقتة التي تحدد الدولة مقدما مواعيد سدادها .

و قد يكون ذلك تدريجيا، أي عن طريق دفع المبلغ على شكل أقساط سنوية تتضمن جزء من الدين زائد فائدته لكل المقرضين، أو أن تكون عن طريق القرعة بسداد جزء فقط من القرض .

- و قد يكون الاستهلاك اختياريا، عندما تقوم الدولة بسداد القرض في الوقت الذي تجده ملائما ويحصل ذلك في القروض المؤبدة .

و تبقى طرق سداد القرض العام تتوقف على نوع القرض المكتتب فيه، و العقد المبرم بين المقرض والمقترض .

3.2.2.1. الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة

تلعب الإيرادات العامة دورا اقتصاديا مهما جدا من خلال توجيهها و تمويلها للنشاط الاقتصادي، وفي ما يلي الاثر الاقتصادي لكل من الضريبة و القرض العام :

1.3.2.2.1. الآثار الاقتصادية للضرائب

يختلف أثر الضريبة حسب العلاقة القائمة بين المكلف والضريبة في حد ذاتها.

فإذا كانت الضريبة مستقرة أي أن الشخص الذي يتحمل عبأها محدد و لا يستطيع نقل عبأها، فهنا تكون الضريبة عبارة عن مكابح لنشاط المكلف من خلال إنقاصها لدخله، و العكس إذا كانت قابلة للنقل، حيث يتحمل العبء الضريبي المستهلك الأخير، و هنا تكون علاقة الضريبة بالإستهلاك ما سوف نتطرق إليه حالا.

1.1.3.2.2.1. أثر الضريبة في الإستهلاك

تقوم الضرائب بالتأثير بصورة مباشرة على مقدار دخل المكلفين بها بالنقصان، و يتحدد ذلك بحسب معدل الضريبة، فكلما كان المعدل مرتفعا كلما كان تأثيره على مقدار الدخل أكبر و العكس صحيح [25] .

فالمكلفين خاصة من ذوي الدخل المحدود و المتوسط، قد تدفعهم معدلات الضرائب المرتفعة إلى التضحية ببعض السلع و الخدمات و خاصة الكماليات، جراء نقص دخلهم .

و من جهة أخرى، يتوقف أثر الضريبة في الإستهلاك على خطة الدولة في إستخدام حصيلة الضرائب، فإذا حبستها فإن ذلك سوف يؤثر مباشرة على الإستهلاك بالنقصان، أما إذا استخدمت الحصيلة الضريبية في الإنفاق، فإن نقص الاستهلاك من جانب الأفراد نتيجة فرض الضريبة، يعوضه زيادة الإستهلاك الناتج عن إنفاق الدولة .

2.1.3.2.2.1. أثر الضريبة في الإادخار

إن اثر الضريبة في الادخار يختلف من الإادخار الخاص إلى الإادخار العام، فحسب الكثير من المفكرين فإن الضريبة تؤثر سلبا في الإادخار الخاص للأفراد بحكم أنها قد تنقص من دخولهم ما يؤثر سلبا على استهلاكهم و من ثم على ادخارهم إلا أن الضريبة قد لا تنقص من المدخرات العامة للمؤسسات و الهيئات العمومية، بحكم أن لها غلafa ماليا يجب توفره خلال فترة الإنفاق لمواجهة إحتياجاتها الدورية و الطارئة معا .

3.1.3.2.2.1. أثر الضريبة في الإنتاج

باعتبار أن الضريبة تنقص من دخول المكلفين بها فهذا بدوره سوف ينعكس سلبا على الإنتاج و هذا من خلال تأثير الضريبة في عرض و طلب رؤوس الأموال الإنتاجية التي تتوقف بدورها على المدخرات الموجهة للاستثمار، فقلت المدخرات تؤثر سلبا على حجم الإنتاج مباشرة .

4.1.3.2.2.1. اثر الضريبة في الأسعار

باعتبار أن الضريبة تقتطع جزء من الدخل فإنها سوف تنعكس على طلب أصحاب هاته الدخول ما يخفض أسعار هذه السلع الغير مطلوبة بحكم نقص الدخل .

و من جهة أخرى قد يكون للضريبة أثر مباشر في رفع أسعار سلع معينة، فبحكم أن هناك ضرائب قابلة لنقل عبئها مثل الضريبة على القيمة المضافة فإن من يدفعها هو المستهلك النهائي، أي أن الضريبة

ستصبح عبأ مباشرا على المستهلك الذي إن لم يستطع التخلي عن السلعة، فإنه سوف يساهم في تكريس هذا السعر المرتفع بطلبه عليها .

5.1.3.2.2.1. أثر الضريبة في توزيع الدخل

يتوقف أثر الضريبة في إعادة توزيع الدخل على الطريقة التي تستخدمها الحكومة في توزيع الحصيلة الضريبية، فإذا أنفقت الدولة هذه الحصيلة في شكل نفقات تحويلية أو ناقلة، بمعنى تحويل الدخل من طبقات اجتماعية إلى أخرى دون أية زيادة في الدخل، بحيث تستفيد منها الفئات الفقيرة، فإن هذا يؤدي إلى تقليل التفاوت بين الدخل [25] .

2.3.2.2.1. الآثار الاقتصادية للقرض العام

تعتبر القروض العامة إحدى أهم أدوات السياسة المالية لما تنطوي عليه من تأثير على توزيع العبء المالي العام بين مختلف الفئات و مختلف الأجيال، على مستوى الدخل القومي و نمط توزيعه فضلا عن إسهامها في تمويل الإنفاق العام [18] .

و يتوقف أثر القرض العام على عوامل لعل أهمها :

* مصدر الأموال المقترضة سواء كان قرض داخلي أو خارجي

* إستخدامات القرض أي أهداف الإقتراض كمشجع أو مثبط للنشاط الاقتصادي .

* الشروط المالية للقرض العام .

* الحالة الاقتصادية عند عقد القرض .

و لعل أثر القرض العام يمكن تقسيمه إلى قسمين أساسيين هما :

- الإقتراض من الأفراد و الشركات : في هذه الحالة يتحول جزء من مدخرات الأفراد و القطاع الخاص إلى القطاع العام، أي منافسة القطاع الخاص على مصادر التمويل ما يوجههم إلى البنوك و من ثم إلى رفع سعر الفائدة، و من جهة أخرى يعتبر إمتلاك السندات بالنسبة للأفراد زيادة في ثروتهم ما يدفعهم إلى زيادة الإستهلاك، و قد تدفع هذه الزيادة إلى زيادة الإستثمارات [18] .

كما أن الأثر يختلف باختلاف طريقة إستخدام حصيلة القرض العام .

فإذا أستخدم القرض العام لتمويل إنفاق إستهلاكي، فإن هذا سيزيد من مستوى الطلب الكلي الذي إن لم يقبله زيادة في الإنتاج إنعكس مباشرة على الأسعار بالارتفاع و حدوث موجة تضخمية .

أما إذا استخدمت الحصيلة في تمويل المشاريع التنموية، سوف يؤدي ذلك إلى تكوين رؤوس الأموال التي تؤدي إلى حدوث زيادة ملموسة في الإنتاج و بالتالي في الدخل الوطني و معدل النمو الاقتصادي .

أما في إقتصاد تسوده العمالة التامة فإن القرض العام قد يلعب دورا ماصا للكتلة النقدية الزائدة مما يقدم علاج لمشكل التضخم السائد (إن حدث) .

كما يعتبر إطفاء أو إستهلاك القروض من طرف الدولة عبارة عن ضخ لكتلة نقدية إضافية قد تساعد الإقتصاد الواقع في حالة إنكماش على الخروج منها .

- الإقتراض من وحدات الجهاز المصرفي : في هذه الحالة تلعب السياسة المالية عن طريق القرض العام دور أداة جديدة للسياسة النقدية و ذلك بكبح قدرة المصارف على التوسع في الإئتمان بحكم سحب هذه الكمية من النقود من خزانتها، كما أن إستخدام هذا القرض قد يخلق قدرة شرائية في المجتمع لم تكن موجودة من قبل، ما قد ينتج عنه ضغوط تضخمية كبيرة .

3.2.1. الميزانية العامة

يعتبر موضوع الميزانية العامة كأداة من أدوات السياسة المالية، محل جدل بين الكتاب و المفكرين الاقتصاديين في كون الميزانية العامة أداة من أدوات السياسة المالية من عدمها، و لعلنا تطرقنا في بداية هذا المبحث إلى آراء بعض الأساتذة الكرام الذين لهم باع كبير في هذا المجال و سنكتشف في نهاية هذا الفصل ما إذا كانت أداة أم لا .

1.3.2.1. ماهية الميزانية العامة.

للإحاطة بموضوع الميزانية العامة يجب أولا معرفة أولا الأساسيات المحددة و الموضحة لطبيعة هذه الأداة ، و هذا من خلال معرفة ما يلي :

1.1.3.2.1. تعريف الميزانية العامة

- الميزانية العامة وسيلة لتخطيط السياسات المالية للحكومة و لتنفيذ جميع سياساتها لكونها تتطلب إنفاق الأموال العامة، إنها مؤشر لبرنامج الحكومة المالي أو هي برنامجها العملي مصحوبا أو معبرا عنه بالأرقام [111].

- الموازنة العامة عبارة عن نظام موحد يمثل البرنامج المالي للدولة لسنة مالية قادمة، و تعكس الخطة المالية التي هي جزء من الخطة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسة للدولة [12].

- الموازنة ليست مجرد إجراءات و أساليب إدارية و فنية فقط، و إنما هي وسيلة رئيسية من وسائل تنفيذ السياسة العامة للدولة [56].

من خلال ما سبق نلاحظ أن مفهوم الميزانية العامة، قد خرج عن المفهوم القديم الضيق، باعتبارها وثيقة تحمل نفقات و إيرادات الدولة لسنة ميلادية، فقد أصبحت أداة من أدوات السياسة المالية التي تهدف إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة .

مما سبق فإن الميزانية أكبر بكثير من أن تصبح وثيقة وصفية، فهي عبارة عن وسيلة تخطيط و تنفيذ سياسة الدولة المتعلقة بإنفاقها و توجيهه، و إيراداتها و تحصيلها .

2.1.3.2.1. ضبط المفاهيم المحيطة بالميزانية العامة

ان اتساع استعمال لفظ الميزانية احدث نوع من التداخل فيها سنحاول فيما يلي ازالته

1.2.1.3.2.1. الموازنة العامة و الميزانية العامة

يعتبر لفظ موازنة مرادف للفظ الميزانية، و يؤديان نفس المعنى و المدلول في المؤلفات و كتب المالية العامة، و يحاول بعض الأكاديميين التمييز بين كلمة الموازنة، و الميزانية .

فالميزانية العامة هي عبارة عن كشف بالمركز المالي للشركة أو المنشأة في لحظة معينة، أما الموازنة العامة تتضمن تقديرات للإيرادات و نفقات الدولة لسنة مالية قادمة [41].

فمصطلح الموازنة تستعمله مجموعة من الدول العربية هي : الأردن، لبنان، سوريا، مصر، سلطنة عمان، اليمن .

أما مصطلح الميزانية فتستعمله : البحرين، الكويت ، ليبيا ، تونس، العراق، المغرب، السودان، الجزائر، موريتانيا [56] .

وفي مقامنا هذا سوف نستخدم مصطلح الميزانية باعتبار أنه المصطلح المتداول في الجزائر .

2.2.1.3.2.1. الميزانية العامة و الميزانية الخاصة (التقديرية)

يعني مصطلح الميزانية الخاصة : الميزانية التقديرية للمنشآت أو المؤسسات الخاصة أو للشركات أو للأفراد، وهي تعني الخطة التي تتناول العمليات المالية المستقبلية و لفترة زمنية مقدارها سنة، و تبين النشاطات و الأهداف الإجمالية المختلفة للمشروع (الشركة) و كذلك برنامج العمل و الفائض المتوقع علاوة على صورة تقديرية للمركز المالي للشركة في نهاية الميزانية التقديرية [41] .

3.2.1.3.2.1. الميزانية العامة و الحساب الختامي للدولة

الحساب الختامي للدولة هو بيان بما تم صرفه فعلا من النفقات العامة، و ما تم تحصيله فعلا من الإيرادات العامة، خلال فترة مالية منتهية [112] .

3.1.3.2.1. مبادئ الميزانية العامة (قواعدها)

تعتبر مبادئ الميزانية العامة القواعد الأساسية التي تشكل الإطار العام الذي تعمل فيه الميزانية قانونيا و تقنيا، و لقد شهد العالم عدة تغيرات إقتصادية و سياسية غيرت من هذه القواعد و ذلك تماشيا مع متطلبات المرحلة و لعل أهم هذه القواعد هي :

1.3.1.3.2.1. قاعدة السنوية

يقصد بمبدأ سنوية الميزانية أن يتم تقدير الإيرادات و النفقات بصورة دورية و لمدة سنة واحدة، و يكون لكل سنة ميزانية مستقلة بنفقاتها و إيراداتها عن ميزانية السنة السابقة و عن ميزانية السنة اللاحقة [60]، و ليس من الضروري أن تكون بداية السنة (01 جانفي) هي بداية سريان الميزانية ، لكن المهم أن تغطي سنة كاملة مهما كان تاريخ بدايتها .

و قد يكون لهذه القاعدة بعض الإستثناءات مثل : الإعتمادات الإضافية حيث يتم اللجوء إليها عندما تكون الإعتمادات المخصصة في الميزانية العامة لنفقة من النفقات غير كافية و تحتاج إلى إعتمادات جديدة، فتتقدم الحكومة إلى السلطة التشريعية بطلب فتح إعتمادات جديدة إضافية تصرف خلال السنة المالية .

2.3.1.3.2.1. قاعدة الوحدة

يقصد بهذا المبدأ أن تدرج نفقات الدولة و جميع إيراداتها في وثيقة واحدة حتى يسهل معرفة مركزها المالي و حتى تتمكن أجهزة الرقابة المختلفة من مراقبة تصرفات الدولة المالية و مطابقتها للأهداف المحددة

و الإعتمادات الواردة فيها طبقا لما وافق عليه النواب .

و بحكم التطور الاقتصادي فقد حدثت إستثناءات على هذه القاعدة أهمها الميزانية الإستثنائية و هي عبارة عن ميزانية لمشاريع تدخل في إطار التنمية الاقتصادية الهدف منها إحداث نمو لفترة معينة .

3.3.1.3.2.1. قاعدة الشمولية

و هي أن تدرج في وثيقة الميزانية كل نفقة و كل إيراد مهما كان مقدارهما و دون إجراء أية مقاصة، ما يسمح للمطلع عليها مهما كان، أن يرى بوضوح كافة الإيرادات و النفقات للدولة.

4.3.1.3.2.1. قاعدة عدم التخصيص

و المقصود هنا ألا يخصص إيراد معين لتغطية نفقة معينة، إذ أن جميع الإيرادات تجمع و ترسل إلى الخزينة العامة للدولة ثم يعاد توزيعها بين الوزارات و الدوائر و المؤسسات، و يطلق على هذه القاعدة في بعض الأحيان قاعدة شيوع الميزانية العامة. [41]

و قد نص عليها المشرع الجزائري صراحة و بنفس المفهوم في القانون (84 / 17) المادة (08) .

5.3.1.3.2.1. قاعدة التوازن

تعتبر هذه القاعدة الأكثر جدلا بين المفكرين خاصة بعد أزمة الكساد العظيم (1929)، فقد كانت هذه القاعدة سائدة في ظل انتشار الفكر الاقتصادي التقليدي و تعني أن تتوازن و تتساوى نفقات الدولة مع إيراداتها، إلا أن الأزمة المالية حينها فرضت عكس ذلك، فظهر مفهوم العجز الموازي كتقنية اقتصادية جديدة لها أثر ايجابي حاضر على الاقتصاد، و تختلف تبعاته اللاحقة حسب السياسات الاقتصادية المطبقة لاحقا .

6.3.1.3.2.1. قاعدة تخصيص الإعتمادات

و تقتضي هذه القاعدة ضرورة توجيه الإعتمادات المقترحة بموجب قانون المالية نحو مجالات محددة، ذلك أن المسيرين لا يمكنهم استعمال الإعتمادات حسب رغباتهم، بل يتعين احترام توزيعها [65] .

و قد يصادف هذه القاعدة بعض الاستثناءات مثل النقل أو التحويل و ذلك كأن تغير طبيعة النفقة ضمن ميزانية نفس القطاع خلال نفس السنة و ضمن الاعتماد المسموح، فقط في إطار ما يسمح به القانون، أما التحويل فهو تحويل المصلحة المكلفة دون تحويل طبيعة النفقة .

2.3.2.1. مراحل الميزانية العامة

تمر الميزانية العامة بعدة مراحل هي :

1.2.3.2.1. تحضير و إعداد الميزانية

يتعدى تحضير الميزانية مراحلها إلى المبادئ المستخدمة و السلطة الموكلة بذلك و هذا كما يلي :

1.1.2.3.2.1. السلطة المكلفة بتحضير الميزانية

تلعب السلطة التنفيذية الدور الأساسي في هذه المرحلة، و يرجع ذلك إلى عدة اعتبارات هي : [26]

- تعبر الميزانية عن البرنامج و الخطط الحكومية في المجالات المختلفة .
- أن السلطة التنفيذية تتولى إدارة وحدات القطاع العام، و من ثم فهي وحدها التي تعلم ما تتطلبه هذه الإدارة من نفقات .
- إن هذه السلطة تعد أكثر السلطات معرفة بالمقدرة المالية للاقتصاد الوطني و ذلك بفضل الأجهزة الإحصائية المختلفة التي تشرف عليها و التي توفرها البيانات و التقديرات الضرورية في هذا الصدد .
- السلطة التنفيذية تعتبر في وضع أفضل من السلطة التشريعية فيما يتعلق بتحديد الحاجات العامة و الأولويات الاجتماعية لعدم خضوعها للاعتبارات المحلية و الإقليمية التي تؤثر على أعضاء المجلس الممثلين للشعب .

2.1.2.3.2.1. مبادئ تحضير الميزانية

باعتبار أننا تطرقنا إلى مبادئ الميزانية العامة يكفي هنا أن نتطرق إلى بعض القواعد التجريبية و هي كالتالي : [26]

- الاسترشاد بأحداث الوقائع السابقة لأن أفضل ما يساعد على دقة تقدير النفقات و الإيرادات في ميزانية جديدة هي أرقام إيرادات و نفقات السنوات السابقة .
- تحضير الميزانية يكون أقرب ما يكون لبداية السنة المالية ، لأنه كلما قصر الزمن بين التحضير والتنفيذ كان التقدير أقرب إلى الدقة .
- ترتيب الحاجات العامة و الأولويات الاجتماعية بصورة تحقق أكبر قدر ممكن من المنفعة العامة

- مراعاة الدقة في إقامة التقديرات بأن تكون المعطيات مدعمة بالبيانات الإحصائية .

3.1.2.3.2.1. تقنيات تحضير الميزانية

تحضر الميزانية العامة وفق الخطوات التالية: [63]

- إعداد إطار موضوع الميزانية العامة من طرف وزير المالية و يتضمن اتجاهات السياسة المالية وإمكانيات الخزينة العمومية مع ربطها بالخطة العامة للتنمية .

- إصدار منشور الميزانية العامة وإرساله إلى كافة الوزارات، يتضمن الخطوط العريضة لإعداد مشروع الميزانية، مع مطالبتها بإرسال تقديراتها للسنة المقبلة .

- إعداد مشروعات موازنات الوزارات و الهيئات و هذا بتجميع تقديرات وحدات كل وزارة على حدى في نطاق السياسة الاقتصادية المتبعة .

- بحث و مناقشة مشروعات موازنات الوزارات و الهيئات العامة من الناحية الفنية و المحاسبية من طرف وزارة المالية مع إضافة نفقاتها و إيراداتها .

- إعداد الإطار النهائي للميزانية العامة و ذلك بجمع التقديرات التي تمت مناقشتها و المستندات كمبررات للتصويل و الإنفاق .

و - يرسل الإطار النهائي للميزانية إلى اللجنة المالية للوزارة لتقوم بتحريره في شكل مشروع الميزانية الذي سوف يعرض على البرلمان للموافقة عليه أو رفضه .

2.2.3.2.1. اعتماد الميزانية

اعتماد الميزانية هو إجراء يجعل من الميزانية جاهزة للتنفيذ عن طريق إعطائها الإذن ، من السلطة المكلفة بذلك عن طريق اجراءات خاصة .

1.2.2.3.2.1. السلطة المختصة باعتماد الميزانية

تقوم السلطة المختصة باعتماد و إيجاز الميزانية و هي السلطة التشريعية ممثلة في الجزائر في البرلمان بغرفتيه، و هذا الاعتماد شرط أساسي لا غنى عنه لوضع الميزانية موضع التنفيذ و ذلك طبقا للقاعدة المشهورة " أسبقية الاعتماد على التنفيذ " .

و يمر اعتماد الميزانية داخل المجلس التشريعي بثلاث مراحل و هي : [26]

- مرحلة المناقشة العامة، حيث يعرض مشروع الميزانية على كل النواب لمناقشته .
- مرحلة المناقشة التفصيلية المتخصصة و تقوم به لجنة الشؤون الاقتصادية و المالية، حيث تناقش مشروع الميزانية في جوانبها التفصيلية ثم ترفع تقريرها إلى رئاسة المجلس .
- مرحلة المناقشة النهائية و من خلالها يناقش تقرير اللجنة، ثم يبدأ التصويت على الميزانية العامة بأبوابها و فروعها .

2.2.2.3.2.1. أداة اعتماد الميزانية

بعد موافقة البرلمان على مشروع الميزانية العامة، فإنه يقوم بإصدارها، بمقتضى قانون يطلق عليه قانون المالية، الذي يعتبر أداة اعتماد الميزانية، و هو قانون يحدد الرقم الإجمالي لكل من النفقات العامة و الإيرادات العامة، ويرفق به جدولان : يتضمن الأول بيانا تفصيليا للنفقات و الثاني بيانا تفصيليا للإيرادات .

3.2.3.2.1. تنفيذ الميزانية

يقصد به وضع بنود الميزانية محل التنفيذ، و ذلك بتولي السلطة التنفيذية الممثلة في وزارة المالية تحصيل و إنفاق الإيرادات على الأوجه المدرجة في الميزانية، و هذا وفق ما يلي :

1.3.2.3.2.1. عمليات تحصيل الإيرادات

إن الإجازة التي قدمتها السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية تنشئ التزام على عائق الحكومة بضرورة تحصيل كافة المبالغ الواردة في الإيرادات، و يتم تحصيل الإيرادات العامة بواسطة موظفين مختصين في وزارة المالية مباشرة أو تابعين لجهات حكومية تتبع وزارة المالية، و يجب مراعاة عدة قواعد في عملية التحصيل هي :

- أن يتم التحصيل في مواعيد معينة و بطرق معينة وفق ما ينص عليه القانون .
- يجب تحصيل مستحقات الدولة فور نشوء حقوقها لدى الغير في أسرع وقت .
- الفصل بين محصلي الضريبة و محددتها لدقة وسلامة التحصيل .

و تمر عملية تحصيل الإيرادات العامة بثلاث خطوات تتمثل في كل من :

- إثبات حق الحكومة في تحصيل الإيراد الذي في ذمة المكلفين .
- الأمر بالتحصيل و هو أمر من السلطة التنفيذية للمكلفين بتحصيل الضريبة .
- التحصيل الفعلي للإيرادات بدخول المال للخزينة العمومية .

2.3.2.3.2.1. تنفيذ الإنفاق العام

و يتم تنفيذ النفقة العامة في نوعين من العمليات : [65]

- عمليات إدارية تشمل ثلاث مراحل و هي : العقد،التصفية،الأمر بالدفع .
- عمليات محاسبية تشمل مرحلة الدفع .

و قد نظم القانون عمليات صرف الأموال العامة على أربع خطوات هي : [26]

- الارتباط بالنفقة : هو القيام بعمل من شأنه أن يجعل الدولة مدينة،لا يكون الغرض منه مجرد زيادة أعباء الدولة،و لكن لتحقيق أهداف معينة تتمثل في تحقيق المنفعة العامة،فالارتباط بالنفقة ينشأ نتيجة قيام السلطة الإدارية باتخاذ قرار لتحقيق عمل معين يستلزم إنفاقاً من جانب الدولة .
- تحديد النفقة : بعد أن يتم الارتباط بالنفقة (قيام العمل الملزم للإنفاق) تحدد النفقة الواجب على الدولة دفعها،فيتم تقدير المبلغ المستحق للدائن و خصمه من الاعتماد المقرر في الميزانية،لكن يكون الدفع للدائن بعد إنهاء العمل الذي تسبب في نشأة هذا الدين
- الأمر بالدفع : بعد أن يتم تحديد مبلغ النفقة أو الدين،يصدر قرار من الجهة الإدارية المختصة يتضمن أمراً بدفع مبلغ النفقة،و يصدر هذا القرار عن وزير المالية أو من ينوب عنه .
- الصرف : يقصد بالصرف أن يتم دفع المبلغ المحدد في الأمر عن طريق موظف تابع لوزارة المالية و من طرف موظف غير الذي يصدر عنه أمر الدفع منعا للتلاعب،و غالباً يتم هذا في صورة إذن من البنك المركزي الذي تحتفظ الدولة بحساباتها لديه .

4.2.3.2.1. الرقابة على تنفيذ الميزانية

تعتبر آخر مراحل الميزانية و الهدف منها تنفيذ الميزانية و ضمان تحقيقها لأقصى قدر من المنافع للمجتمع و تأخذ ثلاث أشكال هي :

1.4.2.3.2.1. الرقابة الإدارية

تقوم بها وزارة المالية عن طريق المراقبين الماليين و تتم في طريقتين أساسيتين :

- الرقابة الموضوعية : و تعني انتقال الرئيس إلى مكان عمل المرؤوس ليتأكد من مباشرته لعمله على نحو دقيق .

- الرقابة على أساس الوثائق : و هو رقابة الرئيس للمرؤوس عن طريق فحص أعماله من خلال التقارير و الوثائق و الملفات .

و تنقسم الرقابة الإدارية إلى قسمين :

- رقابة سابقة : و ذلك بعدم صرف أي مبلغ إلا إذا كان مطابقا لقواعد المالية المعمول بها .

- رقابة لاحقة : و ذلك بإعداد حسابات شهرية و ربع سنوية و سنوية، و يقوم بها المراقب المالي التابع للقطاع أو الهيئة التابعة للدولة .

2.4.2.3.2.1. الرقابة التشريعية

يجري المجلس الشعبي الوطني الرقابة اللاحقة على مدى شرعية تنفيذ الميزانية التي صادق عليها البرلمان في السنة السابقة بعد تنفيذ الميزانية و يرى مدى تطبيق توجيهاته، و لقد نصت المادة 187 من الدستور على أن تقدم الحكومة في نهاية كل سنة مالية إلى المجلس الشعبي الوطني عرضا حول استعمال الإعتمادات المالية التي أقرها بالنسبة للسنة المالية المعينة و تختتم السنة المالية على مستوى المجلس بالتصويت على قانون يحدد بمقتضاه ضبط ميزانية السنة المالية المنصرمة [54].

كما أن هناك نوع آخر من الرقابة التشريعية يعاصر تنفيذ الميزانية، حيث تختص به لجنة الشؤون المالية في البرلمانات و هي لجنة الشؤون الاقتصادية و المالية، و لها الحق في أن تطلب كل الوثائق التي تساعد على مراقبة تنفيذ الميزانية فإذا ظهر لها ما يريبها، تقدمت بالأسئلة و الاستجابات للوزراء المختصين عن كيفية تنفيذ الميزانية، و لها الحق أن تحرك المسؤولية السياسية ضد كل من يثبت في حقه ارتكاب مخالفة للقواعد المالية المتعلقة بتسيير و تنفيذ الميزانية .

3.4.2.3.2.1. الرقابة المستقلة

تتولى هذه الرقابة هيئة فنية خاصة، تقوم بفحص تفاصيل تنفيذ الميزانية ومراجعة حسابات الحكومة و مستندات التحصيل و الصرف، ما يساعد السلطة التشريعية على القيام بمهام المراقبة بأكثر فاعلية، و تختلف هذه الهيئة من دولة لأخرى، حيث يتكفل به في الجزائر مجلس المحاسبة، فله الحق أن يفحص السجلات و الحسابات و المستندات و كل مستند يرى أنه يساعده في مهامه، كما يحق له المعاينة و التفتيش للتأكد من أن المصروفات صرفت في الوجه المقرر له من جهة و لتقييم نتائجها من جهة أخرى .

3.3.2.1. تطور أنظمة الميزانية العامة

يعتبر تطور مفهوم مسؤولية الدولة في الحياة الاقتصادية أحد أهم العوامل المساعدة على تطور نظم الميزانية العامة و هذا تماشيا مع الأهداف المراد تحقيقها، وفي ما يلي أشكال التطور التي عرفها نظم الميزانية العامة :

1.3.3.2.1. ميزانية البنود و الرقابة

إن اسم ميزانية البنود مأخوذة من عملية عرض الميزانية على شكل بنود حسب الغرض الذي تؤديه النفقات، فقد ظهرت في بداية القرن الثامن عشر بهدف تأكيد توازن الميزانية دون إحداث فائض أو عجز، و تعكس هذه الميزانية المفهوم التقليدي المتمثل في تحقيق الرقابة المستندية على الإنفاق قبل الصرف و بعده و يتم ذلك من خلال التقسيم الإداري لتحديد مراكز المسؤولية، و التقسيم النوعي بهدف تخصيص النفقات [29] .

إن مفهوم ميزانية البنود و الرقابة هو المفهوم العام البسيط التقليدي للميزانية العامة.

2.3.3.2.1. ميزانية الأداء

ميزانية الأداء أداة إلى تبويب بيانات الميزانية العامة، بحيث يعطي الاهتمام لما تقوم به الدولة من أعمال و ليس لما تشتتريه من سلع و خدمات، أي أن ميزانية الأداء توضح الأغراض و الأهداف التي تتطلب الإعتمادات من أجلها، كما توضح البرامج المقترحة تحقيقها فضلا عن معدلات كمية محددة يمكن بها قياس المهام التي تم إنجازها في كل برنامج على حدة، و تذهب ميزانية الأداء إلى التركيز على ما تفعله الحكومة و ليس ما تبتاعه من أشياء ناقلة بذلك الاهتمام من وسائل التنفيذ ذاته. [63]

و تستخدم ميزانية الأداء في العملية الإدارية و في تقييم الانجازات التي تؤديها الإدارات الحكومية .

و يغلب على هذا النظام طابع الاتجاه الإداري حيث يركز على الاهتمام في معاونة المديرين في الحكم على كفاءة العمل في الإدارات التنفيذية و ذلك وفقا لـ :

- تصوير تقسيمات الميزانية في إطار وظيفي .
- توفير المقاييس لتكلفة العمل للمساعدة في انجاز الأنشطة المحددة .

3.3.3.2.1. ميزانية البرامج

طبقت سنة 1965 بأمر من الرئيس الأمريكي جونسن و يتمثل أول ما تركز عليه ميزانية البرامج في الأنشطة التي تقوم بها الوزارات و الحكومة بوجه عام معبرة عنها النفقات التي ستصرف في السنة القادمة و مؤكدة على العمل الذي سيؤدي و ليس على عدد الموظفين والأقلام و الورق التي ستستعمل لتأدية هذا العمل [56] .

مما سبق فإن ميزانية البرنامج تضع الأهداف و تحدد مسؤوليات التنفيذ التي يتم على أساسها قياس أداء ما تم إنجازه من قبل الوحدات الإدارية شهريا و على مدار السنة المالية، حيث تعتبر أساس للميزانية اللاحقة، و إعطاء صورة أوضح للأجهزة الحكومية و التشريعية، عن تنفيذ الميزانية .

و قد تضمنت هذه المرحلة ظهور مفهوم ميزانية الأساس الصفري التي تعتبر آخر الأنواع التي استعملت في الولايات المتحدة الأمريكية في عقد الستينيات، و التي تتضمن ضرورة مراجعة و تقييم كل تفويض حكومي للقيام ببرنامج أو مشروع مبتدئ من الصفر " من بداية البرنامج" [65]

4.3.3.2.1. ميزانية الأهداف

و هو فكرة إدارة الميزانية بالأهداف كبديل لميزانية البرنامج و كان ذلك في (1971)، حيث اعتبرت هذه الميزانية نتيجة لإصلاح الموازنات السابقة بحثا عن التأكد من الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية النادرة و يتلخص مضمونها في: [56]

- تعريف الأهداف و تحديدها و ترتيبها حسب أولياتها، و العمل على اختيار أفضل البرامج لتحقيق الأهداف باستخدام طرق التحليل المتقدمة .
- إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي وفقا لمقتضيات الاضطلاع ببرنامج الانفاق حيث يتم الدمج بين التقسيم الإداري و التقسيم الوظيفي وفقا للبرنامج .

- تنفيذ برنامج الانفاق العام بمفهوم إدارة أدوات السياسة المالية .
- الرقابة التقييمية بغرض التأكد من كفاءة استخدام الموارد .

خلاصة :

من خلال ما تم التطرق إليه في فصلنا هذا،خلصنا إلى أن المسؤولية المالية المتزايدة للدولة هي من طور مفهوم الدولة الحديثة حيث أعطى لها وسيلة تستطيع من خلالها توجيه النشاط الاقتصادي إلى وجهة مرغوب فيها،بما يحقق النفع العام،و هذا من خلال أدوات خاصة تطورت مع تزايد الأزمات الاقتصادية يوما بعد يوم .

لقد أصبحت المالية العامة علما مستقلا بذاته،له قواعده وأصوله،يستطيع تفسير الظواهر وإعطاء حلول لمشاكل لم تكن لها حلول من قبل،و قد أصبحت السياسة المالية وسيلة تلقى إهتمام الدول والحكومات من خلال قوتها المستمدة أصلا من سلطة الدولة،فأصبحت السياسة المالية تسن بقوانين وتخضع لموافقة نواب الشعب ، أصبحت ادوات السياسة المالية و على رأسها الميزانية أداة للتخطيط الاقتصادي من خلال ما تقدمه من خطط مالية تسعى من خلالها الحكومات إلى تسيير البرامج التنموية .

لقد عرف القرن الماضي تطورا هائلا للسياسة المالية،فأصبحت تعتبر أهم أداة من أدوات السياسة الاقتصادية و أصبحت الموجه الأول للنشاط الاقتصادي،و باعتبار أن الدولة هي المسؤولة عن تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية،فقد أولكت هاته المهمة للسياسة المالية بصفة خاصة إيمانا منها بقدرتها على تحقيق الأهداف المرسومة في إطار البرامج الحكومية،و كذا لثقة الجمهور في إجراءاتها عكس باقي السياسات الأخرى التي يستغرق تنفيذها مدة طويلة،و لا تظهر نتائجها إلا بعد فترة زمنية طويلة .

فالمدى القصير للسياسة المالية يعتبر ميزة لا عيب،وبفضله استطاعت السياسة المالية عن طريق أدواتها أن تصح مسارها كلما استدعى الأمر ذلك،ما يضيف عليها مرونة أكبر في التعامل مع المستجدات الاقتصادية،والظروف الطارئة .

الفصل 2 فعالية السياسة المالية

لم تطلب السياسة المالية يوما لذاتها، بل كانت تطلب لما تستطيع تحقيقه للحكومات والمجتمعات، فتطلبها الحكومات لتحقيق وعودها المقطوعة للجمهور، و يطلبها الجمهور من أجل تحسين ظروف معيشته من خلال تحقيق معدلات نمو معتبرة تنعكس مباشرة على حياته اليومية، و بين هذا و ذاك ظهرت أطروحات نظرية متعددة منها من نادى بتطبيق السياسة المالية، و منها من نادى بغيرها، إلا أن الفاصل الذي قد يحل هذا الاختلاف هو ما تستطيع الوصول له كل سياسة .

إن الأزمات التي مر بها العالم أفرزت أطروحات نظرية أعطت للسياسة المالية الأسبقية عن باقي السياسات، و قد أفرزت هذه الأزمات تطورا كبيرا في الفكر المالي نتج عنه تنظير مالي محكم أعطى صورة أوضح عن سبب الأزمات، كما أعطى الحلول المناسبة في الظرف المناسب.

فمنذ سنة 1929 أصبحت السياسة المالية ذات دور كبير في إعادة التوازنات الاقتصادية المشوهة جراء أزمات اقتصادية أو سياسات فاشلة إتبعتها الحكومات من أجل تحقيق أهداف معينة .

فالحكومات تعتمد السياسة المالية من أجل ما تحققه من إنجازات، و لعل قدرة السياسة المالية على تحقيق الهدف المرجو منها هو ما يعطيها فعالية كبيرة تفرض على الحكومة تسبيقها على باقي السياسات الاقتصادية الأخرى .

و من هذا المنطلق سوف نطرق فعالية السياسة المالية من خلال جزئين رئيسيين هما :

- المبحث الأول : الأطروحات النظرية في فعالية السياسة المالية

- المبحث الثاني : فعالية السياسة المالية في التوجيه الاقتصادي .

1.2. الأطروحات النظرية في فعالية السياسة المالية

تعتبر فعالية السياسة المالية أحد أهم و أكثر المواضيع جدلا و ذلك لوجود مدارس فكر اقتصادي عديدة ومختلفة منها من اقراها و دافع عنها ، و منها من رفضها و لكل منهم أدلته و براهينه، وفي مبحثنا هذا سنتطرق إلى تطور الفكر المالي عبر العصور و كذا الجدل الفكري بين الرافضين و المؤيدين مع إبراز مكان فعالية السياسة المالي .

1.1.2. تطور الفكر المالي عبر المدارس

يعتبر الفكر المالي أحد أقدم الأفكار الاقتصادية في تاريخ البشرية حيث عرفت كل الرسائل السماوية، تعاليم مالية الهدف منها تسيير الحياة الاقتصادية عن طريق الوسائل و الأدوات المالية. و لعل أهم مراحل تطور الفكر المالي هي :

1.1.1.2. الفكر المالي القديم

ظهر الفكر المالي في العصور القديمة في الكتابات الفلسفية آنذاك و لعل هذه الكتابات كانت نواة البحوث المالية حتى عصرنا هذا و في التالي تفصيل لذلك .

1.1.1.1.2. الفكر المالي للفلاسفة اليونان القدامى

1.1.1.1.1.2. الفكر المالي لأفلاطون

جاءت أفكار أفلاطون المالية في خمسة قوانين عبرت عن السند النظري للجمهورية الفاضلة ، نلخصها في النقاط الثلاثة التالية :

- يلاحظ من خلال أفكار أفلاطون أنه أراد أن يصل إلى حسن توزيع الناتج الوطني من خلال الإنتاج والاستهلاك الجماعي و تنظيم علاقات الإنتاج و الأفراد .

- كما أنه أعطى أهمية بالغة للإنفاق العام خاصة على التنمية البشرية لكنه أغفل الطرف عن استخدام الضرائب و الرسوم سواء على الإنتاج أو التجارة، بينما استخدم سياسات التدخل المباشر للسلطة في مراقبة الأسعار و نوعية السلع .

- حدد مجالات الإنفاق العام في الإنفاق على الحرب، التعليم و العدالة و الأمن و دفع أجور العاملين و الحرفيين و من يؤدون خدمات المجتمع فضلا عن الإنفاق التحويلي على غير العاملين كالنساء و الأطفال .

2.1.1.1.1.2. الفكر المالي لأرسطو : (322-384 ق. م)

لقد إتفق أرسطو مع أفلاطون في الإطار الفكري المالي، إلا أنه يرى وجود أهمية قصوى للإِنفاق على التعليم و تجاهل النفقات الحربية و غيرها من نفقات الحكم، كما يرى أرسطو أن استفادة الأفراد من الإِنفاق العام لابد أن تكون متناسبة مع ما ساهموا به في تحقيق الموارد العامة وهو ما يتضمن المعنى الذي تسعى إلى تحقيقه فئات المواطنين الذين يدفعون الضرائب للخرينة العامة، كما اعتبر أرسطو الإعانات التحويلية أحد بنود الإِنفاق .

2.1.1.1.2 . الفكر المالي في العصور الوسطى

بدايتها كانت حوالي 476 ميلادي، رغم إختلاف المؤرخون حول بداية العصور الوسطى إلا أنها في الغالب حسب الكثير منهم كانت حوالي 476 ميلادي و باعتبار أن المفكرين في علم المالية العامة كان أغلبهم فلاسفة، فقد ظهر في هذا العصر عدة فلاسفة كان أشهرهم:

1.2.1.1.1.2 . الفكر المالي لتوماس الاكوييني (1225-1274)

يمكن تلخيص أفكار توماس الاكوييني المالية فيما يلي :

- ضرورة التدخل الحكومي لتنظيم استخدام الأفراد لممتلكاتهم الخاصة بحيث لا تتعارض مع الصالح العام، مع عدم اعتبار الملكية الخاصة مطلقة بل تخضع لما تراه الحكومة .
- تشارك الأفراد جميعا فيما يملكه بعض منهم من الثروة كمحاولة لإعادة توزيع الثروة .
- ضرورة تدخل الدولة لوضع حدود دنيا و عليا للأسعار .
- الفائض الذي تولده الزراعة يوجه إلى تمويل القطاعات الأخرى .

2.2.1.1.1.2 . الفكر المالي لأورسم

و تلخصت أفكاره المالية في :

- تدخل الدولة من أجل مكافحة تزيف العملات لكبح تصرفات بعض الأفراد الذين سيحققون أرباحا على حساب الآخرين ما ينتج عنه اختلال في توزيع الدخل الوطني .
- عملية تزيف العملة تفرض صعوبة تحديد الضرائب بدقة على الدخول المتولدة في المجتمع

- تحديد الضرائب و فرضها يجب أن يكون بموافقة ممثلي الشعب كلهم حتى عامة الشعب البسيط .
- يجب أن تتصف الضريبة بالعدالة،و اليقين،و السهولة،و الاقتصاد و هي نفس الصفات التي أشار إليها (أدم سميث) فيما بعد[16] .

3.1.1.1.2. الفكر المالي في العصر التجاري (1600-1667) ميلادي

تميز هذا العصر بإتساع النشاط التجاري بين دول أوروبا الشرقية و الغربية و ذلك نتيجة رواج التجارة البحرية و زيادة حركة الصيرفة و إزدياد المعاملات بصفة عامة و التحرير التجاري،كما هو معروف حول الفكر التجاري فإن الدول فرضت على تصدير السلع أن يقابلها نفس المقدار من ذهب،و لعل أهم الأفكار التي سادت في هذه المرحلة هي :

1.3.1.1.1.2. الفكر المالي لتوماس من : (1571- 1641)

و تتلخص فيما يلي :

- رغم أن الضرائب تحدث اضطراب في النشاط الاقتصادي إلا أنها مهمة جدا في تحقيق النفع العام
- تتفق الضرائب كلها على تحقيق المنافع العامة و يجب أن يستفيد منها كافة الشعب .
- تؤدى زيادة الضرائب أو الرسوم على السلع الضرورية للفقراء إلى إرتفاع في أجور العاملين بنفس معدل الضريبة أو الرسم [16] .
- إذا استخدمت الضرائب لزيادة الحصيلة الضريبية يجب أن تكون هذه الزيادة متساوية بين أفراد الشعب.
- يتحدد دخل الحاكم بالفرق بين الصادرات و الواردات و ليس الفرق بين النفقات و الإيرادات .
- عدم التماذي في فرض الضرائب حفاظا على إستقرار النشاط الاقتصادي و ثروة الأفراد .
- ضرورة التوزيع العادل للدخل الفائض على كافة أفراد المجتمع .
- تعتبر المجوهرات من ذهب و فضة أحد أهم مصادر إحتياجات الدولة التي سوف تلجأ لها في حالة الأزمات .
- تعتبر المداخل المتولدة من التصدير و حصيلة الضرائب المورد الأوحد للخرينة العمومية ،باعتبار أن حصيلة التصدير هي الذهب و الفضة و المجوهرات و الرسوم المفروضة على الواردات .

2.3.1.1.1.2. الفكر المالي لويليام بيتي

صدرت أفكاره المالية في كتاب الضرائب و المساهمات الصادر سنة (1662م) [16] ، وكانت أفكاره كالتالي:

- أهم مصادر لتمويل الخزينة هو الفائض المتولد من قطاع الزراعة .
- زيادة حصيللة الضرائب بفرض ضريبة الإيجار على الأراضي .
- يجب ألا تأثر الضريبة على توزيع الثروة .
- توزيع الدخل يجب أن يتم بإجراءات مختلفة دون استخدام الضرائب .
- أعجب بنظام الضرائب الألماني الذي يفرض الضرائب على الإنفاق و ليس على الدخل و الثروة.
- تشجيع الإعانات الإجتماعية و تمويلها من الضرائب لعدم الإضرار بالإنتاج .

مما سبق في هذا الجزء فإن السياسة المالية لم تعط حقها كأداة لتوجيه الاقتصاد و التأثير عليه، فقد ناقش كل من فلاسفة العصور الثلاثة السياسة المالية من منظور تفصيل أدواتها، و لكن لم يتطرقوا إلى كيفية استعمالها كأداة مصححة و موجهة للنشاط الاقتصادي .

ففي هذه المرحلة كلها يتضح أن دور الدولة الاقتصادي و الاجتماعي قد حصر في أقل الحدود الممكنة الأمر الذي أفقد السياسة المالية كل أثر فعال على الاقتصاد الوطني [63] .

2.1.1.2. الفكر المالي في المرحلة الانتقالية: (الكلاسيك)

تعتبر هذه المرحلة هي المرحلة التي سبقت ظهور الكساد العظيم سنة 1929 . حيث ظهر توجه حديث إعتبره البعض أهم تصحيح في الفكر الاقتصادي منذ التاريخ ، و كانت الأفكار المشكلة لمامحه كما يلي :

1.2.1.1.2. الفكر المالي لأدم سميث

يمكن تلخيص أفكاره المالية فيما يلي :

1.1.2.1.1.2. فيما يخص تدخل الدولة

- عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و إكتفائها بوظائفها التقليدية
- معارضة أي قيود تفرضها الحكومة على حرية الأسواق .

2.1.2.1.1.2. فيما يخص الضرائب يرى :

- يجب أن تفرض الضريبة تبعا لمقدار دخل الفرد أو قدرته على الدفع .
- يجب أن تفرض الضريبة على السلع الاستهلاكية الفاخرة أو الكمالية فقط .
- يجب ألا يؤدي فرض الضريبة إلى مصادرة الدخل من أجل تمويل الخزينة العمومية .

3.1.2.1.1.2. فيما يخص الإنفاق يرى :

- النفقات التي يجب أن تلتزم بها الحكومة هي نفقات الدفاع،العدالة،المنافع العامة،والمؤسسات العامة .
- الإنفاق على القوات المسلحة أكثر من الضروري و يكون في فترة السلم و الحرب .
- نفقات العدالة تحمي الفقراء و تتمثل في الإعانات الموجهة للقضاة .
- نفقات المرافق العامة تنقسم إلى قسمين،الأول هو الإنفاق على المرافق التي تتولى تسهيل حركة التجارة،أما الثاني فيشمل الانفاق على مؤسسات التعليم و التدريب .
- رفض الإعانات أو الضريبة السالبة على الدخل نظرا لأن ذلك يؤدي إلى عدم تراكم الثروة،فضلا عن تشجيع العاطلين عن العمل على الحصول على دخل دون مقابل .

2.2.1.1.2. الفكر المالي لريكاردو (1772-1823) ميلادي

1.2.2.1.1.2. فيما يخص الإنفاق العام يرى :

- الإنفاق العام دائما ما يكون على حساب الانفاق الخاص لمجموع أفراد المجتمع .
- الإنفاق الحربي و الإنفاق على الأفراد غير المنتجين يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني .
- النفقات دائما تمول عن طريق فرض الضرائب على القطاع الصناعي المنتج في الدولة .

2.2.2.1.1.2. فيما يخص الضرائب

- فرض الضرائب على الأراضي يكبح الإنتاج الزراعي نتيجة عدم قدرة المنتجين على نقل العبء الضريبي للمستهلك .

- فرض الضرائب على أي نوع بمقدار الأرباح .

- فرض الضرائب يقلل الحافز على الاستثمار.

- يرى ريكاردو أن استخدام المالية العامة يكون فقط بغرض توزيع الدخل الوطني و هذا ما أشار إليه في مقالاته عن الأرباح ،لأن مصالح المالك غالبا ما تتعارض مع مصالح العمال .

3.2.1.1.2. الفكر المالي لمارشال (1842-1924)

يجب على الحكومة توجه الإنفاق العام بما يتفق مع مصالح الطبقة العاملة في المجتمع و رفع مستوى المعيشة ،حيث يجب الإنفاق على التعليم و الصحة وتقديم المساعدات إلى الفقراء و ضمان حسن إعادة توزيع المداويل،و ذلك من خلال محاولات كبح الزيادة السكانية لأنها تزيد من الإنفاق العام .

كما يجب على الحكومة تحديد حدود دنيا للأجور و إحصاء العاطلين عن العمل لتقديم مساعدات لهم بدفع الإعانات مباشرة للأسرة التي يعود لها العاطل .

فيرى مارشال أن الانفاق يجب أن يقابله مورد ثابت نسبيا يتمثل في الضريبة المفروضة على الأغنياء ، حيث لوحظ أن أغلب الأغنياء في إنجلترا آنذاك لم يحققوا هذه الثروات نتيجة استثمار حقيقي في مجالات الإنتاج بل نتيجة المضاربة فقط لذا يجب إعادة حق المجتمع المسلوب بهذه الطريقة .

من خلال ما سبق لاحظنا اختلاف في أفكار المفكرين رغم انتمائهم لمدرسة واحدة،و قد تميزت هذه الأفكار في عمومها برفض تدخل الدولة و إعطاء دور سطحي للمالية العامة كان عبارة عن تفاسير لملاحظات قد تحدث في اقتصاد ولا تحدث في اقتصاد آخر .

كما أنهم أثبتوا عدم حياد المالية العامة من خلال تطرقهم للأثار السلبية للضريبة و تأثيرها على النشاط الاقتصادي،و مع ذلك أقروا حياد المالية العامة .

3.1.1.2. الفكر المالي المتأخر

تعتبر أزمة الكساد العظيم سنة 1929 منعرج الفكر المالي، حيث أصبحت السياسة المالية أحد أهم السياسات الاقتصادية في كافة دول العالم باختلاف ايدولوجياتها، ولعل أهم هذه المدارس التي أحدثت هذا المنعرج كانت :

1.3.1.1.2. الفكر المالي الكينزي

يعتبر الفكر الكينزي نواة الفكر الاقتصادي الحديث باعتباره المجدد الأول بعد أزمة الكساد العظيم و قد ظهر بقوة بعد أن أثبت قصور الفكر الكلاسيكي عن تفسير الأزمة المالية العالمية، و لقد تلخصت أفكار كينز* المالية فيما يلي :

* ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي كمحاولة للوصول إلى حالة التشغيل الكامل و المحافظة على شكل من أشكال .الاستقرار الاقتصادي .

* من المستحيل أن يحدث التوازن تلقائيا بل يجب أن تتدخل الدولة لإحداثه بالسياسة المناسبة .

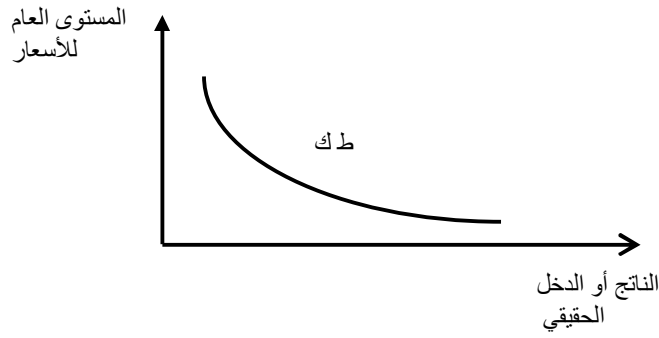
* يعتبر الطلب الكلي المحدد الأساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل الوطني، و أن حالة الكساد العظيم وقعت جراء العجز في الطلب الكلي .

* قد يقترب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل، رغم أن التوازن قد يحدث في مستوى دون التشغيل الكامل، و ذلك نتيجة زيادة العمالة و التوظيف المتأتية من زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي .

و يمكن توضيح شكل كل من منحني الطلب الكلي و منحني العرض الكلي وفقا للمفهوم الكينيزي كما يلي:[63]

- منحني الطلب الكلي : يعبر منحني الطلب الكلي على العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار و الناتج أو الدخل الحقيقي و المتمثلة في الشكل التالي :

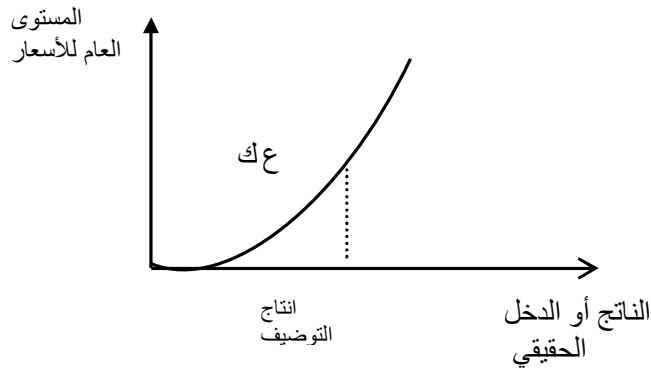
* هو جون مينارد كينز ولد في كامبريدج عام 1883، أصبح أستاذا في جامعة كامبريدج منذ 1920 أصدر كتابه الأول " التداول النقدي و التمويل في الهند"، عمل كموظف في المالية البريطانية ما بين 1915-1919، و في عام 1919 أصدر كتابه " النتائج الاقتصادية لمعاهدة السلام " و بعد إصدار عدد من المؤلفات كان أهمها على الإطلاق " النظرية العامة في العمالة و الفائدة و النقد"



شكل رقم 05 : منحى الطلب الكلي [63]

يتضح من الشكل السابق، أنه كلما ارتفعت الأسعار انخفض مستوى الدخل الحقيقي، والعكس صحيح، لأن ارتفاع الأسعار سيخفض من مكونات الطلب الكلي، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الدخل الحقيقي.

-منحنى العرض الكلي : يوضح منحنى العرض الكلي العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار و الدخل الحقيقي



شكل رقم 06 : منحى العرض الكلي [63]

يتضح من الشكل السابق، أن زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي تكون مصحوبة بارتفاع في الأسعار والعكس صحيح حتى نصل إلى مستوى التشغيل الكامل .

-الطلب الفعال كأداة مالية لتحقيق التشغيل : عرف كينز الطلب الفعال بأنه قيمة الطلب المتحقق عندما تتقاطع دالة الطلب الكلي مع دالة العرض الكلي [16] .

و عندما تكون دالة الطلب الكلي أكبر من دالة العرض الكلي فإنه سينتج حافز لدى المنظمين لزيادة العمالة إلى مستوى أكبر من عدد العمال الموظفين فعلا في عمليات الإنتاج .

يرى كينز أن زيادة التوظيف تؤدي إلى زيادة الدخل الكلي الحقيقي، كما تؤدي زيادة الدخل الكلي الحقيقي إلى زيادة الإستهلاك و لكن ليس بنفس نسبة زيادة الدخل و إنما يتوقف ذلك على ميل المجتمع للإستهلاك .

ففي الفكر الكينزي و إنطلاقاً من رفض قانون ساي للأسواق و رفض فكرة التوازن التلقائي، و إقراراً لكون التوازن قد يحدث في مستوى قبل التشغيل الكامل ، أي أن هناك إقرار بوجود نوع من البطالة في الإقتصاد غير ضار يتحقق التوازن الإقتصادي رغماً عنه .

2.3.1.1.2. السياسة المالية الكينزية

من خلال ما سبق فإن الفكر الكينزي قد أطاح بالقواعد التقليدية للسياسة المالية، حيث أخرج المالية العامة من حيادتها و وظائفها التقليدية و أعطاهها مفهوماً وظيفياً أوسعاً جعل من السياسة المالية أداة للتوجيه الاقتصادي عكس ما قد ذهبت إليه المدرسة الكلاسيكية .

فالسياسة المالية وفق المفهوم الكينزي هي : مجهودات الحكومة لتحقيق الاستقرار و تشجيع النشاط الاقتصادي، فتعدت أهدافها النطاق المالي لتساهم في تغيير البنيان الاقتصادي و الاجتماعي للدولة، و لذلك أطلق عليها اسم السياسة المالية المتدخلة لتمييزها عن السياسة المالية المحايدة، و أصبحت الدولة هي المسؤولة في نهاية الأمر عن سلامة و قوة الإقتصاد الوطني ككل، كما أصبحت السياسة المالية أداة رئيسة و مسؤولة عن تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية عن طريق التأثير على الطلب الفعال في الإقتصاد و تتمتع السياسة المالية في هذا الشأن بالقدرة على التأثير المباشر على مستوى النشاط الاقتصادي [63] .

فكما أن للسياسة المالية حسب كينز حلولاً للإنكماش، فلها كذلك حلول للتضخم من خلال إتباع سياسة ترشيد الإنفاق و فرض الضرائب للتحكم في الكتلة النقدية التي زادت من الطلب الكلي .

من خلال ما سبق نستطيع أن نقول بأن النظرية الكينزية لم تكن نظرية مالية بحتة و لكن زاوجت بين الفكر المالي و النقدي و بذلك لا يمكن الفصل بين الإقتصاد الحقيقي و النقدي، و لقد كان لكتاب كينز النظرية العامة في العمالة، الفائدة و النقود أثر كبير في تحقيق وحدة النظرية الاقتصادية [08] .

3.3.1.1.2. الفكر المالي الحديث

المقصود بالفكر المالي الحديث مجموع الآراء التي جاءت بها المدرسة الكينزية الحديثة التي حاولت تحليل أفكار كينز و محاولة دراسة الشق المالي منها و إعطاء مفهوم حديث لها يتماشى و الازدواج بين المفهوم النقدي و المالي .

و سادت هذه الأسس الجديدة للسياسة المالية خلال الأربعينيات، و قد أضاف زملاء هانسن و تلاميذه إضافات في تحليل أدوات السياسة المالية و إمكانياتها محاولين إرساء قواعد السياسة المالية تحت أسماء، المالية التعويضية و المالية الوظيفية [63] .

و لقد لقي هذا الطرح نجاحا كبيرا رجع إلى منطقية الطرح و نجاحه خاصة في الدول المتقدمة، الشيء الذي كان نتيجة إخراج هذه الدول من أزمة الكساد العظيم و معالجة الموجات التضخمية التي عايشته الفترة .

إن النموذج المطروح من طرف هؤلاء المفكرين المتمثل في نموذج التوازن الاقتصادي العام أعطى تفسيراً لتكامل سوق السلع و النقد، و رؤية جديدة مدلولها التكامل بين السياسة النقدية و السياسة المالية .

ولنا في هذا الصدد عودة للتطرق إلى مفهوم التوازن و كيفية حدوثه و إبراز فعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي العام في المطلب اللاحق .

2.1.2. الجدل الفكري حول فعالية السياسة المالية

إن المتتبع لتاريخ الفكر الاقتصادي يلاحظ أنه لم تسلم مدرسة من النقد رغم نجاح أفكارها ميدانياً، فنلاحظ أن الأفكار المالية لكينز و حتى أفكار الكنزيون الجدد لم تسلم من الانتقاد خاصة من قبل النقديون على رأسهم (ميلتون فريدمان) و ذلك إيماناً منهم بفعالية السياسة النقدية، و قد إتضح ذلك جلياً منذ أن نشر فريدمان كتابه " دراسات في نظرية كمية النقود " سنة 1956، و لم يتوقف الجدل الدائر حول السياسة الأكثر فعالية إلى غاية الثمانينيات حيث تميز هذا الجدل بالمنطقية و إعماده على الدراسات القياسية و لا يزال الجدل دائراً إلى يومنا هذا خاصة بعد الأزمة المالية الأخيرة (2007) حين تدخلت سلطات الدول المتضررة عن طريق عمليات التطهير المالي و التأميم .

و لعل لكل طرف حججه و رؤيته و في ما يلي إظهار لحجج كل فريق .

1.2.1.2. حجج أنصار فعالية السياسة المالية

يرى أنصار السياسة المالية أن المتغيرات المالية وحدها التي تقدر على تفسير و تسيير و توجيه النشاط الاقتصادي، و المتغيرات النقدية قاصرة جدا على ذلك، و ترد حجج أنصار السياسة المالية فيما يلي:

-حياد النقود : يرى المليون أن النقود لا يكمن أن تكون محايدة إذ أن أي تغير في كمية المعروض النقدي يؤدي إلى تغيير دائم في أسعار الفائدة و الدخل و الأجور و العمالة [16] .

كما يرى المليون أن السياسة النقدية تكون فعالة خلال فترة زمنية طويلة و في حدود أجل تطبيق السياسة العامة التي تتعامل بها السلطات الاقتصادية مع الأزمات .

و أن النقود تصبح حيادية فقط في حالات التشغيل الكامل، الشيء الذي يصعب من حدوثه إن لم نقل يستحيل الحدوث .

كما يرى المليون أنه ليس من الضروري أن تتفق كل زيادة نقدية يحصل عليها الأفراد على أوجه الإنفاق المختلفة، بل يمكن أن يفضلوا الإدخار، و بالتالي لا يتأثر الدخل القومي بزيادة العرض النقدي .

- العلاقة بين النقود و الأسعار : لا يختلف المليون كثيرا مع غيرهم حول تأثير النقود على المستوى العام للأسعار، و يرون أن قدرة إجراءات خفض الأسعار الإسمية سواء عن طريق الدعم أو تخفيض الضرائب أو غيرها يستطيع كبح جماح الأسعار، و منع زيادة النقود من إحداث تضخم غير مرغوب .

- العلاقة بين الأجر و البطالة : يرى المليون أنه ليست كافة أنواع البطالة إختيارية كما يفترضه البعض الذين يعتمدون في تحليلاتهم على دراسة البطالة الإختيارية الناتجة عن عدم رغبة العمال في العمل بأجور يترتب عنها خفض قيمة الأجر الحقيقي [16].

يرى المليون أن محاولات بعض العمال غير المهرة الحصول على عمل مقابل أجر ضئيل في حالات البطالة الإجبارية قد تكون مفيدة في الخروج من أزمة البطالة .

2.2.1.2. حجج معارضي السياسة المالية

يرى معارضي السياسة المالية أن لها مكامن ضعف عدة لعل أهمها :

1.2.2.1.2. عدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة تدخل الحكومة

تعتبر تصرفات الحكومة هي التي تؤدي إلى عدم استقرار إنفاق القطاع الخاص، إذ أن الحكومة تحدد الجزء الذي ينفق من الدخل الوطني بواسطة الأجهزة الحكومية المختلفة، و ذلك الجزء الذي يتبقى لإنفاق القطاع الخاص، أو الأفراد .

كما أن الحكومة تحدد ذلك الجزء الذي سيقطع من الدخل الفردي في صورة ضرائب ومن ثم تؤثر على ذلك الجزء المتبقي للأفراد و بذلك تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي من خلال كل من الإنفاق العام و الضرائب، و يرى المعارضون أن السياسة المالية لا تؤثر على الدخل القومي بل تؤثر على توزيعه فقط، و أن تصرفات الحكومة تؤدي أيضا إلى التأثير على المال الخاص، و من ثم تؤثر على معدل التشغيل في الإقتصاد المحلي .

2.2.2.1.2. العلاقة بين الضرائب و الدخل و سعر الفائدة

يرى المعارضون للسياسة المالية أنه إذا ما قامت الحكومة بزيادة الضرائب بغية التخفيض من الطلب الكلي في المجتمع فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني و حدوث نوع من البطالة يترتب عليه انخفاض أسعار الفائدة السوقية، و يترتب على زيادة أسعار الضرائب في حالات التضخم إنخفاض حجم الإقتراض الحكومي من الجمهور بمقدار الزيادة في حصيلّة الدولة من الضرائب وفقا للمعدلات الجديدة الأكثر إقناعا من ذي قبل ،مما سبق تتجه الأرصدة النقدية إلى تيارات الإنفاق العام بواسطة الحكومة بدلا من الأفراد .

حيث يتزاحم القطاع الحكومي أو العام و القطاع الخاص للحصول على الموارد لتمويل التنمية الاقتصادية، و في النهاية ينتزع القطاع العام تلك الموارد من القطاع الخاص .

3.2.2.1.2. عجز الإنفاق الحكومي من معالجة البطالة

إن أي زيادة في الإنفاق الحكومي سوف يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي في الأجل القصير فقط، وفي مثل هذه الحالة تهبط معدلات البطالة إلى أقل من معدلاتها الطبيعية و يرتفع الناتج المحلي إلى مستوى أكثر ارتفاعا عن مستواه العادي، بيد أنه عندما يدرك العمال أن أجورهم الحقيقية قد اتجهت إلى الهبوط تتجه بالتالي معدلات البطالة إلى الارتفاع مرة أخرى لتصل إلى معدلها العادي، كما ينخفض الناتج المحلي إلى مستواه العادي أيضا .

أما في الأجل الطويل فإن زيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات الإجتماعية تؤدي إلى إنخفاض تراكم رأس المال و من ثم إرتفاع نسبة البطالة .

3.1.2. فعالية السياسة المالية في إحداث التوازن الاقتصادي العام

تسعى كل دول العالم بإختلاف توجهاتها الإيديولوجية إلى تحقيق نوع من التوازن الاقتصادي، الشيء الذي يعود بالنفع على كل المتغيرات الاقتصادية ، و يمد الإقتصاد بنوع من الثقة في مواصلة النشاط ، و فيما يلي تفصيل لما تستطيع السياسة المالية تحقيقه من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي .

1.3.1.2. ماهية التوازن الاقتصادي

1.1.3.1.2. تعريف التوازن الاقتصادي

- لغة : هو التساوي و التعادل في الوزن، و نقول وازنت بين الشيئين أي ساويت بينهما .

- اصطلاحا : إن مفهوم التوازن الاقتصادي قديم قدم النظرية الاقتصادية و لقد اهتمت به جل المدارس و على رأسها المدرسة التقليدية، و من تطور الفكر الاقتصادي ظهرت إسقاطات جديدة للتوازن في كل المجالات الاقتصادية و لعل للتوازن الاقتصادي عدة تعاريف سنكتفي بما يلي :

"التوازن هو الحالة الاقتصادية و المالية التي تتعادل فيها قوى كلية أو جزئية أو كلاهما، إذا ما توفرت شروط و ظروف محددة بحيث أن عدم استمرار إحداها أو نقصه أو زيادته مع ثبات غيره ممكن أن يؤدي من خلال العلاقات و التأثيرات المترابطة عبر الوحدات الاقتصادية في الإقتصاد القومي إلى اختلال يطول أو يقصر أجله إلى أن تحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الاتجاه المخل ليعود التوازن الاقتصادي سيرته الأولى" [63].

إن التوازن الاقتصادي عبارة عن وضع يحدث نتيجة وقوع تغيرات في أحد المتغيرين الذين تربطهما علاقة تختلف باختلاف الحالة، فقد يحدث توازن بعد أن كان هناك اختلال، أو أن يحدث تغير فيحدث اختلال بعد أن كان هناك توازن .

فمثلا نستطيع القول أن الميزان التجاري لميزان مدفوعات متوازن عندما تتساوى الصادرات مع الواردات، أو أن يحدث توازن كلي عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي .

2.1.3.1.2. أشكال التوازن

-التوازن الجزئي و التوازن الكلي :يقصد بالتوازن الجزئي التوازن على مستوى الوحدة الاقتصادية التي قد تكون مؤسسة أو قطاع كما أنه قد يكون توازن الفرد .

أما التوازن الكلي هو تلك الحالة التي تكون فيها كافة التدفقات و السلع على المستوى الوطني ثابتة أي انعدام صافي التدفقات و بالتالي ضرورة تساوي الادخار مع الاستثمار .

- التوازن قصير الأجل و التوازن الطويل الأجل :يقصد بالتوازن قصير الأجل تلك الحالة التي تكون فيها التدفقات ثابتة بحيث لا يكون لها ميل إلى مزيد من التغير على الأقل في الزمن القصير مع إمكانية تغير مخزون لاحقاً، أما التوازن طويل الأجل فهو يتحقق عندما تكون الإيرادات الإنتاجية الحدية النسبية متعادلة في جميع الزيادات البديلة من جهة، إضافة إلى التي تمكن المؤسسات من استخدام مواردها في المجالات الأقل تكلفة من جهة أخرى .

و منه التوازن قصير الأجل يتطلب ضرورة مساواة الادخار مع الاستثمار أما التوازن طويل الأجل يتطلب زيادة استثمار اليوم دائماً عن ادخار الأمس .

- التوازن الساكن و التوازن الحركي :التوازن الساكن هو تلك الحالة التي تستقر عندها قيم المتغيرات موضوع الدراسة، أما التوازن الحركي فيتحقق إذا ما توفر له الظروف و العوامل المناسبة،ثم ما يلبث أن يفسح المجال أمام اختلال جديد إثر تدخل عوامل و ظروف جديدة محل الاختلال الأول .

-التوازن الناقص و التوازن الكامل :يقصد بالتوازن الناقص،التوازن الذي يحدث قبل الوصول إلى التشغيل الكامل أي رغم تعطل نسبة من بعض عوامل الإنتاج سيحدث التوازن .

أما التوازن الكامل فهو التوازن الذي يحدث خلال فترة التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج .

2.3.1.2. كيفية حدوث التوازن الاقتصادي العام

1.2.3.1.2. التوازن في سوق الإنتاج (سوق السلع و الخدمات Is)

يشير منحنى (Is) إلى العلاقة بين الدخل و سعر الفائدة من خلال سوق السلع و الخدمات عن طريق دالتي الاستثمار و الادخار[09] .

و بافتراض ثبات المستوى العام للأسعار يتحقق التوازن في سوق السلع و الخدمات عند تعادل الطلب الكلي و العرض الكلي .

- و نعبر عن الطلب الكلي (الدخل الوطني) بـ : $Y_d = C + I + G + X$

باعتبار أن : $C =$ الاستهلاك

$I =$ الاستثمار

$G =$ الإنفاق الحكومي

$X =$ الصادرات

- و نعبر عن العرض الكلي : بـ $Y_s = C + S + T + M$

باعتبار أن : $C =$ الاستهلاك

$S =$ الادخار

$T =$ الضرائب

$M =$ الواردات

و بما أن توازن سوق السلع و الخدمات يتحقق بتعادل (y_s) و (y_d) فإن :

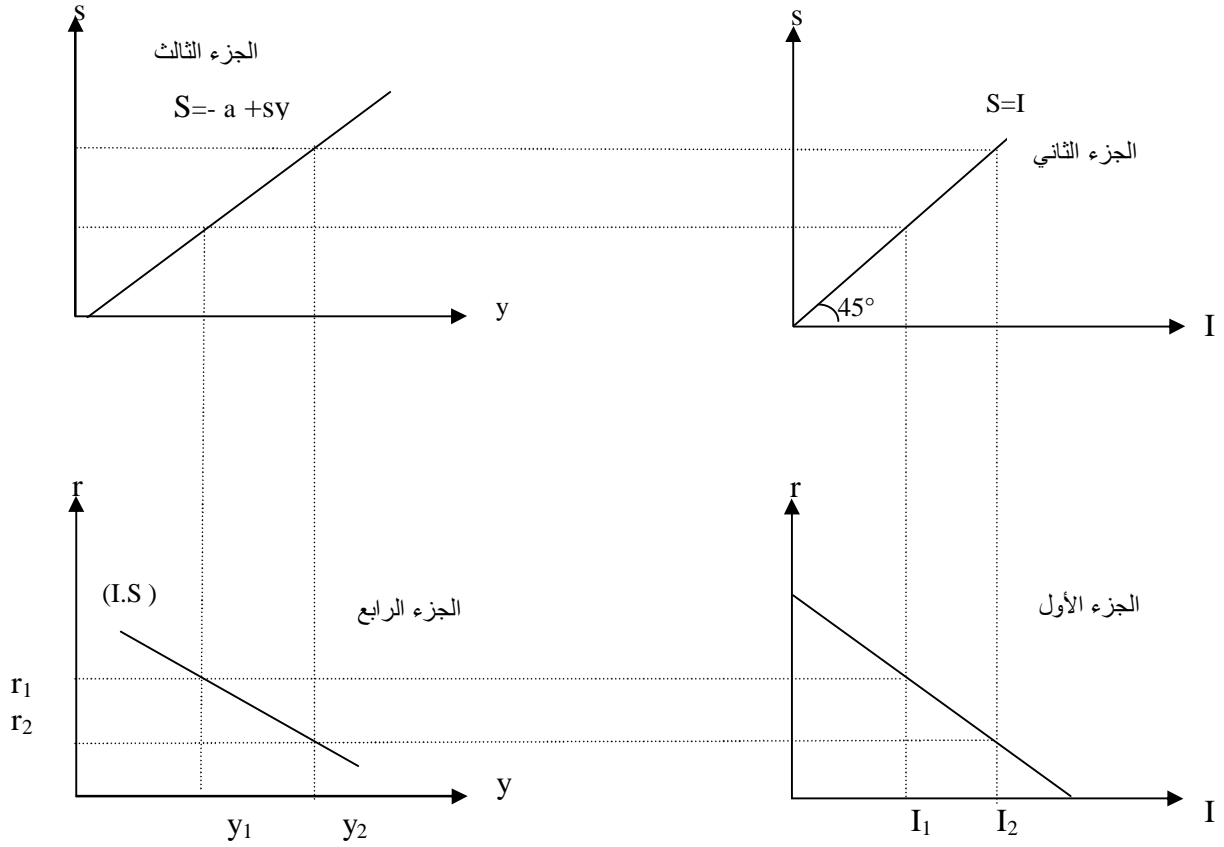
$$\Rightarrow C + I + G + X = C + S + T + M \quad Y_d = Y_s$$

و بافتراض أن الميزانية متعادلة أي كل ما يجبي من الضرائب يصرف في صورة إنفاق حكومي،و أن الاقتصاد ليس له علاقات مع الخارجي أي $T=G$ و $X=M$

ينتج أن $S=I$ أي الاستثمار يساوي الادخار .

- اشتقاق منحنى (Is).

و يمكن إعطاء التمثيل البياني لسوق الإنتاج على النحو التالي:[55]



شكل رقم 07: التوازن في سوق السلع و الخدمات (الإنتاج) [55]

و قد تم هذا الاشتقاق وفق الخطوات التالية :

- نختار معدلا ما للفائدة و ليكن (r_1) . و من دالة الاستثمار يمكن تحديد حجم الاستثمار (I) المناظر لذلك المعدل .
- نجمع قيمة الاستثمار المحددة في (أ) مع دالة الاستهلاك فنستطيع تحديد مستوى الدخل (y_1) المناظره للفائدة (r_1) .
- نعيد الخطوتين المذكورتين أعلاه لمعدل فائدة آخر (r_2) و نحدد مستوى الدخل الوطني المناظر (y_2) و هكذا ... إلخ .
- و إذا وصلنا النقاط أو الإحداثيات (y_1, r_1) و (y_2, r_2) و (y_3, r_3) إلخ نحصل على منحنى التوازن في سوق الإنتاج .

أي أن أية نقطة على هذا المنحنى تمثل معدلا من الفائدة و مستوى مناظر من الدخل يحققان التعادل ما بين الادخار و الاستثمار .

إذا افترضنا أن : [63]

$$Y_d = C + I + G + X \dots\dots\dots(1)$$

$$Y_s = C + S + T + M \dots\dots\dots(2)$$

$$T = G$$

$$X = M$$

$$I = I(c) \dots\dots\dots(3)$$

$$C = C(y) \dots\dots\dots(4)$$

$$S = y - c(y) \dots\dots\dots(5) \quad \text{فإن الادخار (s) يعتمد على مستوى الدخل الحقيقي}$$

هذا يعني أن شرط التوازن في سوق الإنتاج هو التساوي بين الاستثمار المخطط (I) و الادخار المخطط (S) و المبين كما لي

$$I(r) = y - c(y) \dots\dots\dots(6)$$

فتصبح المعادلة (6) شرط التوازن في سوق السلع و الخدمات .

من الشكل رقم (02-03) الجزء الرابع نلاحظ أن المنحنى (Is) هابط سالب الميل ليعبر عن العلاقة العكسية بين سعر الفائدة و مستوى الدخل التوازني، لأن العلاقة العكسية بين معدل الفائدة و الطلب على الاستثمار، و العلاقة طردية بين الطلب على الاستثمار و مستوى الدخل، فالعلاقة عكسية بين سعر الفائدة و مستوى الدخل، و كلما زادت مرونة الادخار و مرونة الاستثمار و كلما اشد الميل الحدي للاستهلاك بالنسبة لمعدل الفائدة كلما كان هبوط منحنى (Is) أقل انحدارا. [63]

2.2.3.1.2. التوازن في سوق النقد (LM)

يحدث التوازن في (L M) عندما يتوازن الطلب على النقود بالعرض عليها .

$$MD = F(y, r)$$

و باعتبار أن الطلب على النقود يعتبر متغير تابع لمستوى الدخل و سعر الفائدة

$$MS = MS_0$$

و أن عرض النقود ثابت تحدده السلطات النقدية

و باعتبار أن النقود تطلب إما للمعاملات و الحيطرة (D_1)، أو المضاربة (D_2)

فإن التوازن يصاغ كما يلي : $Ms = Md$

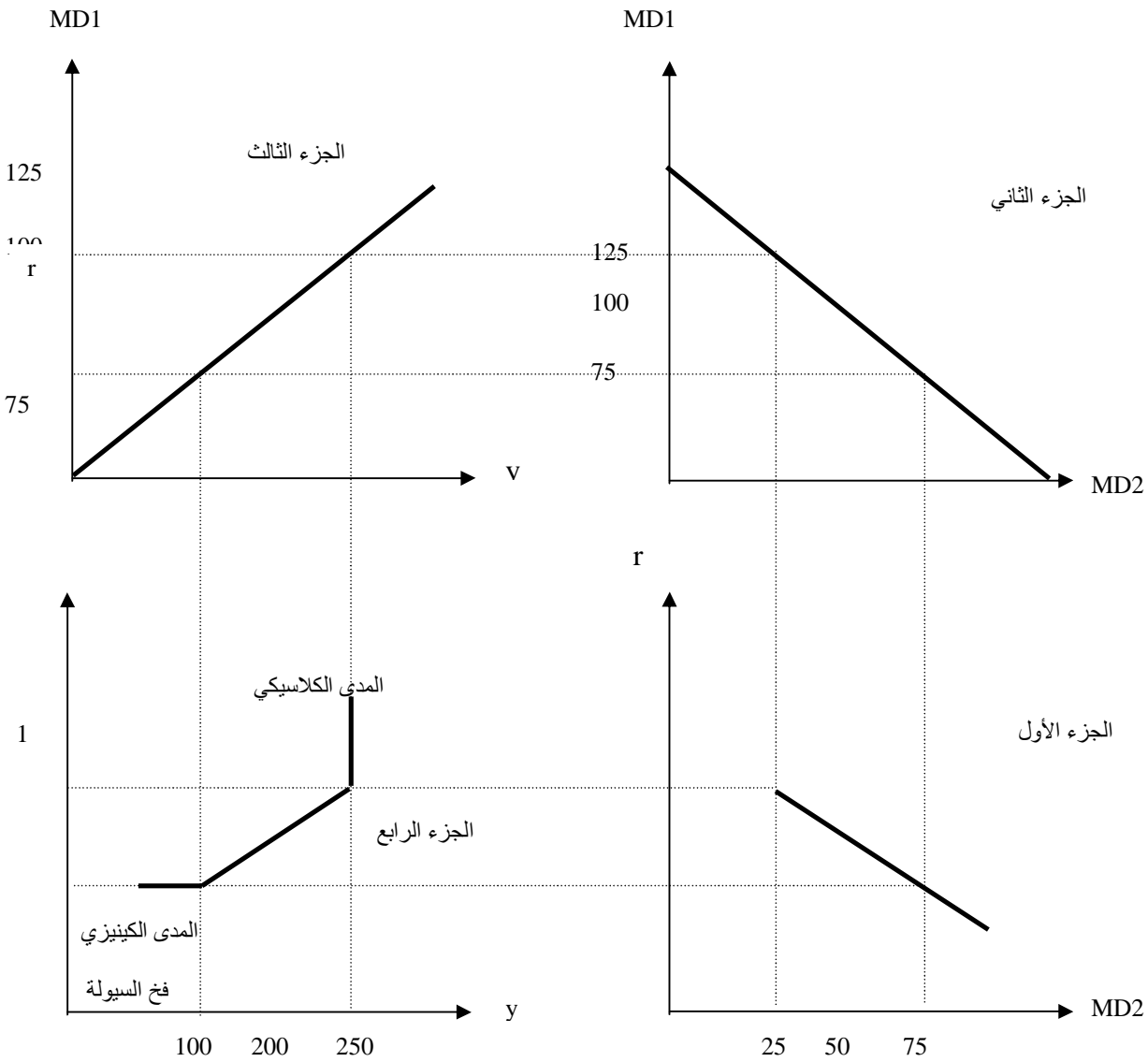
$$Md = D_1 (y) + D_2 (r) \Rightarrow MS = D_1 (y) + D_2 (r)$$

و لاشتقاق (LM) نفترض المثال التطبيقي التالي:

اشتقاق منحنى (LM) : [55]

جدول 01 : معطيات اشتقاق منحنى سوق النقد [55]

(الجزء الثالث) الطلب على النقود لأجل الصفقات		(الجزء الثاني) عرض النقود يساوي الطلب على النقود		(الجزء الأول) الطلب على النقود لأجل المضاربة	
Y	MD ₁	MD ₂	MD ₁	MD ₂	r
50	25	0	150	25	% 3
100	50	75	75	50	% 2
200	100	170	0	75	% 1



شكل رقم 08: التوازن في سوق النقد [55]

- الجزء الأول : مثلنا (MD_2) حيث يمكن تحديد حجمه إذا تم معرفة (r) و يظهر الشكل العلاقة العكسية بين الطلب على النقود من أجل المضاربة (MD_2) و سعر الفائدة (r) .
- الجزء الثاني : مثلنا (MD_1) بخط يربط المحورين الأفقي (MD_2) بالعمودي (MD_1) ما يعني أن الكتلة النقدية المعروضة تقسم بين المعاملات و المضاربة
- الجزء الثالث : بعد تحديد حجم (MD_1) في الجزء الثاني فإنه يمكن تحديد حجم الدخل (y) المناظر لذلك الحجم من النقود .
- الجزء الرابع : عند تحديد النقاط (y_1, r_1) و (y_2, r_2) نستطيع رسم المحنى (LM) الذي يعبر عن العلاقة بين الدخل (y) و سعر الفائدة (r) في سوق النقد عن طريق دالتي عرض النقود و الطلب عليها.

* تفسير (LM) :

- شكله صاعد و ميله موجب ليعبر عن العلاقة الطردية بين مستوى الدخل الحقيقي (y) و الزيادة في الطلب على النقود من أجل المعاملات (MD_1)، و مع افتراض ثبات عرض النقود فإن رفع سعر الفائدة (r) سيؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود من أجل المضاربة .

- عند مستوى معين من سعر الفائدة (r) و الذي مثلناه في الجزء الرابع (1%) يصبح المنحنى (LM) أفقيا و ذلك لأنه أصبح تام المرونة (مصيدة السيولة)

- عند المستوى المرتفع من الدخل في أقصى اليمين للمنحنى (LM)، يصبح (LM) موازيا للمحور العمودي، لأن عرض النقود يكفي لتغطية الطلب على النقود من أجل المعاملات (MD_1) فيواصل سعر الفائدة ارتفاعه حتى يتم التخلص من أرصدة المضاربة كلها و يطلق على هذه المساحة اسم المنطقة التقليدية (الكلاسيكية)، لأن النظرية التقليدية تفترض الطلب على النقود من أجل المعاملات فقط و لا علاقة بين الطلب على النقود و معدل الفائدة [63] .

- بين الحالتين الكينزية الأفقية و الكلاسيكية العمودية يتجه المنحنى (LM) متزايدا مائلا بعلاقة طردية مع مستوى الدخل ليمثل الحالة العامة .

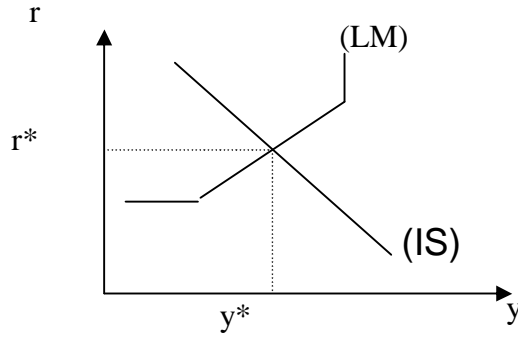
تعتبر زيادة عرض النقود سبب انتقال (LM) إلى اليمين و العكس في حالة انخفاضه، و الشيء الذي يعيد التوازن هو زيادة الطلب على النقود و يكون ذلك بخفض سعر الفائدة .

3.2.3.1.2. توازن التوازنين (Is . LM)

يحدث التوازن في سوق الانتاج و النقد بتقاطع منحنى سوق الانتاج بمنحنى سوق النقد، مما ينتج عنه قيم توازنية لكل من الدخل (y^*) و سعر الفائدة (r^*) .

إن التوازن لم يكن ليحدث لولا وجود متغير يربط السوقين و المتمثل في سعر الفائدة (r) فهو يربط السوقين لأنه ذو طبيعة نقدية في (LM) و له علاقة طردية مع الدخل (y) و ذو طبيعة حقيقية في (IS) من خلال الادخار (S) و الاستثمار (I) و له علاقة عكسية مع الدخل (y)

و يمثل بيانيا كما يلي :

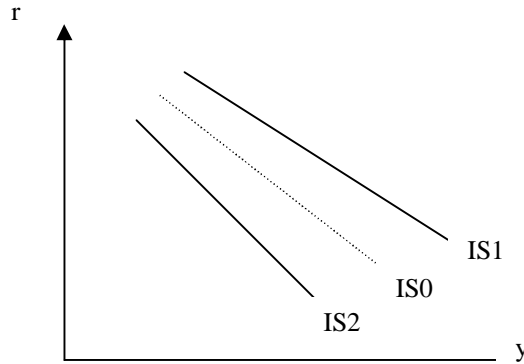


شكل رقم 09: التوازن في الإقتصاد الوطني [134]

3.3.1.2. فعالية السياسة المالية في (Is)

1.3.3.1.2. مرونة Is

إن المحدد الرئيسي لمرونة (Is) هو مقدار استجابة الاستثمار (I) لسعر الفائدة (r)، فإذا افترضنا أن طلب الاستثمار كان تام المرونة لسعر الفائدة، فهذا يعني أن ارتفاعا معيناً في سعر الفائدة يؤدي إلى نقص في الاستثمار بمقدار كبير، فيصبح منحنى (Is) أقل انحداراً (Is₁) و كلما كانت مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة منخفضة كلما كان منحنى (Is) أكثر انحداراً (Is₂) .



شكل رقم 10: انحدار منحنى سوق الإنتاج [55]

2.3.3.1.2. انتقال منحنى (Is) بفعل السياسة المالية

تؤدي السياسة المالية إلى انتقال منحنى (Is) نتيجة إما التغيير في الانفاق الحكومي أو التغيير في الضرائب، وذلك بانتقاله يمينا و شمالا .

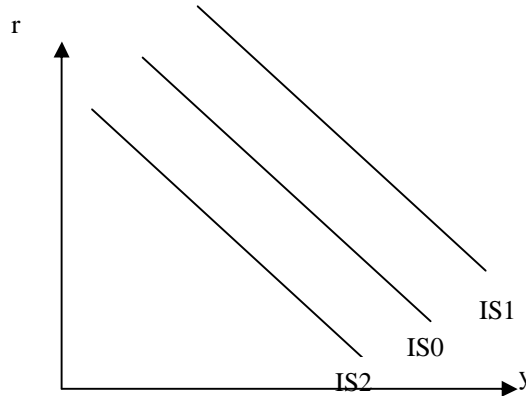
و كما تمت الإشارة إليه سابقاً في الانحدار (Is) يتبع مرونة الاستثمار لسعر الفائدة و في ما يلي أثر أدوات السياسة المالية و الكتلة النقدية على كل من الدخل و الاستثمار .

T		G		M		العوامل المؤثرة
تخفيض	زيادة	تخفيض	زيادة	تخفيض	زيادة	الأثر على
+	-	-	+	-	+	Y
+	-	-	+	+	-	I

و يكون انتقال (Is) يمينا و شمالا وفق ما يلي :

* سياسة مالية توسعية تؤدي إلى انتقال (Is₀) إلى اليمين الأعلى أي (Is₁) و ذلك من خلال زيادة في الانفاق الحكومي (G) أو تخفيض في الضرائب (T) أو كلاهما .

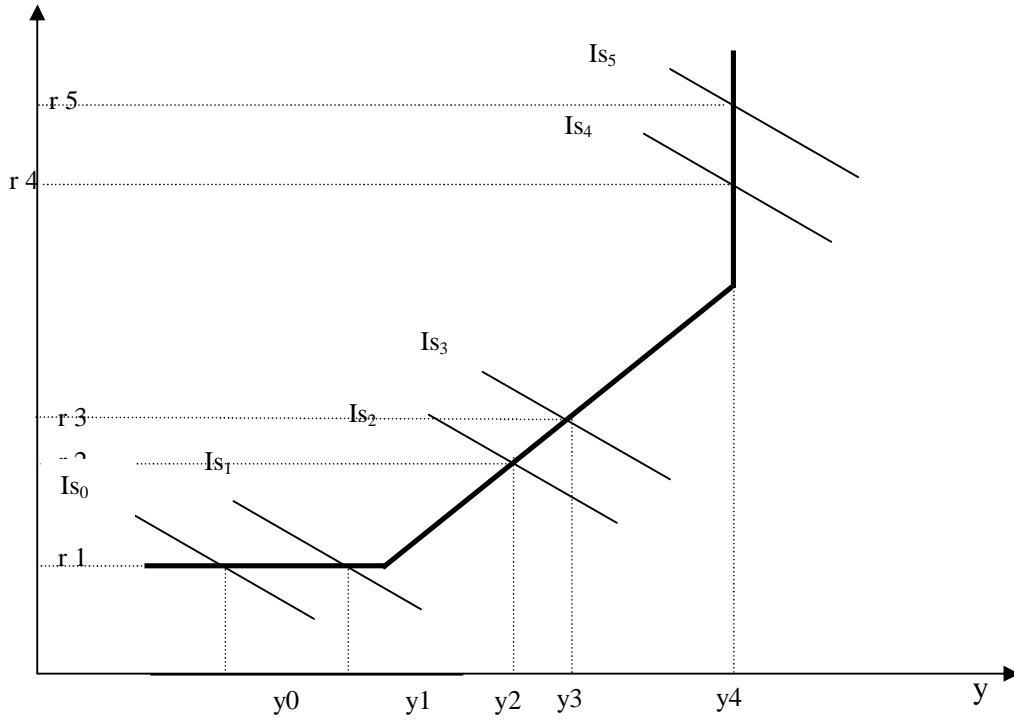
* سياسة مالية انكماشية تؤدي إلى انتقال (Is₀) إلى اليسار الأسفل أي (Is₂) و ذلك من خلال زيادة الضرائب (T) أو خفض الانفاق الحكومي (G) أو كلاهما .



شكل رقم 11 : انتقال منحنى سوق الإنتاج [68]

نستطيع التعبير عن فعالية السياسة المالية في (Is) من خلال افتراض ارتفاع الانفاق الحكومي (G)

و هذا في الشكل التالي :



r

شكل رقم 12 : فعالية السياسة المالية في IS [55]

- سياسة مالية فعالة جدا : عندما كان المنحنى (IS_0) يقطع (LM) في مجال الكينزي كان مستوى الدخل (y_0) منخفض .

و عند ارتفاع الإنفاق الحكومي (G) انتقل (IS_0) إلى (IS_1)، ما نتج عنه انتقال (y_0) إلى (y_1)، أي تسجيل زيادة في الدخل مع ثبات سعر الفائدة و بقي نسبة الزيادة في الدخل متوقفة على حسب مضاعف الانفاق أو الضرائب.

- سياسة مالية فعالة نسبيا : إذا تقاطع (IS) مع (LM) في المجال الأوسط فإن السياسة المالية تصبح فعالة في رفع (y) لكن فعاليتها تكون أقل مما هو عليه في المجال الكينزي .

إن ضعف الزيادة في الدخل (رغم حدوث الزيادة) كان نتيجة زيادة سعر الفائدة الذي أثر سلبا على مستوى الاستثمار الذي نقص بسبب انتقال معدل الفائدة من (r_0) إلى (r_2) .

- سياسة مالية غير فعالة تماما : في المجال الكلاسيكي ارتفاع الانفاق الحكومي لن يكون له أثر تماما على الدخل (y) فهو سوف ينقل (IS_3) إلى (IS_4) (IS_5) مما ينتج عنه انتقال (r) إلى (r_4) (r_5) دون أن يحدث أي تغيير في (y) بتاتا و تبقى (Y_4) كما هي .

2.2. فعالية السياسة المالية في التوجيه الاقتصادي

لا تطلب السياسات الاقتصادية بصفة عامة، و السياسة المالية بصفة خاصة لذاتها، و لكن تطلب لأثرها على المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية .

و باعتبار أن السلطات عبارة عن هيئات سياسية، فإنها تراعي و تهتم بتنفيذ برامجها السياسية لتحقيق أهداف أغلبها اجتماعية عن طريق الأدوات الاقتصادية .

من هذا المنطلق فإن السياسة المالية عبارة عن مقود يوجه النشاط الاقتصادي إلى وجهة مرغوب فيها، ترجو الدولة من خلالها إرضاء الجماهير و ذلك من خلال تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و النهوض بمستوى معيشة المواطن الذي يعتبر أحد أهم أولويات السلطات، و لعل أكبر دليل على ذلك تدخل الدولة الجزائرية في جانفي 2011 لدعم سلع لم تكن مدعومة من قبل و هذا لإرضاء الجماهير بحكم أن السلطة لم تكن لتوجد دون هذه الجماهير .

و في مبحثنا هذا سوف نتطرق إلى فعالية السياسة المالية في إحداث الاستقرار الاقتصادي داخليا و خارجيا من خلال إدارة الأزمات مع التطرق إلى أثرها في تخفيض حدة الفقر و توازن ميزان المدفوعات .

1.2.2. فعالية السياسة المالية في إدارة الأزمات المالية

تعتبر الأزمات المالية ظاهرة دورية في الاقتصاديات الليبرالية و مع بزوغ الفكر المالي الحديث لم تعد الأزمات المالية تطول كالسابق، و هذا بفضل وجود الأداة التي أصبحت حلا مناسباً لهذه الظواهر .

1.1.2.2. ماهية الأزمات

تمثل الأزمات مشكلا كبيرا للاقتصاديات العالمية مهما كانت درجة تطورها ، باعتبارها قادرة على تدمير ما صنع خلال قرون لذا عمد الاقتصاديون إلى تحديد مفهومها بدقة لإيجاد الحال المناسب ، و فيما يلي إحاطة بالمفاهيم الأساسية للأزمات :

1.1.1.2.2. تعريف الأزمة

لم يتفق المفكرون على تعريف صريح للأزمة، إلا أنهم حاولوا إعطاء مظاهر معينة، توهي بالأزمة، و ذلك باعتبارها فترة حرجة أو حالة غير مستقرة لا يمكن توقعها، تمثل خطرا على ممتلكات الأفراد و المنظمات .

- حاول دانيال أرنولد إعطاء تعريف للآزمة جاء كما يلي : " الآزمة هي اضطراب حاد و مفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه إنهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى، و هي تطلق بصفة خاصة على الإضطراب الناشئ عن إختلال التوازن بين الإنتاج الإستهلاك، ظاهرة تعرف بنتائجها، و من مظاهرها إنهيار البورصة، و حدوث مضاربات نقدية كبيرة و متقاربة و بطالة دائمة [10].

- أما الآزمة المالية فتعرف على أنها : بصفة عامة تعكس الآزمة المالية انهيار النظام المالي برمته، مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية، و غير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي [3].

2.1.1.2.2. خصائص الأزمات المالية

من خصائص الأزمات المالية ما يلي :

-التعقيد و التشابك و التداخل في عناصرها و أسبابها و قوى المصالح المؤيدة أو المعارضة لها . [4]

-المفاجأة و استحوادها على بؤرة الاهتمام لدى المؤسسات و الأفراد .

-نقص المعلومات و عدم دقتها

-مصدر الخطر أو الآزمة أو الكارثة يمثل نقطة تحول أساسية في أحداث متشابكة و متصارعة .

-إنها تسبب في بدايتها صدمة و درجة عالية من التوتر، مما يضعف إمكانيات الفعل المؤثر و السريع لمجابهتها .

-إن التصاعد المفاجئ يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة نظرا لأن ذلك يتم تحت ضغط نفسي عال، و في ظل ندرة المعلومات أو نقصها .

-إن مواجهتها تستوجب خروجاً عن الأنماط التنظيمية المألوفة و احتكار النظم أو نشاطات تمكن من استيعاب و مواجهة الظروف الجديدة المترتبة على التغيرات الفجائية .

-إن مواجهة الأزمات تستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات و الإمكانيات و حسن توظيفها في إطار مناخ تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق و الفهم المحدد بين الأطراف ذات العلاقة .

3.1.1.2.2. أنواع الأزمات

تعددت أنواع الأزمات المالية و اختلفت إلا أنه يمكن تصنيفها على النحو التالي :

* أزمات المديونية الخارجية: و هي أزمات تعني أن بلد أو مجموعة من البلدان أصبحت غير قادرة على خدمة ديونها الخارجية [1].

* أزمات مصرفية: تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة و مفاجئة في طلب سحب الودائع فيما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه و يحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، و بالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك و إذا حدثت مشكلة من هذا النوع و امتدت إلى البنوك أخرى فتسمى في تلك الحالة أزمة مصرفية

* أزمة عملة: يحدث هذا النوع من الأزمات عندما تتعرض عملة بلد ما لهجوم ذو طابع مضاربة عنيف، يؤدي إلى إنخفاض قيمتها انخفاضاً كبيراً، أو إلى إكراه السلطات العمومية لهذا البلد على الدفاع عن عملتها عن طريق استعمال جزء كبير من احتياطياتها الدولية بزيادة الطلب على عملتها أو عن طريق رفع أسعار الفائدة بشكل حاد من أجل جذب رؤوس الأموال و زيادة الطلب على عملتها .

* أزمات مالية شاملة: هي أزمات تتميز باضطرابات شديدة في الأسواق المالية، تضعف قدرتها على العمل بكفاءة، و تؤدي إلى آثار غير مرغوب فيها بالنسبة للاقتصاد الحقيقي، و يتضمن هذا النوع صوراً مختلفة أهمها ما يلي :

- أزمة سيولة : تنتج أزمة سيولة عن سحب الودائع من البنوك، و التي قد تكون بسيطة إذا تعلق الأمر بينك واحد، حيث يستطيع في هذه الحالة بيع بعض أصوله لمجابهة بعض طلبات المودعين، لكن إذا كان التزام على سحب الودائع ظاهرة عامة فهنا تكون الأزمة تتعلق بكل النظام المصرفي.

- أزمة التوقف عن الوفاء بالالتزامات : و تنتج عن اختلال الهياكل التمويلية للمشروعات، و عدم توافق هياكل الإستحقاق بين أصول و خصوم البنك فعندما تتعرض المشروعات و البنوك إلى التعثر و تصبح على وشك التوقف عن الوفاء بالتزاماتها، تميل إلى الدخول في مجالات إستثمار آمنة منخفضة العائد، و في كثير من الأحيان ينتهي بها هذا السلوك إلى الإفلاس

2.1.2.2. الأزمة المالية العالمية الأخيرة (2008/2007)

مر العالم بعدة أزمات مالية تركت أثرا بالغا وقدمت دروسا عديدة، أولها ان السياسة المالية تعتبر السياسة الأكثر أثرا وفاعلية من خلال قدرتها على اعادة التوازن للاقتصاديات، وتعتبر الأزمة المالية الأخيرة (2008/2007) الأزمة الأكثر حدة لذا أردنا أن نتطرق لها كدليل على قدرة السياسة المالية في إدارة الأزمات

1.2.1.2.2. مفهوم الأزمة المالية سنة 2008

تعرف الأزمة المالية 2007/2008 على أنها اضطراب فجائي و حاد جدا طرأ على التوازن الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية لينتقل إلى باقي دول العالم، و من أهم الصفات التي جعلت الأزمة المالية لسنة 2008 أزمة عالمية هي :

- الإقتصاد الأمريكي إقتصاد عالمي، حيث أن هناك 70 % من الشركات الأوروبية و اليابانية تعرض سلعها في السوق الأمريكي .

- قيام معظم دول العالم باستثمار احتياطات صرفها في شراء السندات من الخزانة الأمريكية .

- الدولار عملة عالمية و بالتالي تتأثر الأسواق الأخرى بأي تغير يحدث على العملة .

- الترابط بين الأسواق المالية العالمية .

- الاستعانة و اقتراض البنوك العالمية من بعضها.

2.1.2.2.2. مظاهر الأزمة المالية العالمية

- سرعة فائقة في إنتشار الأزمة المالية حيث انتقلت من أزمة قروض عقارية فاسدة إلى أزمة على مستوى المصارف و شركات التمويل العقاري، لتصبح بعد ذلك أزمة مالية أمريكية و أزمة مالية عالمية لتنتهي إلى أزمة اقتصادية عالمية .

- تضامن غير عادي بالنسبة للدول المتقدمة لإخماد نيران الأزمة المالية لسنة 2008 التي قد تحرق كل شيء في طريقها .

- تكبد مختلف القطاعات الاقتصادية العالمية خسائر من جراء الأزمة المالية لسنة 2008 م

- مؤسستين عملاقتين تمثلان 40% من المؤسسات الأمريكية و هما : "ليمان براذرز"(Lehman Brothers) و "ميريل لينش" (Merillych) انهارتا و وضعتا تحت الوصاية .

- تسريح العمال في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان عدد العمال المسرحين من العمل 500 000 عامل.

- انكسار أسعار البترول من 150 دولار للبرميل إلى حوالي 50 دولار للبرميل .

- كبريات المؤسسات المالية فقدت من قيمة رأسمالها ما يتعدى : 2500 مليار دولار .

3.1.2.2.2. أسباب الأزمة المالية العالمية

- قامت مؤسسات مالية و بنوك بإقراض أموال " عقارية" لأسر غير قادرة على التسديد و دون ضمانات كافية و تم تشجيع هذه العملية من قبل الحكومة الأمريكية بمقتضى قانون يعود إلى 1977 ينص على إمكانية أن تطلب أي مؤسسة مالية و تحصل على ضمانات لودائعها المالية من الدولة "الهيئة الفدرالية للتأمين على الودائع" إذا التزمت بالإقراض إلى أسر أمريكية من ذوي الدخل المتواضع .

- طلب من الأسر الأمريكية أن تسدد خلال سنتين فوائد القرض معفية من الضرائب ثم في السنة الثالثة الفوائد و أصل الدين علما أن الأسر التي قامت بالاقتراض لشراء عقارات و سكنات استفادت مقابل نسب فوائد عالية من قروض تصل إلى 110% من قيمة العقار أضف إلى ذلك رسم إضافي للمخاطر أعلى بكثير من نسب الفوائد .

- عند بلوغ أجل الدفع وجدت مئات الآلاف من الأسر نفسها عاجزة عن التسديد و أدى ذلك إلى تراجع قيمة القروض و تشكل هذه النقطة أول مشكل طرح أي عدم قدرة مئات الآلاف من الأسر على تسديد ملايين الدولارات من القروض .

- قامت مؤسسات مالية بإقراض الأسر المالكة لعقارات مقابل ضمان العقار، و لكن منذ بداية سنة 2008 عرف سوق الأملاك العقارية ركودا و تراجع أسعار العقارات و المساكن في الولايات المتحدة،حينها طلبت البنوك من الأسر تسديد ديونها إلا أن الآلاف من الأسر أضحت عاجزة عن تسديد ديونها .

و النتيجة أن الأسر العاجزة خفضت إستهلاكها و تراجعت قدرتها الشرائية،فأصبحت العديد من الشركات و المؤسسات بالعجز فقامت بتسريح مكثف للموظفين و العمال، إذ ارتفعت نسبة البطالة في أوت و سبتمبر 2008 بصورة قياسية بالمقابل مع عجز البنوك على استرجاع أموالها و على بيع الأملاك العقارية التي تقوم

بحجزها لانعدام من يشتريها فإن البنوك أضحّت تعاني من نقص في السيولة المالية و من عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها و أضحّت مهددة بالإفلاس .

- قامت المؤسسات المالية بتوريق قروضها أي إصدار السندات و حولتها إلى منتج يمكن بيعه أو شراؤه في البورصة، فالبنوك سعت إلى بيع الديون إلى طرف آخر عبر البورصة خاصة صناديق الإستثمار، و حينما كانت قيمة الديون في البداية عالية كان الطلب عليها مرتفعا، لكن مع بروز المشاكل فقدت السندات من قيمتها ،و بدأت صناديق الإستثمار تسعى للتخلص منها بأي ثمن لانعدام المشتري و هو العامل الثالث.

- لتفادي العجز قامت صناديق الاستثمار ببيع سندات كانت تحوزها و ليس لها علاقة بالقروض الرهنية ففقدت هذه السندات قيمتها أيضا في وقت أضحّت البنوك تعاني من نقص في الموارد المالية

- مع عجز البنوك حاولت هذه الأخيرة الإقتراض من بنوك أخرى عبر السوق النقدية و لكن البنوك أضحّت ترفض إقراض غيرها و اتسعت رقعة البنوك التي تعاني من العجز مما ساهم في بروز أزمة نشاط مالي، و لتفادي اتساع رقعته بدأت البنوك المركزية في تقديم مليارات الدولارات كقروض للبنوك لكن الوضع ازداد سوءا .

- بدأت مضاربة كبيرة في البورصة حيث أقدم الوسطاء الماليون على بيع سندات بأعداد كبيرة لضمان الحصول على السيولة و هو ما ساهم في إنخفاض قيمة السندات و بقية قيمة الأسهم و السندات التي تمثل قطاعات صناعية تسجل تراجعا .

- أدت هذه العوامل إلى إفلاس أو وضع صعب لأكثر من 50 بنكا و شركة تأمين أمريكية و أوروبية و تسجيل تباطؤ في الإقتصاد مع تسريح آلاف العمال في الولايات المتحدة و أوروبا و إرتفاع نسبة التضخم و تراجع عدد مناصب الشغل، مما أثر في القدرة الشرائية و تراجع الطلب و دخول الإقتصاد في حلقة مفرغة بين تراجع الطلب و إرتفاع البطالة و التضخم .

3.1.2.2. خطط الإنقاذ المتبعة

قامت حكومات الدول الكبرى بإستعمال سياستها الاقتصادية لمواجهة الهزة المالية الكبرى من خلال توليفة من السياسة المالية، و هذا نتيجة إيمان الاقتصاديين بفعالية السياسة المالية في مثل هذه الظروف، و كذا عدم قدرة الإقتصاد على الإستجابة لأدوات السياسة النقدية بإعتباره قد دخل فعلا في منطقة مصيدة السيولة أين أصبحت أدوات السياسة النقدية عاجزة عن زيادة الدخل، و يبقى الحل الوحيد استعمال أدوات السياسة المالية ، و فيما يلي الخطط المستعملة حسب الدولة :

1.3.1.2.2. خطة الإنقاذ المالي الأمريكية

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة تتدخل لإنهاء هذه الأزمة، و كان ذلك من خلال الخطة التي صاغها وزير الخزانة الأمريكية " هنري بولسون " و بدعم من رئيس مجلس الإحتياطي الأمريكي "بن بيرنانكي " و الإدارة الحكومية الأمريكية،و ذلك بهدف إنقاذ النظام المالي الأمريكي،بعد أزمة الرهون العقارية التي ظهرت على السطح في شهر اوت عام 2007 .

1.1.3.1.2.2. التسلسل الزمني

عرضت الخطة على مجلس النواب في الكونغرس يوم الإثنين 2008/10/02 [52] و تهدف الخطة إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات و الأملاك العقارية التي تعود إلى دافعي الضرائب،و حماية الملكية و تشجيع النمو الاقتصادي و زيادة عائدات الإستثمارات إلى أقصى حد ممكن،و وفقا للقانون الذي أقره مجلس الشيوخ الأمريكي فإن الخطة تنتهي بتاريخ 2009/12/31،مع إمكانية تمديدها بطلب من الحكومة لفترة أقصاها سنتين إعتبارا من تاريخ إقرارها .

2.1.3.1.2.2. مضمون الخطة

- السماح للحكومة بشراء أصول هالكة بقيمة (700)مليار دولار مرتبطة بالرهن العقاري.
- يتم تطبيق الخطة على مراحل بإعطاء الخزينة إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى (250) مليار دولار في مرحلة أولى،مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى 350 مليار دولار بطلب من الرئيس،ويملك أعضاء الكونغرس حق النقض على عمليات الشراء،التي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه "700" مليار دولار [62].
- تساهم الدولة في رؤوس اموال و أرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق .
- يكلف وزير الخزانة بالتنسيق مع السلطات و المصارف المركزية لدول أخرى،لوضع خطط مماثلة
- رفع سقف الضمانات للمودعين من مائة ألف دولار إلى 250 ألف دولار لمدة عام واحد.
- منح إعفاءات ضريبية بقيمة (100) مليار دولار للطبقة الوسطى و الشركات .
- تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الإستغناء عنهم .

- منع دفع التعويضات المشجعة على مضاربات لا فائدة منها،و تم تحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين يستفيدون من التخفيضات الضريبية بخمسمائة ألف دولار .
- إستعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد .
- يشرف مجلس مراقبة على تطبيق الخطة،و يضم هذا المجلس رئيس الاحتياطي الفدرالي و وزير الخزانة، و رئيس الهيئة المنظمة للبورصة .
- يحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس على حضوره في الخزانة لمراقبة عمليات شراء الأصول و التدقيق في الحسابات .
- تعيين مفتش عام مستقل لمتابعة قرارات وزير الخزانة .
- يدرس القضاء القرارات التي يتخذها وزير الخزانة .
- إتخاذ إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات.

2.3.1.2.2. خطة الإنقاذ الأوروبية

عملا بالمقولة الشهيرة : إذا عطست أمريكا،أصيب العالم بالزكام،و هذا من خلال الترابط القوي بين إقتصاديات العالم بالإقتصاد الأمريكي و بسبب نشاط أسواق رؤوس الأموال التي لعبت دور ناقل للأزمة،فإن دول العالم و على رأسها الدول الأوروبية قامت بمحاولة إصلاح أنظمتها المالية و حماية إقتصادياتها من الأثر البالغ و هذا وفق خطط كانت كالتالي :

1.2.3.1.2.2. خطة الإنقاذ البريطانية

وصلت قيمة خطة الإنقاذ إلى ما يعادل (691) مليار دولار،و ذلك بهدف دعم رأسمال المصارف حيث ستقوم حكومة المملكة المتحدة بضخ ما يعادل (64)مليار دولار في ثلاث مصارف رئيسية هي -Lioyds RCB/HBO/TSB على شكل أسهم ممتازة،كما قامت الحكومة بضمان إقراض مشترك بين البنوك،حيث ستضمن الحكومة ما يعادل 351 مليار دولار لأجال إقراض قصيرة و متوسطة للبنوك،و قيام بنك إنكلترا بإقراض البنوك بما لا يقل عن 351 مليار دولار أمريكي .

2.2.3.1.2.2. خطة الإنقاذ الألمانية

قدر مبلغ هذه الخطة بـ 680 مليار دولار، وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء عليها من أجل إنقاذ القطاع المصرفي، وتتضمن الخطة تقديم دعم لرأس المال المصارف، حيث تم توفير مبلغ 108.8 مليار دولار لدعم رأس المال البنوك المتضررة، وتخصيص 27.2 مليار دولار كضمان لهذا العرض، كما قامت الخطة بضمان الإقتراض المشترك بين البنوك، حيث قامت الحكومة بتوفير 544 مليار دولار على شكل ضمانات سارية إلى غاية ديسمبر 2009.

3.2.3.1.2.2. خطة الإنقاذ الفرنسية

قدر مبلغها بـ 492 مليار دولار، وقد استخدمت الحكومة الفرنسية آليتين للتمويل بغرض دعم القطاع المالي، وذلك بإنشاء هيئة أو صندوق يتيح للدولة التحرك بسرعة للحصول على حصص في البنوك التي تواجه التعثر، والثانية دعم لرأس المال المصارف يصل إلى 44.76 مليار دولار متاحا لإعادة رسلة البنوك، كما تمكنت الحكومة من خلال هذه الخطة من تملك حصة في رأس المال البنوك المدعومة من خلال إصدار أسهم ممتازة، كما قدمت الخطة ضمانا للإقتراض المشترك بين المصارف يصل إلى 381.3 مليار دولار متاحا لضمان إقراض البنوك .

4.1.2.2. فعالية السياسة المالية في تجاوز الأزمة المالية

في مقابلة لوزير الخزانة الأمريكي السيد " هنري بولسن "، نشرت في مجلة نيويورك تايمز في 17 نوفمبر 2008، بعنوان مواجهة الأزمة المالية خطوة خطوة، قال: " كان وضعنا سيكون أسوأ بكثير مما هو عليه اليوم "، كما قال: " يمثل المبلغ الحالي بقيمة 250 مليار دولار المخصص لبرامج شراء رؤوس الأموال علاجاً قوياً لمؤسساتنا المالية، إذ أن المزيد من رأس المال يمكن المصارف من تحمل الخسائر، كما أن تعزيز رؤوس الأموال شيء ضروري لزيادة الإقراض الحيوي لتحقيق الانتعاش الاقتصادي " [62].

و أضاف قائلاً في نهاية المقال: " إنني اعترز بالإجراءات الحاسمة التي اتخذتها وزارة المالية ومجلس الاحتياطي الفدرالي و المؤسسة الفدرالية للتأمين لتحقيق إستقرار نظامها المالي، و قد حافظنا على المرونة للرئيس المنتخب باراك أوباما و وزير المالية الجديد ليعالجا التحديات التي سيواجهانها في الإقتصاد و في أسواق رؤوس الأموال، إن استخدام هذه الأدوات و البرامج الجديدة لإعادة العافية إلى مؤسساتنا المالية و أسواقنا المالية و تدفق القروض و الإئتمانات سيحدد إلى حد كبير سرعة و مسار إنتعاش إقتصادنا، و أنا واثق من النجاح، لأن إقتصادنا مرن و قادر على التكيف إستعادة حيويته " .

من خلال ما تم التطرق إليه سابقا حول فعالية السياسة المالية في تحقيق الإستقرار الاقتصادي و التوازن الاقتصادي العام، وكذا مقولات وزير الخزانة الأمريكية حول إيمانه الشديد بقدرة بلاده على تخطي هذه الأزمة العالمية العظيمة، وفعالية سياسته المالية المتبعة، وكذا من خلال ملاحظتنا لخط الإنقاذ المشار إليه مسبقا و التي إعتدتها الدول العظمى إقتصاديا و المتمثلة في سياسات مالية تعتمد على زيادة الإنفاق و تخفيض الضرائب .

و حسب صندوق النقد الدولي فإن نتائج هذه الخطط تعبر عن فعاليتها، وهذا من خلال قدرة هذه المخططات على تحقيق معدلات نمو مقبولة جدا رغم تباطؤها، و كان ذلك في النص التالي :

" يمضي التعافي الاقتصادي في مساره المتوقع بشكل عام، حيث يسير التعافي بخطى بطيئة، و تفرض البطالة المرتفعة تحديات كبرى على المستوى الإجتماعي، و في المقابل بدأ النمو يعود بقوة في كثير من الاقتصاديات الصاعدة و النامية "[78].

إن إستعمال السياسة المالية في مثل هذه الظروف ،أدى إلى إعتماها كأداة أولية في مجابهة الأزمات، فعندما عصفت الأزمة المالية العالمية الأخيرة بالإقتصاد العالمي لم تجد دول العالم حلا سوى السياسة المالية، و بإعتبار أن أحد أهم، إن لم نقل أهم مؤشر للفعالية هو قدرة السياسة على تحقيق أهدافها و قيامها بمسؤولياتها، فإننا نجد أنفسنا مضطرين للقول أن السياسة المالية كانت فعالة في هذه الأزمة و هذه النظرة تحصيل حاصل لما قد شهدناه من نتائج مرضية لخطط الإنقاذ و قدرتها على إخراج الاقتصاديات العظمى من عنق الزجاجة و تحقيق معدلات نمو معتبر جدا في الاقتصاديات الصاعدة و النامية، و رغم أن مدة هذه الأزمة حسب الفقهاء تكاد تتجاوز العشر سنوات و أن كل حكم في هذه المرحلة يعتبر حكم مسبق و تنبؤ فقط، إلا أننا لن نحكم على فعالية السياسة المالية بصفة عامة إلا في نهاية هذه المذكرة عن طريق إستبيان موجه للمختصين و الفاعلين في السياسة المالية .

2.2.2. فعالية السياسة المالية في مكافحة الفقر

من النقاط الغير ممكن نفيها أن للسياسة المالية دور اجتماعي فعال جدا يلقي بظلاله دوما على النشاط الاقتصادي، و بإعتبار أن المجتمع هو المزود للاقتصاد باليد العاملة، كما أنه هو المستهلك للمنتجات، و يعتبر مستواه المعيشي مؤشر هام جدا لفعالية النشاط الاقتصادي، لذا فإن كل الحكومات في العالم تولي اهتماما كبيرا للمستوى المعيشي للفرد و محاولة تطويره و بإعتبار أن السياسة المالية تعتبر أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية، فإن الحكومات وجهتها لمحاولة القضاء على الفقر و فيما يلي محاولة للإلمام بهذا الموضوع في النقاط التالية :

1.2.2.2. مفهوم الفقر

1.1.2.2.2. تعريف الفقر

1.1.1.2.2.2. التعاريف التقليدية

- في نهاية القرن 19 تقدم مجموعة من الباحثين بتعريف للفقر و كان : الفقر يتمثل بكمية المبالغ النقدية المقبولة اجتماعيا للحصول على الحد الأدنى الضروري للحياة من أجل البقاء و الاستمرار في الكفاءة البدنية.
- كما يعرف فريق آخر من الباحثين الفقر على أنه : حالة الحرمان المادي الذي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض الاحتياجات الأساسية من الغذاء و ما يرتبط بها من تدني الحالة الصحية، و المستوى التعليمي و المتطلبات السكنية عن مستواها الملائم، و الحرمان من تملك السلع الضرورية التي تعد معايير أساسية لوصف الفقر ،فضلا عن الافتقار إلى الأصول المادية المولدة للدخل، و فقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصحية كالمرض و الإعاقة و البطالة و الكوارث و الأزمات [44] .

- كما عرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (U N D P) الفقر بـ : الفقر هو الجوع، الافتقار إلى المأوى، المرض و ليس للمريض القدرة على المعالجة، الفقر هو الأمية و ليس له القدرة على الذهاب للتعليم، و عدم القدرة على التكلم كما ينبغي، الفقر هو عدم امتلاك العمل، و الخوف من المستقبل، و العيش ليومه، الفقر هو موت الأطفال لعدم توافر المياه النظيفة، كما يتمثل في العجز و الافتقار للتمثيل و الحرية [38] .

2.1.1.2.2.2. التعاريف الحديثة

- في سنة 1998 تقدم البنك الدولي بدراسة مسحية أجريت على 43 دولة من كافة قارات العالم، ظهر منها مفهومين للفقر [44].

- أولهما : الفقر يعبر عنه بشعور الضعف و سهولة التأثر، أي كيفية تأثر الفقراء بحالات المواسم و الأزمات و كيف لها أن تؤثر في رفاهيتهم (فالفقر ليس حالة بل شعور إنساني).
- ثانيهما : أن الفقر يظهر من خلال تفاعل الفقراء مع موظفي الحكومة و المؤسسات المتعلقة بها و نقص المشاركة في القرار سواء كان في الإدلاء بالأصوات أو الحقوق السياسية .

من خلال ما سبق من تعاريف سواء كانت تقليدية أو حديثة يمكننا القول أن : " الفقر عبارة عن حالة من الشعور الإنساني بالضعف و التجاهل من طرف الحكومة، ما نتج عنه حالة الحرمان المادي المتعلق

بالمستوى المعيشي في كافة صفاته الغذائية و الصحية و التعليمية ،ودخله الموجه لإشباع حاجاته الضرورية لممارسة الحياة العادية ."

2.1.2.2.2. مقاييس الفقر

من خلال التعريف الأخير و ما سبقه من تعاريف يمكن استخلاص المقاييس التالية للفقر :

* مؤشر الدخل : باعتبار أن الدخل هو أساس امتلاك السلع و الخدمات الضرورية،سواء كان الدخل وطنيا أو فرديا،فإننا نجد أنفسنا أمام أحد أهم المؤشرات المعبرة عن المستوى المعيشي للمواطن،إذا قورن هذا الدخل بما يجلبه من سلع و خدمات ،فالدخل هو المقياس لمستوى الرفاهية النسبية في الاقتصاد .

* خطوط الفقر : يعتبر خط الفقر أحد أهم الأساليب التي يعتمد عليها في تحديد نسب الفقر رغم اختلاف الأقاليم و عادات الاستهلاك و المعتقدات و الأسعار و هذا من خلال تحديد عدد الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر،و من ثم تحديد نسب الفقراء إلى إجمالي السكان وفق النسبة التالية :

$$\text{نسبة الفقر} = \frac{\text{عدد الأفراد تحت خط الفقر}}{\text{مجموع السكان}} \times 100$$

و منه يعرف خط الفقر على أنه : إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية المطلوبة.[44]

و له عدة أنواع أهمها :

- خط الفقر المدقع (الخط الأدنى للفقر) : هو الحد الأدنى الإجمالي لكلفة سلة من السلع الغذائية الأساسية اللازمة لاستمرار الحياة،أو كما يعرفه البنك الدولي بأنه الدخل الذي يؤهل الأفراد للحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع الغذائية،و بمعدل يومي (2250) سعرة حرارية لكل فرد .

- خط الفقر الثابت : حدد هذا الخط بمقدار دولار واحد في اليوم،و كل تدني عن هذا القدر يعتبر داخل دائرة الفقراء،مع التخلي عن اعتبارات الجنس أو العمر أو الظروف الاجتماعية .

- خط الفقر النسبي : يحدد وفق نسبة معينة من الدخل المتوسط،كأن يحدد بنصف الدخل المتوسط أو بالحد الأعلى لدخل 10 بالمئة من السكان الأدنى دخلا،أو بنسبة معينة من الدخل الأدنى المضمون

و عليه فإن الفقر النسبي يتغير بتغير الدخل من بلد لآخر و من وقت لآخر .

* مؤشر التنمية البشرية : يعتبر مؤشر التنمية البشرية الأسلوب الاجتماعي لقياس الفقر ، وهذا كما يلي [38]:

- دليل التنمية البشرية : حسب تقرير التنمية البشرية لعام 1999 يقياس الفقر وفق مؤشر التنمية البشرية بتوليفة من المؤشرات الإجمالية كطول العمر،و المعرفة،و معيار مستوى المعيشة والمشاركة و الاستبعاد في اتخاذ القرار .

- دليل التنمية حسب الجنس البشري : عبارة عن مقياس مركب يعكس أوجه انعدام المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالتنمية البشرية وفق دليل التنمية البشرية،و لكن مع مراعاة انعدام المساواة بين الجنسين و المشاركة في اتخاذ القرارات في الحياة السياسية و الاقتصادية .

- دليل الفقر البشري : يدخل هذا الدليل مقاييس متعددة للفقر،حيث يجمع بين أربع أبعاد أساسية لحياة الإنسان هي :

- الحياة المديدة و الصحة .
- المعرفة .
- الإمداد الاقتصادي .
- الاندماج الاجتماعي.

2.2.2.2. المؤثرات في الفقر

إن الفقر يتعدى أن يكون مشكلة اجتماعية فقط فالآثار الناتجة عنه اجتماعية،اقتصادية،و سياسية تكاد ألا تحصر،لذا قامت عدة هيئات دولية إقليمية بمحاولة تشخيص ملامح الفقر و معرفة المؤثرات فيه و من ثم تطبيق الحلول،و في هذا الجزء سنحاول معرفة المؤثرات التي لها مفعول قوي و مباشر على حدة الفقر و لعل أهمها :

1.2.2.2.2. النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي أحد أهم المتغيرات المؤدية إلى التخفيف من حدة الفقر،و ترتبط هذه الظاهرة عكسيا مع معدل النمو الاقتصادي،و كما تمت الإشارة إليه سابقا يعتبر مستوى الدخل أحد أهم مقاييس الفقر،و يعبر

النمو الاقتصادي عن الزيادة في نصيب دخل الفرد الحقيقي من الدخل الوطني أي أن ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي تستلزم زيادة نصيب الفرد من الدخل أي نقص حدة الفقر للأفراد .

إلا أن المشكل المطروح هنا هو : هل أن كل زيادة في النمو الاقتصادي سوف تؤثر مباشرة في دخول الأفراد و من ثمة نسبة الفقر ؟

نستطيع القول أن نسبة النمو الاقتصادي لا تنعكس على حدة الفقر باعتبار أن الفرد غير مشارك في العملية الإنتاجية التي تولد عليها هذا الدخل، أي أن الزيادة في الدخل لا تمسه مباشرة .

إلا أنه قد يستفيد من خلال تدخل الدولة كموزع للدخل الوطني بطريقة غير مباشرة، فيستفيد هذا الفقير من التعليم و الصحة و الأمن مجانا من خلال استفادته من مرافق الدولة، و كذا استفادته من التحويلات الحكومية الموجهة للفقراء كإعانات .

من خلال هذا يمكننا القول أن ارتفاع نسب النمو الاقتصادي سوف تنعكس بشكل محسوس و ملاحظ على ملامح الفقر .

2.2.2.2.2. البيئية الاقتصادية

يتأثر الفقر بالبيئة الاقتصادية من خلال النقاط التالية :

- تطور النشاط الاقتصادي: يعتبر تطور النشاط الاقتصادي أحد العناصر ذات التأثير المباشر و الملاحظ على الفقر و ذلك من خلال اتساع النشاط الاقتصادي ما ينتج عنه خلق فرص عمل جديدة و المحافظة عليها و الاستفادة من التأمين الاجتماعي جراء ممارسة نشاط دائم ذو مردود محدد .

إن تطور النشاط الاقتصادي يزيد من موارد الدولة و ينقص من التزاماتها تجاه العاطلين عن العمل نتيجة توظيفهم، ما يعطيها هامشا أكبر في التكفل بالشريحة الباقية من الفقراء، ما ينعكس إيجابا على حالتهم الاقتصادية و الاجتماعية .

- المستوى العام للأسعار : يعتبر الحفاظ على المستوى العام للأسعار من أحد أهم أولويات الدول و الحكومات و هذا للأثر السلبي على الاقتصاديات من خلال ارتفاع مستويات التضخم التي تؤثر مباشرة على القدرة الشرائية للطبقة الفقيرة باعتبار أن دخل هذه الأخيرة ثابت نسبيا، و لا يحتمل أي زيادة في الأسعار، فكل زيادة في المستوى العام للأسعار سوف تؤثر سلبا على قدرته الشرائية ما يحرمه من امتلاك السلع والخدمات الأساسية .

- المديونية الخارجية : إن اهتمام الدول المدينة بسداد أقساط الدين و خدماته، يجعلها تتخلى عن بعض الالتزامات الاجتماعية اتجاه الكثير من الفئات، ما ينعكس على سياستها الاقتصادية و الاجتماعية التي كانت تتكفل وترصد مبالغ معينة للإعانات الاجتماعية و ذلك جراء محاولتها ترشيد الإنفاق العام .

3.2.2.2. آليات تأثير السياسة المالية في الفقر

إن السياسة المالية يمكن لها أن تؤثر تأثيرا مباشرا، من خلال مضمون توزيع الدخل في إطار سياسة الإنفاق العام و السياسة الضريبية اللذان يمثلان الوضع الإجمالي للسياسة العامة، ولذلك فإن الإصلاحات المالية في الميزانية لابد أن تعود انعكاساتها على الفقراء، وأن يكون التخطيط للميزانية يقتضي الأخذ بعين الاعتبار قدرة الحكومة على إعادة توزيع الإنفاق وتخصيصه حسب الأولويات، بالاعتماد على تقييم مشاريع خفض الفقر، بالشكل الذي يتناغم فيه مع إطار الإنفاق العام .

1.3.2.2.2. أثر السياسة الإنفاقية في الفقر من خلال معدل النمو و توزيع الدخل

تعتبر السياسة المالية الهادفة إلى إعادة توزيع الدخل الأداة التي يمكن أن تؤثر في النمو طويل الأجل بآليات متعددة، وذلك من خلال تغيير نسب الادخار وتوفير الضمان الاجتماعي، و التغلب على نقص رأس المال أو عيوبه، كما أن معدل النمو يتناقص مع نسب الضرائب العالية، و يتزايد مع الإنفاق الاستثماري الحكومي .

إن السياسة المالية تمارس تأثيراتها في النمو الاقتصادي و فجوة توزيع الدخل عبر قنوات رئيسية تتمثل في طرق تمويل العجز الحاصل في الموازنة و مجالات إنفاقها، فضلا عن تأثيراتها في تخصيص الموارد و استخدامها، و من ثم في النمو الاقتصادي، و على هذا الأساس فإن المسألة الرئيسية تتمثل في قدرة الحكومة على معالجة عجز الميزانية دون إلحاق أي اضطراب باستقرار الاقتصاد الكلي، و ما يترتب عليه من تأثيرات سلبية في معدلات الفقر .

إن التوسع في الإنفاق كسياسة مضادة للفقر في حالة عجز الجهاز الإنتاجي على مجارات زيادة الطلب الكلي قد تحدث آثار تضخمية غير مرغوب فيها .

كما أن الزيادة في الإنفاق الحكومي دون أي إجراءات تعويضية في الضرائب ستولد زيادات توسعية في الطلب الكلي مما سيترك أثره في تفاقم الواردات و إحداث عجز في ميزان المدفوعات .

من خلال ما سبق نستطيع القول أن السياسة الإنفاقية قد تصل إلى الحد من حدة الفقر من خلال نمط توزيع آثار الطلب الكلي الناتج من زيادة الإنفاق الحكومي على الإنتاج و الأسعار و من ثم على القوة الشرائية الحقيقية لدخول الفقراء، فلو أن الإنفاق الحكومي الذي تسبب في زيادة الطلب الكلي، لم يوافقه قدرة في زيادة

الإنتاج لما حدث أثر على الفقر، باعتبار أن الزيادة في الإنفاق سوف تتوجه مباشرة لزيادة الطلب على السلع والخدمات ومن ثم إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار .

2.3.2.2.2. أثر السياسة الضريبية على الفقر

لما كانت مهمة صانعي السياسة المالية، المساهمة في النمو الاقتصادي و التحسين المباشر لمؤشرات التنمية البشرية، فإن ذلك يتطلب تعبئة أكبر للدخل من خلال الإصلاحات الضريبية لغرض تحقيق مستويات أفضل من الإنفاق التنموي وخفض معدلات الفقر .

إن الضرائب بوصفها إحدى مصادر التمويل، تساهم مساهمة رئيسية في تقليل حدة التفاوت في توزيع الدخل من خلال فرض الضرائب التصاعدية على الدخل المرتفعة، لتعيد توزيعها عن طريق تمويل الخدمات العامة ومنح إعانات البطالة، التي يستفيد منها أصحاب الدخل المنخفضة ولا سيما الفقراء. [17]

إن تحقيق أهداف السياسة الضريبية تجاه الفقراء، لن يتحقق إلا بالتوزيع العادل للعبء الضريبي من خلال تحديد حجم الدخل ومصادره، مع ضرورة تحقيق الإعفاء الضريبي لأصحاب الدخل المنخفضة، بالشكل الذي يتناسب واعتبارات الأعباء العائلية وبما يتلاءم ومستوى المعيشة، كما يتطلب متابعة أوجه استخدام هذا الدخل أيضاً، مما يدعو إلى فرض الضرائب على الإنفاق .

3.2.2. فعالية السياسة المالية في إحداث التوازن الخارجي

من المستحيل في أيامنا هاته أن نجد دولة في العام بدون علاقات اقتصادية خارجية وهذا بسبب عجزها عن تحقيق وإنتاج كل السلع داخل البلد، وحتى وإن استطاعت أن تنتج كل ما تريده فإن التكلفة النسبية تختلف باختلاف خصائص كل سلعة وكل دولة، هذا ما ينتج عنه حركية تجارية بين الدول تستلزم انتقال الأموال لتسوية الصفقات، مما يفرض على الدول إعداد بيان يبين مالها في التجارة الخارجية وما عليها، وهذا البيان هو من يظهر حالة المبادلات الخارجية هل هي في توازن أو فائض أو عجز، ويدعى ميزان المدفوعات

1.3.2.2. ماهية ميزان المدفوعات

1.1.3.2.2. تعريف ميزان المدفوعات

-ميزان المدفوعات هو سجل لتسجيل المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين فيها، وذلك لمدة معينة غالباً ما تكون سنة

-ميزان المدفوعات هو سجل منظم لجميع العمليات التجارية و المالية و النقدية بين المقيمين وغير المقيمين في دولة معينة لفترة زمنية عادة ما تكون سنة [117] .

من خلال التعريف يتضح لنا أن لميزان المدفوعات ثلاث جوانب :

- أطراف المبادلات : تحدث المبادلات التي يتضمنها هذا السجل بين طرفين

* الأشخاص المقيمين : وهم الشخص المعنويين أو الطبيعيين المقيمين في هذه البلاد دون شرط الجنسية .

* الأشخاص غير المقيمين : هم الذين يقيمون خارج هذه البلاد وكذلك السواح و الدبلوماسيون و العمال لفترة قصيرة

- زمن حدوث المبادلات : يتعلق السجل بفترة زمنية معينة وبالتالي فهو يقيس تدفقات الأصول المالية و العمليات المتعلقة بتلك الفترة فقط

- نظام القيد المزدوج : يستخدم في تسجيل المبادلات الدولية في ميزان المدفوعات ما يعرف بنظام القيد المزدوج أي أن المبادلة التجارية ستؤثر على الجانبين المدين و الدائن ((-),(+))

2.1.3.2.2. مكونات ميزان المدفوعات

يتكون ميزان المدفوعات من ثلاث موازين هم:

1.2.1.3.2.2. ميزان المعاملات الجارية

يشتمل ميزان المعاملات التجارية على مجموعة متنوعة من التدفقات المالية الناتجة عن المعاملات الدولية التي يكون من شأنها وينقسم بدوره إلى قسمين هما :

- الميزان التجاري : يشتمل هذا الميزان على مفهومين :

* المعنى الضيق : يسجل العمليات المتعلقة بالصادرات و الواردات للسلع الاستهلاكية و الإنتاجية،حيث تظهر الصادرات في ميزان المدفوعات بإشارة موجبة (دائنة)لأنها تؤدي إلى زيادة حقوق الدولة على الدول الأخرى و الحصول على العملة الأجنبية،كما تظهر الواردات بإشارة سالبة (مدنية) لأنها تؤدي إلى زيادة عرض العملة المحلية وبالتالي زيادة حقوق الدول الأخرى على البلد محل الدراسة .

* المعنى الواسع : يضع هذا الميزان أيضا المعاملات المتعلقة بالخدمات أو ما يسمى بالمعاملات غير المنظورة ويتم تسجيل الخدمات المقدمة للبلدان الأخرى في الجانب الدائن (+) لأنه تنتج عنه زيادة في حقوق

البلد محل الدراسة على باقي البلدان نتيجة حصوله على عملات أجنبية، والعكس، وبعض هذه المعاملات كخدمات النقل، التأمين، الرحلات السياحية، حقوق المؤلف.... الخ .

- ميزان التحويلات : يسجل فيه كافة التحويلات و المدفوعات من جانب واحد و التي تتلقاها الدولة محل الدراسة من العالم الخارجي، وتنقسم التحويلات إلى تحويلات خاصة أو حكومية وهي معاملات لا ينتج عنها أي مقابل مثل تحويلات المهاجرين وهبات المؤسسات الخيرية، والإعانات الحكومية أثناء الكوارث ومنه:

ميزان المعاملات الجارية = الميزان التجاري (بالمعنى الواسع) + ميزان التحويلات
--

2.2.1.3.2.2. ميزان حركات رؤوس الأموال

يسجل في هذا الحساب كل المعاملات التي ينتج عنها تدفقات نقدية إلى الداخل و الخارج، ويضم هذا الحساب التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل و التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل و تسجل رؤوس الأموال التي تخرج من البلد في الجانب المدين (-) ورؤوس الأموال التي تدخل إلى البلد في الجانب الدائن (+) وتضم حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل (الاستثمارات المباشرة وغير مباشرة، والقروض الدولية طويلة الأجل) .

ويشكل ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل مع ميزان المعاملات الجارية ما يدعى بميزان القاعدة، الذي يعكس كل العمليات التي تؤثر على الاقتصاد الحقيقي و الاستثمار، أما حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل فتضم الأموال التي تنتقل من بلد لآخر بقصد استثمارها لفترة تقل عن السنة تهدف إلى الاستفادة من ظروف اقتصادية عارضة .

ويشكل ميزان رؤوس الأموال قصيرة الأجل مع ميزان القاعدة بالإضافة إلى هامش الخطأ ما يدعى بميزان الحركات غير النقدية .

3.2.1.3.2.2. ميزان التسويات الرسمية (حساب الاحتياطي الرسمي)

يسجل ميزان التسويات الرسمية التغيرات التي تحدث على ديون البلد نحو الدائنين الرسميين الأجانب و التغيرات التي تحدث على أرصدة البلد الرسمية، ويشتمل على ما يصطلح عليه بحساب الاحتياطي الرسمي لكل من :

- ممتلكات البلد من الذهب

- العملات الأجنبية التي يملكها البلد

- احتياطات البلد لدى صندوق النقد الدولي

تسجل الزيادة في أصول الاحتياطات الرسمية للبلد في الجانب المدين بالإشارة (-)، في حين تسجل الزيادات في الأصول الأجنبية الرسمية في البلد في جانب الدائن بإشارة (+)

2.3.2.2. التوازن و العجز الخارجي.

إن ميزان المدفوعات وباعتباره مرآة عاكسة للحالة الاقتصادية لدولة ما، من خلال ما يقدمه من معطيات عن الحالة الاقتصادية للمبادلات بين المقيمين وغير المقيمين قد يأخذ شكلين في إظهار هذه العلاقة :
أولها : خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة ويدعى بميزان المدفوعات المحاسبي لأنه يعطي فكرة تاريخية عن المعاملات ويوفر نظرة تنبؤية لما قد يحدث مستقبلا
ثانيهما : عند نقطة زمنية معينة ويدعى ميزان المدفوعات السوقي حيث يساعد على تحليل أوضاع التوازن أو العجز في ميزان المدفوعات

1.2.3.2.2. التوازن في ميزان المدفوعات

1.1.2.3.2.2. التوازن المحاسبي

يقوم ميزان المدفوعات على أساس محاسبي بسيط هو مبدأ ضرورة التوازن بين جانبيه المدين و الدائن، إلا أن هذا لا يعني ضرورة توازن حساباته المختلفة .
فقد يحدث أن يصاب أحد حسابات ميزان المدفوعات بعجز دون الحسابات الأخرى، مما يستلزم إحداث فائض في حساب آخر لتعويض العجز الحاصل حفاظا على توازن الميزان الكلي .
فإذا سجل الميزان التجاري عجزا يجب أن تقوم الدولة بتدارك هذا العجز عن طريق ميزان رأس المال بزيادة رؤوس الأموال الداخلة في صفة استثمارات أو تحويلات الأجانب إلخ .

2.1.2.3.2.2. التوازن الاقتصادي

التوازن الاقتصادي يركز على حسابات معينة دون أخرى، كما يعني هذا التوازن الحالة التي يتساوى فيها الجانب الدائن بالجانب المدين في العمليات المستقلة [69].

ويقصد بالعمليات المستقلة كل المعاملات الاقتصادية التي تتم مع الخارج دون النظر إلى حالة ميزان المدفوعات أو توجيهه في اتجاه معين، كالسعي وراء تحقيق التوازن فيه وتشمل ما يلي :

- الصادرات و الواردات من السلع المنظورة، قصد تحقيق رغبات المستهلكين .

- التحويلات من جانب واحد للتقليل من التفاوت في مستويات الدخل .

- حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل التي تهدف إلى التملك و تحقيق الأرباح نسب الفائدة المرتفعة

أما باقي العمليات فهي عمليات تسوية (موازنة) مشتقة من العمليات المستقلة الهدف منها توازن الجانب الدائن مع الجانب المدين كحركات الذهب لتسوية الميزان التجاري، وزيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية أو استعمالها لحركة رأس المال قصير الأجل في شكل قروض أو تغيير في طبيعة الأرصدة الأجنبية

2.2.3.2.2. الاختلال في ميزان المدفوعات

لا ينحصر مفهوم الاختلال في ميزان المدفوعات في العجز ولكن هو كل حالة مخالفة للتوازن، التي قد تكون عجزاً أو فائضاً في ميزان المدفوعات وهما الحالتان الأكثر دورية في ميزان المدفوعات .

1.2.2.3.2.2. مفهوم اختلال ميزان المدفوعات

إن حالة زيادة الإيرادات عن المدفوعات يترتب عنها أن تكون الدولة في موقف الدائن لبعض الدول الأجنبية، وهذا يعني وجود فائض لديها من عملات تلك الدول وتستطيع هذه الدولة ذات الفائض في ميزان المدفوعات، إما أن تزيد من مقتنياتها من السلع و الخدمات الأجنبية وإما أن تقرض هذا الفائض إلى دول أخرى مزاولة بذلك نشاط استثماري في الخارج .

و العكس في حالة زيادة المدفوعات عن الإيرادات مما يحدث حالة ما يتسبب في خفض قيمة عملتها

نتيجة عرضها الزائد لاقتناء السلع و الخدمات من الخارج . [37]

2.2.2.3.2.2. أنواع اختلال ميزان المدفوعات: تنقسم إلى قسمين:

- اختلال مؤقت : وينقسم بدوره إلى [30]:

*الاختلال العارض : هو الاختلال الذي يتلاشى خلال فترة زمنية ليست بالطويلة دون الحاجة إلى تغيير أساسي في الهيكل الاقتصادي للدولة أو سياساتها حيث يزول بزوال السبب الذي أوجده، كانهخفاض أسعار البترول لفترة معينة ثم تعود إلى ما كانت عليه .

* الاختلال الموسمي : يمس الدول التي لها إيرادات موسمية، فقد يحدث عجز في ميزان المدفوعات عند الدول المصدرة للبترول جراء دخول فصل الصيف وتراجع الطلب عليه، ليعود ويرتفع في الشتاء، مما يحقق فائضا في هذا الموسم

* الاختلال الدوري : في العموم يمس هذا النوع الأنظمة الرأسمالية في فترات الدورة الاقتصادية من رواج إلى كساد، فتارة تحقق الدولة فائضا وتارة أخرى تحقق عجزا، وهذا الفائض أو العجز يطلق عليه اسم الاختلال الدوري نسبة إلى الدورة الاقتصادية، وهذا النوع هو النوع الذي تواجهه الحكومات بسياساتها الاقتصادية .

* الاختلال الإتجاهي : هو الاختلال الذي يحدث في ميزان المدفوعات خلال فترة انتقال الاقتصاد من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو، وذلك بسبب زيادة واردات الدولة من السلع الرأسمالية لتحقيق التنمية في مرحلة الركود .

* الاختلال النقدي : إن زيادة الدخل في الدولة ينتج عنه ارتفاع الأسعار داخليا وتوجه الأفراد إلى السلع المستوردة ما يرفع من حدة عجز ميزان المدفوعات .

* اختلال دائم (الهيكلية): يعتبر السبب الرئيسي لحدوث الاختلال الدائم هو التغير في هيكل الاقتصاد الوطني بسبب تغير أساسي في ظروف الطلب أو العرض، مما يؤثر في توزيع الموارد بين القطاعات المختلفة وهذا يعود إلى عدة عوامل هي [30] :

* تحسن مستوى المعيشة الداخلية دون أن ترتفع قوتها الإنتاجية بنفس المستوى ما يؤدي إلى زيادة الواردات بدرجة تفوق قوة الدولة على التصدير

* تغير فنون الإنتاج، كإحلال عنصر إنتاجي متوفر نسبيا على عنصر نادر نسبيا مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج ومن زيادة إمكانيات التصدير .

3.3.2.2. إجراءات السياسة المالية لإحداث التوازن الخارجي

من خلال دراسة قام بها صندوق النقد الدولي على عدد من الدول النامية اتضح أن الدول التي أنخفض فيها عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كان لانخفاض عجز الميزانية العامة التأثير الرئيسي الذي عول عليه، كما تبين أيضا من تحليل ظروف الدول التي تقاوم فيها عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات، أن السبب الرئيسي المسؤول هو زيادة عجز الموازنة العامة للدولة . [45]

1.3.3.2.2. أثر السياسة الضريبية على التجارة الخارجية

تعتبر التعريفية الجمركية في الدول النامية مصدرا أساسيا من مصادر تمويل الخزينة العمومية، وطبقا لإحصائيات صندوق النقد الدولي سنة 1991 بلغت نسبة الضرائب الجمركية إلى إجمالي الإيرادات العامة حوالي :

- 36 % في الدول ذات الدخل الضعيف .

- 18 % في الدول ذات الدخل المتوسط .

- 02 % في الدول الصناعية المتقدمة .

ويلاحظ أن فرض الضرائب على التجارة الخارجية يوفر وسيلة سهلة للإدارة لزيادة الإيرادات في اقتصاد ما، حينما تكون إمكانية فرض الضرائب على الدخل المحدود، وتعد الأداة الأكثر استعمالا من طرف الحكومات حينما يكون من الصعب التوسع في ضرائب الدخل، ولأنها تحصل من عدد محدود من الموائى و النقاط الحدودية، مما يجعلها أحد أهم أشكال الموارد المالية العامة من حيث الكفاءة و الغزارة، و التكلفة الأقل مما تستعملها الحكومات كأداة مالية لحماية الصناعات الناشئة وذلك عند اشتداد المنافسة بين المنتجات الداخلية و المستوردة، أو كوسيلة للمعاملة بالمثل عند تصدير السلع المحلية للخارج .

كما أن الضرائب قد تستخدم كأداة لتحفيز التجارة الخارجية من خلال زيادة الصادرات وذلك بتقرير إعفاءات جمركية وإجراء خصومات ضريبية غير مباشرة ما يشجع المصدرين على زيادة قدرتهم التصديرية و التي تنعكس على أرباحهم و على مداخيل الدولة بصفة إيجابية كما أن الدولة قد تقرر إجراء خصومات من ضرائب الدخل على المصدرين وذلك عندما يكون لها دخل قوي يستطيع تغطية نفقاتها الشيء الذي يجنبها الوقوع في عجز موازني قد يعيد العجز إلى ميزان المدفوعات .

2.3.3.2.2. أثر سياسة الإنفاق العام على التجارة الخارجية

إن المفكرين الاقتصاديين وجهوا جل اهتمامهم إلى الضرائب الجمركية وإعطاء اهتمام أقل لمستوى وهيكلة الإنفاق العام كمحدد للتجارة الخارجية وذلك كون دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات علاقة معقدة لسببين هما: [45]

- أن الإنفاق العام عندما يدعم الإنتاج القابل للتصدير قد يوجه بالخطأ كأن تخطط الإعانات على غير كفاءة لا تحدث التأثير المرغوب

- الإنفاق العام غالبا ما يوجه إلى توفير السلع غير القابلة للتسويق مثل الطاقة، الري، الاتصالات، التعليم، الصحة وهذه السلع تستخدم كمدخلات أساسية في إنتاج السلع القابلة للتسويق

مما يسبق فإن الإنفاق العمومي إذا وجه إلى إنتاج السلع القابلة للتسويق سواء كان هذا التوجيه مباشر كصرف إعانات للمصدرين أو غير مباشر كالإنفاق على الطاقة و الري و الاتصالات فإنه سوف يحدث توازن بعد العجز أو أن يحدث فائض بعد التوازن

إذا وجه هذا الإنفاق إلى زيادة الاستهلاك فإن هذا سوف ينعكس سلبا في ميزان المدفوعات من خلال زيادة الطلب على السلع المستوردة ما يحدث عجزا في ميزان المدفوعات بعد أن كان هناك توازن، وكما تمت الإشارة إليه سابقا فإن هناك علاقة طردية بين عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات .

خلاصة :

من خلال هذا الفصل وبعد اطلاعنا على ما يخص السياسة المالية و فعاليتها استطعنا تجميع بعض الملامح الخاصة بفعالية السياسة المالية، ارتأينا أن نجعلها خلاصة لهذا الفصل، و باعتبار أن أغلب الكتاب في مجال تحديد الفعالية ذهبوا إلى أنها هي القدرة على تحقيق الأهداف المنشودة نتيجة استخدام الوسائل التي تتمتع بالكفاءة المناسبة لتحقيق الهدف، إلا أن ملامح الفعالية تختلف حسب إختلاف العنصر المدروس و حسب الظروف السائدة، وفي مقامنا هذا و بعد تجميع أهم ملامح فعالية السياسة المالية قسمنا ملامحها إلى ثلاث جوانب كانت كالتالي :

أولا : الجانب السياسي و القانوني تتوقف فعالية السياسة المالية من الجانب السياسي و القانوني على النقاط التالية :

- الإستقلال السياسي للدولة، و قدرتها على إتخاذ قراراتها السياسية و الاقتصادية بكل حرية و سيادة، مما يجعل القائمين على القرار يراعون مصلحة الدولة دون ضغوط .
- الحكم الديمقراطي بما يتيح مشاركة أكبر شريحة من المجتمع في إتخاذ القرارات و إتساع دائرة المشاركة في المجالس النيابية ما ينتج عنه قرارات تمثل رغبة الأغلبية من الشعب .
- إستقلالية السلطة التشريعية من كل الضغوط الداخلية و الخارجية ما يتيح لها فرصة أكبر لأداء مهامها دون أي ضغوط من السلطات الأخرى الداخلية في إعتداد و مراقبة الموازنة .
- مرونة التشريعات بما يسمح للقوانين بمسايرة المستجدات التي قد تطرأ على جميع الأصعدة خاصة منها الاقتصادية و المالية .
- كفاءة الجهاز الإداري للحكومة في تحقيق الأهداف السياسية و الاقتصادية للدولة .
- مدى تأثير و تبعية القرار الاقتصادي بالتغيرات السياسية .

ثانيا : الجانب الاقتصادي و المالي تتوقف فعالية السياسة المالية من الجانب الاقتصادي و المالي على النقاط التالية .

- قدرة النظام الاقتصادي ككل على تحمل تبعات السياسة المالية من ضريبة و إنفاق، و مدى قدرته على إمتصاص الصدمات الممكن حدوثها نتيجة سياسة مالية معينة .

- التبعية الاقتصادية للخارج، ما يكلف الدولة تعديل سياستها المالية جراء قرارات أو أزمات وقعت خارج حدودها .

- أثر المديونية الخارجية على إستقرار القرار الاقتصادي و مدى تأثيره على التوازنات الاقتصادية الكلية، جراء تعديلات السياسة المالية بما يتوافق و وضع المديونية الخارجية .

- مدى تأثير دائرة القرار في الدولة بالفكر المالي، و دور الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق تفضيل السياسة المالية عن بقية السياسات، و تحديد السياسة الأساسية فالتأنيوية .

- مدى القرارات المالية للدولة في آذان الجمهور، و قدراتها على إقناع الأعوان الاقتصاديين، و تقترهم في تبعات هذه القرارات بما يخدم أهدافهم و مشاريعهم المستقبلية .

- قدرة السياسة المالية على الربط بين الأدوات المستخدمة، و بين المتغيرات الاقتصادية المراد التأثير فيها التي تبرر إتخاذ القرارات المالية للدولة .

ثالثا : الجانب الموازي تتوقف فعالية السياسة المالية من الجانب الموازي على النقاط التالية :

- مرونة و بساطة النظام الضريبي بما يحقق العدالة الضريبية و فعالية أكبر للنظام الضريبي .

- مدى إلتزام المكلفين بالضريبة بأدائها، ما يحقق عوائد أكبر نتيجة إيمان المكلف بالدور المهم و الفعال للضريبة في الحياة الاقتصادية له و لغيره .

- إتساع حجم الوعاء الضريبي من خلال تعدد معدلات الضريبة، ما يضيف على النظام الضريبي مرونة أكبر في تحديد المادة الخاضعة .

- مدى ثقل العبء الضريبي الذي يضيف إلى نقص الحصيلة الضريبية نتيجة التهرب الضريبي .

- دقة تقدير النفقات العامة ما يوفر للدولة صورة أكثر دقة عن الإيراد الواجب توفيره لتغطية النفقات المحددة.

- أثر الإنفاق العام على الدخل الوطني و مقدار التغير الحاصل في الدخل نتيجة الإنفاق الحكومي .

- مدى تقبل المجتمع لفكرة القرض العام و قبوله الإكتتاب فيه .

- مقدار المبالغ المحصلة من القرض العام و مدى تجاوز الحد المراد تحصيله، بإعتبار أن حصيلة هذا الأخير ستوجه لتغطية نفقات مدروسة لها أثر إيجابي على الإقتصاد الوطني .

- دور الموازنة العامة كمخطط إقتصادي في إطار تسيير الميزانية بالأهداف، من خلال التنسيق بين الإيرادات و النفقات في تحقيق المخططات .
- قصر مدة تحضير الميزانية العامة ما يعطي صورة أكثر دقة لتقدير النفقات ، ما ينتج عنه دقة في تحديد مجالات تحصيل الإيراد المناسب لهذه النفقة .
- دقة و تفصيل تبويب الميزانية ما يسهل الرقابة على تحصيل الإيرادات و صرف النفقات .

الفصل 3 المخططات التنموية في الجزائر بين الأهداف و النتائج

عرفت فترة التسعينيات ركودا كبيرا ميز الاقتصاد الوطني و ظل يلزمه حتى بداية القرن الجديد، حيث كانت هذه الفترة أصعب الفترات في تاريخ الجزائر المستقلة، و هذا نتيجة الظروف السياسية و الأمنية السيئة التي ألفت بظلالها على سائر المجالات الحياتية للمواطن خاصة الجانب الاقتصادي منه، الذي تميز بارتفاع نسب البطالة و المديونية الخارجية، و زيادة تدخل المؤسسات المالية و النقدية الدولية في الشأن الجزائري، ما أفرز توجهات إقتصادية جديدة، فُرضت على الجزائر كان منها سياسة الخصخصة و تسريح العمال، و ما نتج عنها من بطالة و تراجع القدرة الشرائية لشريحة كبيرة من المواطنين .

و في نهاية سنة 1999 بدأت تظهر بوادر انفراج أمني و سياسي جعل القائمين على القرار في البلاد يفكرون في تعويض الخسائر الحاصلة آنذاك و محاولة اللحاق بركب التنمية الحاصل في العالم، وذلك بالاستفادة من الظروف الاقتصادية العالمية التي تميزت باتساع النشاط الاقتصادي العالمي، وارتفاع الطلب على مصادر الطاقة التي تحوز الجزائر جزءا مهما منها في منطقة شمال إفريقيا.

إن الظروف الاقتصادية و المالية المناسبة، دفعت بعجلة التنمية إلى الأمام، ما إنعكس على جل المتغيرات الاقتصادية الكلية و أفرز في نفوس القائمين على القرار إحساسا بالحماسة لمواصلة الإستفادة من هذه الطفرة، الشيء الذي ترجم في شكل برامج تنموية أطلق عليها إجمالاً اسم برامج الإنعاش الاقتصادي و التي قسمت إلى قسمين هما :

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد بين 2001-2004 .

- البرنامج التكميلي لدعم النمو الممتد بين 2005-2009 .

و في هذا الفصل سوف نتطرق إلى كل برنامج على حدى، ثم نتطرق إلى السياسات المرافقة لتنفيذ البرنامج و النتائج المحققة جراء ذلك ماديا و معنويا .

1.3. البرامج التنموية في الجزائر بين (1999- 2009)

يعتبر اعتماد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ضرورة حتمية فرضتها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية التي سبقت تاريخ البرنامج، وكذا وضع الخزينة العمومية الممتاز الذي صادف التفكير في إحداث التنمية الاقتصادية، فقد أصبحت لزاما على السلطة في ذلك الحين إنعاش الاقتصاد الوطني عن طريق تنشيط الآلة الإنتاجية التي تعتبر مركز خلق الثروة .

و في ما يلي تفصيل لكل ما تحتويه البرامج .

1.1.3. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لا يهدف إلى تسوية المشاكل الموجودة، وإنما إلى تدارك التأخر المسجل و المتراكم على مدى عشر سنوات من الأزمة، و إلى تخفيف الكلفة الاجتماعية للإصلاحات و المساهمات في إعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي [75].

1.1.1.3. الإطار العام للبرنامج

1.1.1.1.3. وصف البرنامج

يعتبر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إتماما لما جاء في خطة التنمية المحلية، التي نصت عليها المادة (4) من المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13 جويلية 1998، المتعلق بنفقات التجهيز للدولة، حيث يحدد كل برنامج أو مخطط الأعمال و العمليات التي تستهدف تحقيق تطلعات المواطنين و ضمان التناسق بين مساعي التنمية الاقتصادية و الرقي الاجتماعي و التهيئة العمرانية، و تعتبر هذه المخططات و البرامج التنموية بمثابة وسائل للعمل و تسيير عمليات التجهيز، و تتمثل هذه البرامج في المخطط البلدي للتنمية (PCD)، و البرنامج القطاعي غير الممركز (PSD)، و البرنامج القطاعي الممركز (PSC) [105].

و تتميز هذه البرامج التنموية بطبيعتها اللامركزية، باعتبار أنها تترك حرية المبادرة في اقتراح و اختيار المشاريع المحلية، المتمثلة في البلديات و الولايات و هذا في إطار المخططات البلدية للتنمية (PCD) و البرنامج القطاعي غير الممركز (PSD) .

و قد بقي العمل بهذه البرامج التي أثبتت كفاءتها في بعض الولايات، إلا أنه كان ينقصها بعض الفعالية لعدة أسباب، لعل أهمها اختلاف الظروف الخاصة بالجماعات المحلية و إحتياجاتها ما لم ينعكس على الاقتصاد الوطني بمتغيراته الكلية، ما أفرز ضرورة إحداث مخططات وطنية تهدف لإحداث النمو الاقتصادي

بكل تبعاته عن طريق سياسة تنمية، كان أول برامج البرنامج المعروف من طرف رئيس الجمهورية يوم الخميس 26 أبريل 2001 خلال خطابه أمام إدارات الأمة بمناسبة إفتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة و الذي جاء فيه : "...أنا اليوم أبادر أمامكم و بمرأى و مسمع من الأمة جمعاء، إلى القيام بحوصلة لأحوالنا، حتى نقيس الشوط الذي قطعناه، و ذلك قبل أن أعرض "برنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي على المديين القصير و المتوسط " في خطوته العريضة، بغية ترسيخ و تعزيز النتائج الإيجابية التي حققناها خلال السنتين الفارطتين " [108] .

و أضاف : " و ها أنذا أصل إلى ما ذكرته آنفا في بداية خطابي، أي إلى إطلاق برنامج دعم التنمية في بلادنا سنوات ما بين 2001 و 2004 " [108] .

لقد قام السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية بتحديد فترة البرنامج بأربع سنوات ممتدة بين 2001-2004 الهدف منه تدارك التأخر الحاصل في معدلات النمو، و مواصلة للإنعاش الاقتصادي الحاصل سنتي 1999-2000، و هذا بتخصيص غلاف مالي مقدر بـ(525) مليار دينار [129] مقسم على المحاور التالية :

جدول رقم 03: الغلاف المالي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و تقسيماته حسب المحاور خلال الفترة (2001-2004)[129]

المحور	المبلغ (ملياردينار)	النسبة (%)
دعم الإصلاحات	45	8.6
دعم إنعاش القطاع الإنتاجي :		
- الفلاحة	09.5	12.4
- الصيد البحري و الموارد الصيدية .	55.9	
التنمية المحلية	114.0	21.7
تدعيم الخدمات العمومية و تحسين إطار حياة و معيشة المواطنين	210.5	40.1
تنمية الموارد البشرية	90.2	17.2
المجموع	525	100

و إتماما لتنفيذ البرنامج وفق خطى مدروسة و قانونية فقد جاء في المرسوم التنفيذي (02-145) في مادته السابعة، انه ينفذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من خلال برامج العمل المعتمدة في إطار الميزانية السنوية [107] .

و يتم تمويل عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم الإنعاش من حساب التخصيص رقم (108-302) حسب برنامج العمل المعتمد في إطار الميزانيات العادية السنوية للجمهورية الجزائرية أي أن البرنامج ليس له ميزانية خاصة به بل تصرف تخصيصاته خلال الميزانية السنوية العادية .

2.1.1.1.3. خصائص البرنامج

يتميز برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي عن بقية البرامج و الخطط السابقة بعدة خصائص :

- له مدة محددة بدقة بداية و نهاية، يبدأ سنة 2001 و ينتهي بنهاية 2004 على مدى (04) سنوات، بخلاف بقية البرامج غير محددة المدة .

- لا يعتبر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مخططا رباعيا شبيها بالمخططات التي عهدتها بلادنا في السبعينات، و لا يتنافى مع فكرة دخولنا في إقتصاد السوق و عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية .

- لا ينبغي أن ينظر إلى هذا البرنامج على أنه تغيير للاتجاه، أو على أنه عمل مرتجل تم الأخذ به على عجل للتصل من تهمة الجمود [108].

- يعتبر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بمثابة برنامج إستثنائي .

- خصص لهذا البرنامج حساب تخصيص خاص تحت رقم (302/108) يفتح في كتابات أمين الخزينة العمومية و أمناء الخزينة للولاية تحت عنوان : " حساب تسيير عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي " .

- إتمادات الدفع الخاصة بهذه المشاريع التي خصصت في إطاره، لا تلغي و لا تغلق في نهاية السنة بل تضاف إلى إتمادات السنة المقبلة و هو ما يختلف عن البرامج الأخرى، و لا يمكن تحويلها إلى مشروع آخر في السنة الموالية .

3.1.1.1.3. إستراتيجية برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

إن الإصلاحات التي قامت بها السلطات العليا في البلاد و لا تزال تقوم بها،تهدف أساسا إلى زيادة الثروة الوطنية من خلال دعم حقيقي للمؤسسات الاقتصادية، و هذا من خلال إدراك وجوب تعميق الإصلاحات الاقتصادية و محاولة وضع إستراتيجية قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية وطنيا و محليا و الحفاظ على دوامها و كذا فتح باب أمام المواطنين و منحهم الفرص و الإمكانيات اللازمة قصد إشراكهم في خلق الثروة الوطنية بصفة أكثر فعالية .

كما توصلت الحكومة إلى أنه،بدون إعداد الفضاء الاقتصادي الملائم و بدون تدعيم القدرات الإنتاجية المحلية،و بدون حشد الادخار المحلي اللازم فإن إستراتيجيتها المعتمدة في تحقيق الإنعاش الاقتصادي و القائمة على إصلاح هيكله الاقتصاد الوطني و نظام سيره قد تواجه عدة عوائق على المستويين الإجتماعي و الجغرافي المميزين للجزائر،و بالتالي يجب القيام بإجراءات خاصة قصد ضمان إنعاش وطني ليس فقط على المستوى الاقتصادي و إنما على جميع المستويات الأخرى .

و كما تمت الإشارة إليه سابقا فإن الظروف الدولية التي دفعت بأسعار البترول إلى الإرتفاع استقادت منها الجزائر من خلال ما ظهر للحكومة من ضرورة حسن إستغلال عائداتها الناتجة جراء هذه الطفرة، و ذلك قصد استئناف النمو الاقتصادي و الإجتماعي نظرا لقصور التنمية المحلية في تحقيق النمو الاقتصادي لا سيما فيما يخص حشد الادخار و الاحتياطات الناتجة عن الفائض المالي قصد تحسين وضعية الموارد البشرية على المستوى المحلي وتشجيع الإستثمارات الخاصة،لهذا نجد أن المبادرات في خلق مناصب الشغل و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،ومنح القروض للمستثمرين الخواص، و إعادة بعث النشاط الفلاحي و الصيد البحري و كل نشاط منتج على المستوى المحلي،و كذا ترقية محيط حياة المواطنين،تمثل مجموعة نشاطات ضرورية تحقق الحكومة من خلالها تنمية إقتصادية و اجتماعية،و بالتالي فهي إجراءات تمكن من القيام بإنعاش حقيقي يشكل قاعدة فعلية للإستقرار الاقتصادي و الإجتماعي .

جاءت الإصلاحات التي أقرها رئيس الجمهورية و سهرت الحكومة على تنفيذها في خضم الانتقال الفعلي لاقتصاد السوق،حيث تعتبر هذه الإصلاحات بمثابة الدعامة الأساسية لتحقيق الانتقال السلس إلى إقتصاد السوق من خلال ضرورة دعم الاقتصاد الوطني بإنعاشه كعملية تحضيرية تهدف إلى رفع القدرة الشرائية و ترقية الإمكانيات البشرية المحلية .

ووفقا لفقاه التنمية الاقتصادية،فإن كل عملية تنمية يجب أن تمر عبر عملية دفع القطاع الإنتاجي و دعم القدرة الشرائية المحرك الأساسي للاستهلاك، عبر تهيئة المناخ المناسب لعمل المؤسسات الاقتصادية

التي تعتبر لبنة كل تنمية اقتصادية من خلال قدرتها على خلق الثروة، فإنه من الضروري تدخل الدولة بسياسة مالية غلب عليها الطابع الإنفاقي بغية تحقيق أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

4.1.1.1.3. أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

تتمثل أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المنتظرة في تحسين أداء الاقتصاد الوطني من خلال تعجيل وتيرة الإصلاحات، وبعث الإستثمار الوطني و الأجنبي المباشر، و تحسين المستوى العام لمعيشة المواطنين و جعل الطلب الداخلي أكبر و المتوخى من إعادة هيكلة الاقتصاد في هذا الإطار، هو الحد من التجائه المفرط للخارج و التخفيف من ارتهانه بالمحروقات، و تحقيق إدماجه في الاقتصاد العالمي على أحسن ما يرام [76].

فالأهداف المنتظر تحقيقها من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تتمثل في رفع و إعادة تنشيط الطلب الكلي الذي شهد ضعفا و تراجعاً كبيرين خلال السنوات السابقة لمشروع البرنامج نتيجة الوضعية الاقتصادية و الإجتماعية المتردية، و كذا دعم النشاطات المنتجة لا سيما المحلية منها، إضافة إلى ذلك فإن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يهدف إلى دعم المنشآت القاعدية خاصة تلك التي تضمن عملية إعادة تفعيل و تنشيط القطاعات الاقتصادية المنتجة و ترقية إطار حياة و مستوى معيشة المواطنين، و يمكن تلخيص أهداف تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في ثلاث نقاط أساسية هي :

- الحد من ظاهرة الفقر، التهميش، الإقصاء .
 - خلق الثروة الوطنية و تحقيق التوازن الجهوي .
 - ترقية إطار حياة المواطنين و تحسين مستوى معيشتهم .
- و هذا عن طريق تحقيق أهداف وسيطة منشودة هي : [108]
- بلوغ معدل نمو اقتصادي بين 5 و 6 % سنويا على مدى أربع سنوات .
 - تخفيض محسوس لنسبة البطالة .
 - توفير السكن .
 - إنعاش الاستهلاك .
 - إستغلال القروض الخارجية .
 - تحسين مردودية الجباية العادية .

2.1.1.3. إجراءات البرنامج

يعتبر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد بين سنتي (2001-2004) أحد أهم البرامج التنموية التي عرفتتها البلاد على طول مدة الإصلاحات و ذلك من خلال معالجته لأهم خمس محاور تعتبر أساس الإصلاحات، و هي : دعم الإصلاحات، دعم النشاطات الإنتاجية، التنمية المحلية، تدعيم المنشآت القاعدية و الأشغال الكبرى، و كذا تحسين مستوى تسيير الموارد البشرية و ترقية الإطار العام لحياة المواطنين، و قد خصص لمجملها غلاف مالي بقيمة 525 مليار دينار، ووزع على مدة البرنامج حسب الجدول التالي :

جدول رقم 04 : توزيعات الغلاف المالي على سنوات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب محاوره [77].

الوحدة ملـ يار دينار

المحور	2001	2002	2003	2004	المجموع
دعم الإصلاحات	30.00	15.00	_____	_____	45.0
دعم النشاطات الإنتاجية	10.6	20.2	22.5	12.00	65.3
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	2.00	14.3
دعم المنشآت القاعدية و الأشغال الكبرى	93.00	77.9	37.6	2.00	210.5
تنمية الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2
المجموع	205.4	185.9	13.2	20.5	525.0

1.2.1.1.3. دعم الإصلاحات و تدعيم المنشآت القاعدية و الأشغال الكبرى

1.1.2.1.1.3. دعم الإصلاحات

إن محاولة المؤسسات الاقتصادية اليوم القيام بعملية استئناف نشاطها على المستوى المطلوب والملائم لمعطيات أسواقها و إمكانياتها الإنتاجية لا سيما في جو تسوده المنافسة والانفتاح على العالم الخارجي، تشهد عدة صعوبات و تحديات يمكن إرجاع نسبة كبيرة منها إلى طبيعة النظام الذي يسير وفقه الاقتصاد الوطني الجزائري.

هذه الصعوبات تقف حجر عثرة أمام كل محاولات تحقيق النمو الاقتصادي لا يمكن تجاوزها إلا من خلال تبني سياسة إصلاحات مؤسساتية وهيكلية فعالة، والتي تسمح لهاته المؤسسات بالعمل وفق معايير النجاعة و الفعالية، كما تسمح للدولة بلعب - وبصفة كاملة - أدوارها الأساسية المتمثلة في تأطير، دعم و تعديل النشاطات الاقتصادية للمؤسسات الوطنية.

لذلك و بغرض تحقيق كل هذا، خصصت الحكومة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي غلafa ماليا يقدر ب 45.0 مليار دينار جزائري، أي ما تعادل نسبته 6.8% من مبلغ غلافه الإجمالي كبرنامج لدعم الإصلاحات التي ينتظر منها ضمان مردودية مرتفعة لمؤسساتنا الاقتصادية، و كذا ضمان استئناف فعال لنمو اقتصادي مستديم، إلى جانب تجاوز الصعوبات و التحديات المتعلقة بـ:

- ظروف و معطيات السوق الوطنية.

- الوضعية المالية للبلاد.

- علاقة المؤسسات الاقتصادية بمؤسساتها المالية و المصرفية (البنوك) التي تمولها.

- السياسة النقدية الجزائرية.

- كفاءات تسيير و إدارة المؤسسات الاقتصادية الوطنية.

والى جانب كل ما سبق وبغرض تحقيق أهداف برامج دعم الإنعاش الاقتصادي لا سيما تلك المتعلقة بتحسين محيط عمل المؤسسات الاقتصادية و توفير الظروف الأساسية التي من شأنها خلق فعالية الاستثمارات المبرمجة، أرفقت الحكومة هذا البرنامج بعدة سياسات، يتطلب بعضها تنفيذا استعجاليا و تمويلا فوريا على حساب الخزينة العمومية، ويمكن تبيان أهم هذه الإصلاحات والمبالغ المخصصة لها طيلة سنوات البرنامج خلال الجدول كما يلي:

جدول رقم 05: توزيع الغلاف المالي المخصص لدعم الإصلاحات [129]

2005	2004	2003	2002	2001	الإصلاحات المبرمجة
2.0	3.8	7.5	2.5	0.2	تحديث الإدارة الجبائية
22.5	5	5	7	5.5	دعم صندوق المساهمة و الشراكة
2	0.5	0.5	0.5	0.3	تهيئة المناطق الصناعية
2	—	0.5	1	0.3	دعم صندوق ترقية التنافسية الصناعية
0.08	—	—	0.5	0.03	ترقية نماذج التنبؤ متوسطة و طويلة الأجل
46.58	15.3	13.7	11.35	6.33	المجموع

2.1.2.1.1.3. تدعيم المنشآت القاعدية و الأشغال الكبرى

خصص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لعملية المنشآت القاعدية و الأشغال الكبرى مبلغا ماليا يقدر ب: 210.5 مليار دينار جزائري، أي ما تعادل نسبته 40.1% من مبلغ غلافه الإجمالي، وتتمحور هذه العملية في مجالين أساسيين يتمثلان في : تدعيم التجهيزات المهيكلية للإقليم، وإعادة إحياء المناطق الريفية، الجبلية، الهضاب العليا و الواحات.

-التجهيزات المهيكلية للإقليم(التراب الوطني):

خصص لهذا المجال في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مبلغ 142.9 مليار دينار قصد ترقية إطار حياة المواطنين، لا سيما في المجمعات السكنية الكبرى(الحضرية) ، و المناطق النائية والمعزولة أين تنتشر جيوب الفقر، التهميش و الإقصاء. [130]

* المنشآت القاعدية للري:

يحتوى البرنامج على تسع (09) مشاريع خصص لإنجازها مبلغ 31.3 مليار دينار جزائري، حيث ستخلق هذه المشاريع موارد جديدة يجب أن تساهم في تنمية إطار حياة المواطنين في المناطق المعنية من

خلال توفير المياه الصالحة للشرب من جهة و كذا مياه السقي الضرورية لتنمية القطاعات الحساسة لا سيما قطاع الفلاحة و الصناعة من جهة أخرى.

* المنشآت القاعدية للسكك الحديدية:

برنامج تدعيم النقل و التزويد بالطاقة الكهربائية في مجال السكك الحديدية استفاد من سبع(07) مشاريع تقدر تكلفة إنجازها بـ: 54.6 مليار دينار جزائري، علما أن مشروع السكك الحديدية الخاص بالهضاب العليا لم يتم إنجازه و تم بالمقابل تسجيل عدة مشاريع صغيرة ستساهم في فك العزلة عن العديد من المناطق، وهنا تجدر الإشارة إلى وجود برنامج ذو أهمية إستراتيجية وضع على أساس الآثار الجهوية لهاته المشاريع.

* الأشغال العمومية:

يحتوي برنامج دعم المنشآت القاعدية المتعلقة بالنقل البري(الطرق)،النقل البحري(الموانئ)،النقل الجوي(المطارات) على 25 مشروعا بتكلفة إنجاز قدرها :45.3 مليار دينار جزائري،وذلك قصد تسهيل نقل السلع و الأشخاص (المسافرين) و تقادي التكاليف الاجتماعية و الاقتصادية المرتفعة، نفس الملاحظة يمكن إيدؤها فيما يخص إنجاز و تمديد مطارات الجنوب قصد ضمان حسن اندماج بعض مناطقه في التراب الوطني،وكذا ضمان تنقل فعال من و إلى هذه الأخيرة.

* تأمين نقاط الدخول و الخروج البرية، البحرية و الجوية:

يهدف هذا البرنامج من خلال تأمين النقاط البرية، البحرية و الجوية إلى حماية الاقتصاد الوطني من التهريب و كذا تقوية أجهزة المراقبة، إضافة إلى الوقاية من كل المشاكل و الأخطار التي يمكن أن تأتي من الخارج، وفي هذا الإطار ستستفيد كل نقاط العبور(الدخول و الخروج) البرية، البحرية و الجوية وخاصة المهمة منها من أجهزة متطورة للمراقبة و الكشف مثل أجهزة السكانيين.

* الاتصالات السلكية و اللاسلكية:

في مجال الاتصالات السلكية و اللاسلكية، تضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إنجاز حظيرة للإنترنت بمدينة سيدي عبد الله بزرالدة، بقيمة 100 مليار دينار جزائري و ذلك لتلبية حاجة هذا القطاع الماسة لمثل هذه التجهيزات الحديثة ويهدف عموما هذا البرنامج إلى إنجاز حظيرة تكنولوجية متخصصة في تكنولوجيا الاتصال و التي سوف توفر مناصب شغل للشباب المتخرجين في هذا الاختصاص، و الذين يعانون التهميش محليا بالرغم من أنهم مطلوبون و بكثرة في الخارج، وفي هذا الإطار يمكن لهؤلاء الشباب

مواصلة بحوثهم في هذا المجال على المستوى المحلي سواء من خلال تجمعهم في هذه الأخيرة أو من خلال تمكينهم من إنشاء مؤسسات صغيرة لاستعمال وترقية هذه التكنولوجيات الحديثة على المستوى الوطني.

- إحياء المناطق الريفية، الجبلية، الهضاب العليا و الواحات: يهدف هذا البرنامج في البداية إلى إعطاء دفعة قوية تتعلق بتنمية شاملة و معدلة لعدم التوازنات الجهوية الحاصلة (المسجلة)، و بالتالي فإنه من الضروري أن يسمح هذا البرنامج بتثمين المساحات و الفضاءات الواقعة في المناطق الجبلية، الهضاب العليا و في الواحات، أي أن يسمح بالاستعمال و الاستغلال الأقصى لإمكانيات هذه المناطق، ولهذا الغرض خصص مبلغ 6.67 مليار دينار جزائري من الغلاف الإجمالي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للتكفل بهذا الجانب.

وقد تضمن هذا البرنامج أربع (04) مجالات أساسية تم تحديدها و اعتمادها على أساس الحاجة، ففيما يخص المحيط الذي خصص له مبلغ 6.1 مليار دينار فإنه سوف يتم الاهتمام أكثر بالمحافظة على المناطق الساحلية المطلة على البحر و ذلك قصد ضمان توفير أماكن الترفيه و الاستجمام للمواطنين، و أما في مجال الطاقة فإنه تم تخصيص مبلغ 16.8 مليار دينار جزائري قصد ترميم شبكة توزيع الكهرباء و الغاز لا سيما في مناطق الهضاب العليا و الجنوب، وذلك من أجل تحسين ظروف معيشة سكان هذه المناطق، و أما فيما يخص الفلاحة، فإن هذا البرنامج جاء لإعادة إحياء المناطق الريفية من خلال حماية الأحواض المائية و المناطق السهبية و توسيع برنامج الشغل الريفي قصد محاربة النزوح الريفي و تشجيع عودة و استقرار المواطنين في مساكنهم في الريف، و قد خصص لهذا الغرض غلاف مالي يقدر بـ 9.1 مليار دينار جزائري، و أما في مجال السكن فإنه تقرر إنجاز 20.000 سكن في إطار البيع بالإيجار، إضافة إلى إعادة إحياء المجمعات السكنية على مستوى المناطق الحضرية، و قد خصص لهذا الغرض مبلغ 35.6 مليار دينار جزائري يتولى عملية إنجازها الصندوق المعروف بـ : FORMAL وهذا ما سيخلق مناصب شغل جديدة و سيشجع على إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة في قطاع التعمير و البناء.

2.2.1.1.3 دعم النشاطات المنتجة

ما يلاحظ من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هو أن الحكومة قررت التخلي عن دعم مؤسسات القطاع العمومي التي استهلكت - حسب ما صرح به رئيس الجمهورية خلال لقائه بإطارات الدولة بمناسبة الذكرى الثانية لتتصيه - ما يقارب حوالي 1.200 مليار دينار جزائري دون تحقيق الأهداف المرجوة منها، و لذلك لم تخصص الدولة ضمن برنامجها لدعم الإنعاش الاقتصادي سوى مبلغ 22.5 دينار من أصل 525 مليار دينار جزائري لدعم بعض مؤسسات القطاع العمومي، وبالتالي اقتصرت القطاعات المصنفة كقطاعات

منتجة للثروة من خلال هذا البرنامج على قطاع الفلاحة و قطاع الصيد البحري و الموارد الصيدلية و اللذان سنتطرق إليهما من خلال ما يلي:

1.2.2.1.1.3. الفلاحة

يندرج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيما يخص القطاع الفلاحي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA)، والذي يهدف إلى توسيع الإنتاج الفلاحي و ترقية صادراته، إضافة إلى تحقيق استقرار الأرياف و المشاركة في محاربة الفقر و التهميش لا سيما في الأوساط الريفية المعزولة.

وتتمثل أهم الإجراءات المتخذة في المجال الفلاحي من خلال هذا المخطط فيما يلي [129]:

- تشجيع و توسيع المنتوجات الفلاحية، و التي تضم المنتوجات ذات الاستهلاك المحلي و تلك الموجهة للخارج(التصدير).

- تطور تجهيزات و عتاد الإنتاج الفلاحي و تنمية مناهجه.

- حماية الموارد و الأحواض المائية و توسيع نطاق الشغل في الأرياف.

- تنمية المناطق الرعوية و المحافظة على المساحات السهبية، إضافة إلى رفع مخزون المياه الجوفية، وكذا الزيادة في مداخيل سكان الأرياف.

- مسح الديون المترتبة على عاتق الفلاحين.

ولتحقيق هذه الإجراءات، خصص لقطاع الفلاحة مبلغا ماليا قدره: 65 مليار دينار جزائري من الغلاف الإجمالي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

2.2.2.1.1.3. الصيد البحري و الموارد الصيدية:

رغم القدرة الإنتاجية الكبيرة التي يحتويها هذا القطاع إلا أنه لم يحض بالاهتمام اللازم، فبالنظر إلى طول المسافة التي يمتد عليها الشريط الساحلي الجزائري فإنه يمكننا القول أن قطاع الصيد البحري يعتبر موردا هاما للثروة الوطنية، غير أن الامر الملاحظ بخصوص هذا الأخير يبين عدم استغلاله بصفة كافية و فعالة.

وتتمحور البرامج المسطرة في إطار هذا القطاع من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في عمليتين أساسيتين هما [129]:

- تقييم نشاط و إمكانيات القطاع، إضافة إلى صيانة العتاد و التجهيزات.

- توفير الشروط اللازمة للاستغلال الفعال و كذا إمداد القطاع بوسائل العمل الضرورية و المتمثلة في أجهزة الحفظ،التبريد و النقل.

ويتطلب تحقيق هاتين العمليتين عدة إجراءات يجب أخذها بعين الاعتبار بداية من قانون المالية التكميلي لسنة 2002 و كذا بواسطة آليات أخرى مرافقة و يتعلق الأمر بـ:

- تخصيص مبالغ مالية مهمة تعتبر بمثابة موارد مالية أساسية للصندوق الوطني لمساعدة الصيد التقليدي و أحواض تربية الأسماك، والذي يعد بمثابة الوسيلة المختارة لتنفيذ هذا البرنامج.

- خلق قروض للصيد البحري و تربية المائيات من خلال فتح فرع مختص بـ:"قروض الصيد البحري و الأحواض الصيدية" لدى الصندوق الوطني لمساعدة الصيد التقليدي و أحواض تربية الأسماك، و الذي يتوفر على شبكة صناديق متواجدة على مستوى مراكز الصيد البحري و تربية المائيات الموزعة عبر الشريط الساحلي للبلاد.

- وضع إجراءات مالية تتعلق بالجباية و شبه الجباية، إضافة إلى إجراءات جمركية و أخرى تتعلق بالأموال الوطنية قصد حماية نشاطات المتعاملين في هذا القطاع و تحسبا لإقدام الحكومة على إلغاء التعريفة الجمركية.

- معالجة الديون المهنية المترتبة على عاتق المستفيدين من مشاريع (CEE،FIDA) و التي ستكلف 0.2 مليار دينار جزائري .

وقصد تحقيق الأهداف المتعلقة بهذا القطاع، استفاد هذا الأخير في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من مبلغ إجمالي يقدر بـ:9.5 مليار دينار جزائري.

3.2.1.1.3. التنمية المحلية و البشرية

1.3.2.1.1.3. التنمية المحلية و الحماية الاجتماعية

-التنمية المحلية:لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين تقرر تخصيص غلاف مالي يقدر بـ:97 مليار دينار[129] جزائري في مجال التنمية المحلية والذي سيتم من خلاله الاستثمار في مجالات ذات صلة مباشرة بحياة المواطنين من جهة و تطويق آفة الفقر و التهميش في المناطق النائية و المعزولة من جهة أخرى.

ويتم تنفيذ هذا البرنامج من خلال القيام بإنجاز مشاريع البرامج البلدية للتنمية (PCD)، والموجهة في غالبيتها إلى تشجيع التنمية المحلية عبر التوزيع المتوازن للتجهيزات و النشاطات على مستوى كامل التراب الوطني، وذلك قصد محاربة المشاكل و العراقيل التي يواجهها السكان على المستوى المحلي.

كما أن المشاريع المتعلقة بإصلاح الطرق البلدية و الولائية، شبكات توزيع المياه الصالحة للشرب و شبكات التطهير و كذا إنجاز المنشآت القاعدية المتعلقة بالمواصلات و الاتصالات التي تهدف إلى تشجيع استقرار أو عودة المواطنين إلى مساكنهم، خاصة في المناطق الريفية المتضررة من الإرهاب، كما أن هذا البرنامج يستجيب للاحتياجات الحقيقية المتمثلة في مشاريع التنمية المستدامة على مستوى الجماعات الإقليمية، غير أن تحقيق ذلك لا يتم إلا من خلال تبني إطار مرجعي يتمحور حول الأولويات التي تستجيب للمشاريع التي يمكن أن تنجز بسرعة و ذات تأثير فعال و سريع على مستوى معيشة المواطنين و خلق نشاطات منتجة للسلع و الخدمات و موفرة لمناصب شغل جوارية.

- العمل و الحماية الاجتماعية: استفاد قطاع العمل و الحماية الاجتماعية في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من غلاف مالي يقدر ب: 16 مليار دينار جزائري، ويخص ذلك البرامج الكبرى الهادفة الى إحداث مناصب شغل جديدة، و التي ستعمل على خلق 70.000 منصب شغل جديد بمعدل 22.000 منصب شغل سنويا بتكلفة إجمالية تقدر ب: 7 مليار دينار جزائري [80].

و أما فيما يخص النشاط الاجتماعي فإن أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تتمحور أساس حول ترقية نشاطات الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع بمبلغ 03 مليار دينار جزائري، إعادة الاعتبار للمرافق المتخصصة بمبلغ 03 مليار دينار جزائري و كذا شراء 500 حافلة للنقل المدرسي لفائدة البلديات النائية و المعزولة بمبلغ 0.7 مليار دينار جزائري، كما تبنى هذا البرنامج نشاطا خاصا و متميزا يتمثل في تأطير سوق العمل و توفير موارد للصندوق الوطني للتشغيل (ANEM) بمبلغ 0.3 مليار دينار جزائري و إضافة إلى ترقية أعمال المنفعة العمومية ذات الاستيعاب الكبير لليد العاملة و الموفر لمناصب شغل جديدة بمبلغ 09 مليار دينار جزائري.

2.3.2.1.1.3. تنمية الموارد البشرية

خصص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لمجال الموارد البشرية غلفا ماليا يقدر ب: 90.3 مليار دينار جزائري [129] و ذلك لإنجاز مشاريع تم اختيارها على أساس تأثيرها المباشر على احتياجات السكان و استغلال الإمكانيات المتوفرة مثل منشآت الصحة و التعليم، كما تم اختيار تلك البرامج الرامية إلى تمكين القدرات العملية و التقنية المتوفرة و التي ستقوم بتلبية و استيعاب التدفقات الناتجة عن كل دخول

جامعي، و أما عن أهداف و معايير اختيار هذه المشاريع فإنها تتلخص في ترقية قطاع التربية الوطنية، التكوين المهني، التعاليم العالي و البحث العلمي، الثقافة و الاتصال، الصحة العمومية، إضافة إلى تلبية احتياجات الشباب فيما يخص المنشآت الرياضية و الترفيهية.

- التربية الوطنية:

تتمحور أهم المشاريع المختارة فيما يخص التربية الوطنية فيما يلي: [119]

* تعديل نظام الاستدراكات المدرسية من أجل رفع مؤشرات التمدد لا سيما في المناطق الريفية و تلك التي تشهد كثافة سكانية مرتفعة (المكتظة بالسكان).

* إعادة الاعتبار للمنشآت المدرسية قصد توفير شروط سيرها الحسن (المياه و الكهرباء، التدفئة).

* إنجاز منشآت موازية للمؤسسات التعليمية مثل المطاعم المدرسية و الداخليات.

و قد خصص لهذا المجال غلاف مالي إجمالي يقدر ب: 27 مليار دينار جزائري.

- التكوين المهني:

يرمي قطاع التكوين المهني إلى بذل جهود تسمح بضمان تكوينات مهنية و تقنية في مجال التكنولوجيات الحديثة و ذلك قصد منح فرص تكوين للشباب المقصى من المدرسة و الذي يبحث عن طريقة لإدماجه مهنيا أو خلق مناصب شغل ذاتية، و يهدف هذا البرنامج من خلال تخصيص مبلغ 9.5 مليار دينار جزائري لهذا المجال إلى ما يلي:

* تغطية العجز المسجل على مستوى التجهيزات التقنية و البيداغوجية

* إعادة الاعتبار للتجهيزات و المنشآت المستقبلية لطلبات تكوين جديدة.

* تهيئة و تجهيز 2000 منصب تكوين.

* خلق 6500 منصب تكوين في المناطق النشطة.

- التعليم العالي و البحث العلمي:

يحتوي البرنامج على مشاريع لدعم المعدات الخاصة بالتعليم العالي قصد تنمية شروط الحياة الجامعية، وذلك بإنشاء منشآت جامعية جديدة، حيث يحمل -إضافة إلى الميزانية العادية - إنشاء 50.000

مقعد بيداغوجي جديد و 25.000 سرير لإيواء الطلبة الجامعيين الجدد، و قد خصص له مبلغ إجمالي يقدر بـ 18.9 مليار دينار [129] .

وأما في مجال البحث العلمي فان الاهتمام به يهدف إلى تنمية الموارد البشرية فيما يخص العلوم والتكنولوجيات الحديثة، والتي تعتبر بمثابة طبقة منتجة للقيمة المضافة للبلاد، و نظرا لكون الجزائر بحاجة إلى التحكم في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات السلكية و اللاسلكية و العلوم الطبية والتكنولوجية، فإنه خصص لهذا القطاع في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي غلafa ماليا يقدر بـ 12.38 مليار دينار جزائري.

- الصحة و السكان:

يرمي هذا البرنامج إلى إعادة الاعتبار للمنشآت الصحية و الاستشفائية من خلال صيانتها وإمدادها بالتجهيزات الضرورية لحسن سير عملها، ويتمثل ذلك في استكمال المستشفى الجامعي لوهران، إنجاز مستشفى بالشلف، وإنشاء مركز لمعالجة أمراض السرطان بعناية، وهذا ما سيسمح بالتكفل بـ 2.000 مريض سنويا قصد تسهيل عملية التنقل الصعبة و المكلفة للمرضى، وقد خصص لهذا الغرض غلاف مالي إجمالي يقدر بـ: 14.7 مليار دينار جزائري.

- الشباب و الرياضة:

تتركز مجهودات الحكومة في هذا القطاع حول إعادة الاعتبار للمنشآت الرياضية المتوفرة وإنشاء مراكز للتسلية العلمية و المجمعات الرياضية الجوارية قصد الاستجابة لمطالب و احتياجات الشباب في هذا المجال، و يحمل هذا البرنامج عناية خاصة بالقاعة البيضاوية لملاعب 05 جويلية من أجل تأهيلها و التي تعتبر مكانا لإقامة تظاهرات فنية وطنية و دولية.

- الثقافة و الاتصال:

تتمثل أهم العمليات المبرمج إنجازها في مجال الثقافة في تهيئة و تجهيز دار الثقافة لولاية معسكر، ترميم الآثار و المتاحف التاريخية لولاية غرداية و سوق أهراس، و كذا ترميم قاعة الأطلس و إنشاء أربع (04) دور للسينما، و أما فيما يتعلق بمجال الاتصال فإنه يتركز الاهتمام على اقتناء محطات إرسال إذاعية و تغيير توترات الإرسال الخاصة بالإذاعات المحلية إضافة الى توسيع توقيت بث برامج الإذاعة و التلفزيون في الجنوب، ولهذا الغرض خصص لهذا القطاع غلاف مالي يقدر بـ: 2.3 مليار دينار.

خصص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لقطاع الشؤون الدينية غلفاً مالياً يقدر بـ: 1.5 مليار دينار جزائري [129] قصد إعادة الاعتبار لبعض المساجد الأثرية والتاريخية (ذات الطابع التاريخي والأثري) و إضافة إلى إنشاء عشر (10) نظارات للشؤون الدينية.

2.1.3. البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

يعتبر البرنامج الخماسي الموسوم بالبرنامج التكميلي لدعم النمو، التكملة للبرنامج السابق الممتد بين (2001-2004) و المسمى ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، و هذا راجع لما سجله هذا الأخير من إنجازات و حرصاً من السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة على مواصلة مشوار التنمية الاقتصادية في البلاد و الحفاظ على المكتسبات خلال الفترة الأولى من برنامجه الرئاسي، حيث يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو نتيجة حتمية للمنجزات السابقة خلال الفترة (1999-2004) و في ما يلي تفصيل للبرنامج بكل ما يحتويه .

1.2.1.3. الإطار العام للبرنامج

1.1.2.1.3. وصف البرنامج

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو أداة لمواصلة التنمية الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة بين 1999-2004 و قد أصطلح على تسميته بالبرنامج التكميلي لدعم النمو إقراراً من المسؤولين بحدوث نمو اقتصادي خلال الفترة السابقة ما أسال الحبر كثير حول حقيقة هذا النمو، أهو نمو حقيقي أم راجع إلى بعض الظروف الخارجة عن إمكانيات الجزائر و بين هذا و ذلك ما يهمننا نحن هو أن النمو قد حدث فعلاً ما جعل السيد رئيس الجمهورية يقرر مواصلة برنامجه الخاص بدعم النمو .

إن تطبيق هذه البرامج و ضمان فعاليتها يقتضي تعبئة كافة الطاقات و وجود أوفى قدر ممكن من التناغم و التناسق بين التوجيهات الوطنية الكبرى ممثلة في البرنامج التكميلي لدعم النمو، و البرامج المحلية و الجهوية ممثلة في البرنامج البلدي للتنمية (PCD) و البرنامج القطاعي للتنمية (PSD) و البرنامج الجهوي للجنوب، و للهضاب العليا .

يشكل برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية يوم 07 فيفري 2005 في خطابه أمام إطرارات الأمة مسعاً إضافياً يكمل مسعى التنمية المحلية و البرنامج هذا ذو الجوانب والأبعاد المتنوعة

يمتد على خمس سنوات من 2005 إلى 2009 [110]، و يقتضي لإنجازه غلafa ماليا شاملا يفوق 4200 مليار دج [109] و هذا كونه برنامج واسع النطاق يصبو إلى تحقيق الاختيارات التنموية الكبرى بشكل أكثر عمقا على غرار البرامج الطموحة التي تمت صياغتها لصالح ولايات الجنوب و الهضاب العليا، كما يرجى منه بعد أن يبلغ مداه محو كافة النقائص من خلال تجسيد المشاريع القطاعية الكبرى، و تحقيق خطة البرنامج المتكونة من (05) محاور و تحقيق خطة البرامج المتكونة من (05) محاور أساسية الذي تم التوزيع المبدئي للغلaf المالي عليها و كانت على النحو التالي :

جدول رقم : 06 توزيع الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو حسب كل محور [73]

المحور	المبلغ (بالملياردينار)	النسبة (%)
تحسين ظروف المعيشة	1908.5	45.5
تطوير المنشآت القاعدية	1703.1	40.8
دعم النمو الاقتصادي	337.2	8
تحديث الخدمة العمومية	203.9	4.8
ترقية تكنولوجيا الإتصال الجديدة	50	1.1
المجموع	4202.7	100

يتم صرف المخصصات المالية لهذا البرنامج كل سنة من حساب التخصيص الخاص رقم (120-320) [107] الذي عنوانه " حساب تسيير عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي " حيث يفتح هذا الحساب في كتابات أمين الخزينة الرئيسية و أمناء الخزينة للولايات، و يعتبر الوزراء و الولاة هم الأمرون بصرف الحساب بالنسبة لعمليات تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش من خلال برامج العمل المعتمدة في إطار الميزانيات السنوية للدولة.

2.1.2.1.3. خصائص البرنامج

يتميز البرنامج التكميلي لدعم النمو عن بقية البرامج بـ :

- مدته محددة بدقة من بدايته إلى نهايته .
- يمتد البرنامج على مدة متوسطة تسمح بمراجعة البرنامج و تصحيح الأخطاء (خمس سنوات من 2005-2009) .
- يتكامل مع البرامج المحلية و الجهوية و لا يتفرد بأهدافه عن بقية البرامج المرافقة .
- يعتبر برنامج واسع النطاق ينتظر منه تجسيديا اختيارات تنموية كبرى ذات صفة أكثر عمقا و تأثيرا .
- يولي إهتمام كبير للحاجيات المستعجلة و يرتب الأولويات خاصة في مجال التشغيل و السكن و التزود بالماء الشروب و التطهير و التوصيل بشبكات الكهرباء و الغاز الطبيعي و فك العزلة، و وسائل الإتصال و النقل إلى غير ذلك .
- جاء هذا البرنامج و قد وجد أمامه أرضية صلبة حضرها له البرنامج الذي سبقه، فكان عبارة عن مواصلة لأهداف مسطرة من قبل مع تحديد الأولويات .
- تستطيع الإطارات المحلية سواء كانوا منتخبين أو ولاية أن يحددوا الأولويات حسب طبيعة المنطقة و إقترحها على السلطات الوصية لإدخالها في إطار البرنامج مع مراعاة خصوصية البرنامج و أهدافه الكلية و ما ينتظر منه من أهداف .

3.1.2.1.3. أهداف البرنامج

يقترح البرنامج التكميلي لدعم النمو رؤية عن مستقبل اقتصادنا على أساس مبدئي حرية المبادرة و تعزيز نظام التضامن الاجتماعي، و تتمثل الغاية من هذا البرنامج في رفع القدرة الشرائية و تحسين ظروف المعيشة المادية للمواطنين و رفاهيتهم .

و في هذا الإطار تعترم الحكومة مواصلة تأهيل النشاط السائد على مستوى الميدان الاقتصادي قصد تكيفه مع التحولات الهامة و العميقة الجارية على الصعيد العالمي و من شأن حركية التجديد هذه التي ينبغي إستكمالها حتما، سواء على مستوى الإجراءات أو الآليات، أن تساهم في رفع التحديات التي يفرضها خصوصا عقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي و الإنضمام الجاري إلى المنظمة العالمية للتجارة .

و من الضروري أن يستند تأهيل النشاط الاقتصادي إلى نظام ناجح و عصري للإعلام الاقتصادي و الرصد الإستراتيجي،و الذي تجسد فعلا سنة 2010 بإنشاء وزارة الإحصاء والاستشراف،و بهذا الشأن ستسهر الحكومة على المديين القصير و المتوسط،على تعزيز حركية التنمية التي شرع فيها خلال السنوات الأخيرة و التي وسمت ببرنامج حكم دعم الإنعاش الاقتصادي المنتهي في ديسمبر 2004 .

و في هذا الإطار تعترزم الحكومة إعادة تأهيل مخطط للتنمية يتماشى مع إقتصاد السوق،ويتعلق الأمر،بضمان التعبئة الكاملة لقدرات البلاد و التوفر على رؤية شاملة و منسجمة لتنمية إقتصادية و إجتماعية،على المدى الطويل [79] .

كما ينبغي التحكم في تسيير التنمية بما يسمح بضمان نمو إقتصادي مستمر و محدث لمناصب شغل و يكون أقل تبعية للإيرادات البترولية،و ذلك عن طريق :

- تجسيد إطار إقتصادي كلي مستقر و مشجع على النمو .

- تهيئة محيط إقتصادي ذي نوعية من أجل تشجيع تطوير المؤسسة الاقتصادية سواء من أجل إستعادة مكانتها في السوق الوطنية أو تمكينها من التصدير و هذا ملائمة لمناخ الإستثمار،و تنظيم سوق العمل، تحديد الإستراتيجيات و السياسات القطاعية،نظام محفز و دعم مباشر من الدولة .

- التحكم في تسيير موارد الدولة من أجل توفير و توسيع شروط الإستفادة من المرافق العمومية و كذا نوعية الخدمات المقدمة .

- تنفيذ سياسة تهيئة الإقليم و ضمان إنسجام هذه السياسة مع تنمية القدرات الإنتاجية البشرية و المادية، و هيكلة الفضاء الاقتصادي بشكل أفضل بما يتصل مع التنمية السريعة للاقتصاد،و مشاريع المنشآت الأساسية الكبرى الجاري إنجازها .

- مواصلة إصلاح مهام الدولة و هياكلها مع السهر على ضمان تناسق و إنسجام التدابير الخاصة بالإصلاحات في مختلف ميادين الحياة الاقتصادية .

إن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي يهدف إلى وضع إستراتيجية تنموية تتوخى توطيد أركان المجتمع و إدماج كافة مكوناته و تحقيق نمو إقتصادي مواكب للتقدم الحاصل في العالم،و هذا بترقية المناطق المحرومة و التخفيف من الفارق و تنمية المحيط الريفي و مكافحة الفقر و التهميش وإشراك المرأة في التنمية و إعادة تأهيل الموارد البشرية،عن طريق تحقيق خمس أهداف رئيسية هي :

- تحسين ظروف المعيشة بدعم القدرة الشرائية للمواطن و توفير الصحة و السكن و التعليم لكل شرائح المجتمع .

- تطوير المنشآت القاعدية المتمثلة في السدود و الطرقات و لعل أهمها مشروع الطريق السيار "شرق-غرب

- دعم النمو الاقتصادي من خلال زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي و ذلك بدعم المؤسسات الاقتصادية المنشأة للثروة الأمر الذي ينعكس مباشرة على زيادة نصيب الفرد من الدخل الناتج عن الحركة الاقتصادية المولدة من نشاط المؤسسة .

- تحديث الخدمة العمومية مما يسهل و يبسط الإجراءات المتعلقة بدعم النشاط الاقتصادي و جلب الإستثمار الأجنبي بمختلف أنواعه .

- ترقية تكنولوجيات الإتصال الجديدة مواكبة للتطور العالمي الحاصل في مجال الإتصال من أجل دعم النشاط الاقتصادي و تسهيل المعاملات و الإجراءات .

2.2.1.3. إجراءات البرنامج

1.2.2.1.3. تحسين ظروف معيشة المواطن

إن الإصلاحات التي مرت بها الجزائر قديما و حديثا كان جلها يصب في بوتقة تحسين ظروف معيشة المواطن، و هذا للفوائد الكبيرة المنعكسة على البلاد جراء راحة المواطن و تنمية قدراته، و في هذا الصدد نجد أن البرنامج التكميلي لدعم النمو أولى إهتماما كبيرا لراحة المواطن من خلال تحسين ظروفه المعيشية في كل المجالات و على جميع الأصعدة و هذا من خلال :

1.1.2.2.1.3. السكن و العمران

ينص البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة بين 2005-2009 بالنسبة لقطاع السكن على إنجاز مليون و عشرة آلاف 1010.000 سكنا، و هذا بإنجاز: [126] 120.000 سكنا إجتماعي إيجاريا و 80.000 سكنا في إطار البيع بالإيجار، و بناء 215.000 سكنا إجتماعيا تساهميا، كما ستقوم الحكومة بالسهر على بناء 275.000 سكنا ريفيا بالإضافة إلى 175.000 في إطار الترقية العقارية و 145.000 بناء ذاتي .

و لتنفيذ هذه المشاريع خصصت الدولة للبرنامج المتوقع إنجازه إعتمادات قدرت بـ 555 مليار دولار .

2.1.2.2.1.3. التعليم العالي و البحث العلمي

إن المنجزات التي حققت خلال البرنامج السابق في إطار التعليم العالي و البحث العلمي جعل من السلطة المركزية و القائمين على القطاع يواصلون دفع عجلة الإنجازات و تنمية القطاع بما يحقق تنمية بشرية من خلال تكوين الإطارات الجامعية و ذلك بتوفير المرافق الضرورية لإستقبال و تأطير إطارات الدولة و كان ذلك ب: [73]

- استحداث 231.000 مقعدا بيداغوجيا من خلال فتح إختصاصات جديدة عبر كافة جامعات الوطن و توسيع و تحديث جامعات أخرى كي تستوعب هذا العدد الهائل .
- إنشاء إقامات جامعية جديدة و توسيع أخرى بما يحدث 185.000 سريرا .
- إنشاء و تجهيز 26 مطعما جامعيًا .
- إنجاز 30 مقرا لمديرية الخدمات الجامعية على مستوى الوطن .
- إنجاز مركز جامعي جديد بالكامل في ولاية ميله .
- إنجاز برنامج لإقتناء تجهيزات علمية بيداغوجية و معلوماتية تتوقف على طلب المسؤولين على القطاع.
- و لتجسيد هذا البرنامج قُدرت الإعتمادات المقررة لتمويل البرنامج المتوقع إنجازه بالنسبة لفترة (2005-2009) بمبلغ 141 مليار دينار .

3.1.2.2.1.3. التربية الوطنية

- يعتبر قطاع التربية الوطنية نقطة البداية و أساس التنمية البشرية التي سوف تستكمل في قطاع التعليم العالي، و من هذا المنطلق أولت لها الدولة أهمية قصوى من خلال :
- إنجاز 6955 قسما جديدا في شكل توسعة لمدارس و ثانويات قائمة .
 - إنجاز 329 مدرسة أساسية .
 - إنجاز 434 ثانوية .
 - إنجاز 1098 مطعما مدرسيا .

- إنجاز 635 مرفقا تابعا للنظام النصف الداخلي .

- إنجاز 165 مرفقا تابعا للنظام الداخلي .

- إنجاز 500 منشأة رياضية مدرسية .

- مجموع العمليات المتعلقة بـ :

* إقنتاء تجهيزات تعليمية .

* تجديد التجهيزات التعليمية و الأثاث المدرسي .

* تعويض 177 مدرسة ابتدائية و 58 مدرسة أساسية و 17 ثانوية .

* إعادة تأهيل المؤسسات .

و قد رصدت الدولة لإنجاز هذا البرنامج إعتامادا ماليا خلال الفترة المحددة بخمس سنوات ابتداء من سنة 2005 قدره 200 مليار دينار جزائري .

4.1.2.2.1.3. التكوين المهني

لقد شهدت الجزائر في السنوات التي سبقت البرامج التنموية تدهورا شديدا في قطاع التكوين المهني و هذا لعزوف الشباب عن ممارسة الحرف و توجيههم نحو طلب العمل في الإدارة العمومية خصوصا ما جعل الدولة تحاول توجيه هذه القوة العاملة إلى قطاعات المهن الحرة الحرفية عن طريق تعزيز قطاع التكوين المهني بإنجاز و تجهيز 300 مركز تكوين و تهيئة 250 مؤسسة، وإنجاز 123 مرفقا تابعا للنظام الداخلي و إستكمال إنجاز 12 مؤسسة للتكوين المهني، فضلا عن إطلاق مشروع لاقتناء الأثاث و التجهيزات التقنية البيداغوجية و المعلوماتية، و هذا عن طريق تخصيص إعتاماد مالي يقدر بـ 58 مليار دينار جزائري يصرف خلال الخمس سنوات .

5.1.2.2.1.3. الصحة و السكان

ينص البرنامج التكميلي لدعم النمو في إطار تحسين ظروف معيشة المواطن فيما يخص قطاع الصحة و السكان خلال الفترة الممتدة على طول خمس سنوات على إنجاز :

- 17 مستشفى .

- إنجاز مؤسستين 02 إستشفائيتين متخصصتين في جراحة العظام .

- إنجاز 55 عيادة متعددة الخدمات .

- إنجاز 113 مركزا للصحة و الولادة .

- إنجاز مركزين 02 لمكافحة السرطان

- إنجاز مركزين 02 لعلاج أمراض القلب و الجراحة القلبية للأطفال .

- إنجاز خمس 05 مراكز للعجزة .

- إنجاز خمس 05 مركبات "الأمهات - الأطفال "

- إنجاز معهد واحد للسرطان .

- إنجاز معهد واحد للكلية .

- إنجاز 06 مراكز للمراقبة الصحية في الحدود الوطنية .

- إنجاز معهد واحد للتكوين شبه الطبي الإفريقي .

كما ينص البرنامج على عمليات تتعلق بإقتناء تجهيزات طبية و تجديد حظيرة وسائل النقل، و تهيئة وترميم الهياكل الموجودة مسبقا .

و لإنجاز هذا البرنامج المتعلق بالصحة و السكان خصصت الدولة لهذا القطاع غلafa ماليا يصرف خلال الفترة الممتدة بين (2005-2009) و مقداره 85 مليار دينار جزائري .

6.1.2.2.1.3. الموارد المائية و تزويد السكان بالماء

يلعب قطاع الموارد المائية دورا إقتصادي و إجتماعيا مهما جدا و هذا من خلال ما يقدمه لقطاعات حساسة مثل قطاع الفلاحة بشقيه الزراعي و الحيواني .

و كذا تحسين ظروف معيشة المواطن من خلال توفير الماء و شبكات الصرف الصحي و كان هذا بوضع خطة تقديرية كانت على النحو التالي :

- إنجاز عشر 10 عمليات كبرى لصرف المياه .

- إعادة تأهيل 18 شبكة تزويد بالماء الشروب الخاصة بـ 18مدينة .

- إنجاز 1280 مشروعا للتزويد بالماء الشروب و التطهير .

- حفر 1150 بئرا على مستوى التراب الوطني موجه إلى تزويد المدن بالماء الشروب .

- إنجاز 230 خزانا مائيا كبيرا .

و في هذا الصدد خصصت الحكومة غلafa ماليا موجه لإنجاز ما سبق ذكره بقيمة 127 مليار دينار

جزائري [73] .

7.1.2.2.1.3. الشباب و الرياضة

لقد لقيت الرياضة خلال العشرية السابقة إهتماما كبيرا من طرف المسؤولين، و هذا لما تحققه من فوائد نفسية و صحية للشباب و باقي شرائح المجتمع، ما دفع الدولة إلى تنمية القطاع من خلال إستحداث هياكل رياضية خصص لها غلاف مالي معتبر جدا مقسم على خمس سنوات، يقدر بـ 60 مليار دينار جزائري، و كان هذا الغلاف موجه لإنجاز ما يلي [73] :

- إنجاز 24 ملعبا لكرة القدم من الحجم المتوسط .

- إنجاز 04 ملاعب كرة قدم تتسع لـ 40.000 متفرجا .

- إنجاز 95 منشأة تتوزع بين مخيمات و دور للشباب .

- إنجاز 29 مركزا للتسليية العلمية .

- إنجاز 89 قاعة متعددة الرياضيات و متعددة الخدمات .

- إنجاز 163 مركبا رياضيا جواريا .

- إنجاز 08 مراكز ثقافية .

- إنجاز 359 أرضية جوارية و مساحات للعب .

- إنجاز و تهيئة 264 مسبحا و حوضا للسباحة .

- إنجاز 105 قاعات رياضية متخصصة .

- إنجاز 05 ملاعب لألعاب القوى .

8.1.2.2.1.3. الثقافة

توقعت الحكومة في بداية البرنامج التكميلي لدعم النمو أن تتجز في إطار دعم الثقافة ما يلي:

- 15 دار ثقافة .

- 08 مسارح على الهواء الطلق .

- 19 مكتبة بتجهيزاتها .

- 03 متاحف .

- دراسة و إنجاز المركز العربي لعلم الآثار .

بالإضافة إلى عمليات تتعلق بدراسة و إنجاز مخططات حماية المواقع الأثرية، و ترميم المنشآت الثقافية و التاريخية و تهيئتها، و لإنجاز هذا البرنامج الثقافي، خصصت الحكومة غلafa ماليا من حساب التخصيص رقم (120-320) مقداره 16 مليار دينار جزائري .

9.1.2.2.1.3. الطاقة

يعتبر توفير الطاقة للمواطنين أحد أهم إجراءات محور تحسين ظروف معيشة المواطنين، لذا تتوقع الحكومة أن تزود 397.000 بيتا بالكهرباء عن طريق عصرية شبكة الكهرباء الوطنية، وكذا ربط 964.900 بشبكة التزويد بالغاز، عن طريق صرف غلاف مالي مخصص لهذه العملية، والمقدرة بـ65.5 مليار دينار .

10.1.2.2.1.3. التشغيل و التضامن الإجتماعي

تتطلع الحكومة خلال فترة البرنامج إلى إنجاز عدة منشآت تعتبر إجراءات لتحقيق أهداف قطاعية تندرج داخل الأهداف الكبرى للبرنامج التكميلي لدعم النمو و كانت كالتالي :

- إستكمال المشاريع الجاري إنجازها و منها : [73]

- 14 مركزا طبيا بيداغوجي للأطفال المختلفين ذهنيا .
- 05 مراكز متخصصة لإعادة التربية .
- 03 نوادي للعجزة .
- إعادة تأهيل و تجهيز 40 مؤسسة متخصصة .
- دراسة و إنجاز منشآت إجتماعية جديدة .
- تمويل برنامج 100 محل في كل بلدية .
- و لتمويل هذه الإجراءات اقترحت الحكومة غلafa ماليا معتبرا قدرته 905مليار دينار جزائري .

11.1.2.2.1.3. الإتصال

- أولت الحكومة خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو إهتماما خاصا بتطوير عالم الإتصال من خلال تطوير الإذاعة و التلفزيون و هذا بتوقع إنجاز برنامج يتعلق على الخصوص بما يلي :
- إقتناء جهازين 02 للبت المتعدد القنوات .
 - إنجاز و تهيئة قنوات تلفزيونية جهوية .
 - إنجاز قناة تلفزيونية موضوعية .
 - إنجاز و تجهيز دار تلفزيون .
 - إقتناء تجهيزات لمصلحة الإذاعة الدولية .
 - توسيع و تجهيز دار الإذاعة .
- و قد خصص لهذا البرنامج مبلغ مالي قدره 19.1 مليار دينار جزائري .

12.1.2.2.1.3. الشؤون الدينية

باعتبار أن الإسلام دين الدولة، سهرت الدولة خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو على إنجاز منشآت للشعائر الدينية، الأمر الذي سينعكس إيجابا على التنمية البشرية من خلال تكوين المواطن و إمداده بأصول دينية الداعية للإستقامة و إعمار الأرض، و كان ذلك بإنجاز :

- دراسة و إنجاز المسجد الكبير للجزائر .
 - إنجاز المراكز الثقافية الإسلامية الولائية على مستوى كل التراب الوطني .
 - إنجاز مقر المركز الثقافي الإسلامي للعاصمة .
- و هذا بتخصيص غلاف مالي قدره 10 مليارات دينار جزائري .

13.1.2.2.1.3. تهيئة الإقليم و البيئة

يتوقع قطاع تهيئة الإقليم و البيئة بالنسبة للفترة (2005-2009) إنجاز البرنامج التالي :

- إنجاز و تجهيز 33 مركز للطهر التقني للفضلات المنزلية .
 - أعمال حماية الساحل و الوسط البحري .
 - أعمال مرتبطة بإزالة التلوث الصناعي .
 - أعمال حماية التنوع البيداغوجي و المناطق الطبيعية .
 - دراسة و إنجاز مخبر جهوي ، و محطات للمراقبة و دور للبيئة "دنيا" .
 - دراسة خاصة للبيئة و تهيئة الإقليم .
- و هذا بتخصيص غلاف مالي قدره 36.5 مليار دينار جزائري .

14.1.2.2.1.3. البرامج البلدية للتنمية

يعتبر البرنامج البلدي للتنمية برنامجا مرافقا للبرنامج التكميلي لدعم النمو، و قد خصص له غلاف مالي من حساب التخصيص رقم (120-320) و مقداره 200 مليار دينار جزائري موجهة لإنجاز أكثر من 15000 عملية تتعلق على الخصوص بـ:

- إنجاز مشاريع للتزويد بالماء الشروب و التطهير .
- عمليات فك العزلة إنجاز طرقاات و مسالك) .
- إعادة تأهيل المرافق التربوية و صيانتها .
- إنجاز و إعادة تأهيل المنشآت الشبابية و الرياضية و الثقافية .
- عمليات تحسين المحيط الحضري .
- عمليات الإنارة العمومية .

2.2.2.1.3. تطوير المنشآت القاعدية

تسعى كل دول العالم إلى تطوير و تحديث منشآتها القاعدية و صيانتها،و هذا للدور الفعال في تسهيل حياة المواطنين،و دعم التنمية الاقتصادية من خلال توفير أسباب فك العزلة عن المواطن و تسهيل العمليات المتعلقة بالإنتاج و التوزيع،و في هذا الصدد وضعت الحكومة برنامجا طموح سينجز على طول فترة الخمس سنوات ابتداء من سنة 2005 يمس القطاعات التالية :

1.2.2.2.1.3. النقل

في إطار ترقية و تطوير النقل توقعت الحكومة للفترة (2005-2009)إنجاز برنامج يتعلق على الخصوص بـ:

- فيما يخص السكك الحديدية :

* تحديث الخط العرضي للسكة الحديدية للشمال " عنابة ،الجزائر،وهران،حتى الحدود المغربية " على مسافة 1200 كيلومتر.

* كهربية السكك الحديدية الموجودة بما في ذلك الخط العرضي للسكة الحديدية للشمال على مسافة 2000 كيلومترا .

* تحديث 430 كيلومترا من خطوط السكة الحديدية

* إنجاز 391 كيلومترا من خطوط السكة الحديدية الجديدة كليا

* تجديد 1100 كيلومترا من السكك الحديدية و رصها .

* إقتناء تجهيزات الجر و الإستغلال و الصيانة .

- فيما يخص ميترو الجزائر : تهدف الجزائر خلال هذه الفترة إلى إقتناء تجهيزات حديثة، و إنجاز دراسات لتوسعته .

- فيما يخص النقل الحضري :

* دراسة و إنجاز خطوط الحافلات الكهربائية (Tramway) عبر مدن الوطن

* إنجاز عربات تيليفريك جديدة عبر الولايات .

* إنجاز محطات للنقل على مستوى بعض الولايات .

* إقتناء حافلات لإنشاء 10 مؤسسات للنقل الحضري .

- فيما يخص الموانئ و المطارات :

* تعزيز قدرات المساعدة و الإنقاذ البحري .

* دعم تئمين ميناء جن جن .

* إقتناء نظم لتسيير الحركة البحرية .

* دراسة و إنجاز 03 مطارات .

* تطوير تسيير الفضاء الجوي الجزائري .

* تنصيب السلطات المنائية و الجوية .

* حفظ المواقع المطارية .

و قد خصصت الدولة لإنجاز هذا البرنامج الضخم إتمادات مالية،ستصرف خلال الخمس سنوات وقدرها 700مليار دينار جزائري .

2.2.2.2.1.3. الأشغال العمومية

سعت الحكومة الجزائرية خلال فترة البرنامج إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنجازات في ميدان الأشغال العمومية و قد سطرت برنامجا ضخما فيما يخص الطرقات السريعة و الطرقات العادية (ولائية، و فرعية) و موانئ و مطارات، و ترجم ذلك عن طريق :

- مواصلة و إتمام مقاطع الطريق السريع الجاري إنجازه على مسافة 203 كيلومتر .
- إنجاز مجمل مقاطع الطريق السريع المتبقية على مسافة 910 كيلومتر .
- برنامج إعادة تأهيل و تطوير شبكة الطرقات (الطرق الوطنية و المسالك الولائية) و مجموعها 6000 كيلومترا .
- إنجاز 03 طرق عرضية لتجنب التجمع السكاني لمدينة الجزائر .
- إنشاء 145 منشأة فنية .
- تجسيد برنامج صيانة الطرق على مسافة 7000 كيلومترا .
- تعزيز و تحديث 20 مطارا على مستوى التراب الوطني .
- كسح 12 ميناء للتجارة و الصيد البحري .
- تعزيز المنشآت المائية في 11 ميناء .
- عمليات تهيئة و توسيع القدرات المائية الموجودة منها 10 موانئ و ملاجئ صيد البحري .
- إنجاز 16 عملية تتعلق بحماية الشواطئ .
- إعادة تأهيل منشآت الإشارة البحرية .
- إستكمال و إعادة تأهيل الطريق العابر للصحراء .

و قد استفاد القطاع من اعتماد مالي ضخم لإتمام هذا البرنامج الذي يقدر بـ : 600 مليار دينار جزائري سيتم صرفه خلال فترة البرنامج المحدد بخمس سنوات .

3.2.2.2.1.3. الموارد المائية

تتوقع الدولة خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو إنجاز ما يلي : [126]

- 08 سدود

-08 أشغال كبرى للتحويلات منها تحويل مستغانم، أرزيو، وهران، و قطاع بني هارون، و تحويل تقصبت- الجزائر .

- 09 محطات للتصفية .

- 06 مساحات للسقي

- 350 حاجز مائي .

- عمليات صيانة السدود الجاري إستغلالها .

- عمليات نزع الأوحال من السدود .

- إعادة تأهيل 11 محطة تصفية .

- كما ينص البرنامج المتوقع إنجازاه على التكفل بعمليتين هامتين تتمثلان في :

* صعود المياه بهضبة ورقلة .

* صعود المياه بوادي سوف .

و قد قدرت الحكومة الإعتمادات الكافية لهذا البرنامج و رصدت مبلغ قدره 393 مليار دينار جزائري كغلاف مالي سيصرف خلال الفترة الممتدة بين (2005-2009).

3.2.2.1.3. دعم النمو الاقتصادي

تهدف الدولة من وراء البرنامج التكميلي لدعم النمو مواصلة دعم التنمية الاقتصادية الحاصلة في البرنامج السابق، و التي إنعكست مباشرة على معدلات النمو الاقتصادي ما جعل الحكومة تسطر برنامجا يهدف إلى مواصلة تحقيق معدلات نمو معتبرة عن طريق إحداث تنمية إقتصادية في مختلف القطاعات المنتجة و المتمثلة في :

1.3.2.2.1.3. الفلاحة و التنمية الريفية

خصت الحكومة غلafa ماليا من حساب التخصيص رقم (120-320) و مقداره 300 مليار دينار جزائري من أجل :

- تطوير المستثمرات الفلاحية و الضبط .
- تطوير المنشآت الاقتصادية الريفية و إنشاء مستثمرات فلاحية جديد و التشجيع على الإنتاج .
- إنشاء مشاريع جوارية لمحاربة التصحر و حماية تربية المواشي و تطويرها .
- حماية الأحواض المنحدرة و توسيع التراث الغابي .
- تأطير عمليات حماية السهوب و تتميتها .

2.3.2.2.1.3. الصيد البحري و الموارد الصيدية :

خصت الدولة لتنمية قطاع الصيد البحري و الموارد الصيدية غلاف مالي يقدر بـ 12 مليار دينار جزائري، يهدف إلى تمويل العمليات التالية :

- أعمال لدعم الصيد البحري (وحدات للصيد البحري، ورشات الصيانة)
- إنجاز منشآت تربية المائيات .
- أعمال مرتبطة بالمنشآت الإدارية و التجهيزات المعلوماتية .

3.3.2.2.1.3. الصناعة

إيماننا بالأهمية القصوى التي يلعبها قطاع الصناعة في التنمية الاقتصادية خصت الحكومة مبلغ 13.5 مليار دينار جزائري من أجل :

- تثمين و تحسين أدوات ضبط الملكية الصناعية و التقييس و القياسة .
- وضع نظام للمعلومات الصناعية .
- أعمال لتحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية .

- ترقية المناطق الصناعية و بعث النشاط فيها .

4.3.2.2.1.3. السياحة

خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو استفاد قطاع السياحة من غلاف مالي قدره 3.2 مليار دينار جزائري من أجل تنمية القطاع و ذلك بإنجاز ما يلي :

- إنجاز و دعم تهيئة 42 منطقة للتوسع السياحي .

- إنجاز أعمال خاصة بالمرافق الإدارية و التجهيزات المعلوماتية .

5.3.2.2.1.3. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مستقبل التنمية الاقتصادية في الجزائر و في كافة الاقتصاديات العالمية،و من هذا المنطلق أرادت الحكومة دعم هذا القطاع،و هذا من خلال تخصيص غلاف مالي قدره 04 مليارات دينار جزائري من أجل :

- إنجاز 14مشنلة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

- إنجاز مركز لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

- دراسة و إنجاز 33 دار للصناعة التقليدية .

- دراسة و إنجاز 05 متاحف للصناعة الحرفية التقليدية .

- إعادة تأهيل 03 وحدات إنتاج الصناعة التقليدية .

- دراسة نجاز هيئات للدعم (غرف للصناعة التقليدية و الحرف) .

- دعم تطوير نشاطات الصناعة التقليدية في الوسط الريفي .

4.2.2.1.3. تحديث الخدمة العمومية و ترقية تكنولوجيا الإتصال :

باعتبار أن الدولة تحتكر الخدمة العمومية،فهي ستسعى دائما إلى تطويرها وتحسينها من أجل التقرب

أكثر من المواطن و السهر على راحتته،و قد سطرت الدولة برنامجا لذلك يتلخص في :

1.4.2.2.1.3. ترقية البريد و تكنولوجيايات الإعلام و الإتصال

في هذا الإطار خصصت الحكومة غلafa ماليا معتبرا قدره 16.3 مليار دينار جزائري موجه لإنجاز ما يلي :

- إستكمال رقمنة 16 محطة أرضية متبقية .
- برنامج فك العزلة عن البلديات المعزولة : اقتناء و تنصيب و تشغيل 200.000 خطا حلقييا محليا للراديو (wll) .
- إنجاز الجزء الجزائري لربط الألياف البصرية الجزائر - ابوجا- المسجل في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا(نيباد) [73] .
- تأهيل محطة الراديو البحرية (INMARSAT) بإدخال موزعات هاتفية و خدمات جديدة .
- إقامة نظام لمراقبة إستعمال و طيف ترددات الراديو لحاجات الوكالة الوطنية للترددات .
- إقتناء تجهيزات معلوماتية و برمجيات للوكالة الوطنية للملاحة البحرية عبر الراديو .

2.4.2.2.1.3. العدالة

لإرساء دولة القانون و السهر على ضمان حقوق المواطنين، خصصت الحكومة مبلغ 34 مليار دينار جزائري من اجل إنجازه :

- 14 مجلسا قضائيا .
- 34 محكمة .
- 51 مؤسسة عقابية .
- 05 مراكز أرشيف .
- مركز 01 للبحث في علم الإجرام .
- توسيع المنشآت الموجودة .
- إقتناء تجهيزات للمنشآت الجاري إنجازها .

- تهيئة و ترميم و تحسين القدرات الموجودة .

3.4.2.2.1.3. التجارة

تتوقع الحكومة خلال الفترة (2005-2009) إنجاز مشاريع تدخل في إطار تنمية القطاع و هذا وفق ما يلي:

- إنجاز مخابر لمراقبة النوعية .

- إنجاز و تجهيز مقرات المصالح الخارجية .

- إقتناء تجهيزات لمراقبة النوعية .

- إنجاز مقرات لتفتيش النوعية على الحدود .

و لإنجاز هذه المشاريع خصصت الدولة مبلغا ماليا قدره 02 مليار دينار من حساب التخصيص رقم (120-320) .

2.3. السياسات المالية المرافقة للبرامج و نتائجها

يتميز الاقتصاد الجزائري بخصوصيات عدة، تعود أساسا إلى طبيعة التكوين التاريخي والإيديولوجي للبلد و كذا مجموعة من الظروف المؤثرة بقوة، أولها طبيعة المواطن و علاقته بالسلطة أو الحكومة، حيث يعتبر المواطن أن للحكومة مسؤولية مسؤولية تامة عن كل ما يتعلق بحياته اليومية من مأكّل ومشرب و مسكن و تعليم و صحة .. الخ ، و هذا كان نتيجة إتباع الجزائر لمنهج معين خلال السنوات الأولى لإستقلالها، ما أعطى للمواطن كل الحقوق المادية، دون مطالبته بواجباته التنموية الشيء الذي زاد من مسؤولية الدولة في توفير متطلبات الفرد .

و قد ترجمت تلك المسؤولية في تسخير كل وسائل الدولة المادية و المعنوية لتحقيق طموحات المواطن المرجوة، و كانت الأداة الأكثر استعمالا هي السياسة المالية و هذا لعدة أسباب منها المعتقدات الدينية التي تحرم التعامل بالربا و كذا عدم وجود سوق رؤوس الأموال نشيطة ما يضعف دور السياسة النقدية من خلال عزوف المواطنين بصفة جزئية عن التعامل مع البنوك التجارية و كذا عدم وجود مكان يمارس فيه البنك المركزي أداة السوق المفتوحة .

إن كون الجزائر دولة ريعية تعتمد بصفة كبيرة على عائدات المحروقات، وكذا إيمان المواطنين بحقهم في عائدات الثروة المملوكة للشعب، جعل مسؤولية الدولة تتزايد يوماً بعد يوم، ما دفع الدولة إلى إتباع السياسة المالية كأداة لإعادة توزيع المداخل في إطار برامج تنموية لا تكاد تتحقق هذه البرامج إلا بمرافقة جدية و مدروسة من طرف السياسة المالية .

و في مبحثنا هذا سوف نتطرق إلى السياسة المالية التي رافقت تنفيذ البرامج التنموية المخطط لها خلال الفترة 1999-2009 و النتائج المحققة خلال نفس الفترة نتيجة إتباع هذه السياسة .

1.2.3. السياسة المالية المتبعة خلال فترة البرامج التنموية (1999-2009) .

اعتمدت الجزائر في أغلب برامجها التنموية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بجزء كبير جدا على السياسة المالية و هذا للظروف المتعلقة بأصل الموارد المالية للبلد و كذا ضعف بعض الأجهزة الأخرى التي من المفروض أن تتكامل مع السياسة المالية و في ما يلي عرض للسياسة المالية الجزائرية خلال فترة البرامج :

1.1.2.3. الإنفاق العام في الجزائر

يعتبر الإنفاق العام أحد أهم النشاطات المالية للدولة باختلاف توجهاتها و إيديولوجياتها، وتختلف أهميته من دولة إلى دولة حسب الظروف السائدة سواء كانت إقتصادية أو سياسية، فتختلف أهميته من حالة السلم إلى حالة الحرب ومن حالة البناء و التنمية إلى حالة الحفاظ على المكتسبات و الاستقرار الاقتصادي، فنجد كل دولة لها خصوصياتها فيما يخص الإنفاق العام من خلال تبويبه و تنظيمه والسعي إلى تفعيله أكثر فأكثر .

و في هذا الجزء من البحث سوف نتطرق إلى تقسيمات الإنفاق العام في الجزائر ثم نحلل الإنفاق العام الخاص بفترة الدراسة، و في نهاية هذا الجزء نتطرق إلى علاقة الإنفاق العام ببعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في حجمه و يؤثر في معدلاتها .

1.1.1.2.3. تقسيمات الإنفاق العام في الجزائر

قسم المشرع الجزائري النفقات بموجب المادة (23) من القانون رقم (17/84) إلى قسمين، أولهما نفقات التسيير، و ثانيهما نفقات الإستثمار أي نفقات التجهيز [100].

و قد أعتد هذا التقسيم في الجزائر طبقا لمعيار التفرقة بين طبيعة النفقات، حيث تجمع النفقات المتشابهة و المتجانسة من حيث طبيعتها و الدور الذي تقوم به و الأثر الذي تحدثه و الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات [73].

1.1.1.1.2.3. نفقات التسيير

- مفهومها : المقصود بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية الموجهة أساسا لإمداد هيكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف أوجهه، فهي تضمن استمرار سير مصالح الدولة الإدارية من خلال دفع أجور الموظفين و مصاريف صيانة منشآت الدولة و تجهيزها.

- تبويبها : حسب المادة (24) من القانون رقم (17/84)، توزع نفقات التسيير إلى أربع أبواب، يقسم كل باب إلى أقسام و كل قسم إلى فصول .

* باب أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإيرادات : و هي أعباء معتمدة لتغطية أعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات، يتم تفصيلها بمقتضى مرسوم رئاسي [26] .

و بإعتبارها لا ترتبط بوزارة معينة، فتسجل مع نفقات الباب الثاني في أسفل الجدول (ب) المرفق مع قانون المالية ضمن بند التكاليف المشتركة .

* أقسام الباب : يشمل الباب خمسة أقسام هي : [63]

- دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة)
- الدين الداخلي، ديون عائمة (فوائد سندات الخزينة) .
- الدين الخارجي .
- ضمانات من أجل القروض و التسبيقات المبرمة من طرف الجماعات و المؤسسات العمومية .
- نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتوجات مختلفة) .

- باب تخصيصات السلطة العمومية :

ينطوي تحت هذا الباب مجموع النفقات الموجهة لتسيير المؤسسات العمومية السياسية و غيرها،مثل نفقات المجلس الشعبي الوطني،و مجلس الدستوري...الخ

- باب النفقات الخاصة بوسائل المصالح :

و هي عبارة عن الإعتمادات الضرورية و اللازمة لتسيير مصالح الوزارات من ناحية المستخدمين والأجهزة و المعدات و يتكون من الأقسام التالية :

* مرتبات العمال - المستخدمين -

* المنح و المعاشات - المستخدمين -

* النفقات الإجتماعية - المستخدمين -

* معدات تسيير المصالح .

* أشغال الصيانة

* اعانات التسيير

* نفقات مختلفة

- التدخلات العمومية : هي عبارة عن مجموع النفقات التحويلية التي تنفقها الدولة في إطار تحقيق أهدافها الثقافية و الإجتماعية و عمليات التضامن الإجتماعي و الاقتصادي في بعض الأحيان و تشمل ما يلي :

* إعانات الجماعات المحلية .

* مساهمات في الهيئات الدولية .

* منح دراسية .

* إعانات إقتصادية .

* إعانات للمصالح العمومية و الاقتصادية .

* المساعدات و التضامن الإجتماعي .

* مساهمات الدولة في مختلف صناديق المعاشاة .

2.1.1.1.2.3. نفقات التجهيز

- مفهومها : نفقات التجهيز هي النفقات التي تتسم بالطابع الاستثماري الذي يوجه إلى رفع الناتج الوطني الإجمالي، ويتم توزيعها حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة تظهر في الجدول (ج) الملحق بقانون المالية السنوي حسب القطاعات .

يتميز هذا الجزء من الإنفاق العام بإنتاجيته الكبيرة، ما ينعكس مباشرة على حجم الناتج الوطني نتيجة زيادة التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة .

إن المكانة التي تتمتع بها نفقات التجهيز تجد جذورها في التحليل الاقتصادي الكينزي، الذي برهن أن في فترة الركود الاقتصادي، تقوم فيه نفقات الاستثمار بإعادة التوازن الاقتصادي، عن طريق إعادة بعث النشاط الاقتصادي بتحفيز قطاعات معينة ما يخلق نوعا من الطلب على مواد معينة لإنجاز مشاريع بعينها، ما ينتج طلب على اليد العاملة و من ثم توزيع أجور على العمال، و خلق الإستهلاك على مواد أخرى قد مسها الركود الاقتصادي .

- تسجيلها : في الجزائر تسجل نفقات التجهيزات العمومية و نفقات الإستثمارات بالرأسمال في الميزانية العامة للدولة على شكل رخص برامج، و تنفذ بإعتمادات الدفع، حيث تمثل رخص البرامج الحد الأعلى للنفقات التي يؤذن للأمين بالصرف باستعمالها في تنفيذ الإستثمارات المخططة، و تبقى صالحة دون أي تحديد لمدتها حتى يتم إلغاؤها .

و تمثل إعتمادات الدفع التخصيصات السنوية التي يمكن الأمر بصرفها أو تحويلها أو دفعها لتغطية الإلتزامات المبرمة في إطار رخص البرامج المطبقة [99].

- تبويبها : توزع نفقات التجهيز على القطاعات الاقتصادية للدولة بمختلف أشكالها الصناعية و الزراعية والتجارية ... الخ، و ذلك بغرض توفير الوسائل اللازمة لتنفيذ الخطط الإنمائية للدولة و تقسم نفقات لتجهيز وفق المادة (35) من القانون (17/84) إلى ثلاث أبواب هي :

* الإستثمارات المنفذة من قبل الدولة .

* إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة .

* النفقات الأخرى بالرأسمال .

- تدوينها : يتم تدوين نفقات التجهيز كما يلي : [63]

- العناوين : تقسم التجهيز إلى ثلاثة عناوين (أبواب) و هي :

* الإستثمار الذي ينفذ من طرف الدولة ويتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية .

* إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة .

* النفقات الأخرى برأسمال .

- القطاعات :تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات العشرة التالية : المحروقات،الصناعة التحويلية،الطاقة والمناجم،الفلاحة والري، الخدمات المنتجة،المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الإجتماعية والثقافية،المباني و وسائل التجهيز،المخططات البلدية للتنمية .

تجدر الإشارة إلى أن القطاع قد يضم عددا معينا من الوزارات .

- الفصول و المواد :تقسم القطاعات فرعية و فصول و مواد حيث نتصور بطريقة أكثر وضوحا،و ذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الإستثمار،حيث أن كل عملية تتكون من قطاع،و قطاع فرعي،و فصل و مادة،كأن نقول مثلا : العملية رقم 2423 فهي تشمل على :

* القطاع 2 _____ الصناعات التحويلية

* القطاع الفرعي 24 _____ التجهيزات

* الفصل 242 _____ الصلب

* المادة 2423 _____ التحويلات الأولية للمواد .

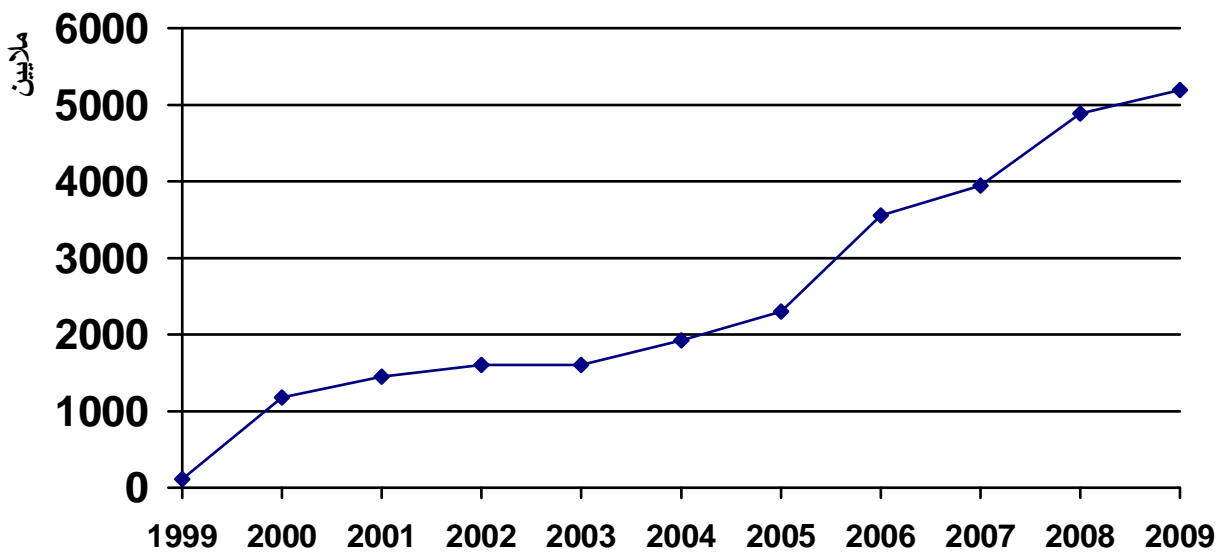
2.1.1.2.3. تحليل الإنفاق العام

لقد جاءت البرامج التنموية في الفترة 1999-2009 بعد فترة طويلة من الركود الاقتصادي الناتج عن عدة عوامل داخلية و خارجية،ما جعل من الضروري إطلاق برامج طموحة، تعيد بناء ما هدمه الإرهاب و ما تسبب فيه،و لم يكن هذا ممكنا إلا بإتباع سياسة مالية توسعية اتخذ فيها الإنفاق الدور الرئيسي ،و هذا لعدة أسباب قد سبق ذكرها تتعلق بطبيعة البناء الاقتصادي للجزائر،و في ما يلي نتطرق إلى تحليل الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى سنة 2009 .

1.2.1.1.2.3. تطور مجموع الإنفاق العام

جدول رقم 07: تطور الإنفاق العام في الجزائر من 1999 - 2009 [135]

نسبة نمو الإنفاق العام %	مقدار نمو الإنفاق العام بألف دينار	مجموع الإنفاق العام بألف دينار	السنوات
		1.098.576.716	1999
7.05	77.518.084	1.176.094.800	2000
23.49	276.265.200	1.452.360.000	2001
10.32	149.984.167	1.602.344.165	2002
13.02	208.765.733	1.811.109.900	2003
6.01	108.890.100	1.920.000.000	2004
19.95	382.983.000	2.302.983.000	2005
54.38	1.252.445.143	3.555.428.143	2006
11.00	391.320.482	3.946.748.625	2007
23.70	935.442.044	4.882.190.669	2008
6.33	309.267.816	5.191.458.485	2009



شكل رقم 13: تطور الإنفاق العام في الجزائر من (1999-2009) [136]

عملت الحكومة منذ سنة 1999 على تدارك مخلفات الركود الاقتصادي الناتج عن العشرية السوداء وهذا بإطلاق برامج تنموية طموحة حاولت الدولة من خلالها تحقيق أكبر معدلات نمو ممكنة في ظل محدودية مداخلها، فقد عمدت الدولة إلى إرساء سياسات إقتصادية فعالة تتماشى و خصوصية الاقتصاد الوطني ككل، و خصوصية المرحلة على الخصوص، و قد أولت الدولة إهتماما بالغاً للسياسة المالية بحكم عدة إعتبرات أولها تنامي مسؤولية الدولة تجاه المجتمع و كذا كون الجزائر دولة ريعية يعتقد فيها المواطن أنه شريك في خيرات الأرض.

و لقيام الدولة بمسؤوليتها تجاه شعبها و مصيرها، اتبعت سياسة مالية توسعية لاحظناها من خلال أرقام الجدول رقم 07 و ظهر جليا من خلال الرسم البياني في الشكل رقم 13 كما يلي :

شهدت فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) و السنتين السابقتين له حتى (1999) نموا معتبرا و واضحا و كان ذلك من خلال إنتقال الإنفاق العام سنة (1999) من 1098 مليار دينار إلى 1176 مليار دينار بنسبة نمو متواضعة سنة (2000) قدرت بـ 7.05%، إلا أن سنة (2001) شهدت نسبة نمو معتبرة جدا مقارنة بالسنة السابقة لها و قدرت بـ 23.49% و هذا باننتقال الإنفاق العام من 1176 مليار دينار سنة (2000) إلى 1452 مليار دينار، و هذا عملا بنظرية السقي بالمضخة، فقد حاولت الحكومة إحداث صدمة مالية من خلال إنفاق مبالغ أكبر من سابقتها و هذا من أجل دفع البرامج المخطط لها، و قد استمر نمو الإنفاق العام خلال الفترة (2001-2004) بنسب معتبرة و هذا مجازة للبرنامج، فقد شهدت سنة (2002) نمو الإنفاق العام بنسبة 10.32% و هذا بتسجيل نمو في الإنفاق العام مقداره 149984167 دينار جزائري، و قد استمر نمو الإنفاق العام سنة (2003) باعتبارها سنة الذروة بالنسبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، فقد حقق الإنفاق العام نسبة نمو معتبرة قدرها 13.02% و قد قدر هذا النمو بـ 208765733 دينار جزائري .

و قد شهدت سنة (2004) إستمرار نمو الأنفاق العام، إلا أن النسبة كانت متواضعة جدا قدرت بـ 6.01% و كان هذا نتيجة نهاية البرنامج التنموي .

و بصفة عامة شهدت الفترة (1999-2004) بما فيها فترة البرنامج، نموا مستمرا للإنفاق العام و حسب الرسم البياني يتضح أن مقدار نمو الإنفاق العام كان متواضعا و لم يشهد إرتفاع حاد، بل كان عبارة عن زيادة مستمرة متجانسة حسب مراحل البرامج رغم الارتفاع المعتبر الذي شهدته سنة (2001).

و قد كانت سنة (2005) بداية الجزء الثاني من الإصلاحات الاقتصادية عن طريق البرنامج التكميلي لدعم النمو، و قد سهرت الحكومة على تحقيق هذه الأهداف عن طريق سياسة مالية جريئة جدا، اتسمت

بالمبادرة الشجاعة للسيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بضخ مبالغ طائلة في الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2005-2009)، و هذا من أجل مواصلة مسيرة التنمية الاقتصادية، ومن الملاحظ حسب الرسم البياني في الشكل 13 فإن الإنفاق العام شهد ارتفاع كبيرا و هذا بانتقال الإنفاق العام من 1920 مليار دينار جزائري سنة (2004) إلى ما يفوق 2302 مليار دينار جزائري سنة (2005) أي بنسبة نمو 19.95 % و كان ذلك بهدف إستكمال المشاريع المسجلة خلال البرنامج السابق و تهيئة المجال أمام إطلاق البرنامج الجديد.

أما في سنة (2006) فلاحظنا نموا كبيرا جدا سريع للإنفاق العام حيث سجل الإنفاق العام نسبة نمو كبيرة جدا مقدارها 54.38 % و هذا من خلال إرتفاع الإنفاق العام بمقدار كبير جدا لم يحقق من قبل و قد فاق 1252 مليار دينار، ما جعل الكثير من المتتبعين للشأن الاقتصادي الجزائري يعتبرون سنة (2006) هي سنة إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو.

و قد إستمر إرتفاع نسبة الإنفاق العام سنة (2007) إلا أنه لم يكن بنفس الحدة، فقد سجلت سنة (2007) نمو في الإنفاق العام بنسبة 11.00 % و بقي هذا الإرتفاع سنة (2008) مستمرا لكن بحدّة أكبر، حيث سجلت نسبة النمو في الإنفاق العام و مقدارها 23.70 %، أما فيما يخص سنة (2009)، فقد بقي الإنفاق العام في ارتفاعه إلا أن نسبة النمو كانت منخفضة جدا و هذا بتسجيل نسبة 6.33 % التي لم تشهدها الميزانيات خلال الفترة (1999-2009) إلا في سنة (2004) سنة نهاية برنامج الإنعاش الاقتصادي .

تميزت فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي بإرتفاع حاد جدا بين بدايتها و نهايتها (2005-2009)، فقد ارتفع الإنفاق العام من ما يفوق 2302 مليار دينار لسنة (2005) إلى ما يفوق 5191 مليار دينار سنة (2009) أي بنسبة نمو 225 % .

و بصفة عامة فقد شهدت فترة الدراسة نموا في النفقات العامة خلال الفترتين المتزامنتين مع البرامج التنموية، حيث يعتبر النمو خلال الفترة الأولى (1999-2004) نموا طبيعيا راجعا للظروف المعتادة مثل النمو السكاني و ما نتج عنه من تمويل السكن و الصحة و التعليم و فتح مناصب الشغل، أما بالنسبة للفترة الثانية (2005-2009) التي شهدت إرتفاعا حادا في نسبة نمو الإنفاق، فيعود السبب إلى محاولة ضخ كمية كبيرة من الأموال في الإطار السياسة المالية المحضرة (نظرية السقي بالمضخة) وهذا من أجل إعطاء الدفع الأولي للاقتصاد الوطني، في إطار تكوين قاعدة إقتصادية صلبة يعتمد عليها الاقتصاد الوطني في سنواته المقبلة رغم هذه الجهود الحثيثة من طرف الحكومة في تمويل الاقتصاد الوطني، إلا أن هناك فريق من الاقتصاديين أعاد سبب نمو الإنفاق الحاصل إلى إرتفاع أسعار البترول التي شهدت إرتفاعا كبيرا في فترة

الرواج الاقتصادي العالمي التي سبقت الأزمة المالية العالمية، وستترك الحكم على هذه النقطة للفصل القادم في إطار تقييم السياسة المالية .

2.2.1.1.2.3. تطور أقسام الإنفاق العام

كما تمت الإشارة إليه سابقاً، فإن المشرع الجزائري قسم الإنفاق العام إلى قسمين هما :

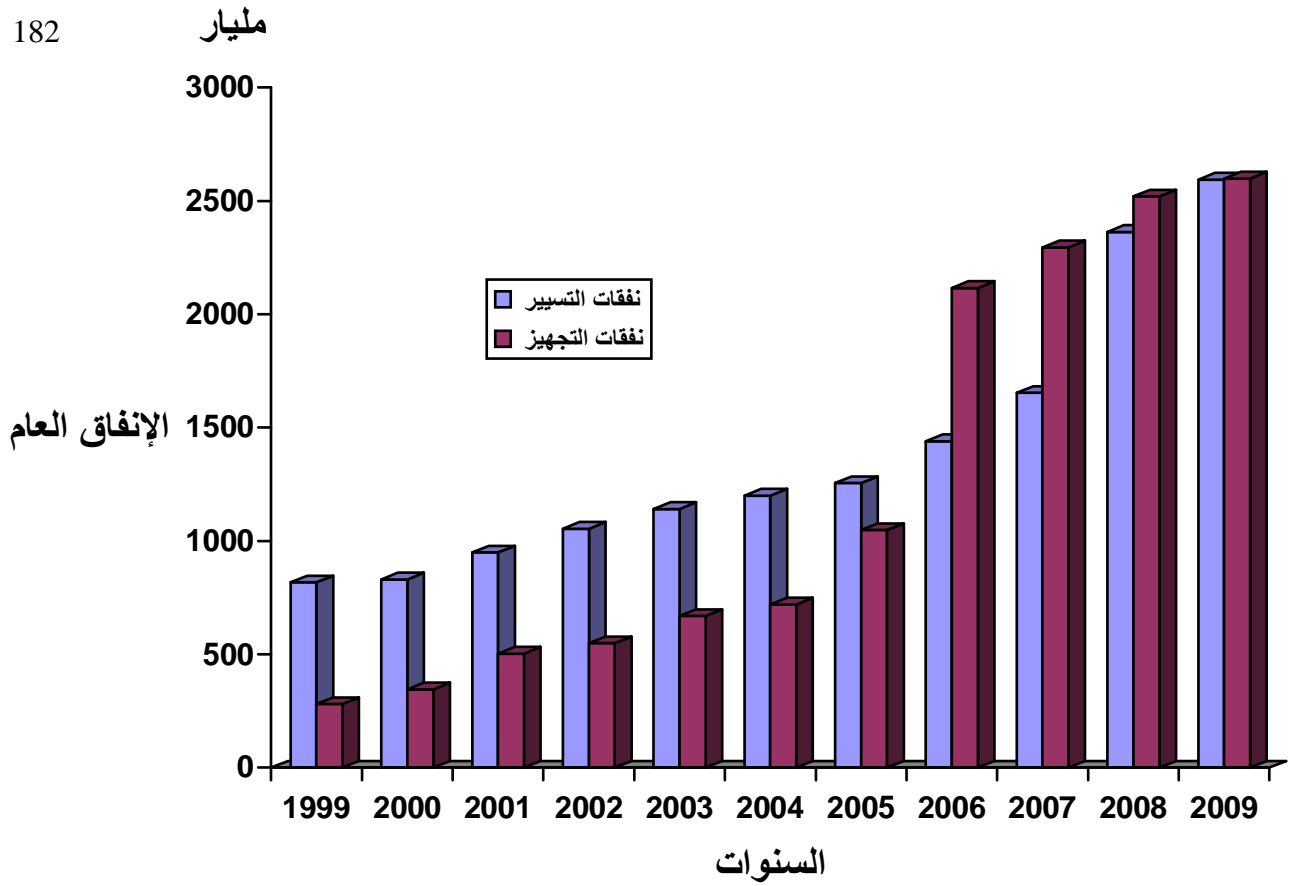
- نفقات التسيير

- نفقات التجهيز .

و في ما يلي استعراض لتطور كل قسم من أقسام الإنفاق العام .

جدول رقم 08: تطور أقسام الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1999-2009) [135]

نفقات التجهيز			نفقات التسيير			
نسبتها إلى مجموع الإنفاق %	نسبة نمو النفقة %	مبلغ النفقة ألف دج	نسبتها إلى مجموع الإنفاق	نسبة نمو النفقة %	مبلغ النفقة ألف دج	
25.57	————	280884000	74.43	————	817692715	1999
29.43	23.20	346010000	70.57	1.51	830084800	2000
34.68	45.54	503600000	65.32	14.29	948760000	2001
34.27	9.01	548978000	65.73	11.02	1053366167	2002
36.97	21.94	669424000	63.03	8.38	1141685900	2003
37.5	7.55	720000000	62.50	5.10	1200000000	2004
45.5	45.51	1047710000	54.50	4.60	125527300	2005
59.52	101.95	2115879320	40.48	14.68	1439548823	2006
58.6	8.42	2294050360	41.87	14.80	1652698265	2007
51.6	9.80	2519002500	48.40	42.98	2363188169	2008
50.04	3.12	2597717000	49.96	9.75	259374185	2009



شكل رقم 14: تطور أقسام الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1999-2009) [136]

لقد شهدت أقسام الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2009-1999) تطورا كبيرا، وهذا تبعا للمخططات التنموية المتبعة، فمن الشكل رقم (14) لاحظنا ما يلي :

- نفقات التشغيل : شهدت نفقات التشغيل في الجزائر تطورا محسوسا من خلال معدلات النمو المشار إليها سابقا، فقد سجلت سنة (1999) إستحواذ نفقات التشغيل على نسبة كبيرة جدا من مجموع الأنفاق العام بلغت 74.43%، وهذه النسبة لم تكن بالغريبة كون نفقات التشغيل في الجزائر كانت دائما تفوق نسبة نفقات التجهيز، كون نفقات التشغيل تغطي أكبر باب من الإنفاق في الجزائر و المتمثل في النفقات الخاصة بوسائل المصالح و الذي بدوره يغطي أكبر قسم هو مرتبات العمال بالإضافة إلى المنح و المعاشات والنفقات الإجتماعية، و قد سجلت سنة (2000) نموا متواضعا جدا لنفقات التشغيل بلغت نسبة 1.51% مع تسجيل تراجع في نسبة نفقات التشغيل إلى مجموع الإنفاق العام و ذلك بتراجعها من 74.43% سنة (1999) إلى 70.57% سنة (2000).

أما سنة (2001) باعتبارها سنة إطلاق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، فقد شهدت نموا معتبرا في نفقات التشغيل بلغ 14.29% و هذا نتيجة سياسة الدولة في ظل هذا المخطط و الرامي إلى خفض معدلات البطالة، إلا أن نسبة نفقات التشغيل إلى مجموع الإنفاق بقيت تتراجع حيث أصبحت تمثل 65.32% .

لقد بقيت نفقات التسيير تنمو سنويا بمعدلات متذبذبة تميل إلى التناقص فقد نمت سنة (2002) بنسبة 11.02% و سنة (2003) بنسبة 8.38%، و قد شهدت سنتي (2004) و (2005) أدنى نسب نمو نفقات التسيير حيث بلغت على التوالي نسبة 5.10% و 4.60%، كل هذا كان مع استمرار انخفاض نسبة ما تمثله نفقات التسيير من مجموع الإنفاق العام باستثناء سنة (2002) التي شهدت عودة نسبية حيث سجلت 65.73% لتعود و تنخفض سنة 2003 إلى 63.03% و 62.50% سنة (2004) و 54.40% سنة (2005).

و باعتبار أن سنة (2005) هي سنة بداية البرنامج التكميلي لدعم النمو، إلا أن النمو المتوقع للنفقات الخاصة بالتسيير ظهر جليا سنة (2006) حيث عادت نفقات التسيير لترتفع و تسجل نموا مقداره 14.68% مع استمرار انخفاض نسبتها إلى مجموع الإنفاق العام حيث و لأول مرة ينخفض تحت مستوى النصف حيث سجل 40.48% و يرجع هذا إلى السياسة المتبعة من طرف الحكومة و المتمثلة في محاولة إرساء ركائز إقتصاد جديد مدعم بمنشآت قاعدية متطورة .

و قد بقيت نفقات التسيير تحقق نموا سنويا حتى نهاية الفترة مع عودة إرتفاع نسبتها إلى مجموع الإنفاق العام، فقد سجلت سنة (2007) نموا مقداره 14.80% كما ارتفعت نسبتها إلى مجموع الإنفاق العام إلى 41.87% .

هذا و قد شهدت سنة (2008) أكبر نسبة لنمو الإنفاق العام طول فترة الدراسة، حيث سجلت نسبة نمو قدرها 42.98% مع إرتفاع نسبتها إلى مجموع الإنفاق العام قدرت ب 48.40% و قد يعود ذلك إلى نجاح السياسة المطبقة و بداية تحقيق مداخل كبيرة قد يكون سببها فترة الرواج التي شهدها العالم قبل الأزمة المالية العالمية و التي لم يظهر أثرها في الجزائر سوى نهاية سنة (2008) .

و على عكس ما حدث سنة (2008)، فقد شهدت سنة (2009) تدهورا في نسبة نمو نفقات التسيير حيث سجلت نسبة 9.75% فقط، إلا أن نسبتها إلى مجموع الإنفاق العام ارتفعت حيث قاربت نفقات التسيير وسجلت 49.96% و هذا ما أرجعه البعض إلى بلوغ أهداف البرنامج و تراجع نفقات التجهيز .

و عموما فقد استحوذت نفقات التسيير على نسبة متوسطة من مجموع الإنفاق قدرها 57.95% ما يظهر طبيعة الاقتصاد غير المنتج، حيث أن نفقات التسيير لا تخلق قيمة مضافة .

- نفقات التجهيز : تهدف البرامج التنموية المسطرة خلال الفترة (1999-2009) و المتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو بالأساس إلى تحقيق معدلات نمو إقتصادي معتبرة ما

ينعكس مباشرة على معيشة المواطن و كذا جميع المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، و قد استوعبت الحكومة أن هذا الهدف الأساسي لن يكون إلا بتجهيز الاقتصاد بالوسائل و الأدوات المناسبة لدفع عجلة التنمية، و قد كان ذلك من خلال رفع نسب نفقات التجهيز بالنسبة إلى مجموع الإنفاق العام، حيث شهدت فترة الدراسة استمرار ارتفاع هذه النسبة سنويا .

لقد استحوذت نفقات التسيير منذ فترة طويلة في الجزائر على أكبر نسبة من مجموع النفقات حتى بداية البرامج التنموية، و قد شهدت فترة الدراسة نموا متسارعا لنفقات التجهيز لم يسبق لها أن حدثت في الجزائر و هذا نتيجة إطلاق البرامج التنموية .

لقد كانت نفقات التجهيز سنة (1999) تمثل نسبة 25.57% من مجموع الإنفاق العام، لتتمو سنة (2000) بنسبة 23.20% و ترتفع نسبة مشاركتها في الإنفاق العام إلى 29.43%، و قد سجل في بداية برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي نسبة نمو كبيرة لم تسجل من قبل قدرت بـ 45.54% مع تسجيل زيادة في مشاركتها في الإنفاق العام قدر بـ 34.68% و بقي هذا الارتفاع في نسبة نفقات التجهيز مستمرا إلى غاية سنة (2005) دون أن يفوق نسبة نفقات التسيير .

و مع حلول سنة (2006) و لأول مرة تجاوزت نفقات التجهيز حد النصف لتسجيل لأول مرة 59.52% و كان ذلك نتيجة طبيعية لبداية أضخم برنامج تنموي عرفته الجزائر، حيث حاولت الحكومة ضخ مقدار كبير جدا من المال و هذا لدفع عجلة التنمية و إرساء دعائم النمو الاقتصادي و كان ذلك برفع نفقات التجهيز إلى الحد لم يسبق له مثيل حيث بلغ النمو نسبة 101.95%، و بقي هذا النمو يحدث طوال فترة البرنامج لكن بنسب ضعيفة، و بقيت نفقات التجهيز تفوق نسبة نفقات التسيير حتى آخر سنة في البرنامج أين اقتربت نفقات التجهيز إلى حد الـ 50% لتكاد تتساوى مع نفقات التسيير، و يعود هذا النمو المتناقص الحاصل في نسبة نفقات التجهيز بالنسبة لمجموع الإنفاق العام إلى استجابة الاقتصاد للصدمة المالية التي حدثت سنة (2006) و التي تعتبر قاعدة البرنامج، فقد بقي النمو يحدث سنويا بنسب متناقصة و هذا حسب الخطة السنوية و تقدم نسبة البرنامج .

3. 2.1.1.2.3. علاقة الإنفاق العام بالنواتج الداخلي الخام

وفق ما تمت الإشارة إليه سابقا، فإن البرامج التنموية المسطرة خلال الفترة (1999-2009) كانت تهدف بالأساس إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، و هذا من خلال زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني الشيء الذي دفع الحكومة إلى رفع الدخل الوطني كي ينعكس ذلك مباشرة على نصيب الفرد من هذا الدخل.

و كما هو معروف فإن هناك علاقة طردية مباشرة بين الإنفاق العام و الدخل الوطني الذي عبرنا عنه في مقامنا هذا بالنتاج الداخلي الخام، و سبب اختيارنا لهذا المقياس هو قدرة السلطات المالية المختصة على التنبؤ بما سيؤول إليه الناتج الداخلي، و كذا كون الإنفاق العام سينفق داخل البلاد ما ينعكس على الناتج الداخلي و يؤثر فيه، و كون الإنفاق العام لا يؤثر مباشرة على التحويلات التي ستدخل من الخارج، و كذا أن النفقات ستنتفق بنفس الأسعار التي حسب بها الناتج الداخلي الخام .

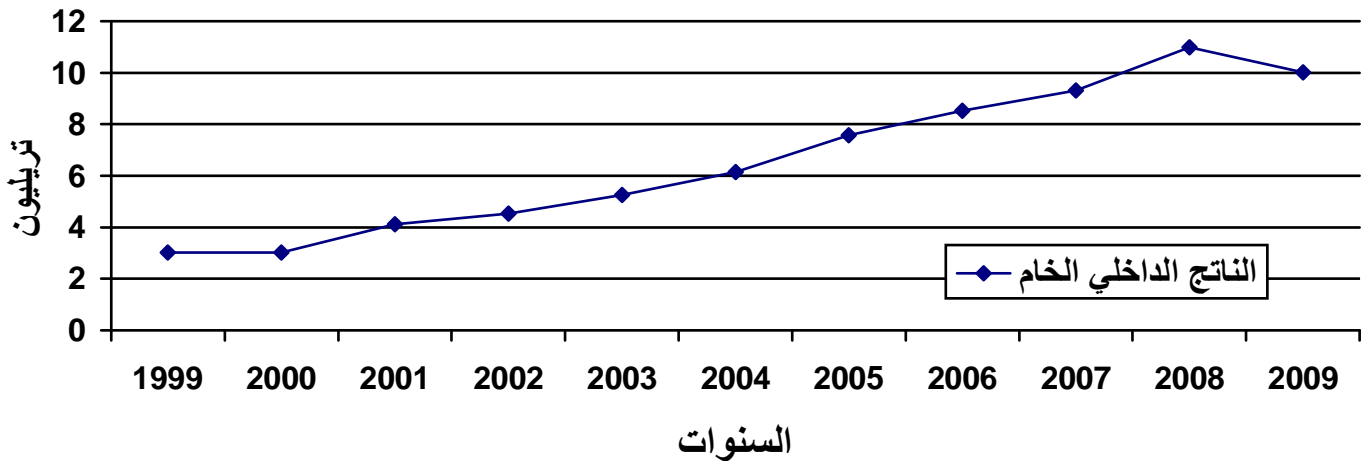
إن المنتبغ لتطور نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1999-2009) يلاحظ أنه تطور بشكل ملحوظ حيث سجل نمواً متوسطاً سنوياً لفترة الدراسة قدر بـ 13.37 % .

إن معدلات نمو الناتج الداخلي الخام للثلاث سنوات الأولى كانت مضطربة، فقد انتقل النمو من 36.90 % سنة 2000 إلى 2.52 % و 6.99 % سنتي (2001) و (2002) على التوالي ، و قد بقي الناتج الداخلي الخام يسجل ارتفاعاً سنوياً لكن هذه المرة بمعدلات نمو معتبرة متزايدة سنوياً، فقد سجلت سنتي (2003) و (2004) نمواً مقدراً بـ 16.13 % و 17.10 % على التوالي يرجع ذلك إلى المبالغ المالية التي ضخّت في الاقتصاد سنة (2001) برسم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، التي أحدثت صدمة مالية ظهرت نتائجها السنة الموالية مباشرة و امتدت حتى نهاية البرنامج .

و حسب الجدول رقم 08 فإن نسبة نمو نفقات التجهيز المسجلة سنة (2005) و (2006) والمقدرة على التوالي بـ 45.51 % و 101.95 % ظهرت نتيجتها مباشرة على الناتج الداخلي الخام حيث سجل سنة (2005) أكبر نسبة نمو لم تسجل منذ سنة (2000) و بقي هذا الأثر الإيجابي يسجل حتى نهاية البرنامج التكميلي لدعم النمو .

جدول رقم 09 : علاقة الإنفاق العام بالنتائج الداخلي الخام [72] [74].

نسبة نفقات التجهيز إلى الناتج الداخلي الخام (%)	نسبة نفقات التسيير إلى الناتج الداخلي الخام (%)	نسبة مجموع الإنفاق العام إلى الناتج الداخلي الخام	نسبة نمو الناتج الداخلي الخام (%)	الناتج الداخلي الخام بأسعار السوق (ألف دج)	
9.32	27.15	36.47	_____	3011927000	1999
8.39	20.13	28.39	36.90	4123514000	2000
11.91	22.44	34.35	2.52	4227113000	2001
12.13	23.29	35.42	6.99	4522773000	2002
12.74	21.73	34.47	16.13	5252321000	2003
11.70	19.51	31.21	17.10	6150450000	2004
13.85	16.59	30.44	22.98	7563610000	2005
24.83	16.89	41.83	12.65	8520557000	2006
24.65	17.75	42.4	9.22	9306244000	2007
22.91	21.49	44.4	18.13	10993800000	2008
25.93	25.89	51.82	8.18-	10017515000	2009



شكل رقم 15 : تطور الناتج الداخلي الخام [136]

من الجدول رقم 09 تظهر لنا العلاقة الطردية من الإتجاه الثاني و المتعلق بأثر زيادة الناتج الداخلي الخام على الإنفاق العام بصفة عامة، و على شقيه بصفة خاصة، و كما تمت الإشارة إليه سابقا فإن الزيادة المستمرة في الناتج تبعتها زيادة مستمرة في نسبة الإنفاق العام منه، فقد شهدت فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي زيادة مضطربة في الإنفاق العام كان متوسطها 33.86% أما الفترة التي فاقت فيها نفقات التجهيز نسبة نفقات التسيير (2006-2009) و التي انعكست على الناتج بالإيجاب، اثرت في نسبة الإنفاق العام، وهذا بتسجيل متوسط نمو في الإنفاق العام للأربع سنوات مقداره 45.11%

ما يجعلنا نقول ان هناك علاقة طرية من الجهتين ظهرت جلية خلال فترة الدراسة ما يدل على وصول البرامج التنموية لأحد الأهداف المسطرة لها و هو تحقيق زيادة في الناتج الداخلي الخام كما هو موضح في الشكل رقم 15.

2.1.2.3. الإيرادات العامة في الجزائر.

تعتبر الإيرادات في مختلف الاقتصاديات الشق الثاني للسياسة المالية، وهذا لما تقدمه للاقتصاد من وسيلة لتوجيه الاقتصاد الوطني وتمويله، وكباقي دول العالم تلقى الإيرادات في الجزائر اهتماما كبيرا وسط دائرة القرار المالي على مر السنين و اختلاف المناهج الاقتصادية التي مرت بها الجزائر من اشتراكية إلى اقتصاد السوق، كما أن للإيرادات العامة في الجزائر بعض الخصوصية تعود للتركيبية الاقتصادية للدولة و لنوع مواردها، وفي ما يلي سنتطرق إلى طبيعة الإيرادات في الجزائر مع محاولة تحليل طبيعة الإيرادات الجزائرية خلال الفترة 1999-2009 التي شملت البرنامجين التنمويين.

1.2.1.2.3. مكونات الإيرادات في الجزائر

تعتمد كل الدول العالم بما فيها الجزائر إلى تنويع مصادر إيراداتها وهذا كي تضفي شيئا من المرونة، في معالجة الاحتياجات المتزايدة لأفراد المجتمع.

فحسب المادة 11 من القانون (17/84) المتعلق بقوانين المالية تتضمن موارد الميزانية العامة للدولة

ما يلي:

* الإيرادات ذات الطابع الجبائي و كذا حاصل الغرامات.

* مداخيل الأملاك التابعة للدولة.

* التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة و الأتاوى.

* الأموال المخصصة للمساهمات و الهدايا.

* التسديد بالرأسمال للقروض و التسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة و كذا الفوائد المترتبة عنها.

* مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.

* مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.

* الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المحسوبة و المحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به.

وتنقسم موارد الميزانية إلى قسمين [63] ، أولهما موارد إجبارية وتتمثل في الإيرادات الإجبارية و الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي و كذا الغرامات ، وثانيهما موارد اختيارية وتتمثل في مداخيل أملاك الدولة و التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة و الأتاوى و أموال المساهمات و الهدايا و الهبات.

إن موارد الميزانية سالفة الذكر بقسميها الاختياري و الإجباري تتكون من مجموعة من الموارد وهي كالتالي :

1.1.2.1.2.3.1.1.2.3 الإيرادات ذات الطابع الجبائي و كذا حاصل الغرامات

وهي المبالغ التي تجبها الدولة والموجهة لتمويل الخزينة العمومية بغرض تغطية النفقات العامة وتشمل :

-الضرائب المباشرة:هي الضريبة المفروضة على جميع أنواع المداخيل.

- حقوق التسجيل و الطابع:وهي ضريبة تفرض بمناسبة إبرام عقد قانوني أو استخراج وثائق إدارية أو قضائية.

-الضرائب غير المباشرة:وهي مجموعة الضرائب التي تحمل داخل سعر سلعة استهلاكية و تخص فقط المنتجات غير الخاضعة للرسوم على رقم الأعمال(كالذهب و الكحول).

-الحقوق الجمركية:وهي الضريبة المفروضة على المكلف بمناسبة استيراده لسلعة ما أو تصديره لها،وتفرض على السلعة لا الشخص.

-الجباية البترولية: وهي مجموع المبالغ التي تحصلها الدولة نتيجة نشاط بترولي قد يأخذ وجهين، أولاً عند إنتاج البترول السائل و الغاز، وثانياً على الأرباح الناتجة عن نشاطات بترولية، المتعلقة بالبحث و الاستغلال و النقل عبر القنوات.

-الغرامات: وهي مجموع المبالغ المحصلة نتيجة عقوبات مالية مفروضة على المخالفين، المفروضة من طرف هيئات إدارية أو قضائية.

2.1.2.1.2.3. مداخل الأملك التابعة للدولة

وتأخذ شكلين:

-مداخل التصفية: وهي المبالغ التي تحصل عليها الدولة مقابل تصفية ثرواتها، وهذا بشكل اتفاقي بين الدولة و المستفيد من ذلك عن طريق التنازل وقد تكون أراضي، مساكن..... الخ.

- مداخل الاستغلال: وهي المداخل التي تتحصل عليها الدولة مقابل تأجيرها لأملكها أو إعطاء رخصة استغلال لأحد المستثمرين من أجل استغلال المناجم أو مقالع الحجارة أو مداخل الغابات.

3.1.2.1.2.3. التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة و الأتاوى

وهي الأموال التي تحصلها الدولة مقابل استفادة شخص ما من خدماتها و المتمثلة في:

-المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية و التجارية للدولة مقابل ما تؤوله من خدمات.

-المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة مثل ما تقدمه من منتجات مصرفية.

-المكافآت المحصلة من النشاطات الإدارية.

4.1.2.1.2.3. الأموال المخصصة للمساهمات و الهدايا

هي مجموع الأموال التي تتحصل عليها الدولة دون مقابل عيني أو معنوي و تتمثل في الإسهامات المالية المقدمة من طرف الأفراد و المؤسسات و الهيئات بمحض إرادتهم بهدف تمويل نفقة عمومية.

5.1.2.1.2.3. التسديد بالأسمال للقروض و التسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها:

وهي مجموع المبالغ المحصلة جراء بلوغ أجل تسديد أقساط القروض و الفوائد المترتبة عنها الممنوحة لهيئات و مؤسسات قد تكون وطنية أو أجنبية*.

2.2.1.2.3. تحليل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1999-2009).

1.2.2.1.2.3. تطوير الإيرادات العامة في الجزائر

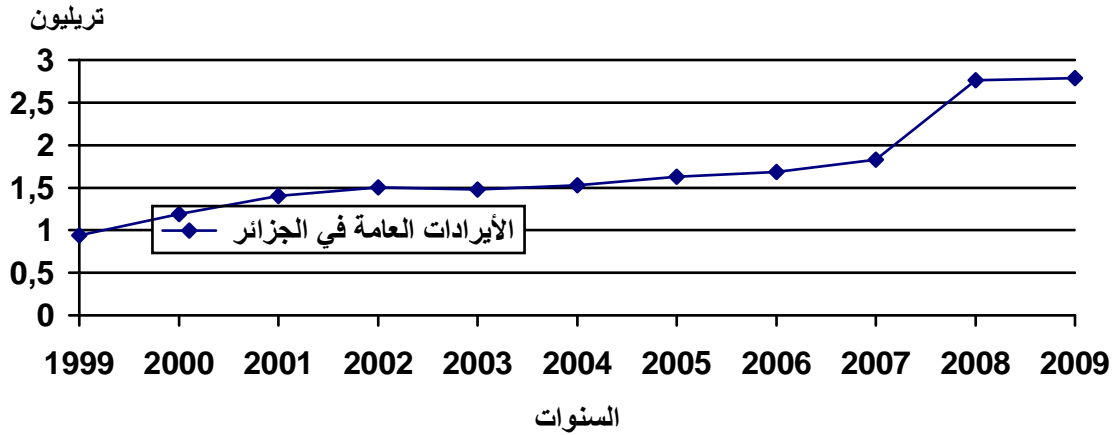
فرضت خصوصية المرحلة المتمثلة في إعادة إطلاق الاقتصاد الوطني من جديد بعد عشرية كاملة من الركود على الحكومة حشد كل الإمكانيات المالية المتاحة لإنجاح البرامج التنموية المسطرة خلال الفترة (1999-2009) وإيصال كل برنامج الى الأهداف المسطرة من أجله وفي ما يلي سنعرج على نمو الإيرادات العامة في الجزائر من خلال الجدول و الشكل التاليين:

جدول رقم 10 تطور الإيرادات العامة في الجزائر [135]

نسبة نمو الإيرادات العامة (%)	مقدار نمو الإيرادات العامة (ألف دينار)	مبلغ الإيرادات العامة (ألف دينار)	
-	-	937.100000	1999
27.57	258407594	1195507594	2000
17.81	212942500	1408450094	2001
06.89	96810000	1505260094	2002
1.66 -	25067200 -	1480192894	2003
3.89	57579612	1537772506	2004
5.98	91987494	1629760000	2005
3.28	53534000	1683294000	2006

* - الإطلاع على الجدول الذي يوضح الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة، يرجى الرجوع إلى ملحق قانون المالية الجدول (أ) .

8.79	147994000	1831288000	2007
50.87	931712000	2763000000	2008
0.85	23600000	2786600000	2009



شكل رقم 16 : تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1999-
[136]2009

من خلال الجدول رقم 10 استطعنا تسجيل بعض الملاحظات الخاصة بنمو الإيرادات العامة بالجزائر وكانت كما يلي:

- استمرار نمو الإيرادات سنويا بشكل غير مستقر.
- سجل خلال فترة الدراسة نمو متوسط للإيرادات بلغ 12.42% وهي نسبة معقولة إلى حد ما وهذا للظروف الاقتصادية التي ميزت الفترة داخليا و خارجيا.
- سجل سنة (2003) أدنى نسبة نمو للإيرادات و بلغت -1.66% ويعود ذلك الى طبيعة مكونات الإيرادات العامة في الجزائر و الصدمات الخارجية المؤثرة على إيرادات الجزائر.
- سجلت سنة (2008) أكبر نسبة نمو للإيرادات وبلغت 50.87% وهذا يعود إلى حالة الزواج التي شهدتها العام قبل الأزمة المالية العالمية، و كذا حرص السلطات في الجزائر على تمويل البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي شارف على نهايته و محاولة استكمال المشاريع المعطلة من سنة (2007).

2.2.2.1.2.3. تطور مكونات الإيرادات العامة في الجزائر

حسب الجدول (أ) الملحق بقانون المالية ،تتكون موارد الميزانية العامة في الجزائر من جزئين رئيسيين هما:

-الموارد العادية: والتي تتكون بدورها من :

* الإيرادات الجبائية.

* الإيرادات العادية.

* الإيرادات الأخرى.

-الجباية البترولية:هي الموارد التي تحصل عليها إدارة الضرائب من المؤسسات المنتجة للبترول في الجزائر و في ما يلي استعراض لتطور كل جزء على حدى:

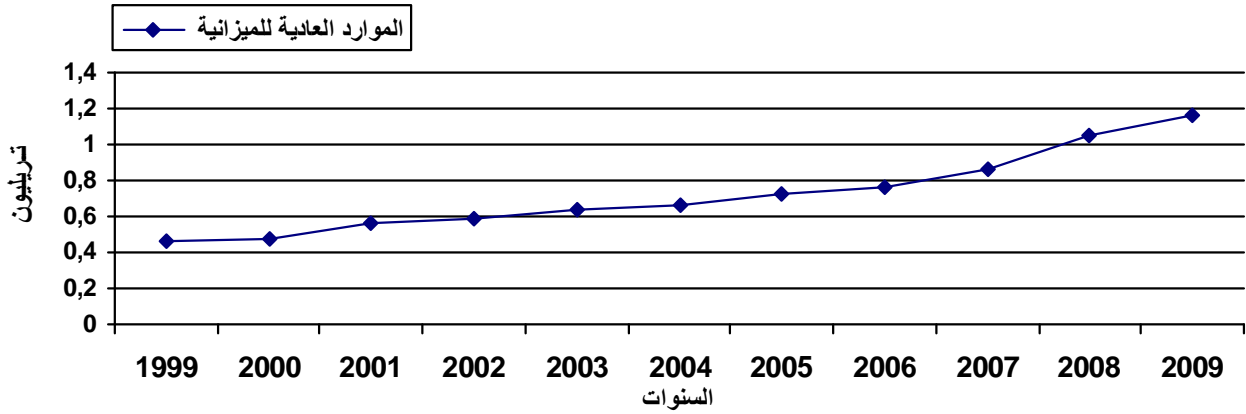
-الموارد العادية:في هذا الجزء من بحثنا سنتطرق إلى تطور الموارد العادية و مكوناتها على طول فترة الدراسة مع إظهار نسبة مشاركتها في الإيرادات العامة كما يلي:

* تطور الموارد العادية بالنسبة للإيرادات العامة:

جدول رقم 11: تطور الموارد العادية بالنسبة للإيرادات العامة [135]

نسبة الموارد العادية إلى الإيرادات العامة	نسبة نموها	مقدار نموها	مبلغ الموارد العادية	
48.77	—	—	457100000	1999
39.53	2.98	13650000	470750000	2000
40.10	19.56	92090000	562840000	2001
38.91	3.73	21010000	583850000	2002
43.33	9.51	55530000	639380000	2003
43.57	4.13	26420000	665800000	2004

44.83	9.75	64960000	730760000	2005
45.58	4.99	36534000	767294000	2006
46.86	11.85	90994000	858288000	2007
37.91	22.05	189312000	1047600000	2008
41.55	10.54	110500000	1158100000	2009



شكل رقم 17 : تطور الموارد العادية بالنسبة للإيرادات العامة [136]

شهدت فترة الدراسة بين (1999-2009) نموا مستمرا في مقدار الموارد العادية إلا أن هذا النمو كان مضطربا، فقد سجلت سنة (2000) أدنى نسبة للنمو قدرت ب 2.98% على عكس سنة (2008) التي سجلت أكبر نسبة نمو قدرت 22.05% وقد شهدت باقي السنوات تأرجحا في نسبة النمو بين 3% و 11%.

ويعود ارتفاع نسبة نمو الموارد العادية سنة (2001) الى إرادة الحكومة في حشد كل الإمكانيات المالية المتوفرة و الممكن توفيرها من أجل دفع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

أما ارتفاع نسبة نمو الموارد العادية سنة (2008) فيعود إلى بداية تغير الملامح العامة لوسائل تمويل

لميزانية، باعتبار أن الاقتصاد بدأ يسير نحو تمويل نفسه بنفسه و محاولة التخلي عن الجباية البترولية

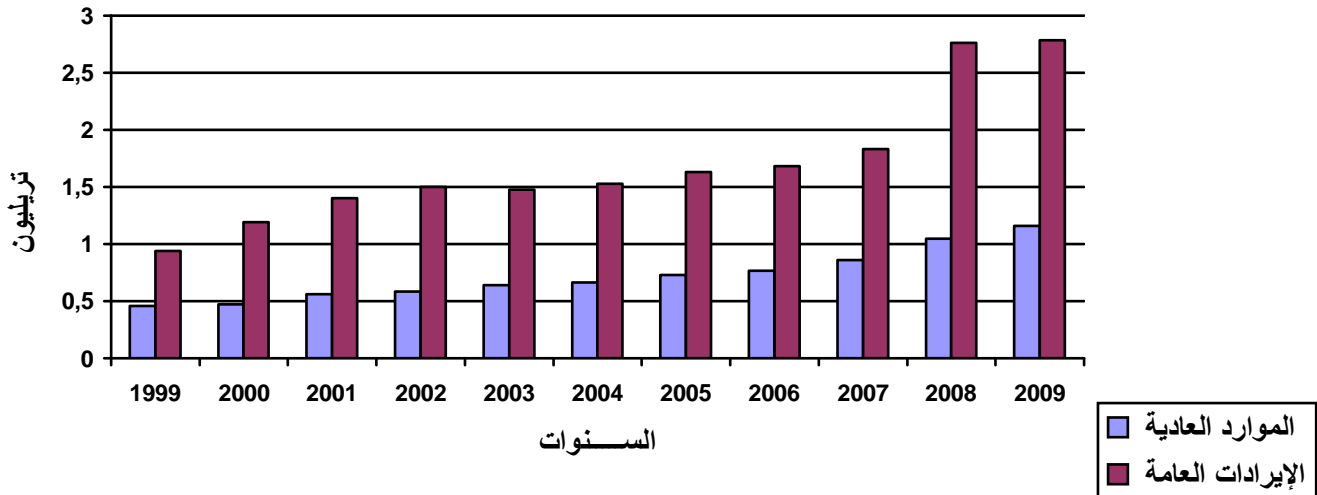
رغم ضعف متوسط النمو السنوي للموارد العادية المقدر ب 9.90%.

وفيما يخص نسبة الموارد العادية إلى الإيرادات فنلاحظ في الخمس سنوات الأولى (1999-2003) تذبذبا ميز المرحلة، فقد تأرجحت نسبة الموارد العادية إلى الإيرادات العامة بين 48.77% كأعلى نسبة و (38.91%) كأدنى نسبة مسجلة، بنسبة متوسطة قدرها 42.12%.

أما الفترة الثانية الممتدة من سنة (2004) إلى غاية سنة (2009) فقد شهدت بداياتها نموا مستمرا في نسبة الموارد العادية إلى الإيرادات العامة تتراوح بين 43.57% كحد أدنى و 46.86% كحد أقصى، إلا إن سنة (2008) شهدت تراجع هذه النسبة إلى (37.91%) الشيء الذي قد يعود إلى حرص الحكومة على استغلال الظروف العالمية السائدة وارتفاع أسعار البترول التي زامت فترة الزواج، وقد عادت النسبة إلى الارتفاع سنة (2009) لتبلغ 41.55%.

وقد سجلت الفترة الثانية الممتدة بين (2004-2009) نسبة متوسطة قدرها 43.38% أي بزيادة على متوسط الفترة الأولى قدرها 1.26%.

يعتبر الارتفاع المستمر لنسبة الموارد العادية إلى الإيرادات العامة مظهرا مباشرا بالخير للدولة الجزائرية ما يعكس السياسة المتبعة لتحويل موارد الخزينة من ريع الأرض إلى التغذية الذاتية، فقبل سنة (1999) كانت الجباية العادية لا تكاد تذكر أمام الجباية البترولية، إلا أن السياسة المتبعة خلال العشرية الأخيرة دفعت بالموارد العادية لأن تصل إلى مستويات جد مرتفعة بلغت خلال فترة الدراسة متوسط قدره 42.81%.



شكل رقم 18: الموارد العادية بالنسبة للإيرادات العامة [136]

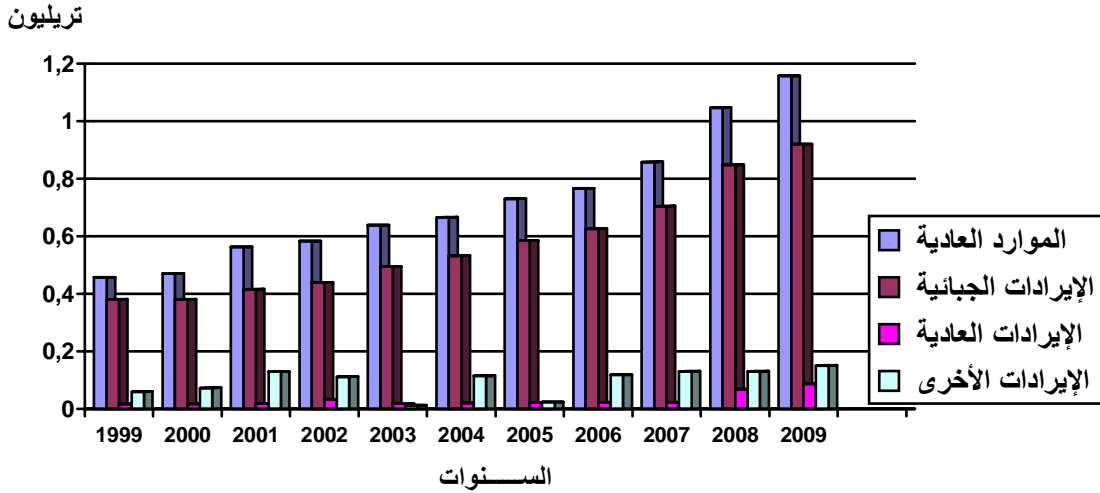
إن الأهمية البالغة التي تميزت بها الموارد العادية تأتي في الأساس من مكوناتها، ولا يستطيع أحدنا أن يفسر التغيرات التي حصلت في الموارد العادية دون أن يعرج على مكوناتها و حيث ترجع كل التغيرات الحاصلة في الموارد العادية إلى التغيرات الحاصل في مكوناتها، وهذا ما سنتطرق إليه في الجزء اللاحق.

* تطور مكونات الموارد العادية بالنسبة للإيرادات العامة:

تعتبر الموارد العادية مجموع الموارد المالية التي تحصلها الدولة من مصادر معروفة مسبقا يسهل التنبؤ بحصيلتها و هذا لدوريتها في الميزانية السنوية و تحضى الموارد العادية باهتمام القائمين على القرار المالي في الدولة بسبب احتوائها على الضريبة التي تعد أداة للتوجيه الاقتصادي وفي ما يلي محاولة تتبع و تفسير تطور مكونات للموارد العادية:

جدول رقم 12: تطور مكونات الموارد العادية و نسبتها للإيرادات العامة [135]

الإيرادات الأخرى		الإيرادات العادية			الإيرادات الجبائية				
نسبتها الى الإيرادات العامة	نسبتها الى الموارد العادية	مبلغها (الف دينار)	نسبتها الى الإيرادات العامة	نسبتها الى الموارد العادية	مبلغها (الف دينار)	نسبتها الى الإيرادات العامة	نسبتها الى الموارد العادية	مبلغها (الف دينار)	
6.4	13.14	60000000	1.81	3.71	17000000	40.56	83.15	380100000	1999
6.14	15.51	73000000	1.42	3.61	17000000	31.97	80.88	380750000	2000
9.19	22.93	129000000	1.28	3.19	18000000	29.63	73.88	415840000	2001
7.47	19.19	112000000	2.19	5.65	33000000	29.25	75.16	438850000	2002
8.58	19.79	126500000	1.25	2.89	18500000	33.50	77.32	494380000	2003
7.47	17.14	114000000	1.27	2.92	19500000	34.83	79.94	532300000	2004
7.58	16.89	123400000	1.34	3.01	22000000	35.91	80.10	585360000	2005
7.06	15.47	118650000	1.33	2.93	22500000	37.19	81.60	626144000	2006
7.13	15.22	130500000	1.25	2.67	23000000	38.48	82.11	704788000	2007
4.73	12.47	130500000	2.47	6.53	68500000	30.71	81.00	848600000	2008
5.4	20.01	150500000	3.10	7.47	86600000	33.05	79.52	921000000	2009



شكل رقم 19: تطور مكونات الموارد العادية [136]

من خلال الجدول رقم 12 و الشكل رقم 19 نستطيع الخروج ببعض الملاحظات نسردها من خلال

ثلاث أقسام هي:

- الملاحظات الخاصة بالإيرادات الأخرى: تعتبر الإيرادات الأخرى غير ثابتة و باعتبارها مورد مالي غير ثابت فإنها شهدت خلال فترة الدراسة نموا معتبرا ميزه التذبذب في غالب الأحيان، مع حفاظها على نسبة معقولة من الموارد العادية وبنسبة منخفضة بعض الشيء من مجموع الإيرادات العامة، فقد سجلت خلال فترة الدراسة نسبة متوسطة إلى الموارد العادية قيمتها 17.06% ونسبة متوسطة إلى الإيرادات العامة قدرها 7.01%، فخلال هذه الفترة سجل نمو متذبذب للإيرادات الأخرى لم يكن بالمزعج بحكم ضعف مشاركتها في تشكيل الإيرادات العامة.

- الملاحظات الخاصة بالإيرادات العادية: تشمل الإيرادات العادية على الأموال الناتجة من حاصل دخل الأملاك الوطنية و الحواصل المختلفة للميزانية وكذا الإيرادات النظامية وقد شهدت فترة الدراسة نمو محتشم جدا يميل إلى الاستقرار و يظهر ذلك جليا في التذبذب الحاصل في نسبتها إلى الموارد العادية، فقد سجلت 2.67% كأدنى نسبة سنة (2007) و 7.47% كأعلى نسبة سنة (2009) مع تحقيق نسبة متوسطة من الموارد العادية قدرها 4.05%.

تعتبر الإيرادات العادية المكون الأقل مساهمة في الإيرادات العامة و هذا من خلال متوسط نسبة مشاركة في الإيرادات العامة قدره 1.70% وهذا لعدة أسباب أهمها قد يكون حرص الحكومة على دعم النشاطات المنتجة و تشجيع القطاعات المتعلقة بالإنتاج المنجمي كمقالع الحجارة و المناجم.... الخ وهذا من أجل توفير المادة الأولية المستعملة في عمليات البناء علما أن الجزائر ومنذ بداية برنامج دعم الانعاش الاقتصادي وهي عبارة عن ورشة كبيرة استهلكت ملايين الأطنان من المنتجات المنجمية.

• الملاحظات الخاصة بالإيرادات الجبائية: شهدت فترة الدراسة الممتدة بين سنة (1999 و 2009) نموا ملحوظا في الإيرادات الجبائية لكن بنسب متواضعة رغم اعتبارها الجزء الأهم من الموارد العادية وهذا من خلال الدور المالي والاقتصادي الذي تلعبه كموجه ومصحح اقتصادي.

إن الأهمية التي تلعبها الإيرادات الجبائية في الموارد العادية يظهر جليا من خلال ارتفاع نسبتها، فقد سجلت نسبة مرتفعة كمتوسط للإيرادات الجبائية الى الموارد العادية قدرها 79.51% ما يجعلها تترتب الأولى على باقي الموارد العادية أما الدور الذي تلعبه كموجه اقتصادي يظهر من خلال انخفاض متوسط نسبتها إلى الإيرادات العامة والبالغ 34.09% الشيء الذي يعود إلى طبيعة السياسة الضريبية المعتمدة خلال فترة البرامج التنموية، فكما تمت الإشارة إليه سابقا فان الدولة خلال هاته الفترة انتهجت سياسة مالية توسعية كانت السياسة الضريبية أحد أهم مكوناتها، وهذا بزيادة الإنفاق العام بشكل مستمر مقابل تقديم تحفيزات ضريبية من أجل دفع النشاط الاقتصادي، وكانت هاته الإجراءات كالتالي:

سنة 2000:

تعديل الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي وفق ستة شرائح بحيث الحد الأدنى المعفى من الضريبة لا يتجاوز 60.000 دج بينما معدل الضريبة يساوي 40% الموافق للدخل الذي يزيد عن 1.920.000 دج.

سنة 2001:

جاءت سنة 2001 بعدة تعديلات كان أكثر وقعا على النشاط الاقتصادي ما يلي:

* تخفيض معدل الدفع الجزافي من 06% إلى 05%.

* تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات إلى 30% بدلا من 38%.

* تخفيض معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها إلى 15% بدلا من 33%.

* تخفيض معدل حقوق التسجيل إلى 05% بدلا من 8% و تخفيض معدل المبادلات للأموال العقارية إلى 03% بدلا من 05%.

* تفرض تلقائيا الضريبة على المكلف بها الذي لم يقدم التصريح السنوي حسب الحالة، أما بصدد الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل و يضاعف المبلغ المفروض عليه بنسبة 40%.

* تقليص عدد معدلات الرسم على القيمة المضافة إلى معدلين فقط هما: 07% و 17% بدلا من ثلاث معدلات 07% و 14% و 21% [85].

سنة 2002:

* تخفيض معدل الدفع الجزافي إلى 04%

* تخفيض معدل الرسم على النشاط المهني من 2.55% إلى 2% [87].

سنة 2003:

* توسيع مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة بحيث نجد:

○ إخضاع التجارة المتعددة

○ إخضاع أنشطة التجارة بالتجزئة.

○ إخضاع العمليات المنجزة بين وحدات تابعة لنفس المؤسسة.

* توسيع مجال الاستفادة من نظام الشراء بالإعفاء من الخدمات المرتبطة مباشرة بعمليات التصدير.

* إدخال المرونة على شروط تسديد الرسم على القيمة المضافة.

* تخفيض معدل الضريبة على الدفع الجزافي إلى 03% عوض 04% [70].

سنة 2004 :

فيما يخص الضرائب المباشرة [63]:

* الضريبة على الدخل الإجمالي حسب الجدول التصاعدي بحيث يكون الدخل المعني لا يتجاوز 60000 دج بينما أعلى معدل 40% الموافق للدخل الذي يزيد على 3.240.000 دج.

* الضريبة على إرباح الشركات (IBS) تفرض بمعدلين هما 15% و 30%.

* الرسم على النشاط المهني (TAP) يفرض بمعدل 2%.

* الدفع الجزافي يفرض بمعدل مخفض من 3% إلى 2%.

فيما يخص الرسوم المماثلة الخاصة: اعتمدت المعدلات التالية على الأملاك المبنية :

* 3% بالنسبة للأملاك المبنية.

* يخضع الدخل الناتج عن انجاز العقارات للاستعمال السكني بمعدل 10%.

* اعتماد معدلين 05% على الأراضي التي تقل مساحتها عن 500 متر مربع 7% على الأراضي التي تقل عن 1000 متر مربع.

سنة 2005:

يستفيد صندوق دعم الاستثمار و الشغل من إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، كما تستفيد إيرادات أسهمه من إعفاء الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 05 سنوات ابتداء من أول يناير 2005 [123].

سنة 2007:

تخفيض نسبة الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات تبعا للحالة، لصالح المؤسسات التي تقوم بخلق مناصب شغل جديدة و تحافظ عليها، تحدد نسبة هذا التخفيض في الضريبة ب 50% من مبلغ الأجور المدفوعة بعنوان مناصب الشغل المحدثة و في حدود 5% من الأرباح الخاضعة للضريبة من دون أن يتجاوز هذا التخفيض 1.000.000 دج في السنة الجبائية، يمنح هذا التخفيض لمدة أربع سنوات اعتبارا من أول جانفي (2007).

سنة 2008:

* إعفاء مؤقت لمدة 10 سنوات من الضريبة على الدخل الإجمالي لفائدة المؤسسات السياحية المنشأة من طرف المستثمرين الوطنيين أو الأجانب باستثناء الوكالات السياحية للسفر و كذا الشركات الاقتصادية المختلطة التي تمارس نشاطها في القطاع السياحي.

* حسب قانون المالية التكميلي لسنة (2008) تعفى من الرسوم على القيمة المضافة المواد المستعملة من قبل الفلاحين و كذا التجهيزات الفلاحية المقنتاة حسب صيغة القرض الايجاري وتتمثل في المواد الأساسية التي تدخل في صناعة أغذية الحيوانات و كل أنواع الأسمدة و الإيجارات المدفوعة في إطار القرض الايجاري المتعلقة بالتجهيزات الفلاحية المصنوعة في الجزائر.

* تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات ليصبح 19% بدلا من 25% بالنسبة لأنشطة البناء.

سنة 2009:

* حسب قانون المالية التكميلي لسنة (2009) فإنه تعفى من الرسوم على رقم الأعمال عمليات التنازل عن التحف الفنية أو المجمع أو الأثرية و مخطوطات التراث الوطني في المتاحف و المكتبات العمومية ومصالح المخطوطات و الأرشيف.

* تمدد فترة الإعفاء في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي المحددة سلفا في قانون المالية لسنة (2007) بثلاث سنوات بسنتين لصالح المستثمرين المستفيدين من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، عندما يتعهدون بتشغيل خمسة مستخدمين لمدة غير محدودة.

* إعفاء نواتج و فوائض القيم الناتجة عن التنازل عن الأسهم و الأوراق المماثلة المسجلة في تسعيرة البورصة و كذا نواتج الأسهم أو حصص هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من الضريبة على الدخل الإجمالي، و الضريبة على أرباح الشركات لمدة 05 سنوات ابتداء من الفاتح جانفي (2009) [124].

وكما تم الإشارة إليه سابقا فإن التحفيزات الضريبية لا تعتبر إلا جزء من أسباب تراجع نسبة الإيرادات الجبائية بالنسبة للإيرادات العامة بل هناك نقاط أخرى ساهمت بنصيب كبير في تراجع هذه النسبة و لعل أهمها التهرب الضريبي الناتج أساسا عن عدم الوعي لدى المكلفين و كذا ثقل العبء الضريبي نسبيا.

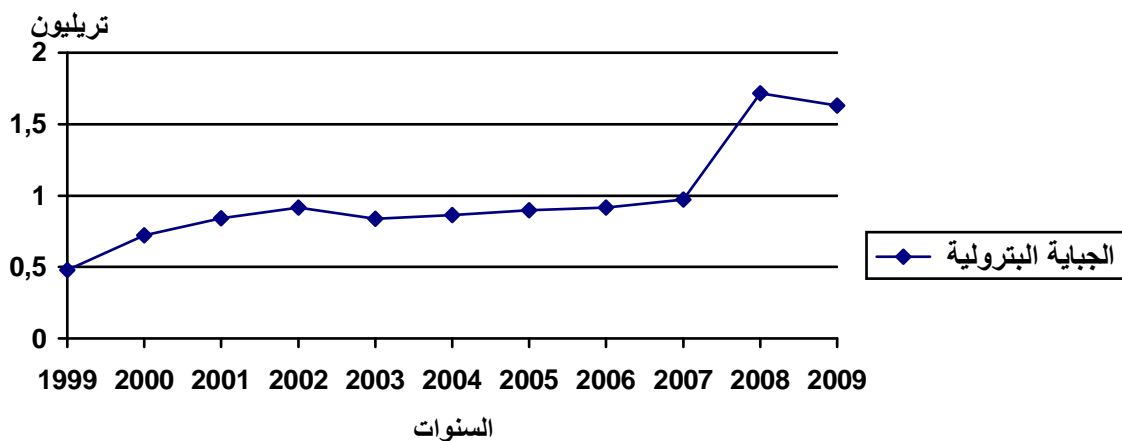
- الجباية البترولية : تعتبر المحروقات أحد أهم موارد الدولة الاقتصادية منذ تأميمها في 24 فيفري 1971 حيث أصبح المورد الأول لخزينة الدولة باعتباره سلعة ضرورية جدا في مجال الصناعة، وقد استفادت منه الجزائر خلال سنواتها الأولى، وبقي عماد التنمية فيها حتى أيامنا هاته باعتبار أن الميزانية السنوية للدولة توضع حسب السعر المرجعي لبرميل البترول.

لعبت المحروقات دورا مهم جدا خلال فترة البرامج التنموية الأخيرة التي عرفت الجزائر خلال الفترة (1999-2009) وهذا من خلال إتباع الدولة لسياسة مالية توسيعية تميزت باتساع الإنفاق العام بشكل كبير جدا مقابل تخفيض الضرائب وهذا كله من أجل رصد المبالغ الخاصة لانجاز البرامج التنموية، و فيما يلي إستعراض لدور الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة للدولة .

* تطور الجباية البترولية بالنسبة للإيرادات العامة:

جدول 13: تطور الجباية البترولية بالنسبة للإيرادات العامة [135]

نسبتها إلى الإيرادات العامة (%)	نسبة نموها (%)	مقدار نموها (ألف دينار)	مبلغ الجباية البترولية (ألف دينار)	
51.22%	_____	_____	480000000	1999
60.64%	50.00%	240000000	720000000	2000
59.89%	16.75%	120600000	840600000	2001
61.08%	9.01%	75800000	916400000	2002
56.66%	8.76%-	80340000-	836060000	2003
56.42%	3.12%	26140000	899000000	2004
55.16%	4.26%	36800000	916000000	2005
54.41%	1.89%	17000000	973000000	2006
53.13%	6.22%	57000000	1715400000	2007
62.08%	76.30%	742400000	1628500000	2008
58.44%	5.06%-	86900000-	_____	2009



شكل رقم 20 : تطور الجباية البترولية خلال الفترة (2009-1999) [136]

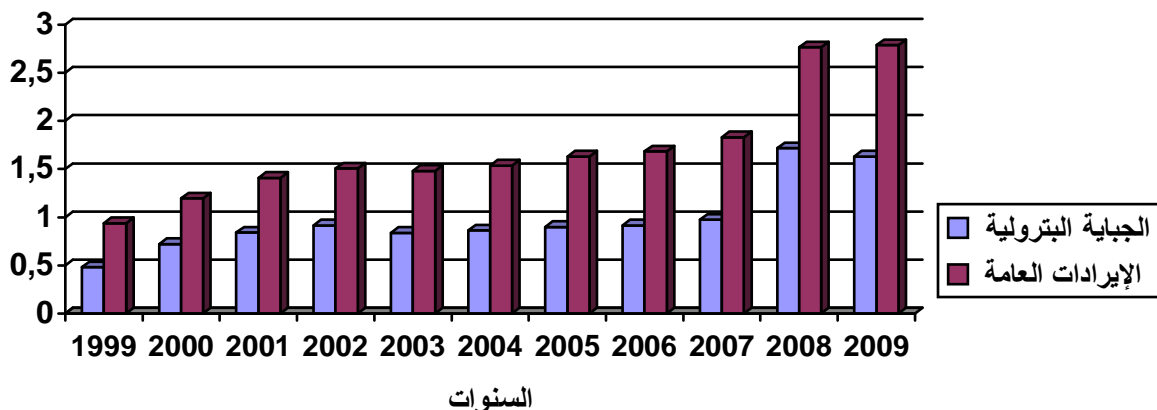
من خلال الجدول رقم 13 و الشكل رقم 20 يتضح لنا أن الجباية البترولية في الجزائر بقيت تسيطر على الجزء الأكبر من الإيرادات العامة و هذا لسببين اثنين هما:

- السمة المميزة للاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير على عائدات البترول.
- السياسة الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة الجزائرية خلال الفترة و الرامية إلى تعزيز القدرات الاقتصادية الوطنية عن طريق إتباع سياسة تنمية تلعب فيها السياسة المالية الدور الفعال من خلال اتخاذ مداخيل البترول كمصدر أساسي لتمويل هذه البرامج.

لقد شهدت فترة الدراسة نموا متذبذبا للجباية البترولية سجلت من خلاله الجزائر أكبر نسبة لها سنة (2008) بنسبة 76.30% نتيجة لفترة الرواج التي شهدها العالم وأدى نسبة سنة (2003) بنسبة - 8.76% وهذا لظروف اقتصادية خارجية عن إرادة الحكومة ،أغلبها إن لم نقل كلها تعتبر ظروف خارجية تتعلق بالأسواق العالمية .

إن النسب الكبيرة لنمو الجباية البترولية سنتي (2000) و المقدر ب 50% و (2008) والمقدرة بـ 76.30% جعلتا متوسط نمو الجباية البترولية للفترة (1999-2009) يسجل نسبة معقولة بلغت 15.37% ما جعل الحكومة الجزائرية تواصل مسار التنمية من خلال ضخ مبالغ معتبرة في الاقتصاد الوطني.

كما انه من خلال الجدول رقم 13 استطعنا الملاحظة بان نسبة الجباية البترولية إلى الإيرادات العامة بدأت تميل إلى التناقص تاركة المجال أمام الموارد الأخرى الموجهة لتمويل الميزانية ،وهذا يرجع إلى سياسة الدولة في توجيه الاقتصاد إلى مرحلة ما بعد البترول وكذا بداية استجابة الاقتصاد للإصلاحات من خلال تقدم الموارد العادية، رغم بقاء الجباية البترولية ممثلة للجزء الأكبر من الإيرادات، و من خلال الشكل اللاحق (03-09) نستطيع ملاحظة العلاقة الطردية بين نمو الإيرادات العامة والجباية البترولية و هذا لما تمت الإشارة إليه سابقا وهو تمويل الاقتصاد الوطني من الموارد الاقتصادية الأكثر مردودية و ثبات نسبي. تريليون



شكل رقم 21 : تطور الجباية البترولية بالنسبة للإيرادات العامة [136]

فالملاحظ من خلال الشكل رقم 21 أن الارتفاع الكبير المسجل في الإيرادات العامة لسنة (2008) كان نتيجة مباشرة لارتفاع الجباية البترولية اما الارتفاع المسجل في الإيرادات العامة سنة (2009) فيعود كذلك لنفس السبب رغم نقص نسبته بالمقارنة مع سنة (2008).

وبصفة عامة يظهر من خلال الشكل نوع معين من تبعية الإيرادات العامة إلى الجباية البترولية، وهذا ما سنتطرق اليه لاحقا.

* تتبع أسباب تطور الجباية البترولية : يعتبر البترول أهم مصادر الطاقة في العالم، وهذا من خلال ما يقدمه للصناعة و الحياة بصفة عامة، الشيء الذي جعل الدول المصدرة للبترول تولي له اهتماما خاصا بحكم الطلب المتزايد عليه، نتيجة إتساع النشاط الصناعي و التجاري العالمي، و فيما يلي سنحاول معرفة أسباب زيادة الجباية البترولية في الجزائر .

جدول رقم 14 : أسباب تطور الجباية البترولية [135]

السنة	الجباية البترولية (بالف دينار)	متوسط أسعار البترول (دولار)	الصادرات الجزائرية من البترول	سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار	نسبة الجباية البترولية إلى الصادرات البترولية المحسوبة بالدينار الجزائري
1999	480.000.000	16.55	8314000	66.63	86.64
2000	720.000.000	27.4	14204000	74.79	67.77
2001	840.600.000	23.00	11736000	77.21	92.76
2002	916.400.000	22.81	12370000	79.68	92.97
2003	836.060.000	27.69	16476000	77.39	65.56
2004	862.200.000	37.41	23050000	72.06	51.90
2005	89.000.000	50.04	32757000	73.27	37.45
2006	916.000.000	58.30	38293000	72.64	51.41
2007	973.000.000	64.20	44250000	69.29	31.73
2008	1.715.400.000	91.84	53607000	64.58	49.55
2009	1.628.500.000	53.56	30587000	72.46	73.47

إن الحيوية التي يضيفها البترول على الاقتصاد العالمي، جعل منه مادة شديدة التأثير بالأوضاع الاقتصادية و السياسية العالمية، حيث أصبح سعره يتأرجح طول السنة نزولا و ارتفاعا بين الفصول والظروف عالميا، و في الجدول رقم 14 اعتمدنا المتوسط السنوي لأسعار البترول كي نقوم بملاحظة التغيرات التي أحدثها هذا السعر على الجباية البترولية .

و كما هو معروف فإن سعر البترول يتحدد بالتقاطع بين العرض والطلب، و من خلال الجدول رقم 14 لاحظنا إرتفاع الصادرات الجزائرية من البترول خلال طول فترة الدراسة، و هذا يعود إلى تزايد الطلب العالمي على المادة، الشيء الذي يعود إلى الرواج الذي شهده الاقتصاد العالمي و الدليل على ذلك إرتفاع أسعار البترول ، حيث سجل سعر البترول متوسط خلال فترة الدراسة و قدره 42.98%.

إن العلاقة الطردية بين الصادرات البترولية و سعر البترول إنعكست مباشرة على الجباية البترولية في الجزائر، فإرتفاع الصادرات سنة (2000) مقارنة بـ (1999) كان أثرا مباشرا لإرتفاع أسعار البترول، ما انعكس على الجباية البترولية بالارتفاع حيث نمت بنسبة 50% مقارنة بالسنة الماضية لتعود و تنخفض الصادرات سنة (2000) و ينخفض معها سعر البترول في ظل إرتفاع بسيط في ظل نمو الجباية البترولية، و بقي ذلك حتى سنة (2002) .

و في سنة (2003) شهد سعر البترول بداية لإرتفاع مستمر و هذا بسبب الظروف السياسية العالمية التي كان على رأسها الغزو الأمريكي للعراق، ما اثر على العرض العالمي للبترول، و إنعكس على سعره ، و من ثم على صادراته، و الملاحظ في هذا الإطار أن الجباية البترولية في الجزائر بقيت تنمو بشكل بسيط، رغم إرتفاع الصادرات من البترول الشيء الذي لم يبق سنة (2008)، حيث سجلت أكبر نسبة نمو للجباية البترولية نتيجة إعتداع سعر مرجعي جديد لبرميل البترول في الميزانية الجزائرية و هذا لمواصلة مسيرة التنمية و لنا في ذلك عودة لتفصيله .

أما سنة (2009) و رغم الركود العالمي المشهود و رغم تراجع صادرات الجزائر البترولية بشكل كبير إلا أن الجباية البترولية بقيت تحافظ على مستوى معين لم يحدث أن تحقق في السنوات التي سبقت سنة 2008 .

3.1.2.3. الميزانية العامة في الجزائر

إن مفهوم الميزانية العامة قد تجاوز المفهوم القديم الضيق باعتبارها وثيقة بسيطة تحمل نفقات وإيرادات الدولة لسنة ميلادية، بل أصبحت أداة من أدوات السياسة المالية التي تهدف إلى تحقيق أهداف

السياسة الاقتصادية العامة للدولة، عن طريق تحويلها إلى وسيلة تخطيط و تنفيذ لسياسة الدولة المتعلقة بإنفاقها و توجيهه، و إيراداتها و تحصيلها .

إن الميزانية العامة في الجزائر تلعب دورا مهما في عملية التخطيط و التوجيه الاقتصادي و هذا من خلال خصائصها، و كذا خصائص الاقتصاد الوطني ككل .

لقد تماشت الميزانية العامة مع التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر و حسب الظرف الاقتصادية السائدة، و كذا تطورات التنمية، و في ما يلي استعراض للميزانية العامة في الجزائر باعتبارها أداة من أدوات السياسة المالية .

1.3.1.2.3. ماهية الميزانية العامة في الجزائر

1.1.3.1.2.3. تعريف الميزانية العامة

لقد عرفت المادة (06) من القانون (17/84) الميزانية بقولها: "تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات و النفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية و الموزعة وفق الأحكام التشريعية و التنظيمية المعمول بها " [100] .

كما عرفت المادة (03) من القانون (21/90) الميزانية بقولها : " الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات و النفقات الخاصة بالتسيير و الإستثمار و منها نفقات التجهيز العمومي و النفقات برأسمال و ترخص بها " [99].

من خلال المادتين السابقتين نستطيع القول أن القوانين المنظمة للميزانية أظهرت شكلها و محتواها من خلال المادة 06 من القانون (17/84) وقد أظهرت تقسيمها و وظائفها من خلال المادة (03) من القانون (21/90)، فقد أكسب القانون (21/90) الميزانية العامة الوظائف الاقتصادية من خلال إدراج نفقات الإستثمار المنتجة، و أضفى الطابع الاقتصادي على الميزانية العامة.

2.1.3.1.2.3. تعريف قانون المالية

قانون المالية هو الرخصة التشريعية التي تسمح للهيئات المتخصصة ممثلة في وزارة المالية و الأمرين بالصرف من وزراء و ولاة بإيجازهم لتحصيل الإيرادات و صرف النفقات، و منه يصبح قانون المالية الوثيقة الملزمة بتطبيق ما تم الموافقة عليه من طرف الهيئات التشريعية و ترسيمه من طرف رئيس الجمهورية و يأخذ قانون المالية ثلاثة أشكال هي:

-قانون المالية الأساسي (السنوي): إن قانون المالية يخضع أساسا إلى المبادئ المالية العامة بما يتناسب مع مبدأ السنوية حيث يتضمن الإعتمادات السنوية و حجم الموارد و طبيعتها و مبلغها و طرق تحصيلها. [63]

-قانون المالية التكميلي و المعدل: قد يحدث أن تكون الإعتمادات المحددة غير كافية لتغطية نفقات لم تقدر جيدا لأي سبب من الأسباب، لذا تكون الحكومة مضطرة إلى إصدار قانون المالية التكميلي الذي يسن بغرض خلق إيرادات جديدة أو الترخيص بنفقات جديدة وفق مجموعة من الإجراءات التي تكفل تحقيق أهداف المرحلة الجديدة.

ج-قانون ضبط الميزانية: نصت المادة (05) من القانون (17/84) على ما يلي: "يشكل قانون ضبط الميزانية الوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية وعند الاقتضاء قوانين المالية التكميلية أو المعدلة الخاصة بكل سنة مالية" [100]

يصبو قانون ضبط الميزانية إلى ضبط النتائج المحققة خلال السنة المالية، ومباركة الفرق الحاصل بين ما كان متوقعا إنجازاه فعلا.

3.1.3.1.2.3. تبويب الميزانية العامة في الجزائر

تقسم الميزانية العامة في الجزائر إلى قسمين الإيرادات من جهة و النفقات من جهة أخرى و في ما يلي إبراز كيفية تبويب ذلك.

- تبويب النفقات العامة في الجزائر: في هذا الصدد سوف نتطرق إلى التبويب الذي يظهر في الميزانية فقط، و حيث يمكن النظر إلى تبويب النفقات العامة من أربع زوايا هي :

-التبويب الإداري: يراعى في هذه الزاوية من التبويب المعيار الإداري للنفقة العامة وهذا وفق معيارين: [63]

*التبويب حسب الوزارات : أي حسب الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير.

*التبويب حسب طبيعة الإعتمادات: أي توزيع النفقات حسب الحالات على الفصول أو القطاعات.

- التبويب الاقتصادي: إن التبويب الاقتصادي للميزانية هو الذي أعطى الشكل و المضمون الجديد للمالية العامة و الميزانية كأداة للتصحيح و التوجيه الاقتصادي وقد عمدت الجزائر إلى إتباع هذا النوع من التبويب من أجل إعطاء دور أكبر للميزانية العامة في تحقيق البرامج الاقتصادية و حسب هذا النوع من التقسيم تقسم النفقات إلى:

* نفقات تسيير (النفقات الجارية).

* نفقات تجهيز (نفقات الاستثمار).*

- تبويب الإيرادات العامة في الجزائر: إن تحصيل الإيراد لا يكون إلا وفق صيغة قانونية تهدف من خلالها الدولة إلى تحقيق هدف معين من خلال هذا يأخذ تبويب الإيرادات العامة في الجزائر شكله من التقسيمين التاليين:

- التبويب القانوني: من خلال هذا النوع من التبويب تستخدم الدولة سلطتها في جباية الأموال المكونة للإيرادات العامة كما يمكنها فرض و تعديل معدلات مصادر معينة من أجل زيادة حصيلته الإيرادات ، فلإيرادات العامة تبويب محدد بقوة القانون لا يتغير إلا بتغيير القانون أو تعديله.

- التبويب الاقتصادي: يقصد بالتبويب الاقتصادي للإيرادات العامة، مجموع المصادر التي تأثر و تتأثر بالنشاط الاقتصادي ولها دور في تغيير أو تصحيح البنية الاقتصادية من خلال الميزانية العامة، ففي الجزائر تقسم الإيرادات العامة في الجدول (أ) إلى موارد عادية تشمل كل من الإيرادات الجبائية و الإيرادات العادية و الإيرادات الأخرى من جهة ، و الجباية البترولية من جهة أخرى.

و لكل جزء دوره الاقتصادي في تحقيق أهداف السياسة المالية .

4.1.3.1.2.3. المكافون بتنفيذ الميزانية.

- الأمر بالصرف: الأمر بالصرف هو كل شخص يؤهل قانونا لتنفيذ عمليات تتعلق بأموال الدولة و مؤسساتها و جماعتها العمومية سواء كانت هذه العمليات تتمثل في الإيرادات أو النفقات [15].

وقد يكون الأمر بالصرف معيناً مثل الوالي و المدير العام في إدارة عمومية، كما يمكن أن يكون منتخبا كرئيس المجلس الشعبي البلدي.

وقد يأخذ الأمر بالصرف إحدى الصفتين هما:

- الأمر بالصرف الرئيسي: وقد يكون أحد هؤلاء الموظفين:

* المسؤولون المكفون بالتسيير المالي للمجلس الدستوري و المجلس الوطني الشعبي و مجلس الحسابات.

* الوزراء.

* الولاية عندما يتصرفون لحساب الولاية .

* أنظر مدونة النفقات العامة، الجدول (ب) و الجدول (ج)، من ملحق قوانين المالية .

* رؤساء المجالس الشعبية البلدية الذين يتصرفون لحساب البلديات .

* المسؤولون المعينون قانونا على رأس المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

* رؤساء المصالح العمومية المستفيدة من ميزانية ملحقة.

- الأمر بالصرف الثانوي: وهم رؤساء المصالح غير الممركزة المعينون، كما يعتبر كل مسئول على هيئة عمومية غير متمتعة بالاستقلال المالي و انم ا على سبيل تفويض إتمادات لصالحها كالوالي بالنسبة لميزانية الدولة و المقصود بالإتمادات التابعة لميزانية الدولة و التي يفوض للوالي الأمر بصرفها هي ميزانية المجلس التنفيذي الولائي، حيث يعتبر الوالي أمر بالصرف ثانويا و ليس رئيسا كما هو الحال بالنسبة لميزانية الولاية.

- المحاسبون العموميون: يعد محاسبا عموميا كل شخص يعين قانونا للقيام بالعمليات الخاصة بأموال الدولة سواء مباشرة أو بواسطة محاسبين آخرين و سواء تعلق الأمر بتحصيل الإيرادات أو بدفع النفقات، كما يعتبر محاسبا عموميا كذلك كل من يكلف قانونا بمسك الحسابات الخاصة بالأموال العمومية أو حراستها [15] .

وتعد أموال عمومية كل ما تعلق بميزانية الدولة و حسابات خزيرتها أو ميزانيات الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

2.3.1.2.3. الميزانية الجزائرية خلال الفترة 1999-2009:

1.2.3.1.2.3. رصد الميزانية الجزائرية

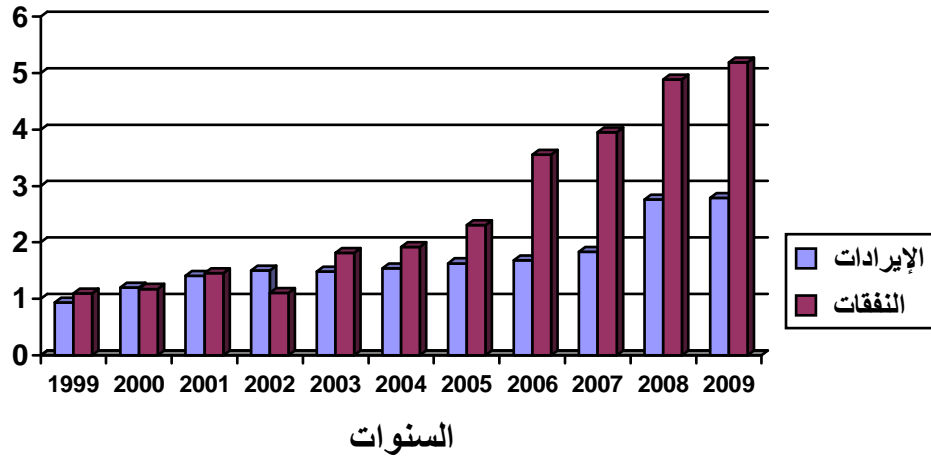
تعتبر فترة 1999-2009 حسب الكثير من المتتبعين للشأن الجزائري الفترة الأكثر إنفاقا في تاريخ الجزائر وهذا راجع للبرامج الطموحة المسطرة خلال هاته الفترة و في تتبعنا للإنفاق العام كان لزاما علينا أن نجمع نفقات التسيير إلى نفقات التجهيز كي نحصل على مجموع الإنفاق العام، و قد اعتمدنا مبالغ الدفع في نفقات التجهيز بدل رخص البرنامج و هذا باعتبار أن مبلغ الدفع هو مجموع المبالغ التي ستنفذ بها الميزانية فعليا حسب المادة 06 من القانون 21/90، لذا قد يلاحظ بعض الاختلاف مع بعض الباحثين الذين عملوا مسبقا على السياسة المالية، كما أننا أدخلنا في الحساب الميزانيات التكميلية في حساب العجز و الفائض .

الجدول رقم 15: رصيد الميزانية الجزائرية خلال الفترة 1999-2009 [135][71]

الوحدة : ألف دينار

الإيرادات	النفقات	الرصيد الميزاني	
937100000	1098576716	161476716-	1999
1195507594	1176094800	19412794+	2000
1408450094	1452360000	43909906-	2001
1505260094	1102344167	402915927+	2002
1480192894	181109900	330917006-	2003
1537772506	1920000000	382227494-	2004
1629760000	2302983000	673223000-	2005
1683294000	3555428143	1872134143-	2006
1831288000	3946748625	2115460625-	2007
2763000000	4882190669	2119190669-	2008
2786600000	5191458485	2404858485-	2009

الملاحظ من خلال الجدول رقم 15 أن الميزانية في الجزائر خلال فترة الدراسة كانت في أغلب السنوات تسجل عجزا باستثناء سنتي (2000) و(2002) وهذا ما يدل على نية الحكومة في تجسيد مشاريع طموحة من خلال إحداث الصدمة المالية، و ما يظهر جليا من خلال الشكل اللاحق رقم 22 أن العجز الموازي ظل خلال الفترة الأولى متذبذبا حيث كان العجز المسجل خلال النصف الأول من فترة الدراسة ليس بالكبير مقارنة بالفترة الثانية بداية من سنة (2005) حيث ظهر الفرق الكبير بين الإيرادات و النفقات و أصبح الفرق واضحا بشكل كبير الشيء الذي يدل على الإرادة الكبيرة من طرف القائمين على القرار المالي في تجسيد هذه البرامج مع مراعاة الظروف الاقتصادية داخليا و خارجيا، و الاستفادة من الظروف العالمية التي عاصرت فترة البرامج التنموية ، و إمكانية حشد المبالغ المناسبة لذلك.



شكل رقم 22 : العجز الموازي في الجزائر [136]

2.2.3.1.2.3. تبعية الميزانية العامة للجباية البترولية

كما تمت الإشارة إليه سابقا فان خصوصية الاقتصاد الجزائري و طبيعة السياسة المالية المتبعة جعلت من الضروري استغلال الموارد المالية الناتجة عن مبيعات البترول في شكل جباية بترولية لتمويل برامج التنمية، وفي هذا الجزء من بحثنا سنحاول معرفة مدى ارتباط الاقتصاد الوطني بالجباية البترولية من خلال نسبة تغطية الجباية البترولية لنفقات الميزانية العامة .

جدول رقم 16 : نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة [135]

نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة %	السعر المرجعي للبرميل في الميزانية (دولار أمريكي)	الإفاق العام (الف دينار)	الجباية البترولية (الف دينار)	السنة
43.69	19	1098576716	480000000	1999
61.21	19	1176094800	720000000	2000
57.87	19	1452360000	840600000	2001
83.13	19	1102344167	916400000	2002
46.16	19	1811109900	836060000	2003
44.90	19	1920000000	862200000	2004
39.03	19	2302983000	899000000	2005
25.76	19	3555428143	916000000	2006

24.65	19	3946748625	973000000	2007
35.13	37	4882190669	1715400000	2008
31.13	37	5191458485	1628500000	2009

من خلال الجدول رقم 16 اتضح لنا شبه ثبات السعر المرجعي لبرميل البترول خلال أغلب سنوات الدراسة ابتداء من سنة (1999) حتى سنة (2007) إلا أن التغيير ابتداء من سنة (2008) وهذا تماشيا مع الارتفاع الذي سجلته أسعار البترول سنة (2008).

و الملاحظ من خلال الجدول نفسه أن نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة سجلت أكبر نسبة لها سنتي (2000) بـ 61.21% وسنة (2002) التي سجلت 83.13% وهذا ما حقق الفائض الموازي المسجل خلال السنتين المذكورتين وقد بقيت الجباية البترولية تشكل النسبة الأكبر من تغطية النفقات رغم عدم تماشي نمو الجباية البترولية مع نمو أسعار البترول وهذا ما نتج عنه خلق صندوق ضبط الموارد، الذي يعتبر أحد الحسابات الخاصة للخرينة و الذي انشأ بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة (2000) و لغرض تمويل العجز الموازي الناتج عن سوء تقدير الإيرادات وكذا تخفيض المديونية العمومية، و هذا فعلا ما قامت به الجزائر من خلال تمويل عجز الموازنة باستعمال رصيده المبين في الجدول التالي:

جدول رقم 17: وضعية صندوق ضبط الموارد [120]

الوحدة: مليار دينار جزائري

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
الموارد								
-	1798	1368836	623499	448914	26504	123864	453237	فائض قيمة الجباية البترولية
-	0	0	0	0	0	0	0	تسبيقات البنك المركزي
الاستخدامات								
-	618111	247838	222703	156000	170060	184467	221100	تسديد المديونية
3194000	2931045	182686	721688	320892	27978	171534	232137	رصيد الصندوق

2.2.3. المنجزات الفعلية المادية للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين

2009-1999

لقد تميزت فترة الدراسة الممتدة بين (2009-1999) بضخامة المبالغ المصروفة على تحقيق برنامجين اثنين: كان أولهما برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد بين سنتي (2001-2004) والذي رصد له مبلغ معتبر قدره 525 مليار دينار، وكان ثانيهما البرنامج التكميلي لدعم النمو و الممتد بين سنتي (2005-2009) والذي رصد له مبلغ ضخم جدا عكس سابقه و قدر ب 4202.5 مليار دينار، أي ثمانية أضعاف ما خصص للبرنامج الأول، و هذا باعتبار ان البرنامج الأول كان عبارة عن قاعد لانطلاق الثاني، وباعتبار أن البرنامج الأول كان أقل مدة من الثاني وكذا تركيز الثاني على البرامج القاعدية التي تتطلب مبالغ كبيرة.

إن كل مواطن سواء كان من دائرة القرار أو خارجها، ينتظر من هذه البرامج المعلن عنها الشيء الكثير وهذا لضخامة المبالغ المصروفة التي بلغ مجموعها 4727.7 مليار دينار جزائري، ولعل أهم مظهر يستطيع المواطن الحكم من خلاله على فعالية السياسات المطبقة و السياسات المالية بالذات هو مدى تغير مستواه المعيشي الذي يظهر من خلال ارتفاع قدرته الشرائية التي تعود لعدة متغيرات اقتصادية سوف نتطرق لها في المطلب الموالي، وتحسن الخدمات العامة المقدمة له جراء تطوير المنشآت و الهياكل المادية و التي يستطيع مشاهدتها عكس بعض النسب الحسابية التي لا يعلمها إلا أصحاب الاختصاص ولا تظهر جلية للعين .

وفي مقامنا هذا سوف نتطرق إلى مجموع المنجزات المادية التي أنجزت خلال فترة البرامج التنموية خلال فترة الدراسة الممتدة من (2009-1999).

1.2.2.3. المنجزات المادية الموجهة لتحسين ظروف معيشة المواطن

لقد تم تحديد أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو بالأرقام ما يسهل على أي باحث معرفة ما إذا حققت الأهداف المسطرة أم لا، عكس ما حدث في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي لم يحدد الأرقام لكن حدد الخطوط العريضة للإصلاحات، وما يجعلنا نتأكد من إتمام البرنامج هو إطلاق البرنامج تلو الآخر، باعتباره إن لم يكتمل ما هو الداعي إلى إطلاق الموالي، وفي هذا الصدد سوف نكتفي بإبراز المنجزات و ترك تقييمها لأصحاب الاختصاص في الفصل القادم من المذكرة .

1.1.2.2.3. السكن

يعتبر السكن أحد أهم الأهداف المسطرة في البرنامجين التنمويين، فقد أشير له في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من خلال عبارة "توفير السكن" أما في البرنامج التكميلي لدعم النمو، فقد حددت كميات معينة بذاتها، وصلت في جوان (2009) إلى بناء ما مجموعه 1606198 مسكن خلال طوال الفترة الممتدة بين (1999-2009) وكان ذلك ببناء ما يلي: [122]

- 447924 سكنا عموميا إيجاريا.

- 374578 سكنا اجتماعيا تساهميا.

- 376792 سكنا ريفيا.

- 37724 سكنا في إطار البيع بالإيجار.

- 90723 سكنا ترقويا.

- إعانات مقدمة في إطار بناء 278457 بناء ذاتيا.

2.1.2.2.3. التعليم العالي و البحث العلمي

قامت الحكومة خلال سنوات البرامج التنموية في إطار التنمية البشرية على تطوير قطاع التعليم العالي كما و كيفا وهذا من خلال:

- خلق 608778 مقعدا بيداغوجيا جديدا.

- بناء أحياء جامعية تتسع ل 303721 سريرا.

- بناء 143 مطعما جامعيًا.

3.1.2.2.3. التربية الوطنية

منذ استقلال الجزائر عكفت الحكومات المتوالية على تطوير قطاع التربية الوطنية و تسخير كل الإمكانيات المتاحة في سبيل تعليم أكبر قدر ممكن من المواطنين، باعتبار أن التعليم الأساسي حق مشروع، و لهذا الصدد حاولت الحكومات توفير المنشآت التربوية التي تحقق هذا الهدف، فقد واصلت الحكومة تطوير القطاع

خلال عشرية البرامج التنموية بتخصيص مبالغ ضخمة جدا كان الهدف منها الاستثمار في العنصر البشري، فقد قامت الحكومة الجزائرية ببناء منشآت خلال عشرية البرامج لم تبنى في الـ 37 سنة السابقة لها، و كانت هاته المنشآت كالتالي:

- 588 ثانوية.

- 2098 إكمالية.

- 4322 مدرسة ابتدائية بمتوسط 8 أقسام للمدرسة.

- 321 داخلية.

- 3142 مطعما مدرسيا يستفيد منه التلاميذ كل الأطوار.

4.1.2.2.3.التكوين المهني

شهد قطاع التكوين المهني في الجزائر خلال عشرية البرامج حركية معتبرة، من خلال استفادته من منشآت كانت بمثابة قاعدة جديدة لتنفيذ برامج الدولة في النهوض بقطاع كاد أن ينسى خلال العشرية التي سبقت البرامج و هذا نتيجة عزوف الشباب عن التكوين، ما افقد الاقتصاد اليد العاملة المؤهلة وزاد من الطلب عليها و عطل دواليب بعض الصناعات التي تعتمد على اليد العاملة المؤهلة ما جعل الدولة تجهز هذا القطاع بمنشآت تعيد الحيوية المفقودة له وتدعم الاقتصاد بيد عاملة مؤهلة ،وقد كللت هاته الفترة بالمنشآت التالية:

- 21 معهد للتكوين المهني.

- انجاز و تجهيز 146 مركز للتكوين المهني.

- انجاز 243 ملحقة معاهد و مراكز التكوين المهني و التمهين.

- انجاز 144 داخلية.

5.1.2.2.3.الصحة

تدعم قطاع الصحة في الجزائر بالكثير من المنشآت خلال فترة البرامج، وهذا من أجل توفير الرعاية الصحية اللازمة للمواطن في إطار تحسين ظروف معيشتهم، فقد استفاد القطاع من منشآت عدة كان

أهمها: [81]

- انجاز 34 مستشفى.

- 119 عيادة متعددة الخدمات.

- 228 مركزا صحيا.

- 07 عيادات للتوليد و مركبات الأمهات و الطفولة.

- 1078 قاعات علاج.

6.1.2.2.3. الثقافة

عملا على تنمية المكتسبات الثقافية لكل شرائح المجتمع في إطار التنمية البشرية، و مراعات لخصوصية المجتمع الجزائري، عمدت الحكومة إلى دعم قطاع الثقافة بكل ما يحتاجه من منشآت، لتقريب المواطن من الكتاب ، و الحفاظ على الذاكرة الوطنية من خلال انجاز الهياكل التالية:

- 171 مكتبة.

- 25 دار ثقافة.

- 73 مركزا ثقافيا.

-تهيئة و ترميم 11 منشأة ثقافية.

7.1.2.2.3. الشباب و الرياضة

شهد قطاع الشباب و الرياضة خلال فترة البرامج التنموية، توسعا كبيرا لحضيرته ، فقد سجل في جوان(2009)إتمام انجاز ما يلي:

- 120 ملعبا متعدد الرياضيات.

- 327 مركبا رياضيا جواليا.

- 102 قاعة متعددة الرياضيات.

- انجاز و تهيئة 852 ميدانا رياضيا و فضاء للألعاب.

- 170 مسبحا و حوض سباحة.

- 63 دار شباب.

- 31 بيت شباب.

إن المنجزات التي جسدها الحكومة في قطاع الشباب و الرياضة كانت ذات منفعة كبيرة على كل الأصدقاء خاصة الصعيد الأمني، حيث تكلمت عدة تقارير أمنية عن تراجع نسبة الجريمة مقارنة بالسنوات الماضية، كما أن لتدعيم قطاع الشباب و الرياضة دور اقتصادي كبير من خلال فتح مناصب شغل جديدة.

8.1.2.2.3.الموارد المائية

في إطار تحسين ظروف معيشة المواطنين عكفت الحكومة على توسيع شبكات الربط بالماء الشروب و التطهير و قد تكلفت جهود الحكومة فيما يخص القطاع بانجاز ما يلي:

- 1853 مشروعا للتزويد بالماء الصالح للشرب.

- 1259 مشروعا تطهير.

- 7187 خزانا مائيا كبيرا.

- حفر 7187 بئرا.

9.1.2.2.3.الطاقة

باعتبار أن الجزائر دولة طاقوية ، فان الحكومة عكفت على توفير الطاقة و كان ذلك بالانجاز الفعلي لما يلي:

-ربط 1131924 منزلا بشبكة غاز المدينة.

-ربط 370807 منزلا بشبكة الكهرباء.

-انجاز 06 محطات كهربائية.

2.2.2.3. المنجزات المادية الموجهة إلى تطوير المنشآت القاعدية

تعتبر البنية التحتية أحد أهم روافد التنمية الاقتصادية في كل دول العالم وخاصة الجزائر التي تأثرت بنيتها التحتية بالعشرية التي سبقت عشرية البرامج، ما دفع الدولة إلى التفكير بجدية في إعادة بناء قاعدة صلبة تستطيع من خلالها إعادة الحيوية الاقتصادية ووضع خطط النمو الاقتصادي على أرضية صلبة وتمثلت هاته المنجزات حتى جوان (2009) فيما يلي:

1.2.2.2.3. الأشغال العمومية

تعتبر منشآت الأشغال العمومية أهم جزء من البنية التحتية و هذا لعلاقتها المباشرة بالنشاط الاقتصادي من خلال تسهيل توزيع المنتجات، و جلب المواد الأولية لذا فقد أولت الحكومة اهتماما بالغاً لقطاع الأشغال العمومية من خلال تخصيص مبالغ ضخمة جدا نتج عنها في جوان (2009) انجاز ما يلي:

- 366 كيلومترا من الطريق السيار شرق غرب.
- 236 كيلومترا من الطرق الاجتبابية.
- 4469 كيلومترا من الطرقات الوطنية.
- 3804 كيلومترا من الطرق الولائية.
- صيانة و تهيئة و تحديث 49472 كيلومتر من الطرقات .
- انجاز 1126 منشأة فنية.
- تهيئة 53 منشأة فنية.
- انجاز و تهيئة 53 منشأة.
- تأهيل 05 منشآت فنية.
- تأهيل 05 منشآت مطارية.

2.2.2.2.3. النقل

استفاد قطاع النقل في الجزائر من عدة منشآت، ساهمت في تطوير قطاعات أخرى ذات صلة وثيقة بالنشاط الاقتصادي و كانت المنجزات حتى جوان(2009) ما يلي :

- إنجاز و تحديث 1361 كيلومترا من شبكة السكة الحديدية .

- كهربية 314 كيلومتر من خطوط السكة الحديدية .

3.2.2.2.3. الموارد المائية

كما تمت الإشارة إليه سابقا، فقد استفاد قطاع الموارد المائية من مجموعة من المنجزات كانت موجهة لتحسين ظروف معيشة المواطنين، كما أنه استفاد من مشاريع ضخمة كانت موجهة لدعم المنشآت القاعدية، وكانت كما يلي:[81]

- 39 سدا مائيا كبيرا.

-انجاز و تهيئة 57 محطة تصفية المياه.

- انجاز 469 حاجزا مائيا.

-انجاز محطتين لتحلية مياه البحر.

4.2.2.2.3. الفلاحة

تعتبر الفلاحة المصدر الوحيد لتحقيق الأمن الغذائي في العالم، و لهذا أولت الدولة خلال البرامج التنموية اهتماما خاصا ورصدت لها مبالغ معتبرة نتج عنها في جوان (2009) :

-توسيع المساحات الصالحة للزراعة بإضافة 310810 هكتار.

-غرس 235562 شجرة مثمرة و كروم.

-تأهيل مستثمرات زراعية من خلال تمويل 110553 عملية .

- حماية 16728520 هكتارا من الأراضي السهبية.

-غرس 146565 هكتار من النباتات الرعوية.

-فتح 5407 كيلومترا من المسالك لفك العزلة عن المواطنين.

-إنشاء 883 مشروعا في إطار مكافحة التصحر.

5.2.2.2.3. الداخلية

استفادة بلديات الوطن من محلات تجارية في برنامج السيد رئيس الجمهورية الرامي إلى بعث النشاط التجاري و تشغيل الشباب و كان ذلك ببناء ما مجموعه 83782 محلا تجاريا على مستوى الوطن .

3.2.3. المنجزات الاقتصادية المحققة خلال فترة البرامج التنموية

لا تطلب السياسة المالية لذاتها و لكن تطلب لما تستطيع تحقيقه من منجزات اقتصادية و مع اختلاف طرق التفكير الاقتصادي، تبقى السياسة المالية ذات أهمية كبيرة يختلف المفكرون فقط في تقديمها أو تأخيرها على بعض السياسات الاقتصادية، فالجزائر كباقي دول العالم سطرت خطة تنموية على طول الفترة 1999-2009 تهدف من خلالها إلى تغيير ملامح الاقتصاد الوطني، وذلك بتكريس سياسة مالية توسعية، تميزت بضخامة المبالغ المصروفة مع إعفاءات ضريبية كبيرة، ما نتج عنه تغير الكثير من المؤشرات الاقتصادية التي سوف نتناولها في هذا المطلب كما يلي:

1.3.2.3. تطور النمو الاقتصادي

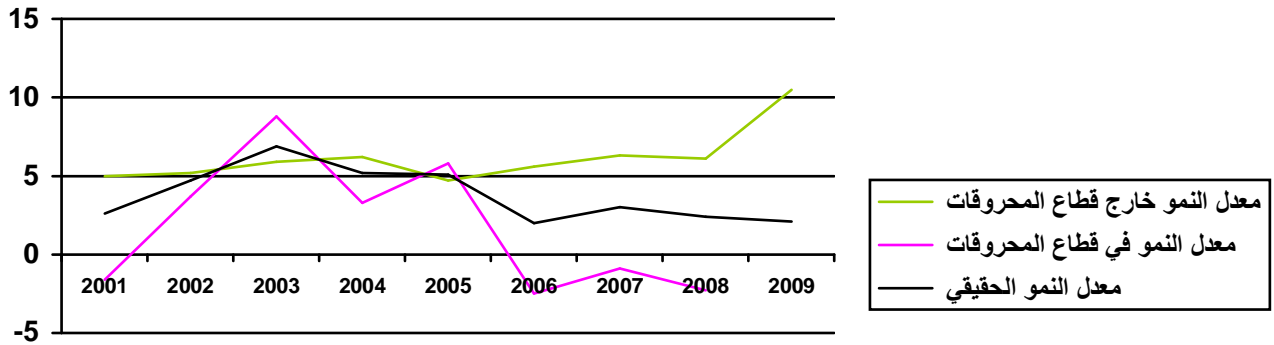
يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأساسي من إجراء أي إصلاح اقتصادي، و قد عمدت الدولة الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين سنتي (2001) و (2009) على الرفع من معدلاته إلى أقصى حد ممكن و كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم 18: تطور معدلات النمو الحقيقي خلال الفترة 1999-2009. [121]

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
10.5	6.1	6.3	5.6	4.7	6.2	5.9	5.2	5.0	معدل النمو خارج قطاع المحروقات %
—	2.3-	0.9-	2.5-	5.8	3.3	8.8	3.7	1.6-	معدل النمو في قطاع المحروقات %
2.1	2.4	3.0	2.0	5.1	5.2	6.9	4.7	2.6	معدل النمو الحقيقي %

لقد شهدت معدلات النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا خلال فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و هذا ما يوضحه متوسط معدل النمو للفترة الذي سجل نسبة قدرها 5.2% والذي قد يعود حسب الجدول السابق إلى تحسن معدل نمو قطاع المحروقات، حيث نلاحظ أن أكبر نسبة نمو اقتصادي حقيقي حدثت سنة (2003) يقابلها أكبر نسبة نمو في قطاع المحروقات.

كما أن فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو سجلت نسب نمو منخفضة مقارنة بالفترة التي تسبقها، وقد سجلت متوسط قدره 2.92% الشيء الذي قد يعود إلى انخفاض معدل المحروقات، حيث سجلت سنة (2006) أدنى نسبة نمو قدرها 2.0% نتيجة انخفاض معدل نمو قطاع المحروقات و الذي سجل -2.5%، النسبة الأدنى على الإطلاق طول فترة الدراسة.



شكل رقم 23 : تطور معدل النمو الإقتصادي الحقيقي [136]

من خلال الشكل رقم 23 نلاحظ أن هناك شبه تبعية معدل النمو الحقيقي لمعدل نمو قطاع المحروقات، فارتفاع معدل نمو قطاع المحروقات أو انخفاضه كان هو السبب في ارتفاع أو انخفاض معدل النمو الاقتصادي الحقيقي.

كما يلاحظ من الجدول رقم 18 أن معدل النمو خارج قطاع المحروقات قد حقق معدلات نمو معتبرة جدا و هذا قد يكون نتيجة قدرة البرامج التنموية على تطوير القطاعات المشاركة في هذا النمو و في ما يلي استعراض لنسب المشاركة في هذا النمو حسب كل قطاع .

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
-	5.3-	5.0	4.9	1.9	3.1	19.7	1.3-	13.2	الفلاحة
3.5	1.9	3.2-	2.2-	4.5-	1.3	3.5	1.0-	1.0-	صناعات عمومية
-	-	3.2	2.1	1.7	2.5	2.9	6.6	3.0	صناعات القطاع الخاص
-	9.8	9.8	11.6	7.1	8.0	5.5	8.2	2.8	بناء و اشغال عمومية
-	8.4	6.5	3.1	3.0	4.0	4.5	3.0	2.0	خدمات الادارة العامة
-	7.8	6.8	6.5	6.0	7.7	4.2	5.3	3.8	خدمات خارج الادارة العمومية

من خلال الجدول أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات حسب كل قطاع:

1.1.3.2.3. قطاع الفلاحة

شهد قطاع الفلاحة في الجزائر قفزة نوعية سجل من خلالها معدلات نمو كبيرة حيث سجل نسبة متوسطة قدرها 5.15% وهذا أنما يعود إلى الدعم الذي قدمته الدولة لهذا القطاع خلال البرنامجين التتمويين و هذا ما يدفع بعض المتتبعين للنشاط الفلاحي في الجزائر إلى القول أن معدل النمو الاقتصادي خارج المحروقات ارتفع بفضل ارتفاع معدل نمو قطاع الفلاحة.

ان معدل النمو المحقق في قطاع الفلاحة كان نتيجة الإنفاق السخي الذي خصت به الحكومة الجزائرية هذا القطاع حيث حصل هذا القطاع أثناء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على ما قيمته 55.9 مليار دينار، و على 300 مليار دينار جزائري خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو أي ما يفوق خمس أضعاف ما تم إنفاقه خلال البرنامج الأول، ما جعل قطاع الفلاحة يسجل نسبة نمو كبيرة سنة (2003) قدرة بـ 19.7%، أما السنوات التي ظهر فيها تراجع في معدل النمو مثل سنة (2002) بـ -1.3 و سنة (2008) بـ -5.3% فكان نتيجة سوء الظروف التي أثرت على المنتج الفلاحي.

2.1.3.2.3.الصناعات العمومية

سجل هذا القطاع خلال فترة البرامج متوسط نسبة نمو قدرها -0.21 وهذا إن عاد إلى شيء إنما يعود إلى أمرين اثنين هما:

-التحفيزات الضريبية و الجمركية الممنوحة للخواص والمؤسسات العمومية فيما يخص استيراد الآلات و المواد النصف المصنعة، فقد خفضت الحكومة الحقوق الجمركية وبعض الضرائب المرتبطة باستيراد العتاد الموجه للأشغال العمومية.

- تراجع اهتمام الحكومة بالصناعات العمومية من خلال تطبيق سياسة الخوصصة التي مست المؤسسات العمومية.

3.1.3.2.3.قطاع الصناعات الخاصة

عرف هذا القطاع نموا معتبرا خلال الفترة(2001-2007) فقد سجل متوسط نمو قدره 3.14% وهذا من خلال ارتفاع نسبة النمو سنة (2002) التي سجلت 6.6% مع تسجيل نسب نمو شبه متقاربة،و قد سجلت هاته النسبة المتوسطة الحسنة نتيجة إهتمام الدولة بهذا القطاع من خلال تخفيض الضرائب المفروضة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تقديم إعفاءات جبائية للمؤسسات الجديدة المنشأة من خلال وكالات دعم و تشغيل الشباب.

4.1.3.2.3.قطاع البناء و الإشغال العمومية

يعتبر هذا القطاع الأول الذي حقق أكبر معدلات النمو حيث سجل نسبة نمو متوسطة قدرها 7.85% نتيجة استفادة القطاع من مبالغ كبيرة في إطار تدعيم و تحديث البنية القاعدية، فقد استفاد القطاع خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من 210.5 مليار دينار جزائري، و 600 مليار دينار جزائري للأشغال العمومية و 555 مليار دينار جزائري للبناء خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو أي ما مجموعه 1155 مليار دينار جزائري.

فقد شهدت سنة (2006) أكبر نسبة نتيجة صرف مبالغ كبيرة خلال هذا البرنامج الجديد قدرت بخمسة

05 أضعاف ما صرف في البرنامج الأول.

5.1.3.2.3. قطاع الإدارة العامة

سجل قطاع الإدارة العامة متوسط نمو معتبر قدره 4.3% نتيجة استهدافه من طرف الحكومة بعدة إصلاحات على المستوى القانوني و الإداري و كذا الإنفاق السخي على هذا القطاع، حيث استفاد هذا القطاع من 45 مليار دينار جزائري خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في إطار دعم الإصلاحات .

6.1.3.2.3. قطاع الخدمات خارج الإدارة العامة

يعتبر هذا القطاع ثاني قطاع يحقق أكبر نسبة نمو بعد قطاع البناء و الأشغال العمومية و قبل قطاع الفلاحة و هذا من خلال تسجيله لمتوسط نمو قدره 6.01% نتيجة الحركية الاقتصادية التي صاحبت البرامج الاقتصادية، و التي أفرزت توسع النشاط الخدمي في الجزائر سواء كان ماليا أو سياحيا أو غيره من الخدمات التي استفادة منه.

2.3.2.3. تطور القيمة المضافة من الإنتاج الوطني حسب كل قطاع

تعتبر القطاعات الإنتاجية عماد خلق الثروة في الجزائر، حيث تصنع الدخل و تفتح مجال واسع أمام الحكومة لتحصيل الأموال الناتجة عن خلق الثروة و تداولها و ذلك بفرض الضريبة على القيمة المضافة .

وقد كانت فترة البرامج مناسبة جدا لدفع القطاعات الإنتاجية إلى زيادة نسبة مشاركتها في الدخل الوطني، و قد لاحظنا في النقطة السابقة تطور معدلات النمو الاقتصادية خارج المحروقات ما جعلنا نستدل على تطور النشاطات المنتجة في الجزائر جراء البرامج التنموية و في هذا الجزء من بحثنا سنحاول التطرق إلى القيمة المضافة الخام المنتجة خلال فترة الدراسة حسب كل قطاع :

جدول 20: القيمة المضافة الخام حسب كل قطاع خلال الفترة (2000-2009) [133]

الوحدة : مليون دينار جزائري

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
926372	711754	704200.7	641.285	581615.8	580505.6	515281.7	417225.2	412119.5	346171.4	الفلاحة
3109078.9	4997554.5	4089308.6	3882227.8	3352878.4	2319823.6	1868889.6	1477033.6	1443928.1	1616314.7	المحروقات
94767.1	86719.5	.92368.8	64265.4	58992.2	49294	44199.9	39998.5	38388	42904.8	الاشغال العمومية البتروولية
573066.6	519501.1	479811.1	449488.9	418294.9	388193.4	355370.6	337556.2	315230.5	290749.6	الصناعات خارج

المحروقات										
1000054.9	869988.6	732720.7	610071.1	505423.9	458674	401014.4	369939.3	320507.1	292046.3	البناء و الأشغال العمومية
914362.4	863565.8	822406.6	743533.6	645028.9	512569.9	390551.2	340983.3	303693.5	275929.7	النقل و الاتصالات
1151623.6	1003199.4	863197.3	728366.7	668130.0	607052.6	552149.9	509285.7	476208.7	436292.1	التجارة
318574.1	280262.6	247602.2	226224.6	205771.7	5.183559	169482.6	153889.6	141882.9	130448.6	الخدمات
8087899.7	9332545.6	8031616	7345463	6436135.1	5099672.7	4296969.8	3645911.4	3451958	3430875.3	المجموع

من خلال الجدول رقم 20 يمكننا ملاحظة الارتفاع المستمر للقيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية الجزائرية، حيث سجلنا بعض الملاحظات الخاصة بتفوق بعض القطاعات على أخرى، فمثلا نستطيع الملاحظة أن نمو القيمة المضافة في قطاع التجارة فاق كل القطاعات الأخرى بما فيها الأشغال العمومية و الفلاحة و المحروقات، فقد شهد قطاع التجارة في الجزائر، انفجارا كبيرا نتيجة زيادة الطلب الحاصل من زيادة الإنفاق العام، ما أعطى حركية كبيرة لقطاع التجارة، و كما أثرت البرامج التنموية على قطاع التجارة فقد أثرت كذلك على باقي القطاعات، كما يلاحظ المطلاع على الجدول أعلاه أن كل القطاعات كانت تسجل ارتفاعا مستمرا دون إنقطاع ، إلا قطاع الأشغال العمومية البترولية الذي سجل تراجعا سنتي (2001) و (2002) وهذا نتيجة تراجع أشغال التنقيب و التزام الجزائر بالحصة المحددة لها في إطار الأوبك.

أما النمو الإجمالي السنوي للقيمة المضافة الملاحظ في الجدول أعلاه أثر بشكل مباشر على الحصيلة الجبائية حيث يلاحظ من خلال الجدول اللاحق رقم 21 أن حصيلة الضريبة على القيمة المضافة كانت تتزايد سنويا، ما يدل على قدرة القطاعات الإنتاجية في الجزائر على تمويل خزينة الدولة و كذا فعالية الإنفاق العام في خلق الإيرادات و كما أن الحصيلة تعبر عن القيمة المضافة التي خلقتها القطاعات الإنتاجية رغم التخفيضات و الإعفاءات الضريبية الممنوحة من طرف الدولة خلال هاته الفترة.

الجدول رقم 21: حصيلة الضريبة على القيمة المضافة خلال الفترة 2000-2009 [133]

الوحدة مليون دينار

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
542063.2	489047.0	399328.0	376685.6	350130.2	307340.8	260070.6	249147.4	199229.4	181505.4	حصيلة الضريبة على القيمة المضافة

3.3.2.3. تطور الاستهلاك

يعتبر الاستهلاك حسب المفكرين الاقتصاديين بمختلف مذاهبهم المحرك للنشاط الاقتصادي، وهذا ما أثبتته التجارب التي مر بها العالم، حيث نستطيع ملاحظة أن كل الحلول المقترحة لأغلب أزمات الكساد العالمية كان الهدف منها التأثير على الاستهلاك الذي سيعيد المؤشرات الاقتصادية إلى طبيعتها من خلال تصريف المنتجات، فإذا كان هناك اقتصاد يتميز بنمو الاستهلاك يعني هذا أن هناك نوع من نمو القدرة الشرائية في ظل حركية اقتصادية مقبولة.

ففي الجزائر يبقى الاستهلاك مؤشرا مهما جدا في الحكم على الوضعية الاقتصادية من خلال ما يقدمه للقطاعات الاقتصادية، كما أن البرامج التنموية في الجزائر استهدفت تحسين ظروف الاستهلاك ورفعها من خلال العمل على تحسين ظروف المعيشة، و من خلال الجدول التالي نتطرق الى تطور الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (2001-2008).

الجدول رقم 22 : الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 2001-2008 [131][132]

الوحدة مليار دينار جزائري

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
1464	1062.9	954.9	865.9	847.5	777.5	700.4	624.6	الاستهلاك العام
37.7	11.3	10.2	2.2	8.93	11.00	12.13	11.49	التغير في الاستهلاك العام
3185.9	2984.1	2695.6	3553	2358	2124.9	1988	1847.7	الاستهلاك الخاص
8.0	9.3	5.5	7.6	10.96	6.88	7.59	7.78	التغير في الاستهلاك الخاص

شهد الاستهلاك في الجزائر ارتفاعا مستمرا خلال الفترة (2001-2008) بشكل ملحوظ، وقد مس هذا الارتفاع جزئيه الاثنيين سواء كان استهلاك عام أو خاص، إلا أننا نستطيع الملاحظة أن مقدار الاستهلاك كان مختلف، حيث يظهر لنا أن مقدار الاستهلاك العام كان دائما اقل من مقدار الاستهلاك الخاص رغم ارتفاعه سنويا، الشيء الذي يرد حسب الكثير من المنتبعين إلى الزيادة السكانية التي عرفتها الجزائر خلال الفترة مع تحسن الظروف المعيشية للمواطن الجزائري جراء ارتفاع الكتلة الأجرية خلال هاته الفترة و ذلك حسب ما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 23: تطور الكتلة الأجرية في الجزائر خلال الفترة 2002-2006 [127]

الوحدة: مليار دينار جزائري

2006	2005	2004	2003	2002	
719.8	647.11	602.31	530.91	502.81	القطاعات الاقتصادية
88.9	76	72.1	63.11	56.8	الزراعة
685.1	633.41	598.21	543.11	489.11	الإدارة
1493.8	1356.51	1272.61	1137.11	1048.71	المجموع

كما أن أصحاب الدخل المحدود استفادوا من زيادات معتبرة في الرواتب ما اثر إيجاباً على استهلاكهم و هذا من خلال الزيادات المستمرة في الأجر الوطني الأدنى المضمون بنسب مرتفعة جدا بلغت فيها الزيادة من سنة (1999) مائة بالمائة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 24 : تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون خلال الفترة (1998-2007) [127]

الوحدة: دينار جزائري

التاريخ	الأجر الوطني الأدنى المضمون
1- جانفي - 1998	5400
1- سبتمبر - 1998	6000
1- جانفي - 2001	8000
1- جانفي - 2004	10000
1- جانفي - 2007	12000
1- جانفي - 2010	15000

أما الارتفاع الملحوظ في الاستهلاك العام، فكان نتيجة المشتريات الحكومية الموجهة لتنفيذ البرامج الاقتصادية التنموية.

وكما تمت الإشارة إليه سابقا فإنه رغم ضعف الاستهلاك الحكومي أمام الاستهلاك الخاص، إلا أنه حقق متوسط أكبر، حيث سجل 13.11% مقابل متوسط نمو الاستهلاك الخاص الذي سجل 7.95% و هذا مسאיرة لخصوصيات البرامج و الظروف الاقتصادية المحيطة بذلك.

4.3.2.3. تطور الاستثمار و الادخار

يعتبر الادخار أحد أهم المؤشرات التي من خلالها نستطيع معرفة قدرة و أداء الاقتصاد الكلي، و هذا باعتباره قدرة شرائية مؤجلة التصرف أي اقتطاع من الدخل لم يتم إنفاقه وجه إلى خلق الثروة عن طريق المؤسسات المصرفية التي ستعيد إقراضه بهدف استثماره هذا ما يدفعنا في مقامنا هذا إلى محاولة معرفة الأداء الاقتصادي الكلي الجزائري من خلال هذه المؤشرات الاقتصادية المهمة، وفي ما يلي جدول يعرض تطور المؤشرات خلال الفترة (2001-2008).

جدول رقم 25 : تطور الادخار و الاستثمار و معدلات الفائدة خلال الفترة 2001-2008

[121][131][132]

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
6434.8	5320.9	4657.9	3923	2865	2356	1812.7	1770.8	حجم الادخار الوطني مليار دج
4113.6	3220.4	2583.9	2395.4	24.1	24	24.4	23.7	حجم الاستثمار الوطني %
1.6	1.8	2.7	1.7	2.5	5.3	5.3	6.3	معدل الفائدة عند الإيداع %
7.7	7	8.5	8	8	8.5	8.5	9.5	معدل الفائدة عند الاقتراض %

يعتبر سعر الفائدة المتغير الذي يربط الادخار بالاستثمار، ومنه نستطيع تحليل تغيرات الادخار والاستثمار.

فمن خلال الجدول رقم 25 نلاحظ أن الادخار الوطني سجل ارتفاعات متوالية مستمرة بنسب كبيرة حيث انتقل من 1770.8 مليار دينار إلى 6434.8 مليار دينار سنة (2008) أي ما يفوق ثلاث أضعاف المبلغ المسجل سنة (2001).

في ظل انخفاض مستمر لسعر الفائدة على الإيداع من 6.3% كأكثر معدل سنة (2001) إلى 1.6% كأقل معدل سنة (2008) الشيء الذي يدل على أن المدخرين لم يراعوا سعر الفائدة المتأتي من ادخارهم بل كانوا يريدون حماية أموالهم داخل النظام المصرفي فقط و هذا نتيجة ارتفاع الدخل الغير موجهة للاستهلاك.

ومن جهة أخرى لاحظنا شبه ثبات في حجم الاستثمار الوطني خلال فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مع شبه ثبات معدلات الفائدة عن الاقتراض، الشيء الذي قد يعود إلى ضعف المبالغ الموجهة للاستثمار و البنى التحتية، الا أننا لاحظنا خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو انفجار خيالي في حجم الاستثمار حيث سجلت سنة (2005) حجم استثمار قدره 2395.4 مليار دينار بعد ان كان في السنة التي سبقتها 24.1 مليار دينار أي بزيادة قدرها 99 ضعف أي 990% وبقي هذا العدد في التزايد بنسب كبيرة جدا مع انخفاض بسيط في معدلات الفائدة ما يدفعنا للقول ان ارتفاع حجم الاستثمار الوطني كان نتيجة الاستثمارات الحكومية المسطرة خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو. وكذا المبالغ الضخمة المخصصة له في إطار دعم البنية التحتية و الاستثمارات الموجهة لتحسين ظروف معيشة المواطنين.

5.3.2.3. تطور التضخم

يعرف التضخم على أنه الزيادة المستمرة في الرقم القياسي للأسعار، حيث يلعب مؤشر التضخم دورا مهما جدا في إصدار القرارات المالية و الاقتصادية وقد أخرجنا الكلام عن التضخم لهذه المرحلة ولم نتكلم عنه أثناء كلامنا على الاستهلاك لسبب واحد هو أن التضخم لا يرتبط بالاستهلاك فقط بل يتعداه إلى كل المتغيرات الاقتصادية الأخرى المعبر عنها نقديا، و باعتبار ان زيادة الأسعار تفقد النقد قيمته، ومن هذا المنطلق سنحاول الوقوف على حقيقة التضخم في الجزائر من خلال تحليل بعض جوانبه وملاحظة أثر البرامج التنموية على الحياة الاقتصادية في الجزائر من خلال تغيرات معدل التضخم .

جدول رقم 26 التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة (2000-2009) [125]

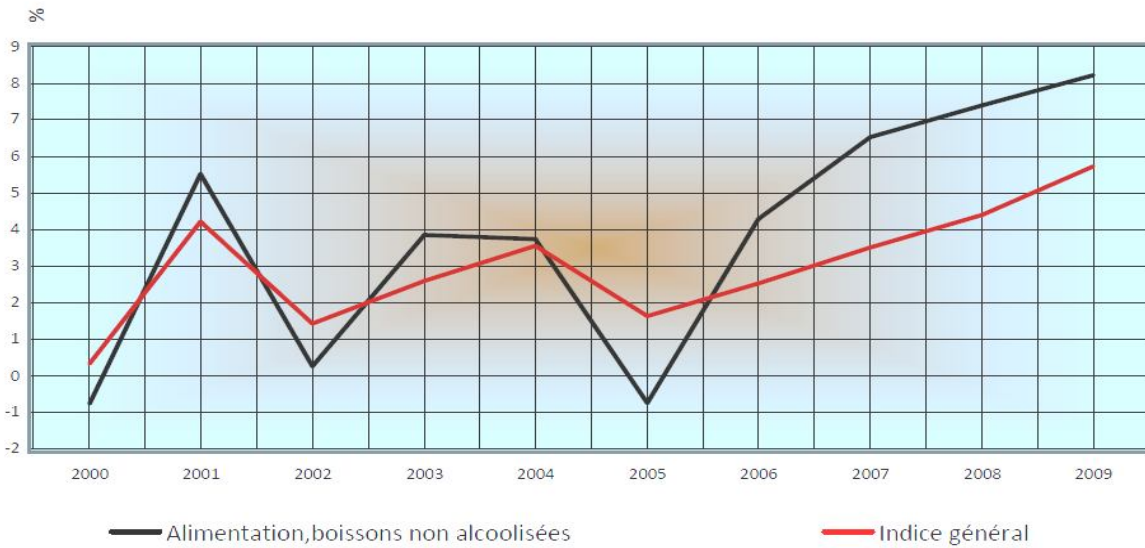
الوحدة(%)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
8.23	7.4	6.53	4.30	0.74-	3.74	3.85	0.27	5.53	0.77-	الأغذية و المشروبات الغازية
0.44	0.6-	0.36-	0.28-	0.00	0.41-	0.02-	1.04	3.61	1.36	ملابس و أحذية
2.67	1.2	0.96	3.21	13.43	1.98-	1.73	0.00	2.41	1.71	نفقات السكن
1.82	0.2	0.18	0.29-	0.28-	1.75-	0.42-	0.36	2.04	0.86	الأثاث
3.37	2.2	3.03	1.00	1.13	0.39	0.98	2.56	6.79	3.65	الصحة
3.58	0.8	0.46-	1.52	9.76	14.21	5.61	2.86	3.35	2.27	النقل و الإتصال
6.03	3.8	1.85	0.10	0.22	2.5-	0.22	1.00	0.63	4.37-	التعليم و الثقافة و الترفيه
7.88	3.5	1.73	0.88	0.05-	5.32	0.36	5.75	3.13	2.6	متفرقات
5.74	4.4	3.51	2.53	1.64	3.56	2.59	1.42	4.23	0.34	المؤشر العام

شهد معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2009) انخفاضات كبيرة بلغت سنة (2000) 0.34%، وقد تميزت الفترة بمتوسط قدره 2.99% التي تعتبر نسبة معقولة بعض الشيء نتيجة الزيادة المستمرة في الطلب بسبب النمو الديمغرافي.

شهدت فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تذبذبا في معدلات التضخم حيث كانت تميل في أغلبها إلى الانخفاض أما فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو فقد سجلت ارتفاعا مستمرا في معدل التضخم الشيء الذي قد يعود إلى ارتفاع مستوى الكتلة النقدية نتيجة الإنفاق الحكومي الكبير.

ومن خلال الجدول رقم 26 نستطيع ملاحظة انخفاض جميع مكونات المؤشر العام إلا مكون واحد هو مؤشر الأغذية و المشروبات الغازية و الذي يعتبر السبب المباشر في ارتفاع المؤشر العام، نتيجة اتساع سوق هذه المواد، ونلاحظ أن سنة (2006) كانت السنة الأولى التي شهدت أكبر ارتفاع في مؤشر الأغذية و المشروبات الغازية الشيء الذي انعكس مباشرة على المؤشر العام، وقد واصل مؤشر الأغذية و المشروبات الغازية ارتفاعه سنة (2009) فتبعه المؤشر العام و الرسم البياني التالي يوضح العلاقة الطردية بين مؤشر الأغذية و المشروبات الغازية بالمؤشر العام .



شكل رقم 24: المؤشر العام للأسعار و علاقته بمؤشر الأغذية و المشروبات الغازية [125]

6.3.2.3. تطورات البطالة و التشغيل

لقد التزمت الجزائر بالقضاء على عدة ظواهر اجتماعية كان سببها الأصلي تفشي ظاهرة البطالة، والتي نتجت أساسا من النمو الديمغرافي و التوجه الاقتصادي الجيد الذي عرفته الجزائر مطلع التسعينيات و الذي نتج عنه حملة واسعة لتسريح العمال، ومع بداية سنة (1999) بدأ التفكير جديا في القضاء على هذه

الظاهرة وفق خطط موضوعة بأحكام تخللت البرامج التنموية مع مراعاة الزيادة السكانية التي عرفت هاته الفترة.

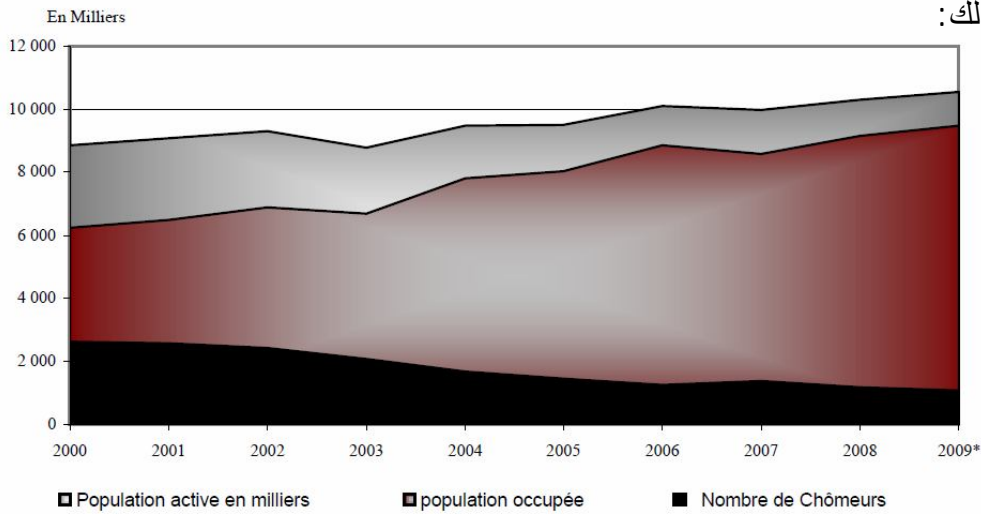
وفيما يلي سنقف على الأرقام المتعلقة بالتشغيل و البطالة في الجدول التالي:

جدول رقم 27: البطالة و التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000-2009 [128]

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
35268	34591	34096	33481	32906	32364	31848	31357	30879	30416	السكان 10^3
1.96	1.92	1.86	1.78	1.69	1.63	1.58	1.55	1.48	1.50	معدل الزيادة الطبيعية %
10544	10315	9969	10110	9493	9471	8779	9303	9074	8850	القوى العاملة بالألف
9472	9164	8594	8869	8045	7799	6696	6890	6494	6240	السكان العاملون بالألف
1072	1169	1375	1241	1442	1672	2083	2413	2500	2610	العاطلين عن العمل بالألف
10.2	11.3	11.8	12.3	15.3	17.7	23.7	25.7	27.3	29.5	معدل البطالة %

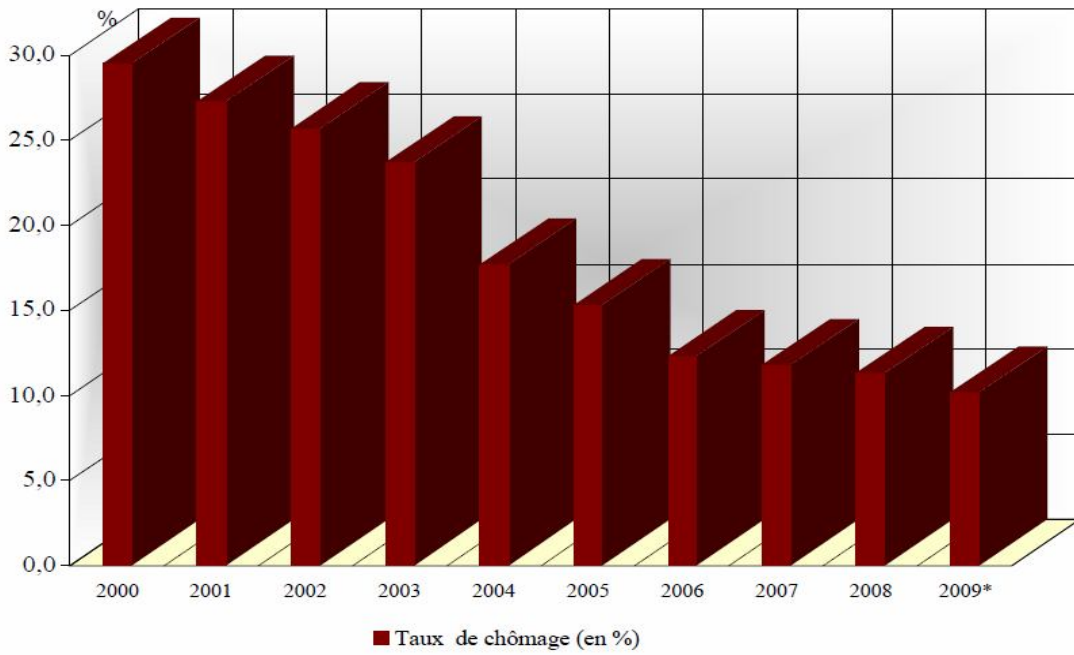
من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا جليا أن الارتفاع المستمر للقوى العاملة تبعه ارتفاع بنفس الحدة و تقريبا بنفس النسب في السكان العاملون و هذا أمر طبيعي بحكم اتساع النشاط الاقتصادي المصاحب للزيادة السكانية .

هذا و قد لوحظ أن عدد العاطلين عن العمل كان في تناقص، رغم تزايد القوى العاملة و عدد السكان، وهذا إنما يعود إلى قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب اليد العاملة في ظل زيادة القوة العاملة و في الشكل التالي توضيح لذلك:



شكل رقم 25 : العلاقة بين القوى العاملة و عدد العاطلين [128]

إن البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (1999-2009) استهدفت دعم النشاط الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو معتبرة، من خلال ضخ أموال كبيرة في الاقتصاد نتج عنها حركية اقتصادية وتجارية كبيرة، أفرزت طلبا كبيرا على اليد العاملة المؤهلة و التي سعت الدولة الى توفيرها سواء كان دعم العنصر البشري و تكوينه في جميع الأطوار و الاختصاصات أو تكويننا مهنيا أو جامعيًا، مع خلق سبل و صيغ تشغيل متعددة، ما نتج عنه انخفاض معدلات البطالة إلى نسب لم تحقق من قبل، حيث انتقل معدل البطالة من 22.5% سنة (2000) إلى 10.2% سنة (2009) و الشكل التالي يوضح ذلك:



الشكل رقم 26 : معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2009-2000 [128]

7.3.2.3. التجارة الخارجية و ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة للحالة الاقتصادية السائدة في الدولة، فتسعى كل الدول العالم إلى إظهاره في حالة جيدة أي حالة فائض، و هذا ما تحقق في الجزائر خلال فترة البرامج التنموية فمن المتتبعين للشأن في الجزائر من أرجعه إلى نجاح البرامج التنموية و منهم من أرجعه إلى الارتفاع في أسعار البترول فقط، و بين هذا و ذاك نترك الحكم إلى الفصل القادم أين سيتكلم المختصون عن ذلك، وفي ما يلي سنقف على رصيد ميزان المدفوعات:

جدول رقم 28 : ميزان المدفوعات الجزائري [131][132].

الوحدة:مليار دولار.

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
29.09	17.73	16.96	9.25	7.47	3.66	6.19	7.56	رصيد ميزان المدفوعات

من الجدول أعلاه يمكننا أن نلاحظ الرصيد الموجب خلال الفترة، إلا أن الفترة (2002-2000) شهدت تذبذبا في المعدلات، فقد سجلت سنة (2002) النسبة الأقل على الإطلاق، وعادت سنة (2003) لتسجل بداية الارتفاع المستمر لرصيد الميزان و بنسب مرتفعة جدا.

كما أن فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو سجلت النسب الأكبر للرصيد الموجب، ما يدفعنا أن نقول أن الإنفاق العام السخي على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، أثر ايجابا على رصيد ميزان المدفوعات عكس ما حدث قبل هذا البرنامج.

باعتبار أن التنمية الاقتصادية أحد أهم وظائف الدولة الحديثة، فقد سعت الجزائر خلال العشرية الأخيرة الممتدة من سنة (1999) إلى سنة (2009) إلى تغيير ملامح الاقتصاد الوطني عن طريق إحداث تنمية بإعتماد برامج تنمية طموحة، كانت الأضخم في المنطقة و في تاريخ الجزائر المعاصر .

فمنذ سنة (1999) بدأ التفكير الجدي في تغيير ملامح الاقتصاد الوطني، و قد توج هذا التفكير بإطلاق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي سنة (2001)، على مدى أربعة سنوات، لينتهي سنة (2004)، و قد حددت له أهداف سامية و طموحة، جعلت منه أرضية صلبة لمواصلة التنمية الاقتصادية عن طريق إطلاق ثاني برنامج اقتصادي خلال هاته الفترة و الموسوم بالبرنامج التكميلي لدعم النمو، الذي إمتد على طول خمس سنوات كان أولها سنة (2005) .

إن إيمان الحكومة بالدور الفعال لأجهزتها و سياساتها جعل الحكومة تسخر كل إمكانياتها المادية و البشرية لإنجاح هذه البرامج، و قد إستخدمت كل السياسات الاقتصادية و على رأسها السياسة المالية.

لقد سخرت الحكومة السياسة المالية لخدمة البرامج التنموية و هذا بجعل كل الموارد المالية للبلاد في خدمة أهداف البرامج فقد إتسمت مرحلة البرامج التنموية في الجزائر بعجز مزمن في الميزانية العامة، و هذا نتيجة لطبيعة السياسة المالية المتبعة و الذي تميزت بسخاء الإنفاق مع كثرة الإعفاءات الضريبية قصد دفع النشاط الاقتصادي و تحفيزه على الإنتاج .

إن السياسة المالية المتبعة من طرف الحكومة كان لها أثر كبير في تحقيق أهداف البرامج التنموية، حيث سجلت الجزائر خلال فترة البرامج تغيرا إيجابيا في الكثير من المتغيرات الاقتصادية، إن لم نقل في كل المتغيرات الاقتصادية، فقد تأثرت معدلات النمو الاقتصادي بالسياسات المتبعة، كما أن هذا التغير إنعكس مباشرة على الكثير من المتغيرات الأخرى، فقد سجل انخفاض كبير في معدلات البطالة بالإضافة إلى تسجيل معدلات معقولة جدا من التضخم، و لا يفوتنا أن ننوه بالنمو الذي حققته القطاعات الإنتاجية .

كما أن السياسة المالية المتبعة في الجزائر من خلال تمويلها للخطط التنموية قد غيرت شكل الجزائر كليا، من خلال المنشآت المنجزة خلال فترة البرامج .

من خلال ما سبق في فصلنا هذا خلصنا إلى أن السياسة المالية في الجزائر كانت خير رفيق للبرامج التنموية، و هذا من خلال توفير التمويل اللازم لإنجاز البرامج، و كذا قوتها و قدرتها على توجيه النشاط الاقتصادي إلى الوجهة المرغوب فيها بحكم قصر مدتها، و مرونتها في التعامل مع مستجدات كل فترة .

الفصل 4

تقييم فعالية السياسة المالية الجزائرية خلال الفترة 1999-2009

حاولنا فيما سبق عرضه الإحاطة بالجانب النظري لموضوع الدراسة، حيث سعينا في الفصل الأول إلى التطرق للسياسة المالية من الجانب النظري، من خلال التطرق إلى الإطار العام للسياسة المالية، و الأدوات الموجهة لتكريس السياسة المالية، أما من خلال الفصل الثاني فقد سعينا إلى إعطاء تصور عام حول فعالية السياسة المالية، من خلال التطرق لأطروحات النظرية المختلفة حول فعالية السياسة المالية، ثم أبرزنا مختلف مظاهر فعالية السياسة المالية في مكافحة بعض المظاهر المؤثرة في النشاط الاقتصادي، أما الفصل الثالث فقد خصصناه لأهداف و نتائج المخططات الاقتصادية، و هذا بمحاولة حصر البرامج الممتدة بين سنتي (1999) و (2009)، ثم تطرقنا إلى السياسة المالية المطبقة في الجزائر لتنفيذ أهداف البرامج المسطرة، كما تطرقنا إلى المنجزات التي نفذت فعلا باختلاف ملامحها، المادية منها و الاقتصادية .

إن كل ما تناولناه سابقا لا يكفي أن نصدر من خلاله حكما على فعالية السياسة المالية، وباعتبار أن المستوى الحالي للباحث لا يؤهله لإصدار أحكام بهذا الحجم، كما انه لا بد من إسقاط ما جاء به الجزء النظري على الواقع العملي بغية معرفة مدى فعالية السياسة المالية الجزائرية في توجيه المخططات التنموية، لذا تركنا الحكم على فعالية السياسة المالية لأصحاب الاختصاص و الاطلاع الواسع، والهدف الأساسي الذي نسعى إلى لوصول إليه هو تقييم الجهود المبذولة من طرف الدولة في تحقيق أهداف البرامج عن طريق السياسة المالية .

و للحكم على فعالية السياسة المالية، اخترنا أكثر الشخصيات علما و اطلاعا على الموضوع، و قد كانت هاته الشخصيات مقسمة إلى ثلاث شرائح، أولها كانت شريحة الأكاديميين و المتمثلة في الأساتذة الجامعيين، و ثانيها إدارات المديرية العامة للميزانية و إدارات المفتشية العامة للمالية بوزارة المالية، و ثالثها نواب المجلس الشعبي الوطني.

لقد اخترنا استعمال استمارة الإستبانة كأداة للدراسة، حيث قمنا بتصميمها وفقا لمقياس ليكرت الخماسي، و قد تحرينا منها علميا مدروسا لتطويرها، حيث استقينا فقراتها من الدراسة النظرية، و قمنا بعد ذلك بإجراء اختبارات الصدق والثبات عليها لمعرفة مدى سلامتها و قدرتها على استقصاء الواقع المطلوب، كما أننا اعتمدنا في توزيعها على المقابلة بغية شرح محتواها و الهدف منها .

ومن أجل عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها وتفسيرها فإننا اعتمدنا على مجموعة من الأساليب الإحصائية أهمها المتوسطات الحسابية المرجحة والانحرافات المعيارية، والتي تحصلنا على نتائجها انطلاقاً من تفرغ الاستبيانات المسترجعة في برنامج الإعلام الآلي (SPSS).

ففي هذا الفصل سنتطرق بشكل تفصيلي إلى الدراسة الميدانية من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: طبيعة الدراسة الميدانية وكيفية إجرائها.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها وتفسيرها.

1.4.1.4. طبيعة الدراسة الميدانية وكيفية إجرائها

إن إسقاط الإطار النظري لموضوع الدراسة على أرض الواقع من خلال دراسة آراء المبحوثين حول فعالية السياسة المالية يتطلب كخطوة أولى توفير إطار منهجي واضح يحدد الملامح والقواعد الأساسية التي تجرى من خلالها الدراسة الميدانية، وذلك من خلال اختيار الأداة المناسبة للدراسة التي تتلاءم مع هدف البحث وظروف الباحث من جهة، وتكون مفهومة ومرغوب فيها من قبل المبحوثين من جهة أخرى، فاختيار أداة البحث يجب أن لا يكون أمراً عشوائياً أو خاضعاً للذاتية، بل يجب أن يبنى على أسس متينة للوصول إلى نتائج ذات مصداقية تقدم على أساسها التوصيات الملائمة.

1.1.4. الإطار المنهجي للدراسة

إن مناهج البحث في العلوم الإنسانية والعلوم الإدارية بصفة خاصة متعددة، ولا يمكن الحكم أبداً بأن أحدها أفضل من الآخر، بل إن طبيعة الموضوع هي التي تفرض على الباحث اختيار المنهج المستعمل والأدوات التي تساعد في ذلك.

1.1.1.4. المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة

من المؤكد بأن أي دراسة علمية لن تستطيع الوصول إلى هدفها بدقة وموضوعية دون استخدام مجموعة من القواعد العامة التي يسترشد بها الباحث للوصول إلى هدفه الصحيح بأسلوب علمي يضمن له دقة النتائج وسلامتها، وهذا هو مفهوم المنهج، الذي يعرفه عبد الهادي الجوهري على أنه: «الطريقة التي يتبعها الباحث لدراسة مشكلة من المشاكل، أو بمعنى آخر فإنه يشير إلى أسلوب التفكير المنظم والكيفية التي يصل بها الباحث إلى أهدافه» [51].

وانطلاقاً من طبيعة هذه الدراسة التي نهدف من خلالها إلى قياس مدى فعالية السياسة المالية في الجزائر خلال فترة البرامج التنموية للعقد الأخير، فقد استخدمنا منهجاً وصفيًا تحليليًا من خلال الاعتماد على أسلوب المسح بالعينة [27]. ويرى ذوقان عبيدات وآخرون أن هذا المنهج -الوصفي- يقوم أساساً على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، بهدف التعبير عنها كيفاً وكماً، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها، ودرجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى [61]. كما لا يكفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبنى عليها التصور المقترح [57].

ومن المعروف أن الباحث باستخدام المنهج الوصفي يمكن له أن يستعمل أدوات عدة للوصول إلى تحقيق أهدافه، من بينها المقابلات بأنواعها، الملاحظات المباشرة، الإستبانة، تحليل الوثائق المختلفة... الخ [28]. فقد اخترنا في دراستنا هذه أن نستعمل الإستبانة كأداة لجمع البيانات، وذلك نظراً لطبيعة البحث وكذا لظروف تخص المعلومة بحد ذاتها، بالإضافة إلى خصائص عينة البحث المكونة من الأكاديميين و النواب و إدارات وزارة المالية، والذين يُعرف عنهم انشغالهم الدائم بسبب كثرة مسؤولياتهم، حيث من الصعب إجراء مقابلات مطولة معهم.

و الإستبانة كما هو معلوم عبارة عن مجموعة من الأسئلة التي يتم إعدادها مسبقاً، توجه إلى الأفراد داخل مجتمع البحث من أجل إبداء رأيهم فيها، وقد تكون هذه الأسئلة مغلقة أو مفتوحة، أو مزيجاً بينهما، وتعتبر الإستبانة من أكثر أدوات البحث العلمي استخداماً في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية بسبب تعدد مجالات استخدامها وفعاليتها الكبيرة في تحصيل البيانات، بشرط أن تكون معدة بطريقة علمية وتتوافق مع أهداف البحث وخصائص مجتمع الدراسة.

وما يعاب على الإستبانة عادة هو انخفاض نسبة الردود فيها بسبب عدم تحفز المبحوثين لها في الكثير من الحالات، ولتفادي مثل هذا الأمر قمنا بتقديم الإستبانة إلى أفراد عينة الدراسة عن طريق المقابلة، والتي حاولنا من خلالها شرح أهمية البحث وأهدافه، وأكدنا من خلالها على أمر جد مهم ألا وهو سرية استخدام ومعالجة البيانات واقتصاره على البحث العلمي، كما أكدنا على المبحوثين عدم ذكر أسمائهم ولا ألقابهم، وحتى عدم التحديد الدقيق لهيئات عملهم، وهذا من أجل ضمان ارتياحهم وتجاوبهم مع الإستبانة، كما أننا قمنا بشرح العبارات الغامضة التي واجهتهم، مع العلم أننا لم نكن معهم إطلاقاً حين الإجابة وذلك تجنباً للتأثير عليهم، أو حتى تفادياً لتحيزهم نحو الإجابات المثلى.

2.1.1.4. أنموذج الدراسة

إن الهدف الأساسي من أغلب الدراسات هو تحديد العلاقات التي تربط بين مجموعة من المتغيرات، هذه الأخيرة التي تقسم إلى أنواع عدة، أهمها المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة.

فالمتغيرات التابعة هي التي تحظى باهتمام كبير من قبل الباحث الذي يهدف بالأساس إلى شرحها وتفسير آليات حدوثها، أو بمعنى آخر يمكن القول أن المتغير التابع هو الذي يقدم نفسه كقضية قابلة للفحص والدراسة. أما المتغيرات المستقلة فهي التي تمارس التأثير الايجابي أو السلبي على المتغير التابع، بمعنى أن التغير في المتغير التابع يُفسر بالتغير الحاصل في المتغير المستقل. وبتعبير أبسط فإن المتغير المستقل يمثل السبب والمتغير التابع هو النتيجة [116].

ويقصد بأنموذج الدراسة إعطاء تصور واضح للمتغيرات المكونة للبحث. ودراستنا هذه تتشكل من متغيرين، الأول مستقل والثاني تابع، حيث أن المتغير المستقل هو أداء الحكومة و كيفية تسييرها للموارد المالية المتاحة المتمثلة في أدوات السياسة المالية، أما المتغير التابع فهو قدرة السياسة المالية على تحقيق الأهداف المسطرة خلال البرامج التنموية.

3.1.1.4.مجتمع وعينة الدراسة

من العوامل الأساسية التي يجب على أي باحث تحديدها قبل البدء في دراسته هو حصر مجتمع البحث، ويُعرف موريس أنجرس مجتمع البحث على أنه: «عبارة عن مجموعة منتهية أو غير منتهية من العناصر المحددة مسبقاً، تجمعها خاصية أو عدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى، والتي يجرى عليها البحث والتقصي» [34]. وانطلاقاً من هذا التعريف يمكن القول أن مجتمع البحث يتكون من جميع المفردات التي تشكل مشكلة الدراسة، وقد يختلف عددهم أو حجمهم حسب هدفها ودرجة دقتها.

بالنسبة لدراستنا هذه فمجتمع البحث كما تمت الإشارة إليه سابقاً تتكون من ثلاث شرائح هي:

1.3.1.1.4. الأكاديميون

وهم مجموع الأساتذة الجامعيين المتحصلون على درجة الدكتوراه فما فوق في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، و الذين يشغلون مناصب، أستاذ محاضر (ب)، أو أستاذ محاضر (أ)، أو أستاذ تعليم عالي .

2.3.1.1.4. إطارات وزارة المالية

وهم مجموعة من الإطارات السامية للمديرية العامة للميزانية، و الإطارات السامية للمفتشية العامة للمالية و الذين يشغلون مناصب،مفتش مركزي للمالية و مفتش جهوي للمالية .

3.3.1.1.4. النواب

وهم مجموعة من نواب المجلس الشعبي الوطني بمختلف توجهاتهم وانتماءاتهم السياسية .

تهدف دراستنا إلى محاولة تحديد آرائهم حول فعالية السياسة المالية عن طريق توزيع الاستبانة عليهم. ونظرا لتعدد لاتساع الشرائح وصعوبة تطبيق أسلوب المسح الشامل عليها بسبب عدة عوامل أهمها: ضيق الوقت، التكلفة الكبيرة... الخ، فإننا اخترنا القيام بعملية المسح عن طريق العينة.

يعرف سعيد سالم القحطاني وآخرون عينة البحث على أنها: «مجموعة الوحدات التي يتم اختيارها من مجتمع البحث لتمثيله في الدراسة»[40]. وانطلاقا من هذا التعريف يمكن القول أن عينة البحث هي جزء من مجتمع الدراسة، يقوم الباحث بإجراء البحث عليها، ومن ثم يقوم بتعميم النتائج المحصل عليها منها على كافة مجتمع البحث، بشرط أن تكون العينة ممثلة لمجتمع البحث أحسن تمثيل، حيث يخضع اختيارها منهجيا إلى شروط عدة وبطرق مختلفة حسب هدف البحث وظروف إجرائه*.

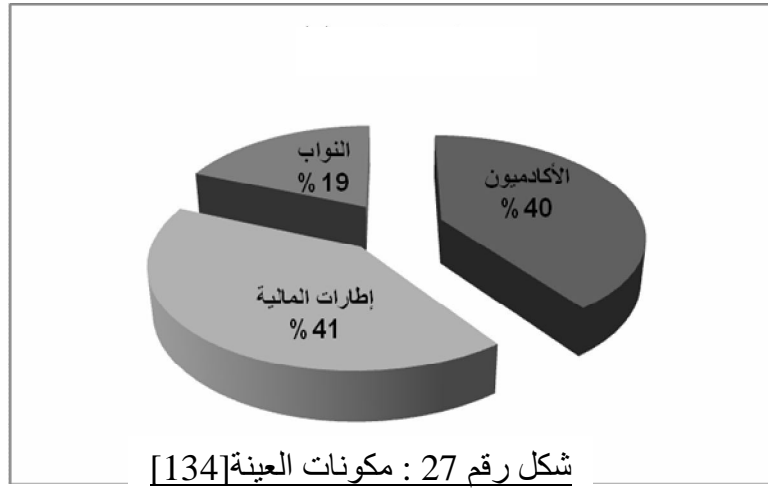
وقد قمنا باختيار عينة بحثنا هذا قصدا من أجل الإحاطة بكل الشرائح ذات الاطلاع عن الموضوع ، فقد اخترنا الأكاديميين من أجل اطلاعهم الواسع و المتخصص،أما النواب فقد اخترناهم باعتبارهم ممثلي الشعب،أما إطارات المالية فقد تم اختيارهم على أساس تخصصهم و ممارستهم للأعمال المتعلقة بالسياسة المالية، والجدول التالي يوضح بشكل أكثر تفصيل مكونات عينة البحث:

*- للتفصيل أكثر في طرق اختيار العينة يمكن الرجوع إلى المصدر الآتي:

جدول 29: المنظمات المكونة لعينة البحث وعدد الاستبانات الموزعة فيها والمسترجعة منها [134]

اسم المنظمة	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المسترجعة
الجامعات الجزائرية	46	30
-جامعة عبد الحق بن حمودة بجيجل	08	07
-جامعة سعد دحلب بالبلدية	09	07
-جامعة الجزائر (03)	05	02
-جامعة يحي فارس بالمدينة	04	02
-جامعة جيلالي اليابس ببلعباس	04	01
-جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية	04	02
- جامعة عمار ثلجي بالاغواط	02	01
-جامعة زيان عاشور بالجلفة	02	01
-جامعة بشار	01	01
-جامعة منتوري قسنطينة	03	03
-المدرسة العليا للتجارة	01	01
- المركز الجامعي بالوادي 22	02	01
-المركز الجامعي بغرداية	01	01
المجلس الشعبي الوطني	46	14
وزارة المالية	31	31

بعد أن وزعنا 122 استبانة حصلنا منها 75 استبانة بنسبة استجابة كلية قدرها 61.47% ما يجعل عينة الدراسة تتكون من :



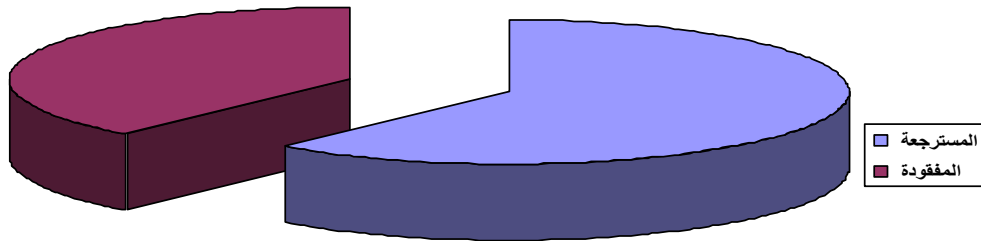
وحسب الجدول رقم 29 كانت نسب الاستجابة حسب كل شريحة كما يلي:

1- فيما يخص الجامعات الجزائرية فاننا وزعنا 46 استبانة كمجموع حصلنا منها 30 استبانة، أي بنسبة استجابة قدرها 65.21%، والشئ الذي حال بيننا وبين ارتفاع نسبة الاستجابة هو تاريخ اجراء الدراسة الذي تزامن مع السنة الجامعية، وانشغال الكثير من الاساتذة

2- اما فيما يخص وزارة المالية فقد وزعنا فيها 31 استبانة حصلناها كاملة أي 31 استبانة، بنسبة استجابة قدرها 100%، و يعود هذا الى حرص اطارات المالية على تقديم يد العون، وكذا التزامهم بالحضور اليومي بانتظام لمكان العمل، ما سهل علينا جمع و تحصيل الاستبانة

3- اما فيما يخص المجلس الشعبي الوطني فنلاحظ من خلال الجدول ضعف نسبة الاستجابة، حيث قسمنا 46 استبانة استرجعنا منها 14 استبانة أي بنسبة استجابة قدرها 30.46%، الشئ الذي يعود الى عدم حضور النواب بشكل منتظم، ما حال بيننا و بين تجميع الاستبانات .

وانطلاقا من هذا يمكن تمثيل نسبة الاسترجاع الكلية للاستبيانات الموزعة والمفقودة من خلال الشكل الآتي:



شكل رقم 28: استمارات الاستبيانات الموزعة المسترجعة والمفقودة [134]

من خلال الشكل رقم 28 نلاحظ أن نسبة الاستبيانات المسترجعة بلغت 61.47% وهذه نسبة عالية، والسبب في ذلك يرجع بالأساس إلى اعتمادنا تقديمها عن طريق المقابلة، حيث شرحنا محتوى الإستبانة

لأفراد البحث، وأكدنا لهم على السرية وأهمية استجابتهم لنجاح الدراسة، ورغم أن هذا الأمر تطلب مجهودا كبيرا وقدرة عالية على الإقناع، إلا أنه حقق الهدف المنشود وأدى إلى الحصول على مشاركة عالية من قبل المبحوثين تجلت من خلال هذه النسبة المرتفعة للاستثمارات المسترجعة.

2.1.4. أساليب المعالجة الإحصائية للبيانات المستعملة في الدراسة.

لتحقيق أهداف البحث وتحليل البيانات التي تم تجميعها اعتمدنا على مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة، باستخدام برنامج الإعلام الآلي المسمى: الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية*، والذي يرمز لها اختصاراً بـ : SPSS*، حيث استخدمنا إصداره 17.0 الذي يعد الأحدث. كما استعنا ببرنامج الإعلام الآلي المسمى EXCEL**، وذلك من أجل رسم وتمثيل الأعمدة والدوائر النسبية.

1.2.1.4. التعريف ببرنامج SPSS

يعتبر برنامج SPSS بمختلف إصداراته من البرامج الأساسية والمهمة في التطبيقات الإحصائية للبيانات، و قد ظهر البرنامج للوجود في عام 1970 بعد عقد كامل من التصميم في جامعة شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية. و قد تطور في بداية الثمانينات بحيث تم إعداده للعمل تحت نظام التشغيل (DOS) و كان الإصدار رقم 1 آنذاك ثم تلاه الإصدارات 2، 3، 4. و في أوائل التسعينات صدر الإصدار الخامس باسم SPSSWIN للعمل مع نظام التشغيل (Windows) وتلته إصدارات متتابعة إلى أن وصلنا مؤخراً إلى الإصدار SPSS 17.0 [35].

يمكن بواسطة هذا البرنامج معرفة الكثير من الخصائص المميزة لمجتمع ما من خلال التحليلات الوصفية و التمثيلات البيانية الممثلة لها، كما يمكن من خلاله دراسة العلاقة بين مختلف المتغيرات، و كذا

* من أجل فهم هذا البرنامج وآلية عمله، ينصح بمجموعة من المراجع أهمها ما يلي:

- سعد زغلول بشير، دليلك إلى البرنامج الإحصائي (SPSS): الإصدار العاشر، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد، 2003.
- صلاح الدين حسين الهيتي، الأساليب الإحصائية في العلوم الإدارية: تطبيقات باستخدام (SPSS)، (دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006).
- مصطفى حسي باهي و أحمد عبد الفتاح سالم، الإحصاء التطبيقي باستخدام الحزم الجاهزة، (مكتبة الأنجلو المصرية، 2006، القاهرة).
- عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، أساليب البحث العلمي والتحليل الإحصائي يدويا وباستخدام (SPSS)، (دار الشروق للنشر، عمان، 2005).
- أسامة ربيع أمين، التحليل الإحصائي باستخدام (SPSS): مهارات أساسية، الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة المنوفية، بدون سنة نشر.
- هشام بركات بشر حسين، تحليل البيانات باستخدام برنامج (SPSS 15)، (دار النشر الإلكتروني، بدون بلد وسنة نشر).

- GRIFFITH Arthur, SPSS for Dummies , WILEY Publishing, Indianapolis, 2007.

- LANDAU Sabine and EVERITT Brain, A Handbook of Statistical Analyses Using SPSS , Chapman & Hall / CRC Press LLC, Washington, 2004.

- PALLANT Julie, SPSS Survival Manual , Open University Press, Philadelphia, 2001.

* - Statistical Package for Social Sciences .

** - Microsoft Office Excel 2007 .

معرفة كيفية تطور الظواهر عبر الزمن سواء كانت كمية أو نوعية، و هو مستعمل بشكل واسع في البحوث الإنسانية والإدارية بصفة خاصة. و من بين مجالات تطبيق هذا البرنامج ما يلي:

- الإحصاء الوصفي.
- تحليل الارتباط البسيط و المتعدد.
- تحليل الانحدار الخطي.
- التمثيلات البيانية المختلفة.
- اختبارات الفروض.
- تحليل التباين.
- التحليل العاملي.
- التنبؤ باستخدام السلاسل الزمنية.

2.2.1.4. المفاهيم الإحصائية المستخدمة في الدراسة

استخدمنا في تحليل بيانات الدراسة العديد من المفاهيم المرتبطة بالإحصاء الوصفي والاستدلالي، يمكن أن نبرز أهمها من خلال الآتي:

— حساب التكرارات للتعرف التفصيلي على مقدار الإنجذاب نحو كل عبارة بالنسبة لعينة الدراسة من أجل تحليلها.

— المتوسط الحسابي المرجح (الموزون) **Weighted Mean**، وذلك لمعرفة اتجاهات أفراد الدراسة نحو كل فقرة أو البعد عنها ، مع العلم أنه يساعد في ترتيب الفقرات حسب أعلى متوسط مرجح [23].

— الانحراف المعياري **Standard Deviation**، وذلك بغية التعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة نحو كل فقرة أو بعد، ويلاحظ أيضا أن الانحراف المعياري يوضح أيضا التشتت في استجابات أفراد الدراسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر، فهذا يعني تركيز الإجابات وعدم تشتتها، أما إذا كانت قيمته تساوي الواحد الصحيح أو أكبر، فيعني ذلك عدم تركيز الإجابات وتشتتها، كما أنه يفيد أيضا في ترتيب العبارات أو الفقرات لصالح الأقل تشتتا عند تساوي المتوسط الحسابي المرجح بينهما [5] .

– معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha (α))، وذلك بغية تقدير ثبات الدراسة، حيث يأخذ هذا المعامل قيمة تتراوح بين الصفر والواحد، وكلما اقترب من الواحد الصحيح فهذا يعني ثباتا أكبر للدراسة [53].

وتضع أوما سيكاران قاعدة عامة للتعامل مع هذا المعامل مفادها الآتي: [6]

- إذا كان معامل كرونباخ ألفا أقل من (0.6) فهذا يعني أن الدراسة تتمتع بثبات ضعيف، الأمر الذي يلزم إعادة النظر في بناء أداة الدراسة.
- إذا كان معامل كرونباخ ألفا يتراوح بين (0.6 – 0.7) فهذا يعني أن الدراسة تتمتع بثبات مقبول.
- إذا كان معامل كرونباخ ألفا يتراوح بين (0.7 – 0.8) فهذا يعني أن الدراسة تتمتع بثبات جيد.
- إذا كان معامل كرونباخ ألفا أكبر من (0.8) فهذا يعني أن الدراسة تتمتع بثبات ممتاز.

3.2.1.4. الطريقة المستخدمة في قياس الاتجاهات

إن الهدف الأساسي من دراستنا هو قياس مدى فعالية السياسة المالية في الجزائر خلال فترة البرامج التنموية الممتدة بين سنتي (1999) و(2009)، وقد استخدمنا بغية ذلك كما تناولنا سابقا استبانة وزعت على عينة الدراسة، وقد جاءت الأسئلة أو الفقرات المتعلقة بفعالية السياسة المالية داخل الاستبانة مغلقة ومصممة وفقا لمقياس ليكرت الخماسي الذي يعد الأنسب لمثل هذه الدراسات [53] ، وقد كانت الخيارات المتاحة أمام كل عبارة كما يلي: (موافق بشدة، موافق، محايد ، غير موافق، غير موافق على الإطلاق)، وقد أكدنا لأفراد عينة البحث على ضرورة اختيار إجابة واحدة فقط أمام كل فقرة. ومن أجل تحديد الاتجاه أعطينا لاحتمالات الإجابة الخمسة السابقة أوزانا محددة كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم 30 : الأوزان المعطاة لخيارات الإجابة المتاحة في الاستبانة [53]

الوزن	خيارات الإجابة
5	موافق بشدة
4	موافق
3	محايد
2	غير موافق
1	غير موافق على الإطلاق

انطلاقاً من الأوزان الموضحة في الجدول رقم 30 ولحساب طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا)، تم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيم عدد فئات المقياس على المدى المحسوب فنحصل على طول الخلية (5÷4=0.8)، ثم بعد ذلك تمت إضافة هذا العدد إلى أقل قيمة في المقياس وهو الواحد الصحيح، واستمرت الإضافة حتى الوصول إلى أعلى قيمة في المقياس وهي العدد خمسة. وكان الناتج كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم 31 : المتوسطات المرجحة والاتجاه الموافق لها [53]

الاتجاه	المتوسط المرجح	
غير موافق على الإطلاق	(1.79 — 1)	1
غير موافق	(2.59 — 1.8)	2
محايد	(3.39 — 2.6)	3
موافق	(4.19 — 3.4)	4
موافق بشدة	(5 — 4.2)	5

من خلال الجدول رقم 31 يمكن أن نستنتج أن تحديد الاتجاه في هذه الدراسة يكون وفقاً للآلية الآتية:

— إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح ما بين (5 — 4.2) فهذا يعني أن إجابة المبحوثين تتجه إلى : (موافق بشدة) .

— إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح ما بين (4.19 — 3.4) فهذا يعني أن إجابة المبحوثين تتجه إلى : (موافق) .

— إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح ما بين (3.39 — 2.6) فهذا يعني أن إجابة المبحوثين تتجه إلى : (محايد) .

— إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح ما بين (2.59 — 1.8) فهذا يعني أن إجابة المبحوثين تتجه إلى : (غير موافق) .

— إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح ما بين (1.79 — 1) فهذا يعني أن إجابة المبحوثين تتجه إلى (غير موافق على الإطلاق) .

3.1.4. مراحل تطوير أداة الدراسة (الإستبانة).

بناء على طبيعة البيانات المراد جمعها وعلى المنهج الذي اخترناه لهذه الدراسة، وجدنا أن الأداة المناسبة لتحقيق أهداف البحث هو الإستبانة، وذلك نظرا لعدم توفر أحكام عن فعالية السياسة المالية من طرف مختصين في السياسة المالية، إضافة إلى صعوبة الحصول على المعلومات باستخدام الأدوات الأخرى كالمقابلات الشخصية، الملاحظة... الخ. وقد مر تطوير الإستبانة بمراحل عدة وذلك حتى نتأكد من قدرتها وصلاحياتها على تحقيق الهدف المنشود منها، وفي ما يلي نقدم إيضاحا لما قمنا به في كل مرحلة:

1.3.1.4. بناء أداة الدراسة

انطلاقا من الدراسة النظرية التي قمنا بها من خلال الإطلاع على ما كتب حول الموضوع في الكتب والمجلات والدراسات السابقة ذات العلاقة، ومن خلال نتائج الفصل الثاني المتعلق بفعالية السياسة المالية، وبغية الإجابة على إشكالية وتساؤلات الدراسة قمنا بتصميم إستبانة، وكان الهدف الأساسي منها هو أن تكون شاملة لمختلف أركان البحث النظري لتعطي صورة واقعية لموضوع الدراسة. وقد جاءت الإستبانة الأولية في شكلها النهائي* مكونة من جزئين رئيسيين كالآتي:

1.1.3.1.4. الجزء الأول

شمل على البيانات الأولية لأفراد الدراسة و المتمثلة في البيانات الشخصية و الوظيفية، حيث قسمناه إلى أربع اقسام، الأول خاص بطبيعة الشريحة التي ينتمي لها المبحوث (الأكاديميون، النواب، اطارات المالية)، والثاني خاص بالمؤهلات العلمية و الوظيفية الخاصة بالأكاديميين، أما الثالث فكان خاص بمدة العضوية في المجلس الشعبي الوطني و هو جزء مخصص للنواب، أما القسم الرابع فخصصناه لتبيين نوع المنصب المشغول من طرف اطار المالية .

2.1.3.1.4. الجزء الثاني

سعيانا من خلاله إلى الحصول على الآراء المتعلقة باتجاهات المبحوثين في عينة الدراسة نحو فعالية السياسة المالية خلال فترة البرامج التنموية، وقد كانت كل الفقرات هنا مصممة وفقا لمقياس ليكرت الخماسي كما أشرنا إليه سابقا. وقد قسمنا هذا الجزء إلى اربع محاور أساسية :

* - للإطلاع على الإستبانة الأولية بشكل مفصل يرجى الرجوع إلى الملحق (01).

1.2.1.3.1.4. المحور الأول

شمل الأبعاد المتعلقة بالجانب القانوني و السياسي التي تؤثر في القرار المالي للدولة من خلال تأثير السياسة المالية بمحيطها القانوني و السياسي، وقد شمل المحور ستة ابعاد كانت كما يلي:

- استقلالية القرار السياسي : وقد خصصنا لها الفقرة: (01).
- دور الحكم الديمقراطي في تمثيل رأي الأغلبية: وقد خصصنا له الفقرة: (02)
- استقلالية السلطة التشريعية : وقد خصصنا له الفقرة: (03).
- مرونة التشريعات: وقد خصصنا له الفقرة: (04).
- كفاءة الجهاز الاداري : وقد خصصنا له الفقرة (05).
- الارتباط بين القرار السياسي و القرار المالي : وقد خصصنا له الفقرة (06)

2.2.1.3.1.4. المحور الثاني

شمل الأبعاد المتعلقة بالجانب الاقتصادي و المالي، وقد ضم هذا المحور ستة أبعاد أساسية نوجزها كما يلي:

- قدرة النظام الاقتصادي الجزائري على تحمل تبعات السياسة المالية : وقد خصصنا له الفقرات التالية: (01، 02).
- استقلالية النظام الاقتصادي : وقد خصصنا له الفقرة: (03).
- اثر المديونية الخارجية : وقد خصصنا له الفقرة: (04).
- مكانة السياسة المالية عند متخذي القرار: وقد خصصنا له الفقرة: (05).
- صدى القرارات المالية عند الجمهور : وقد خصصنا له الفقرة (06).
- قدرة السياسة المالية على الربط بين الأداة و الهدف: وقد خصصنا له الفقرة (07)

3.2.1.3.1.4. المحور الثالث

شمل الأبعاد المتعلقة بالجانب الموازي، وقد ضم هذا المحور أربع أبعاد أساسية كانت كالتالي :

- السياسة الضريبية : وقد خصصنا له الفقرات التالية: (04،03،02،01).
- السياسة الاتفاقية : وقد خصصنا له الفقرات التالية: (06،05).
- القرض العام : وقد خصصنا له الفقرات التالية: (07،08).
- الميزانية العامة: وقد خصصنا لها الفقرات التالية: (11،10،09).

4.2.1.3.1.4.المحور الرابع

شمل الأبعاد المتعلقة بالجانب البرامجي، وقد ضم هذا المحور سبع أبعاد أساسية نوجزها كما يلي:

- دقة دراسة العلاقة بين تكلفة البرنامج و العائد المتوقع منه: وقد خصصنا له الفقرة: (01).
- قدرة البرنامج على تحقيق أهدافه بدقة : وقد خصصنا له الفقرة(03،02).
- دقة اختيار تواريخ البرامج : وقد خصصنا له الفقرة: (04).
- دقة اختيار مدة البرنامج : وقد خصصنا له الفقرة: (05).
- اثر البرامج التنموية على الاقتصاد : وقد خصصنا له الفقرة (06).
- دقة تحديد أغلفة البرامج بالنسبة للأهداف المسطرة : وقد خصصنا له الفقرة (07).
- دور السياسة المالية في تحقيق أهداف البرامج : وقد خصصنا له الفقرة (08) .

2.3.1.4.صدق أداة الدراسة

يقصد به التأكد من أن أداة الدراسة -الإستبانة- صالحة لقياس ما أعدت من أجله[24]، ويعرفه نوقان عبيدات وآخرون على أنه: «شمول الاستمارة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومة لكل أفراد العينة المعنية بالدراسة»[61].

للتأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة قمنا بعرضها أولاً على الأستاذ المشرف، وبعد موافقته عليها قمنا بعرضها على عدد من المحكمين، ونظراً لتعدد مجالات وجوانب الموضوع فقد حرصنا على تنوع تخصصاتهم لتشمل: منهجية البحث العلمي، إعداد الاستبيانات، تحليل المعطيات، السياسة المالية، التخطيط الاقتصادي . وقد طلبنا منهم إبداء آرائهم حول مدى وضوح العبارات المشكل الاستبانة، بالإضافة إلى مدى

كفايتها وعلاقتها بالبعد أو المحور الذي أدرجت فيه، وأكدنا لهم على ضرورة اقتراح ما يروونه ضروريا من تعديل في صياغة العبارات، أو حذفها، أو إضافة عبارات جديدة يرونها مناسبة. ولأجل تسهيل العمل عليهم قمنا بتصميم نموذج استبانة خاص بالمحكمين*، حيث رتبنا من خلاله الفقرات حسب أبعادها والمحاور التي تنتمي إليها.

وللاستفادة أكثر من آراء المحكمين قمنا بتقسيمهم إلى مجموعتين هما :

— المجموعة الأولى: وتضم المحكمين على مستوى الجامعات الجزائرية، حيث حرصنا على اختيار مجموعة من الأساتذة المتخصصين من جامعة البليدة وباقي جامعات الوطن، وقمنا بإرسال استمارة الإستبانة إليهم للتعليق عليها، وقد تلقينا (15) رد فقط أصحابها تتراوح رتبهم العلمية بين: أستاذ التعليم العالي، وأستاذ محاضر (أ).

— المجموعة الثانية: وتضم المحكمين على المستوى المهني، حيث عمدنا على اختيار مجموعة من الأساتذة الذين سبق لهم تقلد مسؤولية الإدارة لسنوات طويلة وذلك بغية الاستفادة من آرائهم، ولم نتلق أي رد منهم.

وقد بدأنا بإرسال الإستبانة للتحكيم ابتداء من تاريخ 2011/03/08، وبالتشاور مع الأستاذ المشرف قررنا انتظار الردود لمدة شهر كامل، وفي خضم هذه المدة أرسلنا تذكيرا للأساتذة المعنيين بالتحكيم الذين لم يستجيبوا، وانطلاقا من تاريخ 2011/04/08 بدأنا بقراءة وتحليل ردود التحكيم التي استخرجنا منها جملة من الملاحظات أهمها ما يلي:

— الإستبانة جيدة و موجهة وصالحة لقياس ما أعدت من أجله، حيث لم نتلق أي ملاحظة بخصوص عدم تلاؤم المحاور والأبعاد مع موضوع الدراسة.

— تلقينا بعض التصحيحات اللغوية، وبعض التعديلات في تركيب مجموعة من الفقرات.

— أكد لنا العديد من المحكمين على ضرورة أن تقدم الإستبانة عن طريق المقابلة لشرحها.

. اقترح بعض الأساتذة تدعيم الإستبانة ببعض الأبعاد التي لم ننتبه لها .

انطلاقا من هذه الملاحظات قمنا ببناء الإستبانة النهائية* التي جاءت مشكلة من جزئين :

* - للإطلاع على نموذج الإستبانة الخاص بالمحكمين يرجى الرجوع إلى الملحق (02).
* - للإطلاع على النموذج النهائي للإستبانة الموزع على المبحوثين يرجى الرجوع إلى الملحق (03).

1.2.3.1.4. الجزء الأول

شمل على البيانات الأولية لأفراد الدراسة و المتمثلة في البيانات الشخصية و الوظيفية، حيث قسمناه إلى أربع أقسام، الأول خاص بطبيعة الشريحة التي ينتمي إليها المبحوث (الأكاديميون، النواب، إطارات المالية)، والثاني خاص بالمؤهلات العلمية و الوظيفية الخاصة بالأكاديميين، أما الثالث فكان خاص بمدة العضوية في المجلس الشعبي الوطني و هو جزء مخصص للنواب، أما القسم الرابع فخصصنا لتبيين نوع المنصب المشغول من طرف إطارات المالية، وما أضفناه أننا أبدلنا مكان كتابة الوظيفة بخانتين، يوضع الإطار علامة (x) في الخانة المناسبة لوظيفته

2.2.3.1.4. الجزء الثاني

سعيًا من خلاله إلى الحصول على الآراء المتعلقة باتجاهات المبحوثين في عينة الدراسة نحو فعالية السياسة المالية خلال فترة البرامج التنموية، وقد كانت كل الفقرات هنا مصممة وفقا لمقياس ليكرت الخماسي كما أشرنا إليه سابقا مع مراعاة الأبعاد التي تلقيناها من طرف الأساتذة المحكمين . وقد قسمنا هذا الجزء إلى أربع محاور أساسية

1.2.2.3.1.4. المحور الأول

شمل الأبعاد المتعلقة بالجانب القانوني و السياسي التي تؤثر في القرار المالي للدولة من خلال تأثير السياسة المالية بمحيطها القانوني و السياسي، وقد شمل المحور ست أبعاد كانت كما يلي:

- استقلالية القرار السياسي : وقد خصصنا لها الفقر : (01).
- دور الحكم الديمقراطي في تمثيل رأي الأغلبية: وقد خصصنا له الفقرة: (02)
- استقلالية السلطة التشريعية : وقد خصصنا له الفقرة: (03).
- مرونة التشريعات: وقد خصصنا له الفقرة: (04).
- كفاءة الجهاز الإداري : وقد خصصنا له الفقرة (05).
- الارتباط بين القرار السياسي و القرار المالي : وقد خصصنا له الفقرة (06)

2.2.2.3.1.4.المحور الثاني

شمل الأبعاد المتعلقة بالجانب الاقتصادي و المالي،وقد ضم هذا المحور ستة أبعاد أساسية لم نضيف عليها أي بعد جديد نوجزها كما يلي:

- قدرة النظام الاقتصادي الجزائري على تحمل تبعات السياسة المالية : وقد خصصنا له الفقرات التالية: (01، 02).

- استقلالية النظام الاقتصادي : وقد خصصنا له الفقرة: (03).

- اثر المديونية الخارجية : وقد خصصنا له الفقرة: (04).

- مكانة السياسة المالية عند متخذي القرار: وقد خصصنا له الفقرة: (05).

- صدى القرارات المالية عند الجمهور : وقد خصصنا له الفقرة (06).

- قدرة السياسة المالية على الربط بين الأداة و الهدف: وقد خصصنا له الفقرة (07)

3.2.2.3.1.4.المحور الثالث

شمل الأبعاد المتعلقة بالجانب الموازني،وقد ضم هذا المحور بدل أربع أبعاد،خمس أبعاد،مع تدعيم البعد الثاني بفقرة جديدة، و تدعيم البعد الثالث بفقرة جديدة،و إضافة بعد جديد كليا و كانت الأبعاد كالتالي :

- السياسة الضريبية : وقد خصصنا له الفقرات التالية: (01،02،03،04).

- السياسة الانفاقية : وقد خصصنا له الفقرات التالية: (05،06،07).

- القرض العام : وقد خصصنا له الفقرات التالية: (08،09).

- الميزانية العامة: وقد خصصنا لها الفقرات التالية: (10،11،12،13).

- الرقابة على تنفيذ الميزانية : وقد خصصنا لها الفقرات التالية : (14)

4.2.2.3.1.4.المحور الرابع

شمل الأبعاد المتعلقة بالجانب البرامجي،وقد ضم هذا المحور سبعة أبعاد أساسية نوجزها كما يلي:

- دقة دراسة العلاقة بين تكلفة البرنامج و العائد المتوقع منه: وقد خصصنا له الفقرة: (01).
- قدرة البرنامج على تحقيق أهدافه بدقة : وقد خصصنا له الفقرة(02،03).
- دقة اختيار تواريخ البرامج : وقد خصصنا له الفقرة: (04).
- دقة اختيار مدة البرنامج : وقد خصصنا له الفقرة: (05).
- اثر البرامج التنموية على الاقتصاد : وقد خصصنا له الفقرة (06).
- دقة تحديد أغلفة البرامج بالنسبة للأهداف المسطرة : وقد خصصنا له الفقرة (07).
- السبب الحقيقي من وراء الانجازات الاقتصادية : وقد خصصنا له الفقرة (08) .
- دور السياسة المالية في تحقيق أهداف البرامج : وقد خصصنا له الفقرة(09) .

3.3.1.4. ثبات أداة الدراسة

يقيس الثبات مدى استقرار أداة الدراسة وعدم تناقضها، حيث يوضح ما إذا كانت الإستبانة ستعطي نفس النتائج باحتمال مساوي لقيمة المعامل المحسوب في حالة ما إذا تم إعادة توزيعها على نفس أفراد العينة[53] ولتقدير ثبات الدراسة سنعتمد على معامل كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha الذي يعد من أفضل الطرق للدلالة على تقدير الثبات، حيث سنقوم بحسابه لأداة الدراسة ككل وللمحاور الأساسية المشكلة لها، وهذا ما نبرزه من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم 32 : معاملات الثبات لمحاور الدراسة باستخدام طريقة كرونباخ ألفا[134]

معامل الثبات	عدد الفقرات	محاور الدراسة
0.797	6	الجانب السياسي و القانوني
0.710	7	الجانب الاقتصادي و المالي
0.776	14	الجانب الموازي
0.824	9	الجانب البرامجي
0.920	36	الاتجاه العام

يتضح من خلال الجدول رقم 32 أن معامل الثبات للمحور الأول الخاص بالجانب السياسي والقانوني في عينة الدراسة كانت قيمته (0.797) وهي قيمة جيدة، أما معامل الثبات للمحور الثاني الخاص بالجانب الاقتصادي و المالي فقد كانت قيمته (0.710) وهي قيمة مقبولة، أما معامل الثبات للمحور الثالث الخاص بالجانب الموازي فقد كانت قيمته (0.776) وهي قيمة جيدة أيضا، أما معامل الثبات للمحور الرابع الخاص بالجانب البرامجي فقد كانت قيمته (0.824) وهي قيمة ممتازة وتدل على ثبات عال جدا. أما معامل الثبات للدراسة ككل فقد كانت قيمته (0.920) وهي قيمة ممتازة جدا وتدل على ثبات عال جدا تتمتع به الدراسة ككل.

4.3.1.4. تطبيق أداة الدراسة

بعد أن تأكدنا من صدق أداة الدراسة بواسطة التحكيم، إذ قمنا على أساسه بإجراء التعديلات اللازمة لإخراج النموذج النهائي للاستبانة، التي تم تطبيقها ميدانيا وفق الخطوات الآتية:

-قمنا بعرض نموذج الإستبانة النهائي على الأستاذ المشرف، الذي أعطى الموافقة على الشروع بتطبيق أداة الدراسة على المبحوثين.

— قمنا بربط علاقات مباشرة بالعديد من الأكاديميين و النواب و الإطارات في وزارة المالية (لعرض فكرة الموضوع من أجل الحصول على الموافقة الأولية لتوزيع الإستبانة)، وقد قمنا بإجراء مقابلات مباشرة مع بعض الأشخاص المنتمين لهذه الشرائح، عرضنا من خلالها فكرة الموضوع وقدمنا له نموذجا من أداة الدراسة، وقد تحصلنا على الموافقة من قبل مجموعة كبيرة من المبحوثين كما هو موضح سابقا.

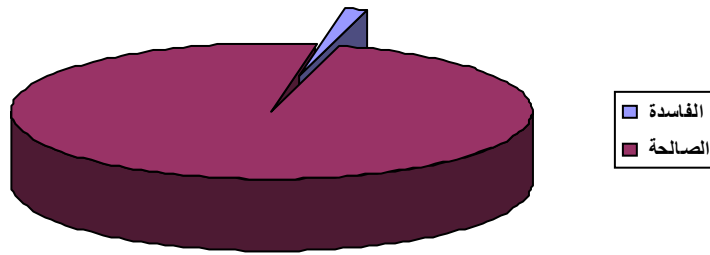
— بدأنا في تطبيق الدراسة الميدانية ابتداء من تاريخ 2011/04/12، حيث اتصلنا بالهيئات المعنية وتحصلنا على موعد لتوزيع الاستمارات.

— قمنا بمساعدة مجموعة من الزملاء و الأصدقاء الموجودين في بعض هاته الهيئات بالمرور على الهيئات السابقة في المواعيد المتفق عليها، حيث خصصنا لكل هيئة معنية بالدراسة فترة زمنية محددة قمنا خلالها بتوزيع الاستمارات يدا بيد على المبحوثين لشرح الأهداف وما هو غامض من عبارات، وقد اتفقنا مع الجميع على موعد محدد لاستلام الإجابات أمتد من 3 أيام إلى أسبوع حسب خصائص كل حالة.

— بعد انتهاء الموعد المحدد لاستلام الإجابات من كل منظمة اتصلنا بها لاسترجاع الاستمارات، وقد لاحظنا أن الكثير من النواب لم يلتزموا بالموعد المحدد سابقا، لذا قررنا تمديد الموعد لفترة أخرى وأكدنا على ضرورة الالتزام به هذه المرة.

— بعد انتهاء الموعد الثاني المحدد لجمع الإجابات اتصلنا بالمجلس الشعبي الوطني لاسترجاع الاستثمارات، وقد لاحظنا في هذه المرة استمرار عدم الالتزام بالنسبة لأغلبهم بالموعد المحدد، باستثناء البعض منهم، وقد اختلق لنا النواب الذين امتنعوا عن الاستجابة الكثير من الحجج لتبرير ذلك، لذا فضلنا عدم إحراجهم واعتذرنا عن عدم العودة مرة أخرى لاستلام الإجابات بحجة أن الوقت الذي خصصناه لذلك انتهى.

— أنهينا فعليا الدراسة الميدانية بتاريخ 2011/04/19، وقد كان إجمالي الاستثمارات المسترجعة هو 75 استثمارة من أصل 122 استثمارة إجمالية وزعت أي بنسبة مئوية بلغت 61.47%، وبعد الفحص التفصيلي لجميع الاستثمارات المسترجعة وجدنا أن الصالح منها للتحويل هو 74 استثمارة، حيث قمنا بتفريغ محتوياتها في برنامج SPSS للمعالجة الإحصائية، في حين وجدنا استثمارة واحدة فقط غير صالحة للتحويل بسبب ترك صاحبها للعديد من الأسئلة بدون إجابة محددة، خصوصا في المحور الأخير المتعلق بالجانب البرامجي، وعليه قمنا بإقصائها في عملية التفريغ النهائي. والشكل الآتي يوضح النتائج الخاصة بعملية تفحص الاستثمارات المسترجعة (98.66%) من الاستثمارات مقبولة :



شكل 29: استثمارات الإستبانة الصالحة للتحويل والفاسدة بعد الاسترجاع [134]

2.4. عرض نتائج الدراسة الميدانية و تحليلها و تفسيرها

يعتبر هذا المبحث الجزء الذي سوف نعالج فيه النتائج التي تحصلنا عليها من دراستنا الميدانية مع تحليلها و تفسيرها، وهذا من أجل الوقوف على حقيقة السياسة المالية في الجزائر خلال فترة البرامج التنموية من منظور عينة الدراسة، وذلك من خلال أربعة محاور أساسية هي : الجانب السياسي و القانوني، الجانب الإقتصادي و المالي، الجانب الموازني، الجانب البرامجي، و معرفة مدى قبولهم لفعالية السياسة المالية، و ذلك بمعرفة الإتجاه العام ثم معرفة الإتجاه الخاص بالأكاديميين، ثم الإتجاه الخاص بإطارات المالية و أخيرا الإتجاه الخاص بالنواب لكل جانب على حدى من جوانب الدراسة .

و سنعتمد في دراستنا هاته على نتائج المعالجة الإحصائية التي توصلنا إلى تحديدها بعد تفريغ و تحليل بيانات الإستبانة أداة الدراسة بإستخدام برنامج الإعلام الآلي (SPSS) .

1.2.4. تحليل نتائج الإستبيان من الجانب التنظيمي

في هذا المطلب أردنا جمع الجانبين الأول و الثاني باعتبارهما الجانبين الذين يتعلقان بالجانب التنظيمي للسياسة المالية، و فيما يلي تفصيل كل جانب على حدى و إستقراء نتائجه و تحليلها :

1.1.2.4. تحليل نتائج الجانب السياسي و القانوني .

نهدف من خلال هذا الفرع إلى إعطاء التصور العام لعينة الدراسة كاملة و شرائح عينة الدراسة كل على حدى حول فعالية السياسة المالية من الجانب السياسي و القانوني و هذا من خلال ستة أبعاد أساسية هي : استقلالية القرار السياسي، دور الحكم الديمقراطي في تمثيل رأي الأغلبية، إستقلال السلطة التشريعية، مرونة التشريعات، كفاءة الجهاز الإداري، الارتباط بين القرار السياسي و القرار المالي.

إن كل بعد يتكون من عبارة واحدة، نصبو من خلالها إلى معرفة مدى فعالية السياسة المالية في جانبها السياسي و القانوني و رأي عينة البحث في ذلك، و هذا بتحليل الجانب من خلال أربعة أقسام هي :

1.1. 1.2.4. الاتجاه العام نحو المحور الأول المتعلق بالجانب السياسي و القانوني :

في هذا الجزء من بحثنا سنحاول معرفة الاتجاه العام لعينة الدراسة فيما يخص المحور الأول المتعلق بالجانب السياسي و القانوني و هذا بحساب التكرارات و المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية، و ذلك بمعرفة درجة موافقة المبحوثين تجاه كل فقرة، و الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم 33 : التكرارات و المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لاتجاه المبحوثين نحو الجانب

السياسي و القانوني [134]

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المحور الأول: الجانب السياسي و القانوني
			على الإطلاق	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
موافق	1.118	3.54	1	19	8	32	15	01 تتمتع الجزائر باستقلال سياسي ما يعطيها قدرة عالية على اتخاذ القرارات المالية بكل حرية و سيادة .

02	الحكم الديمقراطي في الجزائر يتيح المشاركة لأكثر شريحة من المجتمع في اتخاذ القرار و التمثيل النيابي، ما يجعل القرارات المالية و الاقتصادية تمثل رغبة الأغلبية من الشعب .	5	21	11	31	7	2.81	1.147	محايد
03	السلطة التشريعية في الجزائر تتمتع باستقلالية تامة عن بقية السلطات و لا تخضع لأي ضغوط داخلية أو خارجية.	2	18	13	34	8	2.62	1.049	محايد
04	التشريعات في الجزائر مرنة لدرجة أنها تستطيع مسايرة المستجدات التي قد تطرأ على جميع الأصعدة خاصة منها الاقتصادية و المالية .	3	27	10	30	5	2.90	1.092	محايد
05	يتمتع الجهاز الإداري للحكومة بكفاءة عالية ما يحقق أهداف السياسة المالية للدولة .	4	15	16	26	14	2.58	1.163	غير موافق
06	تتأثر القرارات المالية و الاقتصادية بشكل مباشر و كبير بالتغيرات و القرارات السياسية .	10	50	10	3	2	3.84	.8060	موافق
							3.0533	.7530	محايد

من خلال الجدول رقم 33 يتضح لنا أن المبحوثين اتجهوا إلى الحياد فيما يخص الجانب السياسي و القانوني، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي العام المرجح لهذا المحور إذ بلغ 3.053 بانحراف معياري قدره 0.753 .

و إنطلاقاً من النتائج الواردة في الجدول رقم 33 يمكن ترتيب العبارات المشكلة للجانب السياسي و القانوني تنازلياً من العبارة الأقوى إلى العبارة الأضعف، و ذلك بناءً على المتوسط الحسابي و الإنحراف المعياري الخاص بإجابات المبحوثين و كانت كما يلي :

- جاءت العبارة رقم (06) التي تضمنت: "تتأثر قرارات المالية و الإقتصادية بشكل مباشر و كبير بالتغيرات و القرارات السياسية" في المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة عليها لدى المبحوثين، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها 3.84 بانحراف معياري قدره 0.806، وهذا ما يدل على أن المبحوثين في عينة الدراسة يؤمنون بالأثر الكبير للقرارات السياسية على القرار المالي و الإقتصادي، وهذا أمر متوقع بحكم أن هناك ترابط وثيق بين السياسة المالية و محيطها المتكون أساساً من القرارات السياسية التي ينظمها القانون .

فالبامج الإقتصادية في الجزائر جاءت بقرارات سياسية فرضت على السياسة المالية مرافقتها، ما جعلها تتأثر مباشرة بالقرارات السياسية .

- جاءت العبارة رقم 01 التي تضمنت : " تتمتع الجزائر باستقلالية سياسية ما يعطيها قدرة عالية على إتخاذ القرارات المالية بكل حرية " في المرتبة الثانية من حيث درجة الموافقة عليها لدى المبحوثين، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها 3.54 بإنحراف معياري قدره 1.118 .

و هذا ما يدل على أن المبحوثين في عينة الدراسة يرون بأن الجزائر تتمتع باستقلالية سياسية معتبرة، إنعكست على سيادتها، ما أضفت على السياسة المالية نوعا كبيرا من المصادقية من خلال حرية الدولة في إتخاذ القرار المالي بكل حرية، تراعى فيها المصالح العامة دون أي ضغوط سياسية خارجية .

- جاءت العبارة رقم 04 التي تضمنت : " التشريعات في الجزائر مرنة لدرجة أنها تستطيع مسايرة المستجدات التي قد تطرأ على جميع الأصعدة خاصة منها الإقتصادية و المالية " في المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة عليها لدى المبحوثين ، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها 2.90 بإنحراف معياري قدره 1.092، ما يدل على عدم الإقتناع الكلي بمرونة التشريعات من طرف المبحوثين الشيء الذي يعود إلى ركود في مقترحات القوانين من طرف ممثلي الشعب، و بقاء ذلك حكرا على الحكومة .

- جاءت العبارة رقم 02 التي تضمنت : " الحكم الديمقراطي في الجزائر يتيح المشاركة لأكبر شريحة من المجتمع في إتخاذ القرار و التمثيل النيابي، ما يجعل القرارات المالية و الإقتصادية تمثل رغبة الأغلبية من الشعب " في المرتبة الرابعة من حيث درجة الموافقة عليها لدى المبحوثين، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها 2.81 بإنحراف معياري كبير قدره 1.147 ما يدل على إختلاف المبحوثين حول هذه العبارة، و قد يعود هذا الحذر في الإجابة إلى وجود ديمقراطية فعلية في الجزائر لكنها لا تعكس الرغبة الشعبية، و لها حسابات أخرى نتركها للسياسيين، فالتمثيل النيابي الحقيقي يوصل انشغالات المواطنين للمسؤولين ما ينعكس مباشرة على الوجهة التي سوف تتخذها السياسة المالية .

- جاءت العبارة رقم 03 التي تضمنت : " السلطة التشريعية في الجزائر تتمتع بإستقلالية تامة عن بقية السلطات و لا تخضع لأي ضغوط داخلية أو خارجية " في المرتبة الخامسة من حيث درجة الموافقة عليها لدى المبحوثين، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها 2.62 بإنحراف معياري قدره 1.049 ما يعكس النظرة المتحفظة للمبحوثين حول إستقلالية السلطة التشريعية التي تعتبر إحدى أقوى حلقات السياسة المالية ، و تعود هذه الإجابة المتحفظة إلى بعض التداخل في السلطات بإعتبار أن السلطة التنفيذية تعين إنطلاقا من نتائج الإنتخابات التشريعية ما يعطي نفس نسق التفكير في السلطتين .

- جاءت العبارة رقم 05 التي تضمنت: " يتمتع الجهاز الإداري للحكومة بكفاءة عالية ما يحقق أهداف السياسة المالية للدولة " في المرتبة السادسة و الأخيرة من حيث درجة الموافقة عليها لدى المبحوثين، فقد أبدى المبحوثون عدم موافقتهم بحكم المشاكل التي تعانيها الإدارة الجزائرية من فساد و بيروقراطية وكذا كثرة الإجراءات و طول مدتها .

2.1.1.2.4. إتجاه الأكاديميين نحو المحور الأول المتعلق بالجانب السياسي و القانوني

في هذا الجزء سوف نعرف إتجاه الشريحة الأولى المتمثلة في الأكاديميين حول المحور الأول المتعلق بالجانب السياسي و القانوني، و هذا بإستخدام نفس الأدوات الإحصائية السابقة، و قد اهتمنا بأراء هذه الشريحة لعدة أسباب علمية و وظيفية، و كذا كونها تمثل ثاني نسبة من عينات الدراسة التي بلغت 40 %، و جاءت آرائهم في الجدول التالي :

جدول رقم 34 : التكرارات و المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإتجاه الأكاديميين نحو الجانب السياسي و القانوني [134]

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي المرجح	المحور الأول: الجانب السياسي و القانوني
موافق	1.105	3.46	العبارة رقم: 01
غير موافق	.8580	2.56	العبارة رقم: 02
غير موافق	.7840	2.26	العبارة رقم: 03
غير موافق	.8130	592.	العبارة رقم: 04
غير موافق	1.093	2.33	العبارة رقم: 05
موافق	.7610	3.80	العبارة رقم: 06
محايد	.599	2.83	

لقد جاءت إجابة الأكاديميين متحفظة بعض الشيء و هذا من خلال تسجيل إتجاه محايد بتسجيل متوسط حسابي مرجح مقداره 2.83 بإنحراف معياري صغير قدره 0.599 ما يدل على تقارب آراء الأكاديميين حول الجانب السياسي و القانوني، و هذا بحكم إطلاعهم الواسع على الموضوع و خصوصياته .

و إنطلاقا من النتائج الواردة في الجدول رقم 34 يمكن ترتيب الفقرات المشكلة للجانب السياسي و القانوني تنازليا من البعد الأقوى إلى الأضعف و ذلك بناء على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الخاص بإجابات الأكاديميين و كانت كالتالي : *

- جاءت العبارة رقم 06 في المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة عليها لدى الأكاديميين، حيث بلغ المتوسط المرجح لها 3.80 بإنحراف معياري قدره 0.761 و هذا إيمانا منهم بتبعية السياسة المالية للقرار السياسي و انعدام إستقلالية السياسة المالية مقابل الأهداف السياسية و الإنتخابية .

- جاءت العبارة رقم 01 في المرتبة الثانية من حيث درجة الموافقة عليها لدى الأكاديميين، حيث بلغ المتوسط المرجح لها 3.46 بإنحراف معياري قدره 1.105، حيث يعتقد الأكاديميون أن الجزائر تتمتع بإستقلال سياسي يعطيها قدرة عالية على إتخاذ القرارات المالية بكل حرية .

- جاءت العبارة رقم 04 في المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة عليها ،حيث سجلنا عدم موافقة الأكاديميين على ما جاء في العبارة من خلال تسجيل متوسط حسابي مرجح قدره 2.59 بإنحراف معياري قدره 0.813، فالأكاديميين يرون أن التشريعات في الجزائر غير مرنة ما ينعكس سلبا على الصعيد الإقتصادي و المالي للدولة و بالتالي على قدرة السياسة المالية في تحقيق أهدافها الموضوعة من أجلها .

- جاءت العبارة رقم 02 في المرتبة الرابعة من حيث درجة الموافقة عليها، فقد سجلت متوسطا حسابيا مرجحا قدره 2.56 الذي يقع في الخانة "غير موافق"، حيث يعتبر الأكاديميون أن القرارات المالية في الدولة لا تمثل رأي الأغلبية، و قد كانت آراؤهم متقاربة جدا بحكم تسجيل إنحراف معياري للعبارة قدره 0.858 .

- جاءت العبارة رقم 05 في المرتبة الخامسة من حيث درجة موافقة الأكاديميين على ما جاء فيها حيث لا يعتقد الأكاديميون أن الجهاز الإداري الجزائري يتمتع بكفاءة عالية تأهله إلى قيادة السياسة المالية إلى أهدافها، و هذا من خلال تسجيل متوسط حسابي مرجح قدره 2.33 و إنحراف معياري قدره 1.093 الشيء الذي قد يعود إلى عدم كفاءة المستخدمين .

- جاءت العبارة رقم 03 في المرتبة السادسة و الأخيرة من حيث درجة موافقة الأكاديميين حيث كان إتجاههم نحو العبارة " غير موافق" نتيجة تسجيل متوسط حسابي مرجح قدره 2.26 و إنحراف معياري قدره 0.734 أي أن أغلبهم اجتمع رأيه على هذا الجواب، فالأكاديميين يرون بعدم انفصال السلطات في الجزائر و أن هناك من يؤثر في القرار المالي خارج مبنى السلطة التشريعية .

* لمعرفة مضمون العبارة يرجى العودة إلى الملحق رقم (03) المتضمن النموذج النهائي للإستبانة .

3.1.1.2.4. إتجاه إطارات المالية نحو المحور الأول المتعلق بالجانب السياسي و القانوني

تعتبر آراء شريحة إطارات المالية إحدى أهم آراء شرائح عينة الدراسة، وهذا لعدة اعتبارات أهمها: أنهم هم من يقومون على السياسة المالية تنفيذًا و رقابة حسب كل إختصاص، و كذا كون الشريحة تعتبر الشريحة الأكبر تكوينًا لعينة الدراسة بنسبة 41 %، و فيما يلي تحليل آراء إطارات المالية و إتجاهاتهم نحو المحور الأول المتعلق بالجانب السياسي و القانوني و سنرتب العبارات تنازليًا من العبارة الأقوى إلى الأضعف و كانت كما يلي :

جدول رقم 35: التكرارات و المتوسطات الحسابية و الإنحرافات المعيارية لإتجاه إطارات المالية نحو

الجانب السياسي و القانوني [134]

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي المرجح	المحور الأول: الجانب السياسي و القانوني
محايد	1.023	3.22	العبارة رقم: 01
غير موافق	1.060	2.51	العبارة رقم: 02
محايد	1.039	2.70	العبارة رقم: 03
محايد	1.164	2.90	العبارة رقم: 04
غير موافق	1.060	2.48	العبارة رقم: 05
موافق	.8600	3.83	العبارة رقم: 06
محايد	.7340	2.94	

من خلال الجدول رقم 35 يتضح لنا تحفظ إطارات المالية من المحور ككل حيث كان إتجاههم نحو المحور ككل محايد من خلال تسجيل متوسط حسابي مرجح قدره 2.94 بإنحراف معياري قدره 0.734، و هذا كون إجاباتهم قد تراوحت في الغالب بين المحايد و غير الموافق، و فيما يلي تفصيل إتجاهاتهم حسب كل عبارة .

- جاءت العبارة رقم 06 في المرتبة الأولى من حيث درجة موافقة الإطارات عليها حيث سجل إتجاه الإطارات نحو "موافق" على ما جاء في العبارة 06، و ذلك من خلال تسجيل متوسط حسابي مرجح قدره

3.83، و إنحراف معياري قدره 0.860 ما يعود إلى كون الإطارات شبه متأكدين من أن السياسة المالية تابعة تبعية كلية للقرارات السياسية .

-جاءت العبارة رقم 01 في المرتبة الثانية من حيث درجة موافقة الإطارات عليها و هذا ما يظهر جليا من خلال المتوسط الحسابي المرجح الذي سجلته و المقدر ب 3.22 بإنحراف معياري قدره 1.023، و يعود ذلك إلى اعتقادهم أن هناك إستقلال سياسي دون وجود حرية في إتخاذ القرار كون الجزائر اليوم تعيش في عالم سادته العولمة المالية، و أصبح من الضروري التعامل معها و توجيه السياسات الإقتصادية إلى ما يخدم مصالح البلاد دون التخلي على دورها الدولي و مسؤوليتها المفروضة .

-جاءت العبارة رقم 04 في المرتبة الثالثة من حيث درجة موافقة الإطارات عليها، و هذا ما يظهر من خلال متوسط حسابي المرجح الذي سجلته و المقدر ب 2.90 بإنحراف معياري قدره 1.164 ما اضعف على رأيهم شيء من التحفظ بتسجيل إتجاه محايد يعود في الأصل إلى عدم قناعتهم بمرونة التشريعات في الجزائر، و عدم قدرتها على مسايرة المستجدات، لعقم بعض الهيئات المسؤولة عن مسايرة المستجدات بإصدار أو إقتراح قوانين تعمل على تفعيل السياسة المالية .

-جاءت العبارة رقم 03 في المرتبة الرابعة من حيث درجة موافقة الإطارات عليها من خلال تسجيلها متوسط حسابي مرجح قيمته 2.70 و إنحدار معياري قدره 1.039 و هذا لتحفظهم على إستقلالية السلطة التشريعية عن باقي السلطات كون الأولى هي من تشكل السلطات الأخرى، ما يجعلها تشترك في نفس التصور .

-جاءت العبارة رقم 02 في المرتبة الخامسة من حيث درجة موافقة الإطارات عليها، و هذا بإتجاه الإطارات إلى عدم الموافقة من خلال تسجيل متوسط حسابي مرجح قدره 2.51 بإنحراف معياري قدره 1.023 و هذا من خلال إعتقادهم أن القرارات المتخذة من طرف الدولة و التي تمر عبر هيئاتها التشريعية، لا تمثل الإرادة الشعبية لعدة أسباب تدخل في خضم الأمور السياسية المتعلقة بالانتخابات .

-جاءت العبارة رقم 05 في آخر الترتيب و هذا كون الإطارات اتجهوا إلى عدم الموافقة على كفاءة الجهاز الإداري للدولة في تسيير و مرافقة السياسات الاقتصادية، ما جعل المتوسط الحسابي المرجح يسجل 2.48 بانحراف معياري قدره 1.060 و كل هذا يعود إلى ضعف تكوين الموظفين و كثرة العراقيل البيروقراطية التي تتميز بها إدارات العالم الثالث.

4.1.1.2.4. اتجاه نواب المجلس الشعبي الوطني نحو المحور الأول المتعلق بالجانب المتعلق

بالجانب السياسي و القانوني

خلال دراستنا هاته سجلنا عدم استجابة النواب للاستبيان من خلال ضعف عدد الاستمارات المحصلة و التي كان 14 استمارة فقط ما يجعل العينة غير معبرة عند دراستها بمفردها و رغم عدم تعبيرها إلا أننا ارتأينا أن نحللها لنعرف رأي الفريق الذي استجاب .

جدول رقم 36 : التكرارات و المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإتجاه نواب المجلس الشعبي

الوطني نحو الجانب السياسي و القانوني[134]

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي المرجح	المحور الأول: الجانب السياسي و القانوني
موافق بشدة	9370.	4.42	العبارة رقم: 01
موافق	1.176	4.00	العبارة رقم: 02
محايد	1.311	3.21	العبارة رقم: 03
موافق	1.222	3.57	العبارة رقم: 04
موافق	1.277	3.35	العبارة رقم: 05
موافق	.8280	3.92	العبارة رقم: 06
موافق	.7300	3.75	

من خلال الجدول أعلاه نستطيع ملاحظة الإتجاه المتفائل لنواب المجلس الشعبي الوطني وهذا من خلال إتجاههم نحو الموافقة على المحور ككل، حيث سُجل متوسطا حسابيا للمحور ككل قدره 3.75 بإنحراف معياري قدره 0.730، و هذا قد يعود لكونهم يشاركون في صنع القرار السياسي والقانوني ويرون ما لا يراه بقية الشعب .

و إنطلاقاً من الجدول رقم 36 يمكن ترتيب العبارات المشكلة للجانب السياسي و القانوني تنازلياً من العبارة الأقوى إلى الأضعف، و ذلك بناءً على الأدوات الإحصائية المذكورة سابقاً و هذا كمايلي:

-جاءت العبارة رقم 01 في المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة عليها من طرف النواب، فقد سجلنا إتجاههم نحو "موافق جداً" الشيء الذي كان نتيجة تسجيل متوسط حسابي مرجح قدره 4.42 بإنحراف معياري قدره 0.937 حرصاً منهم على تزكية سيادة القرار الوطني في إتخاذ القرارات بكل حرية وكذا تكريماً منهم للسلطة الوطنية على توجهاتها .

-جاءت العبارة رقم 02 في المرتبة الثانية من حيث درجة الموافقة عليها من طرف النواب، و هذا بتسجيلها لمتوسط حسابي قدره 4.00 بإنحراف معياري قدره 1.176، و هذا كان نتيجة إيمان النواب بسلطة الشعب في إتخاذ قراره المالي بكل حرية و سيادة من خلال مشاركته في المجالس النيابية .

-جاءت العبارة رقم 06 في المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة عليها من طرف النواب، بتسجيلها متوسط حسابي مرجح قدره 3.92 بإنحراف معياري قدره 0.828، و قد اتفق النواب مع باقي الشرائح المشكلة لعينة الدراسة على تبعية السياسة المالية للقرار السياسي نتيجة التكامل بينهما .

-جاءت العبارة رقم 04 في المرتبة الرابعة من حيث درجة الموافقة عليها من طرف النواب، بتسجيلها متوسط حسابي مرجح قدره 3.57 بإنحراف معياري قدره 1.222، فقد بقي تفاعل النواب قائم حتى في هذه النقطة حيث عبروا عن موافقتهم على وجود مرونة كبيرة للتشريعات تتماشى والمستجدات الطارئة في المجال الإقتصادي و المالي .

-جاءت العبارة رقم 05 في المرتبة الخامسة من حيث درجة الموافقة عليها من طرف النواب بتسجيلها متوسط حسابي مرجح قدره 3.35 بإنحراف معياري قدره 1.277 فقد اقر النواب بكفاءة الجهاز الإداري للحكومة في إدارة السياسة المالية من خلال وصول كل سياسة في نهايتها إلى الهدف المسطر لها .

-جاءت العبارة رقم 03 في المرتبة السادسة و الأخيرة من خلال تسجيلها لمتوسط حسابي مرجح قدره 3.21 بإنحراف معياري كبير بعض الشيء قدره 1.311، و هذا بتغيير إتجاه النواب نحو بعض التحفظ على إستقلالية السلطة التشريعية من خلال عدم تمتعهم بإستقلالية و حرية في سن و إقتراح القوانين .

2.1.2.4. تحليل نتائج الجانب الإقتصادي و المالي

نصبوا من خلال هذا الفرع إلى وصف و تحليل التصور العام لعينة الدراسة كاملة و الشرائح المكونة لها، كل على حدى، من أجل معرفة مدى اقتناعهم بفعالية السياسة المالية في الجانب الإقتصادي و

المالي، و هذا من خلال ستة أبعاد أساسية هي : قدرة النظام الإقتصادي الجزائري على تحمل تبعات السياسة المالية، إستقلالية النظام الإقتصادي، أثر المديونية الخارجية، مكانة السياسة المالية عند متخذي القرار، صدى القرارات المالية عند الجمهور، قدرة السياسة المالية في الربط بين الأداة و الهدف، حيث كل بعد يتكون من عبارة واحدة أو عبارتين حسب البعد، و نهدف من خلاله تحليل الآثار المتبادلة بين السياسة المالية و النظام الإقتصادي و المالي ككل ، و ذلك من خلال أربع أقسام هي :

1.2.1.2.4. الاتجاه العام نحو المحور الثاني المتعلق بالجانب الاقتصادي و المالي

في هذا الجزء من بحثنا سنحاول معرفة الاتجاه العام لعينة الدراسة فيما يخص المحور الثاني المتعلق بالجانب الاقتصادي و المالي وذلك بحساب التكرارات و المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية من أجل معرفة درجة موافقة المبحوثين تجاه كل فقرة و الجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم 37 : التكرارات و المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية للاتجاه العام للمبحوثين نحو

الجانب الاقتصادي و المالي [134]

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي المرجح	غير موافق على الإطلاق	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المحور الثاني: الجانب الاقتصادي و المالي
			التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
محايد	1.013	3.20	4	19	11	40	1	01 يستطيع النظام الاقتصادي الجزائري تحمل تبعات السياسة المالية من ضريبة و إنفاق و قرض عام و التماشي مع مستحدثاتها .
محايد	1.064	2.94	6	26	9	34	0	02 يقدر النظام الاقتصادي أن يمتص الصدمات الممكن حدوثها نتيجة سياسة مالية معينة .
محايد	1.222	2.66	13	29	7	22	4	03 لا يخضع الاقتصاد الجزائري لأي تبعية للخارج ما لا يكلف الدولة تعديل سياساتها المالية جراء قرارات أو أزمات وقعت خارج حدودها .
موافق	1.029	3.56	13	29	7	22	4	04 لا تمثل المديونية الخارجية للجزائر أي عبء على التوازنات الاقتصادية الكلية و

								لا على القرار المالي لها.	
محاييد	.9460	3.09	4	17	23	30	1	تؤمن و تتأثر و تفضل دائرة القرار في الجزائر الفكر المالي، و تفضل السياسة المالية عن بقية السياسات الاقتصادية .	05
محاييد	1.062	2.92	5	28	12	28	2	تلقى القرارات المالية للدولة صدى كبيرو مؤثر في آذان الجمهور، و تتمتع بثقة الأعوان الاقتصاديين في خدمة أهدافهم و مشاريعهم المستقبلية.	06
محاييد	1.021	2.77	5	32	15	21	2	تتمتع السياسة المالية في الجزائر بقدرة كبيرة في الربط بين الأدوات المستخدمة، و بين المتغيرات الاقتصادية المراد التأثير فيها، الشيء الذي يبرر صحة اتخاذ القرارات المالية للدولة .	07
محاييد	.6360	3.02							

من خلال الجدول رقم 37 نستطيع ملاحظة بقاء الإتجاه المتحفظ الحذر، و هذا كذلك دليل على صدق المبحوثين خاصة الشريحتين الأولى و الثانية، و حرصهم على إبداء رأي صادق بعيد عن المزايدة، و قد ظهر الرأي المتحفظ من خلال تسجيل متوسط حسابي مرجح للمحور قدره 3.02 بإنحراف معياري قدره 0.636 ما يدل على قرب آراء المبحوثين من بعضهم .

و إنطلاقا من النتائج الواردة في الجدول رقم 37 يمكن ترتيب العبارات المشكلة للجانب الإقتصادي و المالي تنازليا من العبارة الأقوى إلى الأضعف بناء على المتوسط الحسابي المرجح و الإنحراف المعياري الخاص بآراء المبحوثين و كانت كما يلي :

- جاءت العبارة رقم 04 التي تضمنت : "لا تمثل المديونية الخارجية للجزائر أي عبء على التوازنات الإقتصادية الكلية، و لا على القرار المالي لها " في المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة عليها لدى المبحوثين، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها 3.56 بإنحراف معياري قدره 1.029، و هذا راجع إلى تزامن فترة الإنفاق العام السخي مع البرامج التنموية و الانخفاض المحسوس للمديونية الخارجية، ما أعطى للجزائر هامش مبادرة في إتخاذ القرار بكل حرية لم تكن تتمتع به سابقا بحكم عدة إعتبارات تعلق بالمديونية الخارجية .

- جاءت العبارة رقم 01 التي تضمنت : "يستطيع النظام الإقتصادي الجزائري تحمل تبعات السياسة المالية من ضريبة و إنفاق و قرض عام و التماشي مع مستحدثاتها " في المرتبة الثانية من حيث موافقة المبحوثين عليها و هذا بحكم تسجيلها لمتوسط حسابي مرجح قدره 3.20 بإنحراف معياري قدره 1.013، و ترجع هذه

الإجابة المتحفظة بعض الشيء إلى ملاحظات المبحوثين للمتغيرات الإقتصادية التي لم تتشوه خلال فترة البرامج و على رأسها معدل التضخم، فرغم الإنفاق الكبير لم يحدث تضخم كبير، رغم زيادة معدلاته بنسب لا تدعو إلى القلق، ما أعطى للمبحوثين شعور بقدرة النظام الإقتصادي على التماشي مع مستجدات السياسة المالية.

- جاءت العبارة رقم 05 التي تضمنت: " تؤمن و تتأثر وتفضل دائرة القرار في الجزائر الفكر المالي، تفضل السياسة المالية عن بقية السياسة المالية عن بقية السياسات الإقتصادية " في المرتبة الثالثة من حيث موافقة المبحوثين عليها، فقد سجلنا متوسطا حسابيا مرجحا مقداره 3.09 بإنحراف معياري 0.946 ما يدل على قرب آراء المبحوثين من بعضها حول موقع السياسة المالية ضمن السياسات الإقتصادية، وقد يعود هذا إلى الخصائص التي تميز الإقتصاد الجزائري، و نذكر منها طبيعة الفرد الجزائري و إعتماده كلياً على الدولة، و ارتباط الإقتصاد الوطني ارتباطاً يكاد يكون كبيراً بالبترو، وكذا ضعف الهيئات النقدية و المصرفية في توجيه الإقتصاد الوطني .

- جاءت العبارة رقم 02 التي تضمنت: " يقدر النظام الإقتصادي أن يمتص الصدمات الممكن حدوثها نتيجة سياسة مالية معينة " في المرتبة الرابعة من حيث موافقة المبحوثين عليها، فقد سجلنا متوسطا حسابيا مرجحا مقداره 2.94 بإنحراف معياري قدره 1.064، و قد كانت هاته الإجابة انعكاساً مباشراً لإطلاع المبحوثين من الشريحتين الأولى و الثانية على حقيقة المتغيرات الإقتصادية و الوضعية الإقتصادية بعد حدوث أكبر صدمة مالية في تاريخ الجزائر و التي حدثت خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي أعطى إتحافاً جديداً لمعدلات التضخم التي كانت قبله في البرنامج سبقتة تسجل إنخفاضات مستمرة، أصبحت تسجل إرتفاعات مستمرة و هذا الأمر يبقى نسبي بحكم تشتت الإجابات بعض الشيء .

- جاءت العبارة رقم 06 التي تضمنت: " تلقى القرارات المالية للدولة صداً كبيراً مؤثراً في آذان الجمهور، و تتمتع بثقة الأعوان الإقتصاديين في خدمة أهدافهم و مشاريعهم المستقبلية " في المرتبة الخامسة من حيث موافقة المبحوثين عليها، فقد سجلنا إتحافاً متحفظ بعض الشيء، من خلال تسجيل متوسط حسابي مرجح قدره 2.92 بإنحراف معياري قدره 1.062، و هذا ما يعود حسب المبحوثين إلى قصر أجل السياسة المالية مع كثرة الأزمات الدولية، ما يستدعي الدولة إلى تغيير بعض السياسات بحكم التماشي مع الظروف الجديدة، ما يؤثر على استثمارات الجمهور و قراراتهم، و يبعث في نفوسهم شيئاً من الحذر .

- جاءت العبارة رقم 07 التي تضمنت: " تتمتع السياسة المالية في الجزائر بقدرة كبيرة في الربط بين الأدوات المستخدمة، و بين المتغيرات الإقتصادية المراد التأثير فيها، الشيء الذي يبرر صحة إتحاف القرارات المالية للدولة " في المرتبة السادسة من خلال تسجيلها متوسط حسابي مرجح قدره 2.77 بإنحراف معياري قدره

1.021 الذي أظهر التحفظ الكبير للمبحوثين حول قدرة السياسة المالية في ربط الأدوات بالأهداف، من خلال توجيه مبالغ كبيرة لقطاعات غير منتجة لم تشارك في زيادة الدخل الوطني و من ثم لم تؤثر إيجابيا على معدلات النمو الإقتصادي .

-جاءت العبارة رقم 03 التي تضمنت : " لا يخضع الإقتصاد الجزائري لأي تبعية للخارج ما لا يكلف الدولة تعديل سياساتها المالية جراء قرارات أو أزمات وقعت خارج حدودها " في المرتبة السابعة والأخيرة بتسجيلها متوسط حسابي مرجح قدره 2.66 بإنحراف معياري قدره 1.222 ما يدفعنا للقول أن هناك تشتت في الإجابة كان جراء تخلص الجزائر من التبعية المفروضة عنها بحكم المديونية، وبقاؤها مرتبطة بتغيرات الأسواق العالمية، بحكم إعتقادها بشكل ملحوظ على مصادر الطاقة .

2.2.1.2.4. إتجاه الأكاديميين نحو المحور الثاني المتعلق بالجانب الإقتصادي و المالي

تعتبر شريحة الأكاديميين إحدى أهم شرائح عينة الدراسة من خلال تمثيلها لـ 40% من عينة الدراسة و كذا لإطلاعهم الواسع على الموضوع، و فيما يلي إبراز لآراء الشريحة بترتيب العبارات المشكلة للجانب الإقتصادي و المالي تنازليا من العبارة الأقوى إلى الأضعف .

جدول رقم 38 : التكررات و المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإتجاه الأكاديميين نحو الجانب

الإقتصادي و المالي [134]

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي المرجح	المحور الثاني: الجانب الإقتصادي و المالي
محايد	1.033	3.03	العبارة رقم: 01
محايد	1.066	2.63	العبارة رقم: 02
غير موافق	.8890	1.96	العبارة رقم: 03
محايد	1.033	3.36	العبارة رقم: 04
محايد	.7730	3.23	العبارة رقم: 05
محايد	1.019	2.83	العبارة رقم: 06
محايد	.8760	2.70	العبارة رقم: 07
محايد	.5130	2.82	

المطلع على الجدول رقم 38 يلاحظ أن الأكاديميين أبدوا إتجاها متحفزا نحو الجانب الإقتصادي و المالي، فقد سجلنا حيادهم من خلال تسجيل متوسط حسابي مرجح قدره 2.82 بإنحراف معياري صغير 0.513 ما يدل على قرب آراء الأكاديميين من بعضهم .

و في ما يلي ترتيب العبارات المشكلة للجانب الإقتصادي و المالي تنازليا من العبارة الأقوى إلى الأضعف حسب قبولها من طرف الشريحة المبحوثة .

-جاءت العبارة رقم 04 في المرتبة الأولى من حيث موافقة الأكاديميين على مضمونها، حيث سجلت متوسطا حسابيا مرجحا قدره 3.36 بإنحراف معياري قدره 1.033، حيث تحفظ الأكاديميون على أثر المديونية الخارجية في تعديلات السياسة المالية، و قد يرجع هذا إلى سداد مبلغ كبير من المديونية إن لم نقل كله، لكن قد تعود هذه المديونية في حالة ما إذا تضررت مداخل الجزائر بأي ظرف جديد فهم يعيدون سداد المديونية للظفرة المالية و ليس لنجاعة الإقتصاد .

-جاءت العبارة رقم 05 في المرتبة الثانية من حيث موافقة الأكاديميين على مضمونها، حيث سجلت متوسطا حسابيا مرجحا قدره 3.23 بإنحراف معياري قدره 0.773 ما يظهر تقارب آراء الأكاديميين حول أفضلية السياسة المالية عند دائرة القرار، فهم يرون أن إيمان دائرة القرار بالسياسة المالية يعود فقط إلى خصوصية الموارد الإقتصادية للدولة و أن هناك مسؤولية حكومية متنامية جراء الضغوطات الإجتماعية .

-جاءت العبارة رقم 01 في المرتبة الثالثة من حيث موافقة الأكاديميين على مضمونها، حيث سجلت متوسطا حسابيا مرجحا قدره 3.03 بإنحراف معياري قدره 1.033، و هذا ما جعل إتجاه الشريحة يبقى متحفزا لأن النظام الإقتصادي الجزائري لا يزال هشاً بعض الشيء ما يمنعه من تحمل تبعات السياسة المالية .

-جاءت العبارة رقم 06 في المرتبة الرابعة بتسجيلها متوسط حسابي مرجح قدره 2.83 بإنحراف معياري 1.019 و هذا إعتباراً منهم أن السياسة المالية لا تلقى صدى كبير عند الجمهور بحكم عدم إطلاع الجمهور على المستجدات التي قد تحدث في أي قانون مالية تكميلي .

-جاءت العبارة رقم 07 في المرتبة الخامسة بتسجيلها متوسط حسابي مرجح قدره 2.70 بإنحراف معياري قدره 0.876، و هذا راجع إلى ضعف الربط بين الهدف و الأداة، لمحدودية قدرة الأداة على تحقيق الهدف .

-جاءت العبارة رقم 02 في المرتبة السادسة بتسجيلها متوسط حسابي مرجح قدره 2.63 بإنحراف معياري قدره 1.066، و هذا راجع إلى عدم إيمانهم بقدرة النظام الإقتصادي على امتصاص الصدمات المالية التي قد تحدث تضخماً أو إنكماشاً يصعب علاجه إلا خلال فترة طويلة تعجز السياسات الإقتصادية عن تداركه .

-جاءت العبارة رقم 03 في المرتبة السابعة و الأخيرة من خلال تسجيل إتجاه متشائم،فقد سجلنا إتجاه الأكاديميين نحو عدم الموافقة بتسجيل متوسط حسابي مرجح قدره 1.96 بإنحراف معياري قدره 0.889،فالأكاديميون يرون أن الإقتصاد الجزائري تابع للخارج من خلال تداعياته و إرتباطه بالأسواق العالمية التي تحدد أسعار البترول و التي من خلالها تمول خزينة الدولة .

3.2.1.2.4. إتجاه إطارات المالية نحو المحور الثاني المتعلق بالجانب الإقتصادي و المالي

من خلال الجدول التالي يمكننا معرفة إتجاه إطارات المالية نحو المحور الثاني ككل وإتجاههم نحو كل فقرة على حدة.

جدول رقم 39 التكرارات و المتوسطات الحسابية و الإنحرافات المعمارية لإتجاه إطارات المالية نحو

الجانب الإقتصادي و المالي [134]

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي المرجح	المحور الثاني: الجانب الإقتصادي و المالي
محايد	9560	3.22	العبارة رقم: 01
محايد	1.030	3.06	العبارة رقم: 02
محايد	1.135	2.90	العبارة رقم: 03
موافق	1.027	3.45	العبارة رقم: 04
محايد	1.024	2.87	العبارة رقم: 05
محايد	1.000	3.00	العبارة رقم: 06
محايد	1.045	2.67	العبارة رقم: 07
محايد	5890	3.02	

بعد مشاهدتنا للجدول أعلاه يتضح لنا أن إتجاه إطارات المالية بقي متحفظا و ذلك بتسجيل حياده من خلال المتوسط الحسابي المرجح المقدر ب3.02،بإنحراف معياري قدره 0.589 .

أما ترتيب العبارات حسب قوتها فكان كما يلي :

- جاءت العبارة رقم 04 في المرتبة الأولى من حيث موافقة الإطارات عليها، من خلال تسجيل إتجاه مؤيد نحوها، فقد سجل متوسط حسابي مرجح قدره 3.45 بإنحراف معياري قدره 1.027، فالإطارات يرون أن المديونية أصبحت لا تمثل مشكل يذكر بالنسبة للدولة حيث سددت الجزائر أغلب إن لم نقل كل الديون الخارجية ما أعطاهها هامش مبادرة و سيادة قرار، مع توفير مبالغ كانت سابقا تصرف على خدمات الديون .

-جاءت العبارة رقم 01 في المرتبة الثانية من حيث موافقة الإطارات عليها من خلال تسجيل إتجاه متحفظ نحو قدرة النظام الإقتصادي في تحمل تبعات السياسة المالية، وهذا بتسجيل متوسط حسابي مرجح قدره 3.22 بإنحراف معياري قدره 0.956، الشيء الذي يعود إلى قوة السياسة المالية المستعملة في الجزائر خلال فترة الدراسة ما لم يكن باستطاعة النظام الإقتصادي تحمله .

-جاءت العبارة رقم 02 في المرتبة الثالثة من حيث موافقة الإطارات عليها، حيث سُجل متوسط حسابي مرجح قدره 3.06 بإنحراف معياري قدره 1.030 ،و كان ذلك دليل على صدق إجابات الإطارات، حيث رتبت العبارات 01 و 02 بعد بعضها من حيث المتوسط المرجح باعتبارنا قد وضعناهما في بعد واحد، و من خلال القيم السابقة يتضح حسب إطارات المالية، أن النظام الإقتصادي غير مستعد لامتناس الكتل النقدية الكبيرة التي ضخنت في الإقتصاد بمناسبة البرنامج التكميلي لدعم النمو .

-جاءت العبارة رقم 06 في المرتبة الرابعة من خلال تسجيل متوسط حسابي قدره 3.00 بإنحراف معياري قدره 1.000، لأن السياسة المالية حسب إطارات المالية لا تلقى صدى كبير مؤثر في الجمهور بحكم عدم علمهم بتفاصيل السياسة المالية و البرامج المراد تمويلها .

-جاءت العبارة رقم 03 في المرتبة الخامسة من حيث موافقة الإطارات على مضمونها، فهم يرون أن الإقتصاد الجزائري يعاني من نوع معين من التبعية ،و المتمثلة في إرتباطها بالأسواق العالمية، و أسعار البترول، لذا سجلنا متوسطا حسابيا مرجحا قدره 2.90 بإنحراف معياري 0.956 ما وجه رأي الإطارات إلى الحياذ .

-جاءت العبارة رقم 05 في المرتبة السادسة من حيث موافقة الإطارات على مضمونها، فهم يرون أن دائرة القرار متأثرة بالسياسة المالية لكن بجزء بسيط بإعتبار أن هناك توليفة من السياسات الإقتصادية، و قد ظهر ذلك من خلال المتوسط الحسابي المرجح الذي كان مقداره 2.87 بإنحراف معياري قدره 1.024

-جاءت العبارة رقم 07 في المرتبة السابعة و الأخيرة من حيث موافقة الإطارات على مضمونها، حيث يرون أن هناك قرارات مالية لم تراعى أهداف معينة، و أن هناك نوع من عدم تحديد الأهداف بدقة، ما انعكس على المتوسط الحسابي المرجح حيث سجلنا 2.67 بإنحراف معياري قدره 1.045 .

4.2.1.2.4. إتجاه نواب المجلس الشعبي الوطني نحو المحور الثاني المتعلق بالجانب

الإقتصادي و المالي

لقد تميزت إتجاه النواب نحو الجانب الإقتصادي و المالي بالتفاوت، حيث سجلنا إتجاههم نحو الموافقة على المحور ككل، و ذلك بتسجيل متوسط حسابي مرجح قدره 3.43 بإنحراف معياري 0.799 ما يظهر قرب آرائهم من بعضها البعض ، و في الجدول التالي إبراز إتجاههم نحو المحور ككل، و إتجاههم نحو كل عبارة على حدى .

جدول رقم 40 : التكرارات و المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإتجاه النواب نحو الجانب

الإقتصادي و القانوني [134]

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي المرجح	المحور الثاني: الجانب الإقتصادي و المالي
موافق	1.091	3.50	العبارة رقم: 01
محايد	1.008	3.35	العبارة رقم: 02
موافق	1.215	3.64	العبارة رقم: 03
موافق بشدة	.8010	4.21	العبارة رقم: 04
محايد	1.069	3.28	العبارة رقم: 05
محايد	1.328	2.92	العبارة رقم: 06
محايد	1.231	3.14	العبارة رقم: 07
موافق	.7990	3.43	

إنطلاقا من نتائج الجدول أعلاه يمكن ترتيب العبارات المشكلة للجانب الإقتصادي و المالي تنازليا من العبارة الأقوى فالأضعف، و ذلك بناءا على المتوسط الحسابي و الإنحراف المعياري الخاص بإجابة النواب و التي كانت كما يلي :

- جاءت العبارة رقم 04 في المرتبة الأولى من حيث موافقة النواب على مضمونها حيث كان إتجاههم نحو مضمونها بالموافقة بشدة، و قد برز من خلال المتوسط الحسابي المرجح و الذي كان 4.21 بإنحراف معياري

0.821 و المبرر الذي اعتمدوا عليه في الإجابة هو كون أن المديونية أصبحت تكاد تكون معدومة، ما أعطى إستقلالية للسياسة المالية من المديونية الخارجية .

- جاءت العبارة رقم 03 في المرتبة الثانية من حيث موافقة النواب على مضمونها حيث كان إتجاههم نحو مضمونها بالموافقة، و قد برز ذلك من خلال المتوسط الحسابي المرجح و الذي كان 3.64 بإنحراف معياري قدره 1.215 . و قد يعود هذا إلى تراجع المديونية .

- جاءت العبارة رقم 01 في المرتبة الثالثة من حيث موافقة النواب على مضمونها، فهم يعتقدون ان النظام الإقتصادي قادر على تحمل تبعات السياسة المالية لوجود آليات تستطيع من خلالها الدولة تسيير الفائض أو العجز، و قد ظهر هذا التوجه من خلال تسجيل متوسط حسابي مرجح قدره 3.50 بإنحراف معياري قدره 1.091 .

- جاءت العبارة رقم 02 في المرتبة الرابعة من حيث موافقة النواب على مضمونها، فقد سجل إتجاه محايد من خلال متوسط حسابي قدره 3.35 بإنحراف معياري 1.008، و قد جاء هذا التحفظ الذي وجههم نحو الحياد بعكس ما قد أجابوا به في الفقرة 01 فالفقرة 01 و 02 ينتميان إلى نفس البعد، ما جعلنا نشك في الإجابة المتعلقة بالفقرة الثانية.

- جاءت العبارة رقم 05 في المرتبة الخامسة من حيث موافقة النواب على مضمونها، و ذلك بإتجاههم نحو الحياد بتسجيل متوسط حسابي قدره 3.28 بإنحراف معياري مقداره 1.069، و لعل مبرر الحياد هو تنامي دور البنك المركزي، و بداية نشاط سوق رؤوس الأموال في الجزائر .

- جاءت العبارة رقم 07 في المرتبة السادسة من حيث موافقة النواب على مضمونها، ذلك بإتجاههم مجددا للحياد بتسجيل متوسط حسابي قدره 3.14 بإنحراف معياري 1.231 و قد كان التحفظ في الإجابة نتيجة إيمان النواب بوجود حلقة مفقودة بين السياسة المالية و الهدف المراد تحقيقه، و المتمثلة في كفاءة القائمين على تنفيذ السياسة المالية من الألف إلى الياء .

- جاءت العبارة رقم 06 في آخر الترتيب، حيث احتلت المرتبة السابعة و الأخيرة من حيث موافقة النواب على مضمونها، و ذلك بإتجاه النواب إلى الحياد من خلال متوسط حسابي مرجح قدره 2.92، بإنحراف معياري قدره 1.328 و هو الأكبر على الإطلاق في المحور، ما يدل على إختلاف النواب حول هذه العبارة، فحسب النواب فإن صدى القرارات المالية يختلف باختلاف شرائح المجتمع، فمنهم من له علم بهذه الإجراءات و منهم من لا علاقة له بمضمون السياسة المالية.

2.2.4. تحليل نتائج الإستبيان من الجانب التقني

في هذا المطلب أردنا جمع الجانبين الثالث و الرابع بإعتبارهما الجانبين اللذين يتعلقان بالجانب التقني للسياسة المالية، و في ما يلي تفصيل كل جانب على حدى و استقراء نتائجها و تحليلها :

1.2.2.4. تحليل نتائج الجانب الموازني

نصوب من خلال هذا الفرع إلى إعطاء التصور العام لعينة الدراسة كاملة و الشرائح المكونة لها كل على حدى حول فعالية السياسة المالية من الجانب الموازني، و هذا من خلال أبعاده الخمسة حيث يتكون كل بعد من فقرتين إلى أربع فقرات، و كانت أبعاد هذا المحور كما يلي : السياسة الضريبية، السياسة الإنفاقية، القرض العام، الميزانية العامة، الرقابة على تنفيذ الميزانية .

نهدف من وراء هذا إلى الوصول لوجهة نظر الباحثين حول فعالية السياسة المالية عن طريق أربع أقسام هي :

1.1.2.2.4. الإتجاه العام نحو المحور الثالث المتعلق بالجانب الموازني .

في هذا الجزء من بحثنا سنحاول معرفة الإتجاه العام لعينة الدراسة فيما يخص المحور الثالث المتعلق بالجانب الموازني، و هذا بحساب التكرارات و المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية، و ذلك لمعرفة درجة موافقة الباحثين ككل إتجاه كل فقرة، و الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم 41 : التكرارات و المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإتجاه الباحثين نحو الجانب

الموازني [134]

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي المرجح	غير موافق على الإطلاق	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المحور الثالث: الجانب الموازني
			التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
غير موافق	1.094	2.53	10	38	6	19	2	01 النظام الضريبي في الجزائر مرن و بسيط بما يحقق العدالة الضريبية و يضيف عليه فعالية أكبر .
غير موافق	1.034	2.28	16	37	8	13	1	02 المكلفون بالضريبة في الجزائر، ملتزمون بأداء الضريبة و يؤمنون بالدور المهم و الفعال للضريبة، ما يحقق عوائد مالية أكبر للدولة .

03	يتميز الوعاء الضريبي في الجزائر بالاتساع من خلال تعدد معدلات الضريبة، ما يضيف على النظام الضريبي مرونة أكبر في تحديد المادة الخاضعة .	1	27	11	31	5	2.84	1.040	محايد
04	العبء الضريبي في الجزائر لا يمثل ثقل على المكلفين ما يضيف إلى زيادة الحصيلة الضريبية نتيجة عدم وجود تهرب ضريبي .	2	6	9	45	13	2.18	.9100	غير موافق
05	تقدر النفقات العامة في الجزائر بشكل دقيق مما يعطي للحكومة صورة أكثر دقة عن الإيرادات الواجب توفيرها .	2	15	18	33	7	2.62	.9960	محايد
06	يتأثر الدخل العام بصفة مباشرة و بمقدار كبير بالإفناق العام، وترابطهما علاقة طردية من الجهتين (الإفناق يؤثر في الدخل، والدخل يؤثر في الإفناق) .	0	3	44	14	14	3.48	.8440	موافق
07	تعد سياسة الإفناق الحكومي في الجزائر الأداة الوحيدة الفعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، ومعالجة الإختلالات .	8	38	14	14	1	3.50	.9630	موافق
08	تلقى فكرة القرض العام قبولا واسعا من طرف الجمهور في الأكتتاب العام و لا يوجد ما يمنعهم عن ذلك .	2	22	19	20	12	2.76	1.125	محايد
09	المبالغ المحصلة من القروض العامة السابقة سواء كانت إرادية أو جبرية، تجاوزت الحد المحدد لها و حققت مبالغ كبيرة فاقت التقديرات .	2	8	25	26	14	2.44	1.003	غير موافق
10	تلعب الميزانية العامة دور كبير في التخطيط الاقتصادي في إطار تسيير الميزانية بالأهداف من خلال التنسيق بين الإيرادات و النفقات بما يحقق الأهداف المخطط لها .	3	39	7	23	3	3.21	1.056	محايد
11	تحضر الميزانية العامة في الجزائر في مدة قصيرة، مما يعطي صورة أكثر دقة حول تقدير النفقات و مجالات تحصيل الإيرادات المناسبة لهذه النفقات .	2	26	14	29	4	2.90	1.028	محايد
12	تبوب الميزانية العامة بشكل دقيق و مفصل ما يسهل الرقابة عليها عند التحصيل و الإفناق .	4	20	18	25	8	2.82	1.107	محايد
13	يفسر عجز الميزانية في الجزائر بانخفاض العوائد الضريبية الناتجة عن تحفيز قطاعات غير منتجة	4	30	17	21	3	3.14	1.022	محايد
14	للرقابة على تنفيذ الميزانية دور مهم جدا في إضفاء الفعالية على السياسة المالية بمختلف أشكالها، خاصة الرقابة المستقلة .	13	36	11	12	3	3.58	1.079	موافق
							2.88	.5170	محايد

من خلال الجدول رقم 41 يتضح لنا أن المبحوثين إتجهوا إلى الحياد فيما يخص الجانب الموازي، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي المرجح المقدر بـ 2.88 بإنحراف معياري قدره 0.517 .

و إنطلاقاً من النتائج الواردة في نفس الجدول، يمكن ترتيب العبارات المشكلة للجانب الموازي تنازلياً من العبارة الأقوى إلى الأضعف، وذلك بناءً على المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري الخاص بإجابات المبحوثين و كانت كما يلي :

- جاءت العبارة رقم 14 التي تضمنت: "للرقابة على تنفيذ الميزانية دور مهم جداً في إضفاء الفعالية على السياسة المالية بمختلف أشكالها، خاصة الرقابة المستقبلية " في المرتبة الأولى من حيث درجة موافقة المبحوثين عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح 3.58 بإنحراف معياري 1.079، وهذا كون الرقابة على تنفيذ الميزانية في الجزائر تأخذ أشكال عدة منها المستقلة ما يضيفي على السياسة المالية فعالية كبيرة في إبراز مكامن الخطأ في تسيير الأموال العامة، و ضمان عدم تكراره السنة المقبلة.

- جاءت العبارة رقم 07 التي تضمنت: " تعد سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر الأداة الوحيدة الفعالة في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية و معالجة الإختلالات " في المرتبة الثانية من حيث درجة موافقة المبحوثين، حيث سجلنا إتجاهاً عاماً نحو " موافق " و كان ذلك بتسجيل متوسط حسابي مرجح قدره 3.50 بإنحراف معياري قدره 0.963 و يعود هذا التوجه كون أدوات السياسة المالية الأخرى تعاني في الجزائر من عدة مشاكل منها التهرب الضريبي ما يجعلها أداة قاصرة في بعض المواضع .

- جاءت العبارة رقم 06 و التي تضمنت: " يتأثر الدخل العام بصفة مباشرة و بمقدار كبير بالإنفاق العام، و تربطهما علاقة طردية من الجهتين (الإنفاق العام يؤثر في الدخل، و الدخل يؤثر في الإنفاق)" في المرتبة الثالثة من حيث الموافقة على مضمونها، فقد سجلنا متوسط حسابي مرجح قدره 3.48 بإنحراف معياري قدره 0.844، و هذا نتيجة لما حصل في الجزائر فعلاً، حيث لاحظ المبحوثون الزيادة المستمرة في الدخل ، و كذا إرتفاع الإنفاق العام الذي نتج عن إرتفاع المداخيل .

- جاءت العبارة رقم 10 و التي تضمنت: " تلعب الميزانية العامة دوراً كبيراً في التخطيط الإقتصادي في إطار تسيير الميزانية بالأهداف من خلال التنسيق بين الإيرادات و النفقات بما يحقق الأهداف المخطط لها " في المرتبة الرابعة من حيث الموافقة على مضمونها، فقد سجلنا متوسطاً حسابياً مرجحاً قدره 3.21 بإنحراف معياري قدره 1.056، و من خلالها يتضح تردد المبحوثين في إقرار الدور التخطيطي للميزانية العامة في الجزائر و هذا لبقائها ميزانية بنود لا أهداف .

- جاءت العبارة رقم 13 و التي تضمنت : " يُفسر عجز الميزانية في الجزائر بإنخفاض العوائد الضريبية الناتجة عن تحفيز قطاعات غير المنتجة " في المرتبة الخامسة من حيث الموافقة على مضمونها، فقد سجلنا متوسطا حسابيا مرجحا قدره 3.14 بإنحراف معياري 1.022، ويعود هذا الحياد إلى قوة الإنفاق العام الذي عرفته الجزائر خلال عشرية التنمية إلى جانب الوفورات الضريبية التي استفاد منها الإقتصاد الوطني .

-جاءت العبارة رقم 11 و التي تضمنت : " تُحضر الميزانية العامة في الجزائر في مدة قصيرة، مما يعطي صورة أكثر دقة حول تقدير النفقات و مجالات تحصيل الإيرادات المناسبة لهذه النفقات " في المرتبة السادسة من حيث موافقة المبحوثين على مضمونها و هذا بإتجاهم نحو الحياد بتسجيل متوسط حسابي قدره 2.90 بإنحراف معياري 1.280 نتيجة عدة قوانين مالية تكميلية الشيء الذي يدل على عدم التقدير الجيد لبنود الميزانية .

-جاءت العبارة رقم 03 التي تضمنت : " يتميز الوعاء الضريبي في الجزائر بالإتساع من خلال تعدد معدلات الضريبة ما يضيفي على النظام الضريبي مرونة أكبر في تحديد المادة الخاضعة " في المرتبة السابعة من حيث موافقة المبحوثين على مضمونها، و هذا بتسجيل متوسط حسابي قدره 2.84 بإنحراف معياري قدره 1.040، ما يدل على أن هناك ضبابية في تحديد المادة الخاضعة رغم إتساع الوعاء الضريبي، و قد تعود هذه الضبابية لبعض الممارسات الغير قانونية من طرف المكلفين .

-جاءت العبارة رقم 12 التي تضمنت : " تبويب الميزانية العامة بشكل دقيق و مفصل يسهل الرقابة عليها عند التحصيل و الإنفاق " في المرتبة الثامنة من حيث موافقة المبحوثين على مضمونها، و هذا بتسجيل متوسط حسابي مرجح قدره 2.82 بإنحراف معياري قدره 1.107 ما يدل على أن هناك مقاييس أخرى هي التي تساعد على رقابة الميزانية، فتبويب ميزانية التسيير لا تراقب من خلال الميزانية بل في الوزارة المستفيدة من الغلاف المالي .

-جاءت العبارة رقم 08 التي تضمنت : " تلقى فكرة القرض العام قبولا واسعا من طرق الجمهور في الإكتتاب العام و لا يوجد ما يمنعهم عن ذلك " في المرتبة التاسعة من حيث موافقة المبحوثين على مضمونها، و هذا بتسجيل متوسط حسابي مرجح قدره 2.76 بإنحراف معياري قدره 1.125 ما يدل على أن فكرة القرض العام تلقى معارضة من طرف الجمهور و هذا بسبب المعتقدات الدينية أكثر من أي عمال آخر .

-جاءت العبارة رقم 05 التي تضمنت : " تقدر النفقات العامة في الجزائر بشكل دقيق ما يعطي للحكومة صورة أكثر دقة عن الإيرادات الواجب توفيرها " في المرتبة العاشرة من حيث موافقة المبحوثين على مضمونها ، و هذا بتسجيل متوسط حسابي قدره 2.62 بإنحراف معياري قدره 0.996 و هذا ما يدل على

وجود فجوة بين تقدير الإيرادات و تحديد النفقات نتيجة عدم التقدير الجيد للنفقات و الدليل تكرار الميزانية التكميلية في أغلب سنوات الدراسة .

-جاءت العبارة رقم 01 التي تضمنت : " النظام الضريبي في الجزائر من و بسيط بما يحقق العدالة الضريبية و يضيف عليه فعالية أكبر " في المرتبة الحادية عشر من حيث موافقة المبحوثين،حيث إتجه المبحوثون إلى عدم الموافقة على مرونة النظام الضريبي،و عدم وجود عدالة ضريبية ما يؤثر سلبا على فعالية السياسة المالية،حيث سجلنا متوسطا حسابيا مرجحا قدره 2.53 بإنحراف معياري قدره 1.094،ما يدل على جمود النظام الضريبي نتيجة جمود التشريعات الضريبية و البيروقراطية التي تعاني منها إدارة الضرائب .

-جاءت العبارة رقم 09 التي تضمنت : " المبالغ المحصلة من القروض العامة السابقة سواء كانت إرادية أو جبرية، تجاوزت الحد المحدد لها وحققت مبالغ كبيرة فاقت التقديرات " في المرتبة الثانية عشر من حيث موافقة المبحوثين حيث اتجه المبحوثون إلى عدم الموافقة وقد سجلنا متوسطا حسابيا مرجحا قدره 2.44 بإنحراف معياري قدره 1.003، فقد رفض المبحوثون هذه الفكرة كون القرض العام في الجزائر اصلا لا يلقي اهتمام شريحة كبيرة،أما القروض العامة الإجبارية فتتوقف عند الحد المراد فقط دون تجاوزها .

- جاءت العبارة رقم 02 التي تضمنت : "المكلفون بالضريبة في الجزائر ملتزمون بأداء الضريبة ويؤمنون بالدور المهم والفعال للضريبة،ما يحقق عوائد مالية أكبر للدولة " في المرتبة الثالثة عشر من حيث موافقة المبحوثين، حيث اتجه المبحوثون إلى عدم الموافقة، وقد سجلنا متوسطا حسابيا مرجحا قدره 2.44 بإنحراف معياري قدره 1.034،و قد كان الرفض حسب العينة المدروسة بسبب كثرة التهرب الضريبي الناتج عن عدم الوعي الضريبي،و أن المكلف بالضريبة لا يؤمن بدوره في تمويل الإقتصاد الوطني بإعتبار الضريبة أداة لإعادة توزيع المداخيل .

- جاءت العبارة رقم 04 التي تضمنت : "العبء الضريبي في الجزائر لا يمثل ثقل على المكلفين ما يضيف إلى زيادة الحصيلة الضريبية نتيجة عدم وجود تهرب ضريبي "،في المرتبة الأخيرة من حيث موافقة المبحوثين ،حيث سجلنا متوسطا حسابيا مرجحا قدره 2.18 بإنحراف معياري قدره 0.910،وهذا ما يدل على أن عينة الدراسة تؤكد ثقل العبء الضريبي الذي أفضى إلى التهرب الضريبي و من ثم إلى نقص الحصيلة المالية لخزينة الدولة .

2.1.2.2.4. إتجاه الأكاديميين نحو المحور الثالث المتعلق بالجانب الموازي

في هذا الجزء من بحثنا سوف نتعرف على آراء الأكاديميين فيما يخص المحور الثالث المتعلق بالجانب الموازي، وفي ما يلي النتائج المحصل عليها :

جدول رقم 42: التكرارات و المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإتجاه الأكاديميين نحو الجانب

الموازي [134]

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي المرجح	المحور الثالث: الجانب الموازي
غير موافق	.8680	2.06	العبارة رقم: 01
غير موافق	.8080	2.03	العبارة رقم: 02
غير موافق	.9320	582.	العبارة رقم: 03
غير موافق	.7300	2.13	العبارة رقم: 04
محايد	.8550	2.60	العبارة رقم: 05
محايد	.8270	3.26	العبارة رقم: 06
محايد	.8890	2.96	العبارة رقم: 07
غير موافق	.8190	2.53	العبارة رقم: 08
غير موافق	1.008	2.50	العبارة رقم: 09
محايد	.9730	3.13	العبارة رقم: 10
محايد	.9220	2.66	العبارة رقم: 11
محايد	1.178	2.70	العبارة رقم: 12
محايد	.8270	2.93	العبارة رقم: 13
موافق	.8080	3.63	العبارة رقم: 14
محايد	.4410	2.69	

لقد بقي الأكاديميون متحفزون فيما يخص هذا المحور كذلك، فقد سجلنا متوسطا حسابيا مرجحا للمحور ككل قدره 2.69 بإنحراف معياري قدره 0.808، إلا أننا لاحظنا أن هناك تنوع في الاتجاهات حسب كل عبارة على حدى، و فيما يلي سوف نرتب الاتجاهات من الأقوى فالأضعف حسب كل عبارة .

-جاءت العبارة رقم 14 في المرتبة الأولى من حيث موافقة الأكاديميين فقد عبروا بالموافقة على تبعية فعالية السياسة المالية للرقابة على تنفيذ الميزانية، و هذا بتسجيل متوسط حسابي قدره 2.63 بإنحراف معياري 0.808، بنفس ما جاء في الإتجاه العام .

-جاءت العبارة رقم 06 في المرتبة الثانية من حيث موافقة الأكاديميين فقد عبروا بالحياد على الأثر المتبادل بين الإنفاق و الدخل، و هذا بتسجيل متوسط حسابي قدره 3.26 بإنحراف معياري 0.827 وهذا لإن الدخل في الجزائر شبه ثابت لأنه مرتبط بسلعة واحدة هي من تحكم الإنفاق .

-جاءت العبارة 10 في المرتبة الثالثة من حيث موافقة الأكاديميين فقد عبروا بالحياد على دور الميزانية في التخطيط الإقتصادي و اعتبروا الميزانية لا تشارك في التخطيط، لأن الميزانية في الجزائر ميزانية بنود و إعمادات، و قد ظهر ذلك من خلال تسجيل متوسط حسابي قدره 3.13 بإنحراف معياري قدره 0.973 .

-جاءت العبارة رقم 07 في المرتبة الرابعة من حيث موافقة الأكاديميين فقد عبروا بالحياد على تفرد السياسة الإنفاقية في الجزائر بتحقيق أهداف السياسة، فهناك سياسات أخرى مرافقة و مكمله، و قد برز ذلك من خلال تسجيل متوسط حساب مرجح قدره 2.96 بإنحراف معياري قدره 0.889 .

-جاءت العبارة رقم 13 في المرتبة الخامسة من حيث موافقة الأكاديميين على مضمونها، فقد سجلنا متوسطا حسابيا قدره 2.93 بإنحراف معياري قدره 0.827، فقد عبروا عن حيادهم في تفسير العجز الموازي الناتج عن التحفيظات و حسبهم فإن العجز أصله ارتفاع الإنفاق .

-جاءت العبارة رقم 12 في المرتبة السادسة من حيث موافقة الشريحة على مضمونها، فقد سجلنا متوسطا حسابيا قدره 2.70 بإنحراف معياري قدره 1.178، حيث تصعب الرقابة على الميزانية رغم تفصيل تبويب الميزانية .

-جاءت العبارة رقم 11 في المرتبة السابعة من حيث موافقة الشريحة على مضمونها، فبرغم قصر مدة التحضير للميزانية، إلا أن الحكومة كانت في أكثر من سنة تلجأ إلى الميزانيات التكميلية جراء سوء تقدير النفقات أو عوارض تخرج عن إرادة الحكومة، و قد سجلنا هذا الرأي من خلال المتوسط الحسابي المرجح 2.66 بإنحراف معياري قدره 0.992 .

-جاءت العبارة رقم 05 في المرتبة الثامنة من حيث موافقة الأكاديميين على مضمونها،و ذلك بتسجيل متوسط حسابي قدره 2.6 بإنحراف معياري قدره 0.855،و هذا ما يعكس حياد الشريحة من خلال عدم دقة تحديد النفقات لأن هناك نفقات طارئة يصعب التنبؤ بها .

-جاءت العبارة رقم 03 في المرتبة التاسعة من حيث موافقة الأكاديميين على مضمونها،فقد إتجه الأكاديميون إلى رفض ما جاء في العبارة،و هذا من خلال ضيق الوعاء الضريبي و صعوبة تحديد المادة الخاضعة جراء وجود السوق الموازية،و كان ذلك بتسجيل متوسط حسابي مرجح قدره 2.58 بإنحراف معياري قدره 0.932 .

-جاءت العبارة رقم 08 في المرتبة العاشرة من حيث موافقة الأكاديميين على مضمونها،حيث إتجه الأكاديميين إلى رفض ما جاء فيها،و هذا ما يعود حسب الشريحة إلى سببين هما عدم إحتياج الحكومة لهاته الأداة و الثاني المعتقدات الدينية التي تحرم التعامل بالربا،و كان ذلك بتسجيل متوسط حسابي مقدراه 2.53 بإنحراف معياري قدره 0.819 .

-جاءت العبارة رقم 09 في المرتبة الحادية عشر من حيث موافقة الأكاديميين على مضمونها،حيث سجلنا متوسطا حسابيا قدره 2.5 بإنحراف معياري قدره 1.008،و هذا من خلال أن الدولة خلال الفترة المدروسة لم تحتاج للقرض العام،و هذا بفضل ضخامة الموارد المتأتية من الجباية البترولية .

-جاءت العبارة رقم 04 في المرتبة الثانية عشر من حيث موافقة الأكاديميين ن على مضمونها حيث سجلنا متوسطا حسابيا قدره 2.13 بإنحراف معياري قدره 0.730،حيث أقر الأكاديميون أن العبء الضريبي في الجزائر يمثل ثقل على المكلف ما يدعو للتهرب الضريبي .

-جاءت العبارة رقم 01 في المرتبة الثالثة عشر من حيث موافقة الأكاديميين على مضمونها،حيث سجلنا متوسطا حسابيا قدره 2.06 بإنحراف معياري قدره 0.868 و هذا ما جعل الشريحة تقرر بعدم مرونة النظام الضريبي في الجزائر و بتعقيده ما كبل السياسة المالية و أفقدها أداة مهمة جدا .

-جاءت العبارة رقم 02 في المرتبة الأخيرة من حيث موافقة الأكاديميين على مضمونها،حيث سجلنا متوسطا حسابيا قدره 2.03 بإنحراف معياري قدره 0.808،حيث يرى أعضاء الشريحة أن المكلفين بالضريبة غير واعين بمسؤولياتهم تجاه السياسة المالية و الوطن ككل حيث تتعكس تصرفاتهم الغير واعية على مسار السياسة المالية .

3.1.2.2.4. إتجاه إطارات المالية نحو المحور الثالث المتعلق بالجانب الموازني

لقد بقي إتجاه إطارات المالية محايد فيما يخص المحور الثالث المتعلق بالجانب الموازني، فقد سجلنا متوسطا حسابيا مرجحا بالنسبة للمحور ككل قدره 2.79 بإنحراف معياري قدره 0.433 إلا أن العبارات إختلفت فيها إتجاههم حسب كل عبارة، وفي ما يلي ترتيب العبارات تنازليا من الأقوى إلى الأضعف حسب رأي الشريحة

جدول رقم 43 : التكرارات و المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإتجاه إطارات المالية نحو

الجانب الموازني [134]

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي المرجح	المحور الثالث: الجانب الموازني
محايد	.9790	2.67	العبارة رقم: 01
غير موافق	1.031	2.25	العبارة رقم: 02
محايد	1.048	2.96	العبارة رقم: 03
غير موافق	.6180	1.87	العبارة رقم: 04
غير موافق	.8710	2.32	العبارة رقم: 05
موافق	.7600	3.61	العبارة رقم: 06
موافق	.8240	3.70	العبارة رقم: 07
محايد	1.174	2.61	العبارة رقم: 08
غير موافق	.8980	2.16	العبارة رقم: 09
محايد	1.087	2.87	العبارة رقم: 10
محايد	1.123	3.06	العبارة رقم: 11
محايد	1.006	2.70	العبارة رقم: 12
محايد	1.031	3.25	العبارة رقم: 13
محايد	1.193	3.09	العبارة رقم: 14
محايد	.4330	2.79	

-جاءت العبارة رقم 07 في المرتبة الأولى من حيث موافقة الإطارات على ما جاء فيها، وذلك بتسجيل متوسط حسابي مرجح قدره 03.7 بإنحراف معياري قدره 0.824، وذلك من خلال إقتناعهم بالسياسة الإنفاقية كأكثر أداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وهذا لما تستطيع تحقيقه في أقصر وقت ممكن .

-جاءت العبارة رقم 06 في المرتبة الثانية من حيث موافقة الإطارات على ما جاء فيها، وذلك بتسجيل متوسط حسابي مرجح قدره 3.61 بإنحراف معياري قدره 0.760، وذلك من خلال وقوفهم على حقيقة الأثر المتبادل بين الدخل و الإنفاق، ففي سنوات البرامج إرتفع الإنفاق ما أثر مباشرة على الدخل الذي مول الإنفاق العام في السنوات اللاحقة .

-جاءت العبارة رقم 13 في المرتبة الثالثة من حيث موافقة الإطارات على ما جاء فيها، وذلك بتسجيل متوسط حسابي مرجح قدره 3.25 بإنحراف معياري قدره 1.031، وذلك من خلال تفسير العجز الموازي بشقيه الاثنين، زيادة الإنفاق مع انخفاض العوائد الضريبية و ليس انخفاض العوائد الضريبية فقط .

-جاءت العبارة رقم 14 في المرتبة الرابعة من حيث موافقة الإطارات على ما جاء فيها، وذلك بتسجيل متوسط حسابي مرجح قدره 3.09 بإنحراف معياري قدره 1.193، وقد كان هذا الحياد ناتج عن صعوبة ممارسة الرقابة مع ضخامة المبالغ المصروفة مع إعطاء بعض الحرية للمسؤولين في إختيار بعض المشاريع التي تدخل ضمن البرامج التنموية .

-جاءت العبارة رقم 11 في المرتبة الخامسة من حيث موافقة الإطارات على ما جاء فيها، وذلك بتسجيل متوسط حسابي مرجح قدره 3.06 بإنحراف معياري قدره 1.123، وذلك كون قصر المدة يساعد في تحديد النفقات بشكل دقيق، إلا أن هذا لا يكفي و إلا لما إحتاجت الحكومة لقانون مالية تكميلي .

-جاءت العبارة رقم 03 في المرتبة السادسة من حيث موافقة الإطارات على مضمونها و ذلك بتسجيل متوسط حسابي مرجح قدره 2.25 بإنحراف معياري قدره 1.031 حيث رغم اتساع الوعاء الضريبي إلا أن النظام لا يزال جامدا بحكم أن ما يظفي المرونة على النظام الضريبي هو مرونة التشريعات .

-جاءت العبارة رقم 10 في المرتبة السابعة من حيث موافقة الإطارات على مضمونها، وذلك بتسجيل متوسط حسابي مرجح قدره 2.87 بإنحراف معياري قدره 1.087، وقد إتجه إطارات المالية إلى الحياد في دور الميزانية التخطيطي بإعتبارها لا تزال ميزانية بنود و إتمادات رغم وجود ميزانية التجهيز التي تضيف على الميزانية الدور الإقتصادي .

-جاءت العبارة رقم 12 في المرتبة الثامنة من حيث موافقة الإطارات على مضمونها،و ذلك بتسجيل متوسط حسابي مرجح قدره 2.70 بإنحراف معياري قدره 1.006،و قد بقي الإطارات في حيداهم لأن فعالية الرقابة تتجاوز التبويب المفصل و تتعداه إلى ذات الرقابة نفسها و من يقوم بها.

-جاءت العبارة رقم 01 في المرتبة التاسعة من حيث موافقة الإطارات على مضمونها،و ذلك بتسجيل متوسط حسابي مرجح قدره 2.67 بإنحراف معياري قدره 0.979 لأن الإطارات يرون أن النظام بسيط لكن المشاكل في التواصل بين إدارة الضرائب و المكلف بالضريبة و مدى الثقة بينهما .

-جاءت العبارة رقم 08 في المرتبة العاشرة من حيث موافقة الإطارات على مضمونها،و ذلك بتسجيل متوسط حسابي قدره 2.61 بإنحراف معياري قدره 1.174،فقد إتّزمت الإطارات الحيداء مبررين ذلك بأن عائق العقيدة التي تحرم الربا ليست عند كل الناس،و الدليل أن هناك من يتعامل مع البنوك بمعدل الفائدة دون أي حرج،و المشكل المطروح حول القرض العام هو عزوف الجمهور عن إقراض أموالهم و تفضيل الاكتناز .

-جاءت العبارة رقم 05 في المرتبة الحادية عشر من حيث موافقة الإطارات على مضمونها،و هذا بتسجيل متوسط حسابي مرجح قدره 2.32 بإنحراف معياري قدره 0.871،و قد إتّجهت الإطارات إلى دعم الموافقة من خلال كثرة قوانين المالية التكميلية الذي يعود السبب فيها إلى سوء تقدير النفقات ما ينعكس مباشرة على تحديد الإيرادات الواجب تحصيلها .

-جاءت العبارة رقم 02 في المرتبة الثانية عشر من حيث موافقة الإطارات على مضمونها،و هذا بتسجيل متوسط حسابي مرجح قدره 2.25 بإنحراف معياري قدره 1.031،و قد رفضت الإطارات ما جاء في العبارة بحكم أن المكلفين بالضريبة في الجزائر غير ملتزمين أخلاقيا بأداء الضريبة،وإن إستطاعوا أن يتهربوا لفعّلوا ذلك،فهم لا يؤمنون بأي دور للضريبة سوى أنها تنقص من مداخيلهم .

-جاءت العبارة رقم 09 في المرتبة الثالثة عشر من حيث موافقة الإطارات على مضمونها،و هذا بتسجيل متوسط حسابي مرجح قدره 2.16 بإنحراف معياري قدره 0.898،و قد رفض الإطارات ما جاء فيها كون القروض العامة في الجزائر تعتبر أداة استثنائية نادرة الاستخدام،و لا تلقى إهتمام الجمهور،أما مبلغها سيحصل حتما حتى و إن اضطرت الحكومة لتمديد آجال الاككتاب.

-جاءت العبارة رقم 04 في المرتبة الرابعة عشر و الأخيرة من حيث موافقة الإطارات على مضمونها،و هذا بتسجيل متوسط حسابي مرجح قدره 1.87 بإنحراف معياري قدره 0.618،فالإطارات يعتبرون العبء

الضريبي هو أول أسباب التهرب الضريبي، و أن العبء الضريبي في الجزائر يمثل ثقلا على المكلف ما يؤثر على فعالية السياسة المالية من خلال نقص الحصيلة الضريبية .

4.1.2.2.4. إتجاه النواب نحو المحور الثالث المتعلق بالجانب الموازي

برغم أن عدد الاستجابات للاستبيان فيما يخص النواب، لم تكن معبرة، إلا أننا حرصنا على تحليلها من باب معرفة رأيهم في الموضوع و فيما يلي نتائج تحليل إجاباتهم في الشكل التالي :

جدول رقم 44 التكرارات و المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإتجاه النواب نحو الجانب

الموازي [134]

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي المرجح	المحور الثالث: الجانب الموازي
محايد	1.368	3.21	العبارة رقم: 01
محايد	1.292	2.85	العبارة رقم: 02
محايد	1.206	3.07	العبارة رقم: 03
محايد	1.300	3.00	العبارة رقم: 04
محايد	1.215	3.35	العبارة رقم: 05
موافق	1.008	3.64	العبارة رقم: 06
موافق بشدة	.8010	4.21	العبارة رقم: 07
موافق	1.283	3.57	العبارة رقم: 08
محايد	1.071	2.92	العبارة رقم: 09
موافق	.5340	4.14	العبارة رقم: 10
محايد	.9970	3.07	العبارة رقم: 11
محايد	1.081	3.35	العبارة رقم: 12
محايد	1.336	3.35	العبارة رقم: 13
موافق بشدة	.5130	4.57	العبارة رقم: 14
موافق	.4570	3.45	

من خلال الجدول رقم 44 لاحظنا بقاء رأي النواب المتقائل حيث سجلنا إتجاهها نحو الموافقة على مجموع المحور المتعلق بالجانب الموازي،و ذلك بتسجيل متوسط حسابي قدره 3.45 بإنحراف معياري قدره 0.457،و في تحليلنا لعبارات المحور،سوف نرتب العبارات تنازليا من الأقوى فالأضعف حسب موافقة شريحة النواب و ذلك كما يلي :

-جاءت العبارة رقم 14 في المرتبة الأولى من حيث موافقة النواب على مضمونها حيث سجلنا متوسطا حسابيا مرجحا قدره 4.57 بإنحراف معياري قدره 0.513،فهم يؤمنون بالدور الكبير جدا للرقابة على تنفيذ الميزانية من خلال تصحيح الأخطاء و إعادة توجيه الميزانية إلى ما وضعت من اجله و قد ظهر هذا الرأي من خلال إتجاههم نحو الموافقة بشدة .

-جاءت العبارة رقم 07 في المرتبة الثانية من حيث موافقة النواب على ما جاء فيها،حيث سجلنا متوسطا حسابيا مرجحا قدره 4.21 بإنحراف معياري قدره 0.801،و كان هذا إنطلاقا من الفعالية الكبيرة التي أظهرها الإنفاق العام في موافقة البرامج التنموية و إيصالها إلى أهدافها المرجوة .

-جاءت العبارة رقم 10 في المرتبة الثالثة من حيث موافقة النواب على مضمونها،فقد سجلنا إتجاه الموافقة من خلال المتوسط الحسابي المرجح المقدر ب4.14 بإنحراف معياري قدره 0.534،وحسب الشريحة فإن الميزانية العامة تلعب دورا كبيرا في التخطيط الإقتصادي من خلال الجزء الأهم إقتصاديا و المتمثل في ميزانية التجهيز التي تفوقت على ميزانية التسيير خلال فترة البرامج التكميلي لدعم النمو .

-جاءت العبارة رقم 06 في المرتبة الرابعة من حيث موافقة النواب على مضمونها،فقد سجلنا إتجاه الموافقة من خلال المتوسط الحسابي المرجح المقدر ب3.64 بإنحراف معياري قدره 1.008، و حسب الشريحة فإن هناك أثر قوي متبادل بين الإنفاق و الدخل و لعل أكبر دليل هو تماشي تطور الإنفاق مع تطور الدخل و العكس .

-جاءت العبارة رقم 08 في المرتبة الخامسة من حيث موافقة النواب على مضمونها،فقد سجلنا إتجاه الموافقة من خلال المتوسط الحسابي المرجح المقدر ب 3.57 بإنحراف معياري قدره 1.283، و حسب الشريحة فإن فكرة القرض العام تلقى قبولا لا بأس به من طرف الجمهور،كونهم يثقون في استرجاع أموالهم زائد الفائدة المرتقبة،عكس المؤسسات المصرفية التي قد تصفى و لا يحصلون على أموالهم منها .

-جاءت العبارة رقم 12 في المرتبة السادسة من حيث موافقة النواب على مضمونها،فقد سجلنا إتجاه الحياد من خلال المتوسط الحسابي المرجح المقدر ب3.35 بإنحراف معياري قدره 1.081،وحسب الشريحة فإن

التبويب يساعد على رقابة تنفيذ الميزانية إلا أن هناك وسائل أخرى و أدوات معينة تدخل في صميم العمل الرقابي هي من تساعد أكثر على الرقابة .

-جاءت العبارة رقم 05 في المرتبة السابعة من حيث موافقة النواب على مضمونها،فقد سجلنا إتجاه الحياد من خلال المتوسط الحسابي المرجح المقدر ب3.35 بإنحراف معياري قدره 1.215،وحسب الشريحة فإن تقدير النفقات شيء صعب جدا بحكم الظروف الطارئة التي تحدث، ما يُلزم الحكومة على إصدار قانون المالية التكميلي،الذي شهدته الجزائر لسنين عدة خلال فترة البرامج التنموية .

-جاءت العبارة رقم 13 في المرتبة الثامنة من حيث موافقة النواب على ما جاء فيها،فقد بقي الإتجاه نحو المحايدة من خلال المتوسط الحسابي المرجح المقدر ب 3.35 بإنحراف معياري قدره 1.336، و حسب النواب فإن العجز الموزني لا يعود لانخفاض العوائد الضريبية فقط بل كذلك إلى قوة الإنفاق خلال فترة الدراسة .

-جاءت العبارة رقم 01 في المرتبة التاسعة من حيث موافقة النواب على مضمونها،فقد ظل الإتجاه نحو الحياد قائما من خلال المتوسط الحسابي المرجح المقدر ب3.21 بإنحراف معياري قدره 1.368،و حسب النواب فإن النظام الضريبي لا يزال لم يحقق المرونة المطلوبة رغم إتساع النشاط الإقتصادي،و عليه أن يجاري المستجدات الإقتصادية المتمثلة في ترابط البرامج التنموية .

-جاءت العبارة رقم 11 في المرتبة العاشرة من حيث موافقة النواب على مضمونها،فقد بقي الإتجاه نحو الحياد قائما من خلال المتوسط الحسابي المرجح المسجل و المقدر ب3.07 بإنحراف معياري قدره 0.997،و حسب النواب فإن المدة القصيرة لتحضير الميزانية قد تعطي صورة غير حقيقية للنفقات المقدرة .

-جاءت العبارة رقم 03 في المرتبة الحادية عشر من حيث موافقة النواب على مضمونها،فقد سجلنا إتجاها نحو الحياد من خلال متوسط حسابي مرجح قدره 3.07 بإنحراف معياري قدره 1.206 و حسب النواب فإنه رغم إتساع الوعاء الضريبي و مرونة معينة للنظام الضريبي إلا أن المشكل يكمن في السوق الموازية التي وفرت وسطا مناسباً للبعض الذين لا يؤمنون بوظيفة الضرائب في الحياة الاقتصادية .

-جاءت العبارة رقم 04 في المرتبة الثانية عشر من حيث موافقة النواب على مضمونها،فقد سجلنا إتجاها نحو الحياد من خلال متوسط حسابي مرجح قدره 3.00 بإنحراف معياري قدره 1.300 وحسب النواب فإن العبء الضريبي يلعب دورا كبيرا في تكريس التهرب الضريبي رغم أن الضريبة تمد الخزينة بالموارد الموجهة لإعادة توزيعها عليهم في أشكال مختلفة.

01	يسهر واضعو البرامج التنموية في الجزائر على دراسة العلاقة بين تكلفة البرنامج (الغلاف المالي للبرنامج) و العائد المتولد منه (منجزات البرنامج)، و لا توجد برامج غير مدروسة .	1	19	13	37	5	2.65	.9790	محايد
02	تتمتع البرامج التنموية في الجزائر بقدرة كبيرة على تحقيق الأهداف المخططة من أجلها بفضل السياسات المالية الرشيقة الموجهة لذلك .	0	16	10	45	4	2.50	.8910	غير موافق
03	استطاعت الحكومة الجزائرية تحقيق أهداف البرامج التنموية بدون التأثير على برامج أخرى إجتماعية و سياسية بفضل اتباع سياسة مالية مدروسة حسب الوضع المراد تحقيقه .	1	22	14	29	9	2.69	1.065	محايد
04	جاء تاريخ اعتماد البرامج التنموية في وقت مناسب جدا بسبب توفر المبالغ التي ستغطي الإنفاق الموجه للبرامج .	14	48	11	2	0	3.98	.6670	موافق
05	نفذت البرامج التنموية في الجزائر خلال فترة 1999-2009 في فترات متوسطة (2001-2004) برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009) البرنامج التكميلي لدعم النمو. ما يجعل البرامج تتماشى و تعدل مسارها حسب التطورات الحاصلة داخليا و خارجيا (قصر المدى يضمن مرونة أكبر على البرنامج) .	5	32	21	17	0	3.33	.9050	محايد
06	استطاع الاقتصاد الجزائري تحمل تبعات البرامج التنموية بكل افرزاتها و تآثر بها بشكل إيجابي .	5	30	11	24	5	3.08	1.124	محايد
07	تعتبر المبالغ المالية التي ضختها الجزائر لتنفيذ البرامج التنموية كافية جدا بما يحق أهداف البرامج على كل الأصعدة خاصة الاقتصادية منها .	9	30	12	23	1	3.30	1.077	محايد
08	يعود سبب تحقيق معدلات نمو معتبرة إلى تحسن قدرات الاقتصاد الوطني و ارتفاع الدخل الناتج عن اتباع برامج تنموية طموحة، و لا يعود السبب إلى ارتفاع أسعار البترول .	1	5	9	40	20	2.02	.8840	غير موافق
09	تعتبر السياسة المالية المرافقة للبرامج التنموية فعالة جدا بما يوصل البرامج إلى تحقيق أهدافها المرجوة .	2	11	18	34	10	2.48	.9910	غير موافق
							2.89	.6200	محايد

من خلال الجدول رقم 45 لا حظنا إتجاها عاما نحو الحياد، و هذا بتسجيل متوسط حسابي مرجح قدره 2.89، بإنحراف معياري قدره 0.620، و إنطلاقا من النتائج الواردة في نفس الجدول، يمكن ترتيب العبارات المشكلة للجانب البرامجي تنازليا من العبارة الأقوى إلى الأضعف، و ذلك بناء على المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري الخاص بإجابات المبحوثين و كانت كما يلي :

-جاءت العبارة رقم 04 التي تضمنت : " جاء تاريخ إعتقاد البرامج التنموية في وقت مناسب جدا بسبب توفر المبالغ المالية التي ستغطي الإنفاق الموجه للبرامج " في المرتبة الأولى من حيث موافقة المبحوثين على مضمونها،فقد سجلنا إتجاها عاما نحو الموافقة و هذا من خلال المتوسط الحسابي المرجح المقدر ب3.98 بإنحراف معياري قدره 0.667 و حسب المبحوثين فإن الفترة التي أطلقت فيها البرامج كانت مناسبة جدا،و هذا بعد عشرية من الركود،و كذا الإستفادة من الوفرة المالية التي تزامنت مع البرامج .

-جاءت العبارة رقم 05 التي تضمنت : " نفذت البرامج التنموية في الجزائر خلال فترة 1999-2009 في فترات متوسطة،ما يجعل البرامج تتماشى و تعدل مسارها حسب التطورات الحاصلة داخليا و خارجيا (قصر المدى يضيف مرونة أكبر على البرنامج) " في المرتبة الثانية من حيث موافقة المبحوثين على مضمونها،فقد سجلنا إتجاها عاما نحو الحياد و هذا من خلال المتوسط الحسابي المرجح المقدر ب3.33 بإنحراف معياري قدره 0.905 و حسب المبحوثين فإن قصر مدة البرنامج تساعد على تعديل مساره إلا أنها قد ينتهي البرنامج قبل إنهاء مشاريعه لظروف خارج إرادة المسيرين .

-جاءت العبارة رقم 07 التي تضمنت : " تعتبر المبالغ المالية التي ضختها الجزائر لتنفيذ البرامج التنموية كافية جدا بما يحقق أهداف البرامج على كل الأصعدة،خاصة الإقتصادية منها " في المرتبة الثالثة من حيث موافقة المبحوثين على مضمونها،فقد سجلنا متوسطا حسابيا مرجحا قدره 3.30 بإنحراف معياري قدره 1.077،و حسب المبحوثين فإن المبالغ التي ضختم في الإقتصاد كانت كافية في مجموعها،إلا أنها عانت من سوء التوزيع بين القطاعات المنتجة و القطاعات الغير منتجة،فقد إستفادت القطاعات غير المنتجة من مبالغ كبيرة،كانت ستكون ذات مردودية كبيرة لو أنها وجهت إلى قطاعات منتجة أخرى.

-جاءت العبارة رقم 06 و التي تضمنت : " إستطاع الإقتصاد الجزائري تحمل تبعات البرامج التنموية بكل إفرزاتها و تأثر بها بشكل إيجابي " في المرتبة الرابعة من حيث موافقة المبحوثين على مضمونها،فقد سجلنا متوسطا حسابيا مرجحا قدره 3.08 بإنحراف معياري قدره 1.124 بإتجاه محايد قد يقصد منه أن الأثر الذي حدث نتيجة تطبيق البرامج لم يكن في المستوى المطلوب مقارنة مع ما كان ينتظر منه قبل إطلاق البرنامج .

-جاءت العبارة رقم 03 و التي تضمنت : " إستطاعت الحكومة الجزائرية تحقيق أهداف البرامج التنموية بدون التأثير على برامج أخرى إجتماعية و سياسية بفضل إتباع سياسة مالية مدروسة حسب الوضع المراد تحقيقه " في المرتبة الخامسة من حيث موافقة المبحوثين فقد سجلنا متوسط حسابي مرجح قدره 2.69 بإنحراف معياري 1.065 بإتجاه محايد ما قد يعود إلى الترابط الكبير بين مجالات الحياة السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية،فالسياسة المالية لها أثر واسع إلا أن الأثر يختلف باختلاف قوة الرابط بين السياسة المالية و المجال المتأثر بها .

-جاءت العبارة رقم 01 و التي تضمنت : " يسهر واضعوا البرامج التنموية في الجزائر على دراسة العلاقة بين تكلفة البرنامج (الغلاف المالي للبرنامج) و العائد المتولد منه (منجزات البرنامج)،و لا توجد برامج غير مدروسة " في المرتبة السادسة من حيث موافقة المبحوثين على مضمونها،فقد سجلنا متوسط حسابي مرجح 2.65 بإنحراف معياري 0.979 بإتجاه محايد قد يعود إلى الوجود الفعلي لدراسة أثر البرنامج،لكن ليس بتعبير نقدي رقمي،بل قد يكون استهداف ظاهرة إجتماعية معينة يصعب تحديد العائد منها مقابل تكلفتها .

-جاءت العبارة رقم 02 التي تضمنت : " تتمتع البرامج التنموية في الجزائر بقدرة كبيرة على تحقيق الأهداف المخططة من أجلها بفضل السياسات المالية الرشيدة الموجهة لذلك " في المرتبة السابعة من حيث موافقة المبحوثين على مضمونها، هذا بتسجيل متوسط حسابي مرجح قدره 2.5 بإنحراف معياري قدره 0.891 بإتجاه "غير موافق" على ماجاء في العبارة، يعود ذلك إلى توجيه مبالغ كبيرة تابعة لغلاف البرنامج التنموي إلى مجالات لا تدخل في إطار التنمية الإقتصادية بإعتبار أن القطاع التابع لها لا يشارك في رفع أو خفض الدخل الوطني .

-جاءت العبارة رقم 09 التي تضمنت : " تعتبر السياسة المالية المرافقة للبرامج التنموية فعالة جدا بما يوصل البرامج إلى تحقيق أهدافها المرجوة" في المرتبة الثامنة من حيث موافقة المبحوثين على مضمونها و هذا بتسجيل متوسطا حسابيا مرجحا قدره 2.48 بإنحراف معياري قدره 0.991 بإتجاه "غير موافق" على ما جاء في العبارة، و يعود هذا حسب المبحوثين إلى قصور أدوات السياسة المالية في تسيير و تمويل البرامج التنموية بإعتبار أن هناك مشاريع لا تزال معطلة منذ برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي .

-جاءت العبارة رقم 08 التي تضمنت : "يعود سبب تحقيق معدلات نمو معتبرة إلى تحسن قدرات الإقتصاد الوطني و إرتفاع الدخل الناتج عن إتباع برامج تنموية طموحة،و لا يعود السبب إلى إرتفاع أسعار البترول " في المرتبة الأخيرة من حيث موافقة المبحوثين على مضمونها،و هذا بتسجيل متوسط حسابي مرجح قدره 2.02 بإنحراف معياري قدره 0.884، بإتجاه "غير موافق" على العبارة،و يعود هذا إلى إفتتاح المبحوثين بأن سبب النمو الحاصل مرده إلى إرتفاع أسعار البترول لا غير ذلك،و هذا بعد سؤال سألته كثير منهم و هو : ماهو مصير البرامج التنموية لو أن أسعار البترول لم ترتفع ؟

2.2.2.2.4. إتجاه الأكاديميين نحو المحور الرابع المتعلق بالجانب البرامجي :

لا يزال الأكاديميون متمسكون بالحياد في آراءهم رفقة إطارات المالية،و قد إستمر هذا الحياد حتى فيما يخص الجانب البرامجي،فقد سجلنا متوسطا حسابيا مرجحا قدره 2.70 بإنحراف معياري قدره 0.597،ما أعطى إتجاها محايدا نحو المحور بصفة عامة ،و في ما يلي سوف نحل كل عبارة على حدى

مع إعطاء إتجاه الأكاديميين نحوها و هذا بطريقة تنازلية من العبارة الأقوى إلى الأضعف و هذا إنطلاقا من الجدول التالي :

جدول رقم 46 : التكرارات و المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإتجاه الأكاديميين نحو الجانب

البرامجي [134]

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي المرجح	المحور الرابع: الجانب البرامجي
محايد	.9940	2.66	العبارة رقم: 01
غير موافق	.8890	2.36	العبارة رقم: 02
غير موافق	.9990	2.36	العبارة رقم: 03
موافق	.5870	4.00	العبارة رقم: 04
محايد	.7300	3.13	العبارة رقم: 05
غير موافق	1.104	2.56	العبارة رقم: 06
محايد	.9270	3.03	العبارة رقم: 07
غير موافق	.8500	1.96	العبارة رقم: 08
غير موافق	.9070	2.26	العبارة رقم: 09
محايد	.5970	2.70	

-جاءت العبارة رقم 04 في المرتبة الأولى من حيث موافقة الأكاديميين على ما جاء فيها،و هذا من خلال تسجيل متوسط حسابي قدره 4.00 بإنحراف معياري قدره 0.587،حيث وافق الأكاديميون على التاريخ المناسب للبرامج الذي جاء بعد فترة ركود إقتصادي،و مع موارد مالية معتبرة ساعدت في تمويل البرامج .

-جاءت العبارة رقم 05 في المرتبة الثانية من حيث موافقة الأكاديميين على ما جاء فيها،و هذا من خلال تسجيل متوسط حسابي مرجح قدره 3.13 بإنحراف معياري قدره 0.730 حيث فضلت الشريحة الحياد و هذا كون البرامج التي عرفتها الجزائر كانت كلها متوسطة الأجل،ما يجعلها تغفل عن بعض المشاريع المستقبلية طويلة الأجل .

-جاءت العبارة رقم 07 في المرتبة الثالثة من حيث موافقة الشريحة على ما جاء فيها،و هذا من خلال تسجيل متوسط حسابي مرجح قدره 3.03 بإنحراف معياري قدره 0.927 ما يظهر موافقتهم على جزء و رفضهم جزء آخر ،حيث يبررون هاته الإجابة بأن المبالغ كانت كافية و لكن توجيهها كان غير دقيق .

-جاءت العبارة رقم 01 في المرتبة الرابعة من حيث موافقة الشريحة على ماجاء فيها،و هذا من خلال تسجيل متوسط حسابي مرجح قدره 2.66 بإنحراف معياري قدره 0.994 و هذا كون بعض القطاعات الممولة خلال البرامج التنموية يصعب تحديد عائداتها مقابل تكلفتها الكبيرة .

-جاءت العبارة رقم 06 في المرتبة الخامسة من حيث موافقة الشريحة عليها و هذا من خلال تسجيل متوسط حسابي مرجح قدره 2.56 بإنحراف معياري قدره 1.104،ما وجه إجابة الأكاديميين إلى خانة " غير موافق " عن ما جاء في العبارة،فالأكاديميون يعتقدون أن الإقتصاد الجزائري لا يستطيع تحمل تبعات البرامج التنموية بكل إفرزاتها كونه لا يزال إقتصاد هش لا يتحمل إنفاق كبير قد يفرز موجات تضخمية يصعب علاجها .

-جاءت العبارة رقم 02 في المرتبة السادسة من حيث موافقة الشريحة على مضمونها،فقد رفض الأكاديميون مضمون العبارة كون البرامج التنموية في الجزائر لم تستطع تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها أساسا،و هذا ما يظهر المتوسط الحسابي المرجح و الذي قدره 2.36 بإنحراف معياري 0.889،نتيجة ضعف أدوات التوجيه الإقتصادي للسياسة المالية و المتمثلة أساسا في السياسة الضريبية و الإنفاقية .

-جاءت العبارة رقم 03 في المرتبة السابعة من حيث موافقة الشريحة على مضمونها،فقد رفض الأكاديميون ما جاء فيها،حيث أن الحكومة حسب الأكاديميين لم تستطع تحقيق أهداف البرامج التنموية بدون أن تؤثر على باقي المجالات الحياتية الأخرى .

-جاءت العبارة رقم 09 في المرتبة الثامنة من حيث موافقة الشريحة على مضمونها،فقد رفض الأكاديميون ما جاء فيها ،حيث السياسة المالية المتبعة حسب الشريحة لم توصل البرامج لأهدافها وهذا بتسجيل متوسط حسابي مرجح 2.26 بإنحراف معياري قدره 0.907 .

-جاءت العبارة رقم 08 في المرتبة الأخيرة من حيث موافقة الشريحة على مضمونها فهم يرون أن النمو المحقق لم يكن لسبب آخر إلا إرتفاع أسعار البترول،حيث سجلنا متوسطا حسابيا مرجحا قدره 1.96 بإنحراف معياري قدره 0.907 .

3.2.2.2.4. إتجاه إطارات المالية نحو المحور الرابع المتعلق بالجانب البرامجي

لقد إتفق الأكاديميون و إطارات المالية فيما يخص هذا المحور،فقد سجلنا مجددا حياذ الإطارات بالنسبة للمحور الرابع،و هذا من خلال تسجيل متوسط حسابي مرجح قدره 2.74 بإنحراف معياري قدره

0.739 و في ما يلي سنحلل كل عبارة على حدى مع إعطاء إتجاه الإطارات نحوها بطريقة تنازلية من العبارة الأقوى إلى الأضعف، إنطلاقا من الجدول التالي :

جدول رقم 47 التكرارات و المتوسطات الحسابية و الإنحرافات المعيارية لإتجاه إطارات المالية نحو الجانب

البرامجي [134]

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي المرجح	المحور الرابع: الجانب البرامجي
غير موافق	.8880	2.45	العبارة رقم: 01
غير موافق	.7970	2.35	العبارة رقم: 02
غير موافق	.9610	2.51	العبارة رقم: 03
موافق	.6300	3.74	العبارة رقم: 04
محايد	.8840	3.12	العبارة رقم: 05
محايد	.9780	3.09	العبارة رقم: 06
محايد	1.175	3.22	العبارة رقم: 07
غير موافق	.6500	1.90	العبارة رقم: 08
غير موافق	.7390	2.29	العبارة رقم: 09
محايد	.4400	2.74	

-جاءت العبارة رقم 04 في المرتبة الأولى من حيث موافقة الإطارات على مضمونها، حيث سجلنا متوسطا حسابيا قدره 3.74، بانحراف معياري قدره 0.630 ومنه كان اتجاه الأكاديميين نحو العبارة بالموافقة، فهم يرون أن تاريخ اعتماد البرامج التنموية كان مناسباً خاصة بعد أن عرفت الجزائر فترة ركود ميزت العشرية السابقة للبرامج التنموية .

-جاءت العبارة رقم 07 في المرتبة الثانية من حيث موافقة الإطارات على مضمونها بتسجيل متوسط حسابي قدره 3.22 بانحراف معياري 1.175 وجه الإجابة إلى الحياد، فلا يوجد اعتراض على مقدار المبالغ بل على سوء توزيعها على القطاعات الإنتاجية .

-جاءت العبارة رقم 05 في المرتبة الثالثة من حيث موافقة الإطارات على مضمونها بتسجيل متوسط حسابي قدره 3.12 بانحراف معياري قدره 0.884 ما وجه الإجابة إلى الحياد، فلا يوجد اعتراض على مدة البرنامج

ولكن هناك بعض المشاريع قد تفوق مدتها مدة البرنامج، كما أن مدة أربع أو خمسة سنوات لا تكفي لتجسيد برنامج سيغير ملامح اقتصاد بالكامل .

-جاءت العبارة رقم 06 في المرتبة الرابعة من حيث موافقة الإطار على مضمونها بتسجيل متوسط حسابي قدره 3.09 بانحراف معياري قدره 0.978 ما وجه الإجابة إلى الحياد فهناك اثر ايجابي حقيقي على الإقتصاد الوطني، لكن ليس بالقوة المتوقعة و المصاريف التي استهلكتها البرامج .

-جاءت العبارة رقم 03 في المرتبة الخامسة من حيث موافقة الإطار على مضمونها، بتسجيل متوسط حسابي قدره 2.51 بانحراف معياري قدره 0.961، ما وجه الإجابة إلى الرفض، حيث يرى إطار وزارة المالية أن الحكومة لم توفق في تحقيق أهداف البرامج دون أن تؤثر على باقي مجالات الحياة، وهذا للارتباط الوثيق بين السياسة المالية و باقي الأنشطة سواء الحكومية أو الخاصة .

-جاءت العبارة رقم 01 في المرتبة السادسة من حيث موافقة الإطار على مضمونها، بتسجيل متوسط حسابي قدره 2.45 بانحراف معياري قدره 0.888 ما وجه الإجابة إلى الرفض، كون أن هناك ظواهر لا تستطيع الحكومة التعبير عنها رقميا، ما يجعلها نعجز عن تفسير العلاقة بين التكلفة والعائد و لعل هذه الظواهر هي الظواهر التي تتعلق بالتنمية البشرية .

-جاءت العبارة رقم 02 في المرتبة السابعة من حيث موافقة الإطار على مضمونها، بتسجيل متوسط حسابي قدره 2.35 و بانحراف معياري قدره 0.797، ما وجه الإجابة إلى الرفض كون البرامج التنموية المخطط لها لم تنفذ كاملة لضعف أدوات التوجيه الإقتصادي الخاص بالسياسة المالية وعلى رأسها السياسة الضريبية .

- جاءت العبارة رقم 09 في المرتبة الثامنة من حيث موافقة الإطار على مضمونها، بتسجيل متوسط حسابي قدره 2.29 و بانحراف معياري قدره 0.739، فالإطارات لا يرون فعالية للسياسة المالية قد توصل البرامج لأهدافها المرجوة و هذا كون أدواتها عاجزة بمفردها عن توجيه الإقتصاد لوجهة معينة

-جاءت العبارة رقم 08 في المرتبة التاسعة من حيث موافقة الإطار على مضمونها، بتسجيل متوسط قدره 1.90 و بانحراف معياري قدره 0.650، حيث يعود النمو الحاصل في الجزائر إلى إرتفاع أسعار البترول الذي إن لم يحدث لما وجدنا ما نطلق له البرامج التنموية .

4.2.2.2.4. إتجاه النواب نحو المحور الرابع المتعلق بالجانب البرامجي

لقد بقي رأي النواب كما هو عليه حتى في هذا المحور، فمن الجدول اللاحق نستطيع ملاحظة إتجاه النواب نحو الجانب البرامجي و هذا من خلال تسجيل متوسط حسابي مرجح قدره 3.63 و بانحراف معياري قدره 0.472 ما يعطي إتجاه بالموافقة على ما جاء في المحور، و الجدول التالي يوضح إتجاه النواب نحو المحور كاملاً، و إتجاههم نحو عبارة من المحور :

جدول رقم 48 : التكرارات و المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإتجاه النواب نحو الجانب

البرامجي [134]

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي المرجح	المحور الرابع: الجانب البرامجي
محايد	1.071	3.07	العبارة رقم: 01
محايد	.8640	3.14	العبارة رقم: 02
موافق	.6990	3.78	العبارة رقم: 03
موافق بشدة	.6500	4.50	العبارة رقم: 04
موافق بشدة	.8010	4.21	العبارة رقم: 05
موافق	.6620	4.14	العبارة رقم: 06
موافق	.8280	4.07	العبارة رقم: 07
غير موافق	1.283	2.42	العبارة رقم: 08
محايد	1.215	3.35	العبارة رقم: 09
موافق	.4720	3.63	

من خلال الجدول رقم 48 يمكننا ترتيب العبارات المشكلة للجانب البرامجي تنازلياً من العبارة الأقوى إلى الأضعف، و ذلك بناءً على المتوسطات الحسابية و الإنحرافات المعيارية الخاصة بإجابات نواب المجلس الشعبي الوطني، و التي كانت كالتالي :

- جاءت العبارة رقم 04 في المرتبة الأولى من حيث موافقة النواب على مضمونها، بتسجيل متوسط حسابي قدره 4.50 و بانحراف معياري قدره 0.650 ما وجه الإجابة إلى الموافقة بشدة، حيث يرى النواب أن تاريخ إطلاق البرامج كان جد مناسب بحكم الوفرة المالية، و إحتياج الجزائر لهذه البرامج بعد ركود دام سنوات .

-جاءت العبارة رقم 05 في المرتبة الثانية من حيث موافقة النواب على مضمونها،بتسجيل متوسط حسابي قدره 4.21 و بانحراف معياري قدره 0.801،ما يوجه الإجابة إلى الموافقة بشدة حول مدة البرامج التي اعتبروها مناسبة جدا من خلال قدرة البرنامج على تصحيح أخطاء سابقة في أقصر مدة .

-جاءت العبارة رقم 06 في المرتبة الثالثة من حيث موافقة النواب على مضمونها،بتسجيل متوسط حسابي قدره 4.14 و بانحراف معياري قدره 0.662،ما يوجه الإجابة إلى الموافقة على كون الإقتصاد الجزائري له القدرة على تحمل تبعات البرامج،كونه بدأ يتمتع بصلابة مناسبة لتحمل أي سياسة تنموية .

-جاءت العبارة رقم 07 في المرتبة الرابعة من حيث موافقة النواب على مضمونها،بتسجيل متوسط حسابي قدره 4.07 و بانحراف معياري قدره 0.828،ما يوجه الإجابة إلى الموافقة على تناسب مبالغ البرامج مع أهدافها،فقد حددت الحكومة بدقة الغلاف المناسب لهذه البرامج .

-جاءت العبارة رقم 03 في المرتبة الخامسة من حيث موافقة النواب على مضمونها،بتسجيل متوسط حسابي قدره 3.78 و بانحراف معياري قدره 0.699 ما يوجه الإجابة إلى الموافقة على كون البرامج قد وصلت لأهدافها،عن طريق السياسة المالية في ظل ضعف باقي السياسات .

-جاءت العبارة رقم 09 في المرتبة السادسة من حيث موافقة النواب على مضمونها،بتسجيل متوسط حسابي قدره 3.35 و بانحراف معياري قدره 1.215،ما يوجه الإجابة إلى الحياد حول مدى الفعالية،فهم يقرون بفعاليتها لكن لا يقرون بالفعالية الكبيرة جدا .

-جاءت العبارة رقم 02 في المرتبة السابعة من حيث موافقة النواب على مضمونها،بتسجيل متوسط حسابي قدره 3.14 و بانحراف معياري قدره 0.864 ما يوجه الإجابة إلى الحياد كون البرامج لا يجب أن تعتمد على السياسة المالية بمفردها في تحقيق أهدافها،بل يجب أن يكون هناك نوع من التكامل .

-جاءت العبارة رقم 01 في المرتبة الثامنة من حيث موافقة النواب على مضمونها،بتسجيلها متوسط حسابي قدره 3.07 و بانحراف معياري قدره 1.071 ما يوجه الإجابة إلى الحياد كون هناك بعض النتائج التي حققتها البرامج التنموية يصعب التعبير عنها رقميا،فينعكس على العلاقة بين التكلفة و العائد

-جاءت العبارة رقم 08 في المرتبة التاسعة من حيث موافقة النواب على مضمونها،بتسجيل متوسط حسابي قدره 2.42 و بانحراف معياري قدره 1.283 ما يوجه الإجابة إلى رفض النواب أن يكون النمو المحقق كان بسبب ارتفاع أسعار البترول، بل يرجعونه إلى وصول البرامج إلى هدفها الرئيسي و المتمثل في رفع معدلات النمو الإقتصادي .

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل تقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر خلال فترة البرامج التنموية، و استعملنا لذلك الإستبانة كأداة للدراسة، و قد صممناها وفقا لمقياس ليكرت الخماسي، و قمنا بإختبار صدقها من خلال عرضها على جملة من المحكمين، و بعد إجراء التعديلات اللازمة عليها قمنا بتوزيعها على عينة البحث المتكونة من ثلاث أهم و أعلم شرائح في الوطن بالسياسة المالية، و المتمثلة في الأكاديميين و هم أساتذة التعليم العالي الذين يشغلون منصب أستاذ محاضر (ب) فما فوق، و كانت الشريحة الثانية هي إدارات وزارة المالية الذين يشغلون مناصب سامية في المديرية العامة للميزانية، و مفتشي المفتشية العامة للمالية، و كانت الشريحة الثالثة هي نواب المجلس الشعبي الوطني الذين لم نلق منهم استجابة كبيرة فيما يخص بحثنا، فلم نستلم منهم النصاب المحدد لإجراء الدراسة، و رغم ذلك استفدنا من آراء القلة القليلة التي استجابت .

الأمر الذي أنقص من نسبة الاستجابة الكلية حيث سجلنا نسبة استجابة كلية قدرها 61.47%، و بعد فحص الإستمارات وجدنا أن 98.66% منها صالحة للتحليل، و بعد ذلك قمنا بتفريغ الإستبانة من خلال الاعتماد على البرنامج الإحصائي (spss) الذي ساعدنا على إجراء العديد من الاختبارات الإحصائية الوصفية ذات العلاقة بهدف الموضوع .

و بغية التأكد من سلامة أداة الدراسة أكثر قمنا باختبار ثبات الدراسة بواسطة معامل كرونباخ ألفا الذي بلغت قيمته للدراسة ككل 0.920 و هذا تقدير ممتاز يرفع من معنوية أداة الدراسة .

و إنطلاقا من عرض و تحليل النتائج الخاصة بالدراسة الميدانية توصلنا من خلال المحور الخاص بالجانب القانوني أن السياسة المالية تعاني من التبعية المطلقة للقرارات السياسية التي قد تخرج أي برنامج اقتصادي عن هدفه الأساسي، و بالرغم من أن الجزائر تتمتع باستقلال سياسي، إلا أن القرار المالي و الإقتصادي لا يمثل رغبة الأغلبية، كما أن السياسة المالية يعترضها مشكل كبير يتمثل في نقص كفاءة الجهاز الإداري، و من خلال المحور الثاني توصلنا إلى أن النظام الاقتصادي في الجزائر تغلب على هشاشته و أصبح يستطيع تحمل تبعات السياسات المالية الضخمة إلى حد ما التي شهدتها الجزائر مع استقلاليتها الناتجة عن سداد المديونية الخارجية، و أن دائرة القرار تفضل بعض الشيء السياسة المالية عن باقي السياسات الاقتصادية لأسباب عدة أهمها تبعية الاقتصاد الوطني للصناعة البترولية، كما أن القرارات المالية لا تلقى صدى كبيرا لدى الجمهور ما يجعل القرض العام أداة غير فعالة في تصحيح الإختلالات الإقتصادية، كما أننا توصلنا من خلال إجابات العينة إلى أن هناك فجوة بين الأداة المالية المستخدمة و الهدف المراد تحقيقه بحكم ضعف السياسات المرافقة للسياسة المالية .

و من خلال المحور الثالث توصلنا إلى أن النظام الضريبي في الجزائر لا يخدم السياسة المالية بحكم عدم مرونته و كذا قلة و عي المكلفين بالضريبة و ثقل العبء الضريبي ، كما أن الإنفاق العام يعد الأداة الأكثر تأثيرا في النشاط الإقتصادي من خلال تأثيره في الدخل و تأثيره به، كما أن القرض العام في الجزائر لم يلعب دوره الكامل في التوجيه الإقتصادي في ظل شك الجمهور في هذه الأداة، كما أن للميزانية العامة دورا هامشيا في التخطيط الإقتصادي نتج عن كونها ميزانية بنود و اعتمادات ، بالإضافة إلى تكرار الميزانيات التكميلية كل سنة .

كما أن دورية الميزانية التكميلية في أغلب سنوات فترة الدراسة يظهر عدم دقة تقدير النفقات و الإيرادات، ما ينقص من فعالية السياسة المالية .

و من خلال المحور الرابع خلصنا إلى ان هناك نوع من الاختلاف بين التكلفة و العائد الخاص بالبرنامج، و هذا لدعم تمتع البرامج التنموية بقدرة عالية على تحقيق أهدافها باستعمال السياسة المالية، و كذا ضعف الحكومة في مرافقة البرامج و إيصالها لأهدافها، من خلال تذليل العقبات المتعلقة بالجانب الإداري للبرامج كما أننا لاحظنا شبه إجماع من طرف عينة الدراسة على حسن اختيار فترة البرامج مع بعض الاختلاف في مدتها المتوسطة و كذا قدرة الاقتصاد الوطني على تحمل تبعات البرامج التنموية .

و الشيء الذي لم تختلف عليه الشريحتين المعبر عنهما ، هو أن النمو الحاصل في الجزائر لم يحدث نتيجة لنجاح البرامج التنموية بل كانت نتيجة لارتفاع أسعار البترول و تبعية الميزانية العامة لسعر البترول .

و في آخر المحور الرابع خلصت عينة الدراسة إلى أن السياسة المالية المرافقة للبرامج التنموية غير فعالة في إيصال البرامج إلى تحقيق أهدافها المرجوة .

خاتمة

إن الدور الذي لعبته السياسة المالية لم يكن بالبسيط أبداً، فقد أخرجت العالم من أزمات مالية واقتصادية ظنها الكثير أنها القاضية، كما أنها قضت و ساهمت في القضاء على الكثير من الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية غير المرغوب فيها، و لم يكن هذا إلا بتضافر جهود المفكرين في إرساء معالم أداة أصبحت قوة ضاربة في يد التنمية الاقتصادية، فمن خلالها تستطيع الحكومات التأثير على ملامح الحياة بشتى فروعها عن طريق أدواتها التي اختلفت في فعاليتها بعض المفكرين، إلا أنها مع الوقت أثبتت جدارتها في تغيير ملامح إقتصاديات بالكامل و قادتها إلى النجاة .

تعتبر الفترة التي تلي فترة الأزمات المالية و الاقتصادية أكبر دليل على فعالية السياسة المالية، فقد شهد العالم سنة 1929 أضخم أزمة إقتصادية لم يشهد لها مثيل، و بقيت الأزمات تعصف بالعالم الواحدة تلو الأخرى حتى شهدنا الأزمة المالية العالمية الأخيرة سنة 2007، و خلال كل هذه الأزمات كانت السياسة المالية هي طوق النجاة الذي أخرج العالم من مثل هذه الأعاصير .

إن الأزمة السياسية التي شهدتها الجزائر خلال التسعينات ألفت بظلالها على كل مجالات الحياة و أثرت سلبا على كل نشاطات الدولة، فقد تراجعت وتيرة التنمية الاقتصادية في البلاد جراء إهتمام السلطات آنذاك بالملف الأمني، ما أدخل الاقتصاد في حالة ركود كلفت الدولة مبالغ كبيرة جراء بقائها ملتزمة بمسؤولياتها تجاه المواطنين، و مع انقشاع ضباب الأزمة السياسية بقي الركود الاقتصادي يميز المرحلة، ما جعل السلطات العليا في البلاد تستعمل الأداة الفعالة في مرحلة الأزمات كمحاولة لبعث النشاط الاقتصادي في البلاد من جديد، و ذلك بتسطير برامج اقتصادية طموحة تقودها السياسة المالية .

لتجسيد البرامج التنموية في الجزائر، اعتمدت الحكومة سياسة مالية جريئة جدا ميزها الإنفاق العام الكبير، مقابل إعفاءات ضريبية معتبرة محاولة منها إلى دفع النشاط الاقتصادي للخروج من فترة الركود عن طريق إنعاشه في المرحلة الأولى المسماة "برنامج الانعاش الاقتصادي" ثم تحقيق معدلات نمو معتبرة في المرحلة الثانية المسماة "البرنامج التكميلي لدعم النمو" و من خلال دراستنا هاته تابعنا البرامج التنموية منذ إطلاقها إلى غاية انتهائها وذلك بمعرفة أهدافها المسطرة و محاورها الأساسية، وكذا المبالغ المرصودة

لها، وصولاً إلى نتائجها المادية و الاقتصادية، وهذا كله عبر التطرق إلى السياسة المالية التي مارستها الدولة لتحقيق هاته الأهداف .

و باعتبار أن كل دراسة ستصدر حكماً حول موضوعها، إرتأينا نحن أن نترك الحكم على فعالية السياسة المالية إلى أكثر فئة في المجتمع الجزائري علماً بذلك ، و كانت هذه الفئة مكونة من ثلاث شرائح هي: الأكاديميون، إدارات وزارة المالية، نواب المجلس الشعبي الوطني، و بعد الانتهاء من الدراسة خلصنا إلى النتائج التالية :

نتائج الدراسة :

لقد توصلنا من خلال هذا الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن سردها في قسمين أساسيين هما:

أولاً - النتائج الخاصة بالدراسة النظرية

من خلال العرض النظري لموضوع الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي يمكن اختصارها في النقاط التالية :

1- تنامي النشاط الاقتصادي في العالم جعل من الدول و الحكومات تتدخل في النشاط الاقتصادي عن طريق سياساتها الاقتصادية ، ما أفرز مفهوماً جديداً للدولة، و أعطى للنشاط الاقتصادي سندا جيداً في تسييره بما يوفر النفع العام و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى .

2- السياسة المالية بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 1929 أصبحت تحتل مكانة جد هامة بين السياسات الاقتصادية، بفضل ما قدمته من حلول لتلك الأزمة و باقي الأزمات الأخرى .

3- تعتبر السياسة المالية موجهة ممتازاً للنشاط الاقتصادي، و هذا بفضل قدرة أدواتها المتمثلة في النفقات و الإيرادات و الميزانية العامة في تعديل مسار الاقتصاد و قيادته إلى وجهة مرغوب فيها خلال كل الفترات باختلاف خصائصها و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية .

4- للسياسة المالية دور جد فعال في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و إعادة التوازنات الاقتصادية في مراحل تعجز باقي السياسات الاقتصادية الأخرى عن تقديم الحلول و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية .

5- للسياسة المالية عدة مؤشرات تستطيع من خلالها الحكم على فعاليتها، تخرج من صلب احتكاكها بمحيطها، و من ذاتها كسياسة إقتصادية لها أدواتها و منهجها، و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة .

6- تؤثر السياسة المالية و تتأثر بمحيطها ما يجعل الحكم على فعاليتها يعود في بعض المحاور إلى علاقاتها مع محيطها السياسي و القانوني و الاقتصادي، و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة .

7- للسياسة المالية أثر كبير على العديد من المظاهر الاجتماعية المتعلقة بالمستوى المعيشي للمواطن وكذا الظواهر السيئة التي تعتبر إفرازا لمشاكل إقتصادية .

ثانيا- النتائج الخاصة بالدراسة الميدانية

لقد قمنا بإجراء الدراسة الميدانية على عينة مشكلة من ثلاث شرائح توصلنا من خلالها إلى جملة من النتائج التي تتعلق بفعالية السياسة المالية في الجزائر و التي نقسمها إلى أربعة محاور أساسية هي :

1- النتائج الخاصة بالجانب السياسي و القانوني : من خلال تحليل استمارات الإستبيان الموجه لعينة الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج التي تخص الجانب السياسي و القانوني المتعلقة بالسياسة المالية، و كان أهمها :

- تتمتع الجزائر باستقلال سياسي ما يعطيها قدرة عالية على اتخاذ القرارات المالية بكل حرية و سيادة
- يوجد حكم ديمقراطي في الجزائر، إلا أنه لا يتيح المشاركة لأكبر شريحة من المجتمع في إتخاذ القرار المالي و التمثيل النيابي ما يجعل القرارات المالية و الاقتصادية لا تمثل رغبة الشعب .
- السلطة التشريعية في الجزائر لا تتمتع باستقلالية تامة عن بقية السلطات و تخضع لضغوط داخلية وخارجية، ما يجعلها توافق على أي مشروع قانون مالي حتى و إن لم يكن فيه الصالح العام، و هذا بإعتبار أن للسلطة التشريعية نفس نسق التفكير مع السلطة التنفيذية بإعتبار أن الثانية تعين إنطلاقا من الإنتخابات التشريعية .
- التشريعات في الجزائر غير مرنة لدرجة أنها لا تستطيع مسايرة المستجدات التي قد تطرأ على جميع الأصعدة خاصة منها الاقتصادية و المالية ما قد يؤثر سلبا على فعالية السياسة المالية و يحول دون تحقيق أهداف البرامج التنموية .
- لا يتمتع الجهاز الإداري للحكومة بكفاءة عالية ما يحول دون تحقيق أهداف السياسة المالية للدولة عن طريق تعطيل إجراءات صرف النفقات و تحصيل الإيرادات الموجهة لتمويل مشاريع البرامج .

-تتأثر القرارات المالية و الاقتصادية بشكل كبير و مباشر بالتغيرات و القرارات السياسية ما يؤثر سلبا على السياسة المالية في حالة تغير السلطات السياسية،و كذا بقاء القرار المالي بأيدي السياسيين الذي سيوظفونه في خدمة مصالح سياسية بعيدة كل البعد عن التفكير الاقتصادي .

2- النتائج الخاصة بالجانب الاقتصادي و المالي :من خلال تحليل استثمارات الإستبانة الموجهة لعينة الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج التي تخص الجانب الاقتصادي و المالي المتعلق بالسياسة المالية،و كان أهمها :

- يستطيع النظام الاقتصادي الجزائري تحمل تبعات السياسة المالية من ضريبة و إنفاق و قرض عام و التماشي مع مستحدثاتها من خلال بداية زوال الهشاشة التي كان يتميز بها من قبل .

- يستطيع النظام الاقتصادي أن يمتص الصدمات الممكن حدوثها نتيجة سياسة مالية معينة بشكل جزئي فقط،حيث يعود الأمر إلى فعالية باقي السياسات الاقتصادية المساعدة و التي يمكنها مرافقة السياسة المالية .

- يخضع الاقتصاد الجزائري لتبعية معينة تتمثل في بقائه مرتبط بأسعار البترول في الأسواق العالمية،و يتمتع باستقلالية في غير ذلك .

- لا تمثل المديونية الخارجية للجزائر أي عبء على التوازنات الاقتصادية الكلية و لا على القرار المالي

- تؤمن و تتأثر و تفضل دائرة القرار في الجزائر بشكل نسبي الفكر المالي،و تقدم السياسة المالية عن بقية السياسات الاقتصادية رغم إيمانها بالتكامل بين السياسات الاقتصادية .

- لا تلقى القرارات المالية للدولة صدا كبيرا و مؤثرا في أذان الجمهور و لا تتمتع بثقة الأعوان الاقتصاديين بحكم سهولة و سرعة تغير القرارات المالية .

- لا تتمتع السياسة المالية في الجزائر بقدرة كبيرة على الربط بين الأدوات المستخدمة و بين المتغيرات الاقتصادية المراد التأثير فيها .

3- النتائج الخاصة بالجانب الموازي : من خلال تحليل استثمارات الإستبانة الموجهة لعينة الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج التي تخص الجانب الاقتصادي و المالي المتعلق بالسياسة المالية و كان أهمها :

- النظام الضريبي في الجزائر غير مرن و معقد بما ينقص فعالية الضريبة و يجعلها أداة لا يعتمد عليها في توجيه النشاط الاقتصادي في الجزائر .

- المكلفون بالضريبة في الجزائر غير ملتزمون بأداء الضريبة و لا يؤمنون بالدور المهم و الفعال للضريبة، ما ينقص العوائد المالية المتأتية من النظام الضريبي .
- النظام الضريبي في الجزائر غير مرن رغم إتساع الوعاء و تعدد معدلات الضريبة .
- العبء الضريبي في الجزائر يمثل ثقلا على المكلفين ما يدفعهم للتهرب الضريبي و من ثم إلى تدني العائدات المالية المتأتية من النظام الضريبي .
- النفقات في الجزائر لا تقدر بشكل دقيق ما يبقي ضبابية حول تقدير الإيرادات و يدفع الدولة إلى سن قوانين مالية تكميلية كل مرة .
- يتأثر الدخل العام بصفة مباشرة و بمقدار كبير بالإنفاق العام كما أن الإنفاق العام يتأثر بشكل واضح بالزيادة في المداخل .
- تعد سياسة الإنفاق العام في الجزائر الأداة الأكثر فعالية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية و معالجة الإختلالات .
- لا يلعب القرض العام دوره الكامل في التوجيه الاقتصادي و هذا لشك الجمهور في معاملاته و نتائجه.
- القرض العام الإجباري دائما يحقق المبالغ المفروض من أجلها رغم عدم اقتناع الجمهور بالأداة .
- للميزانية العامة دور هامشي في التخطيط الاقتصادي نتج عن كونها ميزانية بنود و إتمادات .
- رغم تحضير الميزانية العامة في الجزائر في مدة قصيرة إلا أنها لا تستطيع أن تعكس صورة دقيقة حول تقدير النفقات و تبقى الحكومة تعتمد على الميزانيات التكميلية .
- رغم تبويب الميزانية بشكل دقيق إلا أن الرقابة على تنفيذها يعتبر أمرا صعبا لذا قامت الدولة بإكثار أنواع الرقابة على الميزانية .
- لا يفسر عجز الميزانية في الجزائر بإنخفاض العوائد الضريبية فقط، بل يتعداه إلى ضخامة الإنفاق العام الناتج عن كثرة و كبر الأهداف المسطرة خلال البرامج التنموية .
- الرقابة على تنفيذ الميزانية له دور مهم جدا في إضفاء الفعالية على السياسة المالية من خلال التأكد من صرف النفقات في الأماكن المناسبة لها و تحصيل الإيرادات من المصادر المحددة لها .

- 4- النتائج الخاصة بالجانب البرامجي : من خلال تحليل استثمارات الإستبانة الموجهة لعينة الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج التي تخص الجانب البرامجي المتعلق بالسياسة المالية و كان أهمها:
- توجد فعلا دراسات تحدد العلاقة بين العائد و تكلفة السياسة المالية، إلا أن هناك ظواهر يصعب التعبير عنها نقديا و رقميا ما يظهر في كثير من الأحيان كبر التكلفة مقابل قلة العائد .
 - لا تتمتع البرامج التنموية في الجزائر بقدرة كبيرة في تحقيق الأهداف المسطرة من أجلها و هذا لضعف التكامل بين السياسات الاقتصادية و التوجهات السياسية و الإدارية المحيطة بالسياسة المالية .
 - لا تستطيع الحكومة تحقيق أهداف البرامج التنموية دون أن تؤثر على بعض البرامج الأخرى الاجتماعية والسياسية،و ذلك بحكم الترابط الوثيق بين السياسة المالية و محيطها .
 - لقد جاءت البرامج التنموية في الوقت المناسب جدا بسبب توفر المبالغ المالية التي ستغطي الإنفاق الموجه للبرامج،و كذا بسبب طول فترة الركود الاقتصادي الذي سبق فترة البرامج .
 - تنفيذ البرامج في فترة متوسطة أعطى للحكومة إمكانية تصحيح الإختلالات التي قد تشهدها البرامج في فترة وجيزة من خلال تصحيح الخطأ في البرنامج الموالي .
 - لقد تأثر الاقتصاد الجزائري فعلا بالبرامج التنموية، إلا أن الأثر المسجل لم يكن بالمقنع،حيث ما كان ينتظر منها اكبر مما حققته .
 - المبالغ التي ضختم في الاقتصاد بمناسبة البرامج التنموية كانت كافية جدا، إلا أن هناك نوع من سوء التسيير، من خلال إستفادة قطاعات غير منتجة من أغلفة مالية كبيرة،كانت ستحقق عوائد كبيرة لو أنها وجهت إلى قطاعات أخرى منتجة .
 - لا يعود سبب تحقيق معدلات نمو معتبرة إلى تحسن قدرات الاقتصاد الوطني و إرتفاع الدخل الناتج عن إتباع برامج تنموية طموحة،و لكن يعود السبب إلى إرتفاع أسعار البترول .
 - السياسة المالية المرافقة للبرامج التنموية غير فعالة و لم تستطع إيصال البرامج التنموية إلى أهدافها المسطرة .و هذا ما يثبت عدم صحة الفرضية الرابعة .
- إن المنجزات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال فترة الدراسة التي تطرقنا إليها في الفصل الثالث، رغم ضخامتها لم تقنع عينة الدراسة و هذا قد يعود إلى عدم إيمانهم بصحة هذه الأرقام .

من خلال تحليل النتائج السابقة فإننا نرى أن الاقتراحات الآتية يمكن أن تساهم في تفعيل السياسة المالية،و التي نوردها في النقاط التالية :

- 1- مواصلة دعم الاستقلال السياسي و السيادة الوطنية على القرار الداخلي .
- 2- الدفع بالحكم الديمقراطي إلى إشراك أكبر شريحة من الشعب في إتخاذ القرارات المصيرية .
- 3- إعطاء الاستقلالية التامة للسلطة التشريعية من أجل إضفاء مصداقية أكبر على القرارات المالية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية .
- 4- جعل التشريعات الاقتصادية و المالية أكثر مرونة في التأقلم مع المستجدات الاقتصادية داخليا وخارجيا .
- 5- دعم الجهاز الإداري للحكومة بما يضمن عليه كفاءة عالية،من خلال التكوين الجيد للموظفين،وتذليل العقبات البيروقراطية .
- 6- محاولة فصل الإرادة السياسية عن الأهداف الاقتصادية والآليات المالية،و ترك القرار المالي لأصحاب الاختصاص .
- 7- محاولة فك الارتباط بين النظام الاقتصادي الجزائري و أسعار البترول .
- 8- محاولة إيجاد توليفة من السياسات الاقتصادية الكلية،و الإنقاص من الاعتماد الكلي على السياسة المالية.
- 9- جعل الجمهور يثق بالقرارات المالية للدولة،عن طريق إصدار قرارات سياسية صارمة فعالة تخدم الصالح العام .
- 10- إضفاء المرونة على النظام الضريبي بتعديل النظام الحالي وجعله يتماشى مع المتغيرات الحاصلة داخليا و خارجيا،وحسب المناطق المختلفة للوطن .
- 11- التقرب أكثر من المكلف بالضريبة،و إقناعه بالدور الاقتصادي الفعال الذي يقوم به من خلال أدائه للضريبة .
- 12- تخفيف العبء الضريبي بما يخدم مصالح المكلف بالضريبة و يزيد من العوائد الضريبية من خلال الحد من التهرب الضريبي .

- 13- إخراج الميزانية العامة من دائرة البنود و الإعتمادات و إدخالها مجال المقاربة بالأهداف .
- 14- زيادة و تكثيف الرقابة على الميزانية بما يضيف عليها أداء أكثر فعالية في الأنفاق و التحصيل .
- 15- جعل العجز الموازي تقنية تخدم أهداف الدولة التنموية مع مراعاة عدم استمرار هذه الظاهرة لفترة طويلة .
- 16- تسطير برامج تنموية طويلة الأجل من أجل بناء جزائر ما بعد البترول .

آفاق الدراسة

لقد حاولنا من خلال ما تم عرضه معالجة الموضوع حسب المعلومات و المعطيات المتوفرة، والتي أمكن الحصول عليها، و الحقيقة التي توصلنا إليها أن الموضوع جد متشعب و كبير، و يحتاج إلى تفصيل أكثر، لذا فإننا نعتبر دراستنا هذه كقاعدة يمكن الانطلاق منها لبناء مواضيع أخرى ذات علاقة بها يمكن أن تسهم أكثر في إثراء البحث العلمي في السياسة المالية، و في ما يلي سنقدم بعض المواضيع المقترحة للبحث على أمل أن تلفت أنظار الباحثين لمعالجتها :

- أثر السياسة الإنفاقية في الجزائر على التنمية المستدامة .
- نحو تفعيل النظام الضريبي الجزائري بما يتماشى مع الخطط التنموية
- فعالية السياسات الاقتصادية الظرفية في الجزائر و سبل التكامل بينها .
- دور القرض العام في التوجيه الاقتصادي و علاج الإختلالات .
- سبل تطبيق السياسات المالية الشرعية في الجزائر و دورها في إحداث النمو الاقتصادي.
- تفعيل السياسة المالية بما يرسم ملامح جزائر ما بعد البترول .

الملحق رقم: 01

جامعة سعد دحلب البلدية

كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية

إسـتـبـانـة

أستاذي الدكتور

سيدي النائب

سيدي إطار المالية

يسرني أن أضع بين يديك هذه الإستبانة ، و التي أصبو من خلالها إلى جمع المعلومات المفيدة في بحث اقوم به إستكمالاً لمذكرة تخرج لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير تخصص : نقود مالية و بنوك و الموسومة بعنوان :

فعالية السياسة المالية في توجيه مخططات النمو

الإقتصادي في الجزائر 1999-2009

تحت إشراف : أستاذ التعليم

من إعداد الطالب : لباز الأمين
العالي

رزيق كمال

يرجى منك سيدي الفاضل قراءة الأسئلة الآتية و وضع علامة (x) أمام الإختيار الذي تناسب مع وضعيتك الشخصية و الوظيفية الحالية

الجزء الأول : معلومات شخصية و وظيفية

1/- الشريحة :

• الأكاديميون

• النواب

• إطار مالي

2/- المؤهلات العلمية : (خاصة بالأكاديميين)

• أستاذ محاضر (ب)

• أستاذ محاضر (أ)

• أستاذ تعليم عال

3/- هذه العضوية في المجلس الشعبي الوطني : (خاص بالنواب)

• عهدة واحدة

• عهدة

• ثلاث عهديات

4- المنصب المشغول (خاص بإطارات المالية)

الجزء الثاني : العبارات المشكلة للإستبانة

يرجى منكم سيدي التكرم و قراءة العبارات الآتية جميعها بدقة ، مع وضع (x) في أحد خانات الإجابة الخمس المتاحة أمام كل عبارة (موافق بشدة ، موافق ، محايد ، غير موافق ، غير موافق على الإطلاق) .
مع التأكيد أن كل إجابة لا تقبل منك إلا خيار واحد فقط لذا نرجو منك سيدي التركيز الشديد لأن ذلك سيعطي مصداقية أكبر لنتائج البحث .

أولا : الجانب السياسي و القانوني

رقم العبارة	محتوى العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
1	تتمتع الجزائر بإستقلال سياسي ما يعطيها قدرة عالية على إتخاذ القرارات المالية بكل حرية و سيادة .					
2	الحكم الديمقراطي في الجزائر يتيح المشاركة لأكبر شريحة من المجتمع في إتخاذ القرار و التمثيل النيابي، ما يجعل القرارات المالية و الإقتصادية تمثل رغبة الأغلبية من الشعب .					
3	السلطة التشريعية في الجزائر تتمتع بإستقلالية تامة عن بقية السلطات و لا تخضع لأي ضغوط داخلية أو خارجية.					
4	التشريعات في الجزائر مرنة لدرجة انها تستطيع مسايرة المستجدات التي قد تطرأ على جميع الأصعدة خاصة منها الإقتصادية و المالية .					
5	يتمتع الجهاز الإداري للحكومة بكفاءة عالية ما يحقق أهداف السياسة المالية للدولة .					
6	تتأثر القرارات المالية و الإقتصادية بشكل مباشر و كبير بالتغيرات و القرارات السياسية .					

ثانيا : الجانب الإقتصادي و المالي

رقم العبارة	محتوى العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
1	يستطيع النظام الإقتصادي تحمل تبعات السياسة المالية من ضريبة و إنفاق و قرض عام .					
2	يقدر النظام الإقتصادي أن يمتص الصدمات الممكن حدوثها نتيجة سياسة مالية معينة .					
3	لا يخضع الإقتصاد الجزائري لأي تبعية للخارج ما لا يكلف الدولة تعديل سياساتها المالية جراء قرارات أو أزمات وقعت خارج حدودها .					
4	لا تمثل المديونية الخارجية للجزائر أي عبء على التوازنات الإقتصاديات الكلية و لا على القرار المالي لها .					
5	تؤمن و تتأثر و تفضل دائرة القرار في الجزائر الفكر المالي، و تفضل السياسة المالية عن بقية السياسات الإقتصادية .					
6	تلقى القرارات المالية للدولة صدى كبير و مؤثر في أذان الجمهور ، و تتمتع بثقة الأعوان الإقتصاديين في خدمة أهدافهم و مشاريعهم المستقبلية .					
7	تتمتع السياسة المالية في الجزائر بقدرة كبيرة في الربط بين الأدوات المستخدمة ، و بين المتغيرات الإقتصادية المراد التأثير فيها ، الشيء الذي يبرر صحة إتخاذ القرارات المالية للدولة .					

ثالثا : الجانب الموازي

رقم العبارة	محتوى العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
1	النظام الضريبي في الجزائر مرن و بسيط بما يحقق العدالة الضريبية و يضيف على النظام الضريبي فعالية أكبر .					
2	المكلفون بالضريبة في الجزائر ، ملتزمون بأداء الضريبة و يؤمنون بالدور المهم و الفعال للضريبة ، ما يحقق عوائد مالية أكبر للدولة .					
3	يتميز الوعاء الضريبي في الجزائر بالإتساع من خلال تعدد معدلات الضريبة ، ما يضيف على النظام الضريبي مرونة أكبر في تحديد المادة الخاضعة .					
4	العبء الضريبي في الجزائر لا يمثل ثقل على المكلفين ما يضيف إلى زيادة الحصيلة الضريبية نتيجة عدم وجود تهرب ضريبي .					
5	تقدر النفقات العامة في الجزائر بشكل دقيق ما يعطي للحكومة صورة أكثر دقة عن الإيرادات الواجب توفيرها					
6	يتأثر الدخل العام بصفة مباشرة و بمقدار كبير بالإنفاق العام ، وترابطهما علاقة طردية من الجهتين .					
7	تلقى فكرة القرض العام قبولا واسعا من طرف الجمهور في الإكتتاب العام و لا يوجد ما يمنعهم عن ذلك .					
8	المبالغ المحصلة من القروض العامة السابقة سواء كانت إرادية أو جبرية ، تجاوزت الحد المحدد لها و حقت مبالغ كبيرة .					
9	تلعب الموازنة العامة دور كبير في التخطيط الإقتصادي في إطار تسيير الموازنة بالأهداف من خلال التنسيق بين الإيرادات و النفقات بما يحقق الأهداف المخطط لها .					
10	تحضر الموازنة العامة في الجزائر في مدة قصيرة ، ما يعطي صورة أكثر دقة حول تقدير النفقات و مجالات تحصيل الإيرادات المناسبة لهذه النفقات .					
11	تبوب الموازنة العامة بشكل دقيق و مفصل ما يسهل الرقابة عليها عند التحصيل و الإنفاق .					

رابعاً : الجانب البرامجي

رقم العبارة	محتوى العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
1	يسهر واضعوا البرامج التنموية في الجزائر على دراسة العلاقة بين تكلفة البرنامج (الغلاف المالي للبرنامج) و العائد المتولد منه (منجزات البرنامج) ، و لا توجد برامج غير مدروسة .					
2	تتمتع البرامج التنموية في الجزائر بقدرة كبيرة على تحقيق الأهداف المخططة من أجلها بفضل السياسات المالية الرشيدة الموجهة لذلك .					
3	إستطاعات الحكومة الجزائرية تحقيق أهداف البرامج التنموية بدون التأثير على برامج أخرى إجتماعية و سياسية بفضل إتباع سياسة مالية مدروسة حسب الوضع المراد تحقيقه .					
4	جاء تاريخ إعتقاد البرامج التنموية في وقت مناسب جدا بسب توفر المبالغ المالية التي ستغطي الإنفاق الموجه للبرامج .					
5	نفذت البرامج التنموية في الجزائر خلال فترة 1999-2009 في فترات قصيرة (2001-2004) برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي و(2005-2009) البرنامج التكميلي لدعم النمو . ما يجعل البرامج تماشى و تعدل مسارها حسب التطورات الحاصلة داخليا و خارجيا .					
6	إستطاع الإقتصاد الجزائري تحمل تبعات البرامج التنموية بكل إفراناتها و تأثر بها بشكل إيجابي .					
7	تعتبر المبالغ المالية التي ضختها الجزائر لتنفيذ البرامج التنموية كافية جدا بما يحق أهداف البرامج على كل الأصعدة خاصة الإقتصادية منها .					
8	تعتبر السياسة المالية المرافقة للبرامج التنموية فعالة جدا بما يوصل البرامج إلى تحقيق أهدافها المرجوة .					

جامعة سعد دحلب البليدة
كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية

الموضوع : طلب تحكيم إستبانه

أستاذي الدكتور :

يسرني أن أضع بين يديك هذه الإستبانه ، و التي أصبو من خلالها إلى جمع المعلومات المفيدة في بحث اقوم به إستكمالاً لمذكرة تخرج لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير تخصص : نفود مالية و بنوك و الموسومة بعنوان :

فعالية السياسة المالية في توجيه مخططات النمو
الإقتصادي في الجزائر 1999-2009

تحت إشراف : أستاذ التعليم

من إعداد الطالب : لياز الأمين
العالي

رزيق كمال

و قد صممنا هذه الإستبانه بناء على نتائج الدراسة النظرية التي قمنا بها ، و ذلك من أجل :
تقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1999-2009) ، المعاصرة لبرامج فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة و المتمثلة في :

- برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) .
- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) .
- حيث ستوجه هذه الإستبانه إلى ثلاث شرائح للإجابة عنها و هم :
- الأكاديميين : و هم الأساتذة المحاضرون (أ) في أكثر من عشرة جامعات جزائرية ، و هذا لما يتمتعون به من مستوى علمي عالي يسمح لهم بتقييم السياسة المالية من الجانب النظري العلمي ..
- ممثلي الشعب : و هم نواب المجلس الشعبي الوطني ، و هذا باعتبارهم يمثلون الشعب الجزائري المتأثر مباشرة بالسياسة المالية .
- إدارات وزارة المالية : و هم إدارات المديرية العامة للميزانية باعتبارهم مخططي السياسة المالية و تنفيذها

و نظرا لما تتمتعون به أستاذي من كفاءة علمية و خبرة ميدانية في هذا المجال ، فقد تم إختياركم للقيام بتحكيم هذه الإستبانه ، لذا نرجو منكم الإطلاع عليها و إبراز رأيكم فيها حول النقاط التالية ، و ذلك بوضع علامة (x) في المكان الذي ترونه مناسباً :

- 1- مدى قدرة الأسئلة على تقييم فعالية السياسة المالية ، مع إقتراح بعض الأسئلة التي ترونها مناسبة .
 - 2- تحديد مدى ملائمة كل عبارة للمحور الذي تقع فيه أو عدم ملائمتها .
 - 3- مدى سلامة الصياغة الأسلوبية للعبارات و وضوحها .
 - 4- تدوين ما ترونه مناسباً من إقتراحات و تعديلات ، أو حذف بعض العبارات مع الإشارة إليها .
- و أحيطكم علماً سيدي أننا قد أرفقنا مع إستمارة التحكيم نموذجاً من الإستبانه كما سيتم توزيعها على الأكاديميين و النواب و الإدارات، كما نرجو منكم سيدي ملء إستمارة المعلومات العامة الخاصة بكم ، لأهمية ذلك عند إضافتكم إلى قائمة المحكمين للإستبانه .
- و في الأخير لكم مني سيدي فائق الإحترام و التقدير .
و شكراً على إستجابتكم .

الباحث : لياز الأمين

العنوان : حي سليمان عميرات ، عمارة 41 رقم 236 الجلفة ، الجزائر

TEL : 00.213.774.98.79.11

E-mail : lebbazamine@yahoo.fr / lebbazamine1982@gmail.com

أولا : الجانب السياسي و القانوني

تعديلات مقترحة	مدى مناسبة العبارة للبحث		مدى وضوح العبارة		العبارة كما سترد في الإستبانة	رقم العبارة في الإستبانة
	لا	نعم	لا	نعم		
					تتمتع الجزائر بإستقلال سياسي ما يعطيها قدرة عالية على إتخاذ القرارات المالية بكل حرية و سيادة .	1
					الحكم الديمقراطي في الجزائر يتيح المشاركة لأكبر شريحة من المجتمع في إتخاذ القرار و التمثيل النيابي، ما يجعل القرارات المالية و الإقتصادية تمثل رغبت الأغلبية من الشعب .	2
					السلطة التشريعية في الجزائر تتمتع باستقلالية تامة عن بقية السلطات و لا تخضع لأي ضغوط داخلية أو خارجية.	3
					التشريعات في الجزائر مرنة لدرجة انها تستطيع مسايرة المستجدات التي قد تطرأ على جميع الأصعدة خاصة منها الإقتصادية و المالية .	4
					يتمتع الجهاز الإداري للحكومة بكفاءة عالية ما يحقق أهداف السياسة المالية للدولة .	5
					تتأثر القرارات المالية و الإقتصادية بشكل مباشر و كبير بالتغيرات و القرارات السياسية .	6

ثانيا : الجانب الإقتصادي و المالي

تعديلات مقترحة	مدى مناسبة العبارة للبحث		مدى وضوح العبارة		العبارة كما سترد في الإستبانة	رقم العبارة في الإستبانة
	لا	نعم	لا	نعم		
					يستطيع النظام الإقتصادي تحمل تبعات السياسة المالية من ضريبة و إنفاق و قرض عام.	1
					يقدر النظام الإقتصادي أن يمتص الصدمات الممكن حدوثها نتيجة سياسة مالية معينة .	2
					لا يخضع الإقتصاد الجزائري لأي تبعية للخارج ما لا يكلف الدولة تعديل سياساتها المالية جراء قرارات أو أزمات وقعت خارج حدودها.	3
					لا تمثل المديونية الخارجية للجزائر أي عبء على التوازنات الإقتصادية الكلية و لا على القرار المالي لها.	4
					تؤمن و تتأثر و تفضل دائرة القرار في الجزائر الفكر المالي، و تفضل السياسة المالية عن بقية السياسات الإقتصادية .	5
					تلقى القرارات المالية للدولة صدى كبير و مؤثر في أذان الجمهور ، و تتمتع بثقة الأعوان الإقتصاديين في خدمة أهدافهم و مشاريعهم المستقبلية .	6
					تتمتع السياسة المالية في الجزائر بقدرة كبيرة في الربط بين الأدوات المستخدمة ، و بين المتغيرات الإقتصادية المراد التأثير فيها ، الشيء الذي يبرر صحة إتخاذ القرارات المالية للدولة .	7

ثالثا : الجانب الموازي

تعديلات مقترحة	مدى مناسبة العبارة للبحث		مدى وضوح العبارة		العبارة كما سترد في الإستبانة	رقم العبارة في الإستبانة
	لا	نعم	لا	نعم		
					النظام الضريبي في الجزائر مرن و بسيط بما يحقق العدالة الضريبية و يضيف على النظام الضريبي فعالية أكبر .	1
					المكلفون بالضريبة في الجزائر ، ملتزمون بآداء الضريبة و يؤمنون بالدور المهم و الفعال للضريبة ، ما يحقق عوائد مالية أكبر للدولة .	2
					يتميز الوعاء الضريبي في الجزائر بالإتساع من خلال تعدد معدلات الضريبة ، ما يضيف على النظام الضريبي مرونة أكبر في تحديد المادة الخاضعة .	3
					العبء الضريبي في الجزائر لا يمثل ثقل على المكلفين ما يضيف إلى زيادة الحصيلة الضريبية نتيجة عدم وجود تهرب ضريبي .	4
					تقدر النفقات العامة في الجزائر بشكل دقيق ما يعطي للحكومة صورة أكثر دقة عن الإيرادات الواجب توفيرها .	5
					يتأثر الدخل العام بصفة مباشرة و بمقدار كبير بالإنفاق العام ، وترابطهما علاقة طردية من الجهتين .	6
					تلقي فكرة القرض العام قبولا واسعا من طرف الجمهور في الإكتتاب العام و لا يوجد ما يمنعهم عن ذلك .	7
					المبالغ المحصلة من القروض العامة السابقة سواء كانت إرادية أو جبرية ، تجاوزت الحد المحدد لها و حققت مبالغ كبيرة .	8
					تلعب الموازنة العامة دور كبير في التخطيط الإقتصادي في إطار تسيير الموازنة بالأهداف من خلال التنسيق بين الإيرادات و النفقات بما يحقق الأهداف المخطط لها .	9
					تحضر الموازنة العامة في الجزائر في مدة قصيرة ، ما يعطي صورة أكثر دقة حول تقدير النفقات و مجالات تحصيل الإيرادات المناسبة لهذه النفقات .	10
					تبوب الموازنة العامة بشكل دقيق و مفصل ما يسهل الرقابة عليها عند التحصيل و الإنفاق .	11

رابعاً الجانب البرامجي :

تعديلات مقترحة	مدى مناسبة العبارة للبحث		مدى وضوح العبارة		العبارة كما ستزد في الإستبانة	رقم العبارة في الإستبانة
	لا	نعم	لا	نعم		
					يسهر واضعوا البرامج التنموية في الجزائر على دراسة العلاقة بين تكلفة البرنامج (الغلاف المالي للبرنامج) و العائد المتولد منه (منجزات البرنامج) ، و لا توجد برامج غير مدروسة .	1
					تتمتع البرامج التنموية في الجزائر بقدرة كبيرة على تحقيق الأهداف المخططة من أجلها بفضل السياسات المالية الرشيدة الموجهة لذلك .	2
					إستطاعات الحكومة الجزائرية تحقيق أهداف البرامج التنموية بدون التأثير على برامج أخرى إجتماعية و سياسية بفضل إتباع سياسة مالية مدروسة حسب الوضع المراد تحقيقه .	3
					جاء تاريخ إعتداد البرامج التنموية في وقت مناسب جدا بسبب توفر المبالغ المالية التي ستغطي الإنفاق الموجه للبرامج .	4
					نفذت البرامج التنموية في الجزائر خلال فترة 1999-2009 في فترات قصيرة (2001-2004) برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي و(2005-2009) البرنامج التكميلي لدعم النمو . ما يجعل البرامج تماشى و تعدل مسارها حسب التطورات الحاصلة داخليا و خارجيا.	5
					إستطاع الإقتصاد الجزائري تحمل تبعات البرامج التنموية بكل إفرزاتها و تأثر بها بشكل إيجابي .	6
					تعتبر المبالغ المالية التي ضختها الجزائر لتنفيذ البرامج التنموية كافية جدا بما يحق أهداف البرامج على كل الأصعدة خاصة الإقتصادية منها .	7
					تعتبر السياسة المالية المرافقة للبرامج التنموية فعالة جدا بما يوصل البرامج إلى تحقيق أهدافها المرجوة .	8

الملحق رقم: 03

جامعة سعد دحلب البليدة
كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية

إِسْتَبْانَة

أستاذي الدكتور

سيدي النائب

سيدي إطار المالية

يسرني أن أضع بين يديك هذه الإستبانة ، و التي أصبو من خلالها إلى جمع المعلومات المفيدة في بحث اقوم به إستكمالاً لمذكرة تخرج لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير تخصص : نقود مالية و بنوك و الموسومة بعنوان :

فعالية السياسة المالية في توجيه مخططات النمو

الإقتصادي في الجزائر 1999-2009

تحت إشراف : أستاذ التعليم

من إعداد الطالب : لياز الأمين

العالي

رزيق كمال

يرج منك سيدي الفاضل قراءة الأسئلة الآتية و وضع علامة (x) أمام الإختيار الذي تناسب مع وضعيتك الشخصية و الوظيفية الحالية

الجزء الأول : معلومات شخصية و وظيفية

1/- الشريحة :

- الأكاديميين
- النواب
- إطارات المالية

2/- المؤهلات العلمية : (خاصة بالأكاديميين)

- أستاذ تعليم عال
- أستاذ محاضر (أ)
- أستاذ محاضر (ب)

3/- هذه العضوية في المجلس الشعبي الوطني : (خاص بالنواب)

- عهدة واحدة
- عهدتين
- ثلاث عهدات

4/- المنصب المشغول (خاص بإطارات المالية)

- إطار بوزارة المالية
- مفتش بالمفتشية العامة للمالية

الجزء الثاني : العبارات المشكلة للإستبانة

يرجى منكم سيدي التكرم و قراءة العبارات الآتية جميعها بدقة ، مع وضع (x) في أحد خانات الإجابة الخمس المتاحة أمام كل عبارة (موافق بشدة ، موافق ، محايد ، غير موافق ، غير موافق على الإطلاق) .

مع التأكيد أن كل إجابة لا تقبل منك إلا خيار واحد فقط لذا نرجو منك سيدي التركيز الشديد لأن ذلك سيعطي مصداقية أكبر لنتائج البحث .

أولا : الجانب السياسي و القانوني

رقم العبارة	محتوى العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
1	تتمتع الجزائر بإستقلال سياسي ما يعطيها قدرة عالية على إتخاذ القرارات المالية بكل حرية و سيادة .					
2	الحكم الديمقراطي في الجزائر يتيح المشاركة لأكبر شريحة من المجتمع في إتخاذ القرار و التمثيل النيابي، ما يجعل القرارات المالية و الإقتصادية تمثل رغبة الأغلبية من الشعب .					
3	السلطة التشريعية في الجزائر تتمتع بإستقلالية تامة عن بقية السلطات و لا تخضع لأي ضغوط داخلية أو خارجية.					
4	التشريعات في الجزائر مرنة لدرجة أنها تستطيع مسايرة المستجدات التي قد تطرأ على جميع الأصعدة خاصة منها الإقتصادية و المالية .					
5	يتمتع الجهاز الإداري للحكومة بكفاءة عالية ما يحقق أهداف السياسة المالية للدولة .					
6	تتأثر القرارات المالية و الإقتصادية بشكل مباشر و كبير بالتغيرات و القرارات السياسية .					

ثانيا : الجانب الإقتصادي و المالي

رقم العبارة	محتوى العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
1	يستطيع النظام الإقتصادي الجزائري تحمل تبعات السياسة المالية من ضريبة و إنفاق و قرض عام و التماشي مع مستحدثاتها .					
2	يقدر النظام الإقتصادي أن يمتص الصدمات الممكن حدوثها نتيجة سياسة مالية معينة .					
3	لا يخضع الإقتصاد الجزائري لأي تبعية للخارج ما لا يكلف الدولة تعديل سياساتها المالية جراء قرارات أو أزمات وقعت خارج حدودها.					
4	لا تمثل المديونية الخارجية للجزائر أي عبء على التوازنات الإقتصادية الكلية و لا على القرار المالي لها.					
5	تؤمن و تتأثر و تفضل دائرة القرار في الجزائر الفكر المالي، و تفضل السياسة المالية عن بقية السياسات الإقتصادية .					
6	تلقي القرارات المالية للدولة صدى كبير و مؤثر في أذان الجمهور ، و تتمتع بثقة الأعوان الإقتصاديين في خدمة أهدافهم و مشاريعهم المستقبلية .					
7	تتمتع السياسة المالية في الجزائر بقدرة كبيرة في الربط بين الأدوات المستخدمة ، و بين المتغيرات الإقتصادية المراد التأثير فيها ، الشيء الذي يبرر صحة إتخاذ القرارات المالية للدولة .					

ثالثا : الجانب الموازني

رقم العبارة	محتوى العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
1	النظام الضريبي في الجزائر مرن و بسيط بما يحقق العدالة الضريبية و يضيف عليه فعالية أكبر .					
2	المكلفون بالضريبة في الجزائر ، ملتزمون بأداء الضريبة و يؤمنون بالدور المهم و الفعال للضريبة ، ما يحقق عوائد مالية أكبر للدولة .					
3	يتميز الوعاء الضريبي في الجزائر بالإتساع من خلال تعدد معدلات الضريبة ، ما يضيف على النظام الضريبي مرونة أكبر في تحديد المادة الخاضعة .					
4	العبء الضريبي في الجزائر لا يمثل ثقل على المكلفين ما يضيف إلى زيادة الحصيلة الضريبية نتيجة عدم وجود تهرب ضريبي .					
5	تقدر النفقات العامة في الجزائر بشكل دقيق مما يعطي للحكومة صورة أكثر دقة عن الإيرادات الواجب توفيرها .					
6	يتأثر الدخل العام بصفة مباشرة و بمقدار كبير بالإنفاق العام ، وترتبطهما علاقة طردية من الجهتين (الإنفاق يؤثر في الدخل ، و الدخل يؤثر في الإنفاق) .					
7	تعد سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر الأداة الوحيدة الفعالة في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية ، ومعالجة الإختلالات .					
8	تلقى فكرة القرض العام قبولا واسعا من طرف الجمهور في الإكتتاب العام و لا يوجد ما يمنعهم عن ذلك .					
9	المبالغ المحصلة من القروض العامة السابقة سواء كانت إرادية أو جبرية ، تجاوزت الحد المحدد لها و حققت مبالغ كبيرة فاقت التقديرات .					
10	تلعب الميزانية العامة دور كبير في التخطيط الإقتصادي في إطار تسيير الميزانية بالأهداف من خلال التنسيق بين الإيرادات و النفقات بما يحقق الأهداف المخطط لها .					
11	تحضر الميزانية العامة في الجزائر في مدة قصيرة ، مما يعطي صورة أكثر دقة حول تقدير النفقات و مجالات تحصيل الإيرادات المناسبة لهذه النفقات .					
12	تبوب الميزانية العامة بشكل دقيق و مفصل ما يسهل الرقابة عليها عند التحصيل و الإنفاق .					
13	يفسر عجز الميزانية في الجزائر بانخفاض العوائد الضريبية الناتجة عن تحفيز قطاعات غير منتجة					
14	للرقابة على تنفيذ الميزانية دور مهم جدا في إضفاء الفعالية على السياسة المالية بمختلف أشكالها ، خاصة الرقابة المستقلة .					

رابعاً : الجانب البرامجي

رقم العبارة	محتوى العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
1	يسهر واضعو البرامج التنموية في الجزائر على دراسة العلاقة بين تكلفة البرنامج (الغلاف المالي للبرنامج) و العائد المتولد منه (منجزات البرنامج) ، و لا توجد برامج غير مدروسة .					
2	تتمتع البرامج التنموية في الجزائر بقدرة كبيرة على تحقيق الأهداف المخططة من أجلها بفضل السياسات المالية الرشيدة الموجهة لذلك .					
3	إستطاعت الحكومة الجزائرية تحقيق أهداف البرامج التنموية بدون التأثير على برامج أخرى إجتماعية و سياسية بفضل إتباع سياسة مالية مدروسة حسب الوضع المراد تحقيقه .					
4	جاء تاريخ إعتداد البرامج التنموية في وقت مناسب جدا بسبب توفر المبالغ المالية التي ستغطي الإنفاق الموجه للبرامج .					
5	نفذت البرامج التنموية في الجزائر خلال فترة 1999-2009 في فترات متوسطة (2001-2004) برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي و (2005-2009) البرنامج التكميلي لدعم النمو . ما يجعل البرامج تتماشى و تعدل مسارها حسب التطورات الحاصلة داخليا و خارجيا (قصر المدى يضيف مرونة أكبر على البرنامج) .					
6	إستطاع الإقتصاد الجزائري تحمل تبعات البرامج التنموية بكل إفرزاتها و تأثر بها بشكل إيجابي .					
7	تعتبر المبالغ المالية التي ضختها الجزائر لتنفيذ البرامج التنموية كافية جدا بما يحق أهداف البرامج على كل الأصعدة خاصة الإقتصادية منها .					
8	يعود سبب تحقيق معدلات نمو معتبرة إلى تحسن قدرات الإقتصاد الوطني و إرتفاع الدخل الناتج عن إتباع برامج تنموية طموحة ، و لا يعود السبب إلى إرتفاع أسعار البترول .					
9	تعتبر السياسة المالية المرافقة للبرامج التنموية فعالة جدا بما يوصل البرامج إلى تحقيق أهدافها المرجوة .					

ثبات الدراسة:
المحور الأول:

t Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.797	6

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
A1	14.7733	15.205	.459	.788
A2	15.5067	13.145	.722	.722
A3	15.6933	13.756	.720	.726
A4	15.4133	13.732	.684	.734
A5	15.7333	15.090	.445	.793
A6	14.4800	17.794	.297	.813

المحور الثاني:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.710	7

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
B1	17.9600	14.796	.519	.652
B2	18.2133	13.603	.654	.613
B3	18.4933	14.578	.406	.682
B4	17.6000	15.135	.458	.667
B5	18.0667	18.550	.051	.755
B6	18.2400	15.023	.451	.668
B7	18.3867	15.430	.423	.676

المحور الثالث:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.776	14

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
C1	37.8000	45.459	.397	.762
C2	38.0533	44.484	.505	.751
C3	37.4933	45.956	.389	.762
C4	38.1467	46.830	.390	.762
C5	37.7067	44.318	.543	.748
C6	36.8533	47.938	.331	.767
C7	36.8267	47.145	.336	.767
C8	37.5733	44.410	.457	.756
C9	37.8933	46.232	.387	.762
C10	37.1200	43.485	.569	.745
C11	37.4267	47.140	.306	.770
C12	37.5067	45.253	.406	.761
C13	37.1867	49.965	.105	.787
C14	36.7467	46.354	.341	.767

المحور الرابع:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.824	9

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
D1	23.4133	24.624	.578	.800
D2	23.5600	24.493	.670	.791
D3	23.3733	23.534	.632	.793
D4	22.0800	29.345	.195	.835

D5	22.7333	26.144	.457	.814
D6	22.9867	23.203	.622	.794
D7	22.7600	25.320	.435	.819
D8	24.0400	26.444	.436	.816
D9	23.5867	23.624	.684	.787

الاتجاه العام:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.920	36

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item- Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
A1	102.3333	336.468	.476	.918
A2	103.0667	328.198	.668	.915
A3	103.2533	335.462	.538	.917
A4	102.9733	329.918	.659	.916
A5	103.2933	333.075	.538	.917
A6	102.0400	346.066	.352	.919
B1	102.6800	336.085	.542	.917
B2	102.9333	334.198	.564	.917
B3	103.2133	333.873	.490	.918
B4	102.3200	336.977	.509	.918
B5	102.7867	352.305	.114	.922
B6	102.9600	342.688	.342	.920
B7	103.1067	338.880	.461	.918
C1	103.3467	333.473	.565	.917
C2	103.6000	336.216	.527	.917
C3	103.0400	339.174	.444	.918
C4	103.6933	343.837	.373	.919
C5	103.2533	337.057	.525	.917
C6	102.4000	343.243	.426	.919
C7	102.3733	340.183	.454	.918
C8	103.1200	337.729	.442	.918
C9	103.4400	344.466	.317	.920
C10	102.6667	336.063	.519	.917

C11	102.9733	340.351	.418	.919
C12	103.0533	339.781	.398	.919
C13	102.7333	352.279	.103	.922
C14	102.2933	343.453	.316	.920
D1	103.2267	335.907	.568	.917
D2	103.3733	335.345	.648	.916
D3	103.1867	327.830	.734	.915
D4	101.8933	352.151	.186	.921
D5	102.5467	340.981	.463	.918
D6	102.8000	329.459	.650	.916
D7	102.5733	339.140	.427	.919
D8	103.8533	343.046	.410	.919
D9	103.4000	329.486	.745	.915

المحور الأول:

A1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	1	1.3	1.3	1.3
	2.00	19	25.3	25.3	26.7
	3.00	8	10.7	10.7	37.3
	4.00	32	42.7	42.7	80.0
	5.00	15	20.0	20.0	100.0
	Total	75	100.0	100.0	

A2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	7	9.3	9.3	9.3
	2.00	31	41.3	41.3	50.7
	3.00	11	14.7	14.7	65.3
	4.00	21	28.0	28.0	93.3
	5.00	5	6.7	6.7	100.0
	Total	75	100.0	100.0	

A3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	8	10.7	10.7	10.7
	2.00	34	45.3	45.3	56.0
	3.00	13	17.3	17.3	73.3
	4.00	18	24.0	24.0	97.3
	5.00	2	2.7	2.7	100.0
	Total	75	100.0	100.0	

A4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	5	6.7	6.7	6.7
	2.00	30	40.0	40.0	46.7
	3.00	10	13.3	13.3	60.0
	4.00	27	36.0	36.0	96.0
	5.00	3	4.0	4.0	100.0
	Total	75	100.0	100.0	

A5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	14	18.7	18.7	18.7
	2.00	26	34.7	34.7	53.3
	3.00	16	21.3	21.3	74.7
	4.00	15	20.0	20.0	94.7
	5.00	4	5.3	5.3	100.0
	Total	75	100.0	100.0	

A6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	2	2.7	2.7	2.7
	2.00	3	4.0	4.0	6.7
	3.00	10	13.3	13.3	20.0
	4.00	50	66.7	66.7	86.7

5.00	10	13.3	13.3	100.0
Total	75	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
A1	75	1.00	5.00	3.5467	1.11856
A2	75	1.00	5.00	2.8133	1.14719
A3	75	1.00	5.00	2.6267	1.04975
A4	75	1.00	5.00	2.9067	1.09265
A5	75	1.00	5.00	2.5867	1.16356
A6	75	1.00	5.00	3.8400	.80606
CH1	75	1.33	4.67	3.0533	.75395
Valid N (listwise)	75				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
A1	30	2.00	5.00	3.4667	1.10589
A2	30	1.00	4.00	2.5667	.85836
A3	30	1.00	4.00	2.2667	.78492
A4	30	2.00	4.00	2.6000	.81368
A5	30	1.00	4.00	2.3333	1.09334
A6	30	2.00	5.00	3.8000	.76112
CH1	30	1.83	4.00	2.8389	.59930
Valid N (listwise)	30				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
A1	31	1.00	5.00	3.2258	1.02338
A2	31	1.00	4.00	2.5161	1.06053
A3	31	1.00	4.00	2.7097	1.03902
A4	31	1.00	4.00	2.9032	1.16490
A5	31	1.00	4.00	2.4839	1.06053
A6	31	1.00	5.00	3.8387	.86011
CH1	31	1.33	4.00	2.9462	.73458
Valid N (listwise)	31				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
A1	14	2.00	5.00	4.4286	.93761
A2	14	1.00	5.00	4.0000	1.17670
A3	14	1.00	5.00	3.2143	1.31140

A6

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
1.00	2	2.7	2.7	2.7	
2.00	3	4.0	4.0	6.7	
3.00	10	13.3	13.3	20.0	
4.00	50	66.7	66.7	86.7	
5.00	10	13.3	13.3	100.0	
A4	14	1.00	5.00	3.5714	1.22250
A5	14	2.00	5.00	3.3571	1.27745
A6	14	2.00	5.00	3.9286	.82874
CH1	14	2.50	4.67	3.7500	.73015
Valid N (listwise)	14				

المحور الثاني:

B1

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1.00	4	5.3	5.3	5.3
2.00	19	25.3	25.3	30.7
3.00	11	14.7	14.7	45.3
4.00	40	53.3	53.3	98.7
5.00	1	1.3	1.3	100.0
Total	75	100.0	100.0	

B2

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1.00	6	8.0	8.0	8.0
2.00	26	34.7	34.7	42.7
3.00	9	12.0	12.0	54.7
4.00	34	45.3	45.3	100.0
Total	75	100.0	100.0	

B3

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
--	-----------	---------	---------------	-----------------------

Valid	1.00	13	17.3	17.3	17.3
	2.00	29	38.7	38.7	56.0
	3.00	7	9.3	9.3	65.3
	4.00	22	29.3	29.3	94.7
	5.00	4	5.3	5.3	100.0
Total		75	100.0	100.0	

B4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	13	2.7	2.7	2.7
	2.00	29	18.7	18.7	21.3
	3.00	7	12.0	12.0	33.3
	4.00	22	53.3	53.3	86.7
	5.00	4	13.3	13.3	100.0
Total		75	100.0	100.0	

B5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	4	5.3	5.3	5.3
	2.00	17	22.7	22.7	28.0
	3.00	23	30.7	30.7	58.7
	4.00	30	40.0	40.0	98.7
	5.00	1	1.3	1.3	100.0
Total		75	100.0	100.0	

B6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	5	6.7	6.7	6.7
	2.00	28	37.3	37.3	44.0
	3.00	12	16.0	16.0	60.0
	4.00	28	37.3	37.3	97.3
	5.00	2	2.7	2.7	100.0
Total		75	100.0	100.0	

B7

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	5	6.7	6.7	6.7
	2.00	32	42.7	42.7	49.3
	3.00	15	20.0	20.0	69.3
	4.00	21	28.0	28.0	97.3
	5.00	2	2.7	2.7	100.0
	Total	75	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
B1	75	1.00	5.00	3.2000	1.01342
B2	75	1.00	4.00	2.9467	1.06407
B3	75	1.00	5.00	2.6667	1.22290
B4	75	1.00	5.00	3.5600	1.02983
B5	75	1.00	5.00	3.0933	.94688
B6	75	1.00	5.00	2.9200	1.06238
B7	75	1.00	5.00	2.7733	1.02104
CH2	75	1.43	4.43	3.0229	.63673
Valid N (listwise)	75				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
B1	30	1.00	4.00	3.0333	1.03335
B2	30	1.00	4.00	2.6333	1.06620
B3	30	1.00	4.00	1.9667	.88992
B4	30	1.00	5.00	3.3667	1.03335
B5	30	2.00	4.00	3.2333	.77385
B6	30	1.00	4.00	2.8333	1.01992
B7	30	1.00	4.00	2.7000	.87691
CH2	30	1.71	4.00	2.8238	.51396
Valid N (listwise)	30				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
B1	31	1.00	4.00	3.2258	.95602
B2	31	1.00	4.00	3.0645	1.03071
B3	31	1.00	4.00	2.9032	1.13592
B4	31	1.00	5.00	3.4516	1.02758
B5	31	1.00	4.00	2.8710	1.02443

B7

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
1.00	5	6.7	6.7	6.7	
2.00	32	42.7	42.7	49.3	
3.00	15	20.0	20.0	69.3	
4.00	21	28.0	28.0	97.3	
5.00	2	2.7	2.7	100.0	
B6	31	1.00	4.00	3.0000	1.00000
B7	31	1.00	4.00	2.6774	1.04521
CH2	31	1.43	4.00	3.0276	.58950
Valid N (listwise)	31				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
B1	14	1.00	5.00	3.5000	1.09193
B2	14	1.00	4.00	3.3571	1.00821
B3	14	2.00	5.00	3.6429	1.21574
B4	14	3.00	5.00	4.2143	.80178
B5	14	1.00	5.00	3.2857	1.06904
B6	14	1.00	5.00	2.9286	1.32806
B7	14	1.00	5.00	3.1429	1.23146
CH2	14	2.14	4.43	3.4388	.79926
Valid N (listwise)	14				

المحور الثالث:

C1

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1.00	10	13.3	13.3	13.3
2.00	38	50.7	50.7	64.0
3.00	6	8.0	8.0	72.0
4.00	19	25.3	25.3	97.3
5.00	2	2.7	2.7	100.0
Total	75	100.0	100.0	

C2

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
--	-----------	---------	---------------	-----------------------

C1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
	1.00	10	13.3	13.3	13.3
	2.00	38	50.7	50.7	64.0
	3.00	6	8.0	8.0	72.0
	4.00	19	25.3	25.3	97.3
	5.00	2	2.7	2.7	100.0
Valid	1.00	16	21.3	21.3	21.3
	2.00	37	49.3	49.3	70.7
	3.00	8	10.7	10.7	81.3
	4.00	13	17.3	17.3	98.7
	5.00	1	1.3	1.3	100.0
	Total	75	100.0	100.0	

C3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	5	6.7	6.7	6.7
	2.00	31	41.3	41.3	48.0
	3.00	11	14.7	14.7	62.7
	4.00	27	36.0	36.0	98.7
	5.00	1	1.3	1.3	100.0
	Total	75	100.0	100.0	

C4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	13	17.3	17.3	17.3
	2.00	45	60.0	60.0	77.3
	3.00	9	12.0	12.0	89.3
	4.00	6	8.0	8.0	97.3
	5.00	2	2.7	2.7	100.0
	Total	75	100.0	100.0	

C5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent

C1

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
1.00	10	13.3	13.3	13.3
2.00	38	50.7	50.7	64.0
3.00	6	8.0	8.0	72.0
4.00	19	25.3	25.3	97.3
5.00	2	2.7	2.7	100.0
Valid 1.00	7	9.3	9.3	9.3
2.00	33	44.0	44.0	53.3
3.00	18	24.0	24.0	77.3
4.00	15	20.0	20.0	97.3
5.00	2	2.7	2.7	100.0
Total	75	100.0	100.0	

C6

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 2.00	14	18.7	18.7	18.7
3.00	14	18.7	18.7	37.3
4.00	44	58.7	58.7	96.0
5.00	3	4.0	4.0	100.0
Total	75	100.0	100.0	

C7

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1.00	1	1.3	1.3	1.3
2.00	14	18.7	18.7	20.0
3.00	14	18.7	18.7	38.7
4.00	38	50.7	50.7	89.3
5.00	8	10.7	10.7	100.0
Total	75	100.0	100.0	

C8

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1.00	12	16.0	16.0	16.0

C1

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
1.00	10	13.3	13.3	13.3
2.00	38	50.7	50.7	64.0
3.00	6	8.0	8.0	72.0
4.00	19	25.3	25.3	97.3
5.00	2	2.7	2.7	100.0
2.00	20	26.7	26.7	42.7
3.00	19	25.3	25.3	68.0
4.00	22	29.3	29.3	97.3
5.00	2	2.7	2.7	100.0
Total	75	100.0	100.0	

C9

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1.00	14	18.7	18.7	18.7
2.00	26	34.7	34.7	53.3
3.00	25	33.3	33.3	86.7
4.00	8	10.7	10.7	97.3
5.00	2	2.7	2.7	100.0
Total	75	100.0	100.0	

C10

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1.00	3	4.0	4.0	4.0
2.00	23	30.7	30.7	34.7
3.00	7	9.3	9.3	44.0
4.00	39	52.0	52.0	96.0
5.00	3	4.0	4.0	100.0
Total	75	100.0	100.0	

C11

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1.00	4	5.3	5.3	5.3

C1

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
1.00	10	13.3	13.3	13.3
2.00	38	50.7	50.7	64.0
3.00	6	8.0	8.0	72.0
4.00	19	25.3	25.3	97.3
5.00	2	2.7	2.7	100.0
2.00	29	38.7	38.7	44.0
3.00	14	18.7	18.7	62.7
4.00	26	34.7	34.7	97.3
5.00	2	2.7	2.7	100.0
Total	75	100.0	100.0	

C12

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1.00	8	10.7	10.7	10.7
2.00	25	33.3	33.3	44.0
3.00	18	24.0	24.0	68.0
4.00	20	26.7	26.7	94.7
5.00	4	5.3	5.3	100.0
Total	75	100.0	100.0	

C13

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1.00	3	4.0	4.0	4.0
2.00	21	28.0	28.0	32.0
3.00	17	22.7	22.7	54.7
4.00	30	40.0	40.0	94.7
5.00	4	5.3	5.3	100.0
Total	75	100.0	100.0	

C14

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1.00	3	4.0	4.0	4.0

C1

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
1.00	10	13.3	13.3	13.3
2.00	38	50.7	50.7	64.0
3.00	6	8.0	8.0	72.0
4.00	19	25.3	25.3	97.3
5.00	2	2.7	2.7	100.0
2.00	12	16.0	16.0	20.0
3.00	11	14.7	14.7	34.7
4.00	36	48.0	48.0	82.7
5.00	13	17.3	17.3	100.0
Total	75	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
C1	75	1.00	5.00	2.5333	1.09462
C2	75	1.00	5.00	2.2800	1.03402
C3	75	1.00	5.00	2.8400	1.04027
C4	75	1.00	5.00	2.1867	.91080
C5	75	1.00	5.00	2.6267	.99693
C6	75	2.00	5.00	3.4800	.84406
C7	75	1.00	5.00	3.5067	.96385
C8	75	1.00	5.00	2.7600	1.12514
C9	75	1.00	5.00	2.4400	1.00324
C10	75	1.00	5.00	3.2133	1.05643
C11	75	1.00	5.00	2.9067	1.02895
C12	75	1.00	5.00	2.8267	1.10739
C13	75	1.00	5.00	3.1467	1.02263
C14	75	1.00	5.00	3.5867	1.07921
CH3	75	1.64	4.29	2.8810	.51766
Valid N (listwise)	75				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
C1	30	1.00	4.00	2.0667	.86834
C2	30	1.00	4.00	2.0333	.80872
C3	30	1.00	4.00	2.6000	.93218

C1

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
1.00	10	13.3	13.3	13.3	
2.00	38	50.7	50.7	64.0	
3.00	6	8.0	8.0	72.0	
4.00	19	25.3	25.3	97.3	
5.00	2	2.7	2.7	100.0	
C4	30	1.00	4.00	2.1333	.73030
C5	30	1.00	4.00	2.6000	.85501
C6	30	2.00	4.00	3.2667	.82768
C7	30	2.00	5.00	2.9667	.88992
C8	30	1.00	4.00	2.5333	.81931
C9	30	1.00	4.00	2.5000	1.00858
C10	30	1.00	4.00	3.1333	.97320
C11	30	1.00	4.00	2.6667	.92227
C12	30	1.00	5.00	2.7000	1.17884
C13	30	1.00	4.00	2.9333	.82768
C14	30	1.00	5.00	3.6333	.80872
CH3	30	1.64	3.50	2.6976	.44178
Valid N (listwise)	30				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
C1	31	1.00	4.00	2.6774	.97936
C2	31	1.00	4.00	2.2581	1.03175
C3	31	1.00	4.00	2.9677	1.04830
C4	31	1.00	3.00	1.8710	.61870
C5	31	1.00	4.00	2.3226	.87129
C6	31	2.00	4.00	3.6129	.76059
C7	31	1.00	5.00	3.7097	.82436
C8	31	1.00	4.00	2.6129	1.17409
C9	31	1.00	4.00	2.1613	.89803
C10	31	1.00	4.00	2.8710	1.08756
C11	31	1.00	5.00	3.0645	1.12355
C12	31	1.00	5.00	2.7097	1.00643
C13	31	1.00	5.00	3.2581	1.03175
C14	31	1.00	5.00	3.0968	1.19317

C1

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
1.00	10	13.3	13.3	13.3	
2.00	38	50.7	50.7	64.0	
3.00	6	8.0	8.0	72.0	
4.00	19	25.3	25.3	97.3	
5.00	2	2.7	2.7	100.0	
CH3	31	1.64	3.71	2.7995	.43347
Valid N (listwise)	31				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
C1	14	1.00	5.00	3.2143	1.36880
C2	14	1.00	5.00	2.8571	1.29241
C3	14	1.00	5.00	3.0714	1.20667
C4	14	1.00	5.00	3.0000	1.30089
C5	14	1.00	5.00	3.3571	1.21574
C6	14	2.00	5.00	3.6429	1.00821
C7	14	2.00	5.00	4.2143	.80178
C8	14	1.00	5.00	3.5714	1.28388
C9	14	2.00	5.00	2.9286	1.07161
C10	14	3.00	5.00	4.1429	.53452
C11	14	2.00	5.00	3.0714	.99725
C12	14	1.00	5.00	3.3571	1.08182
C13	14	1.00	5.00	3.3571	1.33631
C14	14	4.00	5.00	4.5714	.51355
CH3	14	2.79	4.29	3.4541	.45746
Valid N (listwise)	14				

المحور الرابع:

D1

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1.00	5	6.7	6.7	6.7
2.00	37	49.3	49.3	56.0
3.00	13	17.3	17.3	73.3
4.00	19	25.3	25.3	98.7

5.00	1	1.3	1.3	100.0
Total	75	100.0	100.0	

D2

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1.00	4	5.3	5.3	5.3
2.00	45	60.0	60.0	65.3
3.00	10	13.3	13.3	78.7
4.00	16	21.3	21.3	100.0
Total	75	100.0	100.0	

D3

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1.00	9	12.0	12.0	12.0
2.00	29	38.7	38.7	50.7
3.00	14	18.7	18.7	69.3
4.00	22	29.3	29.3	98.7
5.00	1	1.3	1.3	100.0
Total	75	100.0	100.0	

D4

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 2.00	2	2.7	2.7	2.7
3.00	11	14.7	14.7	17.3
4.00	48	64.0	64.0	81.3
5.00	14	18.7	18.7	100.0
Total	75	100.0	100.0	

D5

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 2.00	17	22.7	22.7	22.7
3.00	21	28.0	28.0	50.7
4.00	32	42.7	42.7	93.3
5.00	5	6.7	6.7	100.0
Total	75	100.0	100.0	

D6

D1

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
1.00	5	6.7	6.7	6.7
2.00	37	49.3	49.3	56.0
3.00	13	17.3	17.3	73.3
4.00	19	25.3	25.3	98.7
5.00	1	1.3	1.3	100.0
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1.00	5	6.7	6.7	6.7
2.00	24	32.0	32.0	38.7
3.00	11	14.7	14.7	53.3
4.00	30	40.0	40.0	93.3
5.00	5	6.7	6.7	100.0
Total	75	100.0	100.0	

D7

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1.00	1	1.3	1.3	1.3
2.00	23	30.7	30.7	32.0
3.00	12	16.0	16.0	48.0
4.00	30	40.0	40.0	88.0
5.00	9	12.0	12.0	100.0
Total	75	100.0	100.0	

D8

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1.00	20	26.7	26.7	26.7
2.00	40	53.3	53.3	80.0
3.00	9	12.0	12.0	92.0
4.00	5	6.7	6.7	98.7
5.00	1	1.3	1.3	100.0
Total	75	100.0	100.0	

D9

D1

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
1.00	5	6.7	6.7	6.7
2.00	37	49.3	49.3	56.0
3.00	13	17.3	17.3	73.3
4.00	19	25.3	25.3	98.7
5.00	1	1.3	1.3	100.0
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1.00	10	13.3	13.3	13.3
2.00	34	45.3	45.3	58.7
3.00	18	24.0	24.0	82.7
4.00	11	14.7	14.7	97.3
5.00	2	2.7	2.7	100.0
Total	75	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
D1	75	1.00	5.00	2.6533	.97943
D2	75	1.00	4.00	2.5067	.89100
D3	75	1.00	5.00	2.6933	1.06509
D4	75	2.00	5.00	3.9867	.66766
D5	75	2.00	5.00	3.3333	.90544
D6	75	1.00	5.00	3.0800	1.12418
D7	75	1.00	5.00	3.3067	1.07770
D8	75	1.00	5.00	2.0267	.88491
D9	75	1.00	5.00	2.4800	.99131
CH4	75	1.56	4.11	2.8963	.62061
Valid N (listwise)	75				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
D1	30	1.00	4.00	2.6667	.99424
D2	30	1.00	4.00	2.3667	.88992
D3	30	1.00	4.00	2.3667	.99943
D4	30	3.00	5.00	4.0000	.58722
D5	30	2.00	4.00	3.1333	.73030

D1

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
1.00	5	6.7	6.7	6.7	
2.00	37	49.3	49.3	56.0	
3.00	13	17.3	17.3	73.3	
4.00	19	25.3	25.3	98.7	
5.00	1	1.3	1.3	100.0	
D6	30	1.00	4.00	2.5667	1.10433
D7	30	2.00	4.00	3.0333	.92786
D8	30	1.00	4.00	1.9667	.85029
D9	30	1.00	4.00	2.2667	.90719
CH4	30	1.78	3.89	2.7074	.59763
Valid N (listwise)	30				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
D1	31	1.00	4.00	2.4516	.88840
D2	31	1.00	4.00	2.3548	.79785
D3	31	1.00	4.00	2.5161	.96163
D4	31	2.00	5.00	3.7419	.63075
D5	31	2.00	4.00	3.1290	.88476
D6	31	1.00	5.00	3.0968	.97826
D7	31	1.00	5.00	3.2258	1.17501
D8	31	1.00	4.00	1.9032	.65089
D9	31	1.00	4.00	2.2903	.73908
CH4	31	1.56	3.89	2.7455	.44091
Valid N (listwise)	31				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
D1	14	2.00	5.00	3.0714	1.07161
D2	14	2.00	4.00	3.1429	.86444
D3	14	2.00	5.00	3.7857	.69929
D4	14	3.00	5.00	4.5000	.65044
D5	14	2.00	5.00	4.2143	.80178
D6	14	3.00	5.00	4.1429	.66299
D7	14	3.00	5.00	4.0714	.82874
D8	14	1.00	5.00	2.4286	1.28388

D1

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
1.00	5	6.7	6.7	6.7	
2.00	37	49.3	49.3	56.0	
3.00	13	17.3	17.3	73.3	
4.00	19	25.3	25.3	98.7	
5.00	1	1.3	1.3	100.0	
D9	14	1.00	5.00	3.3571	1.21574
CH4	14	2.44	4.11	3.6349	.47227
Valid N (listwise)	14				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
C1	75	1.00	5.00	2.5333	1.09462
C2	75	1.00	5.00	2.2800	1.03402
C3	75	1.00	5.00	2.8400	1.04027
C4	75	1.00	5.00	2.1867	.91080
C5	75	1.00	5.00	2.6267	.99693
C6	75	2.00	5.00	3.4800	.84406
C7	75	1.00	5.00	3.5067	.96385
C8	75	1.00	5.00	2.7600	1.12514
C9	75	1.00	5.00	2.4400	1.00324
C10	75	1.00	5.00	3.2133	1.05643
C11	75	1.00	5.00	2.9067	1.02895
C12	75	1.00	5.00	2.8267	1.10739
C13	75	1.00	5.00	3.1467	1.02263
C14	75	1.00	5.00	3.5867	1.07921
CH3	75	1.64	4.29	2.8810	.51766
Valid N (listwise)	75				

المراجع

أولا باللغة العربية

1- الكتب

1. أحمد يوسف الشحات ، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، (دار النيل للطباعة و النشر، مصر 2001)، 14-16
2. أسامة ربيع أمين، التحليل الإحصائي باستخدام (SPSS): مهارات أساسية ، الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة المنوفية، بدون سنة نشر. 25
3. السيد البدوي عبد الحفيظ ، إدارة الأسواق المالية ، نظرة معاصرة ، (دار الفكر العربي ، القاهرة 1999)، 39.
4. السيد عليوة ، إدارة الأزمات و الكوارث مخاطر العولمة و الإرهاب الدولي ، مركز القرار للإستثمارات ، القاهرة ، 2004 ، 13.
5. إمتثال حسن عبد الرزاق وآخرون، مبادئ الإحصاء الوصفي ، (الدار الجامعية)، الإسكندرية، 2002، 115.
6. أوما سيكاران، طرق البحث في الإدارة: مدخل بناء المهارات البحثية ، ترجمة: إسماعيل علي بسيوني و عبد الله بن سليمان العزاز ، (المنشورات العلمية لجامعة الملك سعود، الرياض، 1998)، 445.
7. باهر محمد عتلم ، المالية العامة و مبادئ الإقتصاد المالي (مكتبة الآداب القاهرة 1998)، 290-291 .
8. برييش السعيد ، الإقتصاد الكلي ، (دار العلوم ، عنابة الجزائر ، 2007) ، 185.

9. بلعزوز بن علي ، النظريات و السياسات النقدية ، (ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2004)، 85.
10. دانيال أرنولد ، ، تحليل الأزمات الإقتصادية للأمس و اليوم ،ترجمة عبد الأمير شمس الدين (المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع ، بيروت، 1992)، 12.
11. هشام بركات بشر حسين ، تحليل البيانات باستخدام برنامج (SPSS 15) ، (دار النشر الالكتروني، بدون بلد وسنة نشر) . 14.
12. زكريا محمود بيومي ، مبادئ المالية العامة (مطبعة جامعة القاهرة ، مصر)، 586.
13. حامد عبد المجيد دراز ، السياسات المالية (الدار الجامعية ، 1999)، 15-16-60.
14. حربي محمد عريقات ، مقدمة في التنمية و التخطيط الاقتصادي ، (دار الكرمل ، عمان، 1997)، 50.
15. حسين صغير ، دروس في المالية و المحاسبة العمومية ، (دار المحمدية العامة ، الجزائر، 2001) ، 120-121.
16. حمدي عبد العظيم ، السياسات المالية و النقدية ، دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي و الفكر الإسلامي . (الدار الجامعية ، الإسكندرية . 2007) ، 191-194-195-196-212-307-319.
17. يونس أحمد البطريق ، إقتصاديات المالية العامة ، (الدار الجامعية ، بيروت)، 115-122-
18. محمد طاقة ، هدى العزاوي ، إقتصاديات المالية العامة ، (دار المسيرة ، عمان 2007)، 35-149-157-158.
19. محمد حلمي الطوابي ، أثر السياسة المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة ، دراسة مقارنة (دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2007)، 08.
20. محمد دويدار ، دراسات في الاقتصاد المالي ، النظرية العامة في مالية الدولة - السياسية المالية في الاقتصاد الرأسمالي ، (دار المعرفة الجامعية ، 1996) ، 09-363-364.

21. محمد رياض عطية ، موجز في المالية العامة ، (دار المعارف ، القاهرة) ، 105.
22. محمد شاكر عصفور ، أصول الموازنة العامة (دار المسيرة ، عمان 2008) ، 179-278-293-288 .
23. محمد شامل فهمي ، الإحصاء بلا معاناة: المفاهيم والتطبيقات باستخدام (SPSS) ، معهد الإدارة العامة، الرياض، 2005، 186.
24. محمد صالح العساف ، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية ، (العبيكان للطباعة والتوزيع، الرياض، 1995) ، 429.
25. محمد عباس محرزى ، إقتصاديات الجباية و الضرائب ، الطبعة الرابعة ، (دار هومة ، الجزائر ، 2008) ، 176-172-139-59-13.
26. محمد عباس محرزى ، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثالثة (ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2008) ، 18-21-20-22-55-359-360-132-350-198-199-359-362-369-372-67.
27. محمد عبد الغني سعود و محسن أحمد الخضيرى ، الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه ، (مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1998) ، 52.
28. محمد عبيدات و آخرون ، منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات ، الطبعة الثانية، (دار وائل للطباعة والنشر ، 1999) ، 47.
29. محمد عمر أبو دوح ، ترشيد الإنفاق العام و عجز ميزانية الدولة (الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2006) ، 109.
30. محمد مبارك عبد المنعم ، يونس محمد محمود ، أساسيات علم الاقتصاد ، (الدار الجامعية ، بيروت) ، 382-381.
31. مدحت محمد العقاد ، مقدمة في التنمية و التخطيط ، (دار النهضة العربية ، بيروت ، 1980) ، 27.

32. مصطفى حسي باهي و أحمد عبد الفتاح سالم، الإحصاء التطبيقي باستخدام الحزم الجاهزة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2006، القاهرة.)، 36.
33. منصور ميلاد يونس ، مبادئ المالية العامة ، (الجامعة المفتوحة ، ليبيا ، 1994)، 133- 164.
34. موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات علمية ، ترجمة: بوزيد صحراوي و كمال بوشرف و سعيد سبعون، (دار القصة للنشر، الجزائر العاصمة، 2006)، 298 .
35. نادر شعبان السواح، مبادئ الإحصاء الوصفي باستخدام (SPSS) ، (الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006)، 155-156 .
36. ناصر مراد ، التهرب و الغش الضريبي في الجزائر ، (دار قرطبة ، 2004)، 03.
37. نعمت الله نجيب إبراهيم ، أسس علم الاقتصاد ، (مؤسسة شهاب الجامعية ، الإسكندرية) ، 377.
38. سالم توفيق النجفي ، أحمد فتحي عبد المجيد ، السياسات الاقتصادية الكلية و الفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي (مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ، 2008)، 41-45-50-56.
39. سعد زغول بشير، دليلك إلى البرنامج الإحصائي (SPSS): الإصدار العاشر، (المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد، 2003)، 26 .
40. سعيد سالم القحطاني وآخرون، منهج البحث العلمي في العلوم السلوكية مع تطبيقات (spss) ، (المكتبة الوطنية، الرياض، 2000)، 269.
41. سليمان اللوزي ، و آخرون ، إدارة الموازنات العامة بين النظرية و التطبيق (دار المسيرة، عمان 1977)، 18-31-24.
42. عادل أحمد حشيش ، أساسيات المالية العامة ، (دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية2006)، 63-77-84.

43. عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، أساليب البحث العلمي والتحليل الإحصائي يدويا وباستخدام (SPSS) ، (دار الشروق للنشر، عمان، 2005) ، 12.
44. عبد الرزاق الفارسي ، الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي ، (مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت ، 2001) ، 20.
45. عبد العزيز على السوداني ، أسس السياسة المالية ، (الدار الجامعية ، 1996)، 15-102-105-108-109-377-378-382.
46. عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، (الدار الجامعية ، الإسكندرية، 1999) ، 11-17.
47. عبد الكريم صادق بركات ، حامد عبد المجيد ، علم المالية العامة ، (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية) ، 322.
48. عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، دراسة تحليلية تقييمية ، الطبعة الثانية ،(ديوان المطبوعات الجامعية . 2005.)، 5-6-14-14-15-17-17-21-35
49. عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي ، تحليل كلي،(مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2003)، 19.
50. عبد المنعم فوزي ، المالية العامة و السياسة المالية (دار النهضة العربية ، لبنان)، 21-31-33-35-54.
51. عبد الهادي الجوهري، دراسات في علم الاجتماع السياسي ،(مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1988) ، 25.
52. عدلي قندح ، الأزمة المالية العالمية ، أبرز خطط الإنقاذ المالي ، (جمعية البنوك في الأردن - عمان ، 2008)، 02.
53. عز عبد الفتاح ، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام (SPSS) ، (خوارزم العلمية للنشر والتوزيع)، جدة، 2008 ، 536-537-560.
54. علي زغود ، المالية العامة ، (ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005) ، 156.

55. عمر صخري ، التحليل الإقتصادي الكلي ، الطبعة الخامسة ،(ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر) 2005، 109-194-195-200-241-241-242-242-263
56. فهمي محمود شكري ، الميزانية العامة ، ماضيها و حاضرها و مستقبلها ، (المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت 1990) ، 30-31-158.
57. صالح محمد العساف ، المدخل للبحث العلمي في العلوم السلوكية ، (مكتبة العبيكان للطباعة والنشر، الرياض، 1989) ، 176.
58. صلاح الدين حسين الهيبي ، الأساليب الإحصائية في العلوم الإدارية: تطبيقات باستخدام (SPSS) ، (دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006)، 22 .
59. شوام بوشامة ، مدخل في الاقتصاد العام ، الجزء الأول ، الطبعة الرابعة (دار الغرب)، 310.
60. خالد شحاده الخطيب ، أحمد زهير شامية ، أسس المالية العامة ، الطبعة الثالثة ، (دار وائل ، عمان 2007) ، 62-70-236-244-248--282.
61. نوقان عبيدات و آخرون ، البحث العلمي: مفهومه وأدواته و أساليبه ، (دار الفكر، عمان، 2001) ، 186 - 189.
62. ضياء مجيد الموسوي ، الأزمة المالية العالمية الراهنة ، (ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2010) ، 61-62-63-66.

II - الأطروحات و المذكرات

1 - أطروحات الدكتوراه

63. دراوسي مسعود ، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004 . أطروحة دكتوراه . دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية . الجزائر . جامعة الجزائر ، قسم العلوم الإقتصادية 2005 ، 36-36-39-40-49-57-58-61-62-62-63-63-75-164-169-173-174-174-199-200-204-53-57-58-59-60-102 -116-119-118-121-122-347-384-351-63-384.

64. جمال يرقى ، أساسيات في المالية العامة و إشكالية العجز في ميزانية البلدية ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية (غير منشورة) كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر 2002 .
65. حكيم بوجطو ، الموازنة العامة و آفاق العصرية - حالة الجزائر -مذكرة الماجستير في علوم التسيير (غير منشورة) ، معهد العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، المركز الجامعي - الدكتور يحي فارس- المدينة ، الجزائر . 2008 ، 11-20-21-28-29.
66. دردوري لحسن ، إستخدام أدوات السياسة المالية في علاج عجز الموازنة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية (غير منشورة) كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة محمد خيصر ، بسكرة الجزائر 2005 ، 48-63-72.
67. عفيف عبد الكريم صندوق ، دور السياسة المالية العامة في تحقيق التوازن الإقتصادي مع إشارة خاصة إلى واقع الجمهورية العربية السورية مذكرة لماجستير في علم الإقتصاد المالي (غير منشورة ، قسم الإقتصاد و التخطيط ، كلية الإقتصاد ، جامعة دمشق ، سوريا 2000)،45.
68. علي حمزة ، فعالية السياسة النقدية و المالية في ظل لإصلاحات الإقتصادية في الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية (غير منشورة) كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر 2002 ، 221-
69. سعدي نعمان ، سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي للصندوق النقدي الدولي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، معهد العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ، الجزائر ، 1998 ، 46.
70. كمال قويدري ، السياسة المالية و أثرها على الإستثمار ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية (غير منشورة) ، قسم العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، الجزائر ، 2006 ، 137.
71. مزغراني بومدين ،المجموعة الكاملة لنصوص قوانين المالية، دار الغرب للنشر و التوزيع، مخبر القانون الاجتماعي جامعة وهران-السانية، 06-13-28-19-26-50.

72. إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ، الناتج الداخلي الخام 2000-2009 و إستعمالاته، 01-
73. البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009 أبريل 2005 ، رئاسة الحكومة، 21-22-25-26-30-44-
74. النشرة الإحصائية للدول العربية للفترة 1999-2008 صندوق النقد العربي ، 2010 ، 12-16
75. برنامج الحكومة المقدم لنواب المجلس لشعبي الوطني ، جويلية 2002 ، 49-
76. برنامج عمل الحكومة لسنة 2001 ، بيان اجتماع مجلس الوزراء المورادية ، الجزائر في 14 سبتمبر 2000.
77. تقرير حول الوضعية الإقتصادية و الإجتماعية للسداسي الثاني من سنة 2001 ، المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي ، الدورة العامة التاسعة عشر ، نوفمبر 2001 .
78. تقرير صندوق النقد الدولي آفاق الإقتصاد العالمي أكتوبر 2010 ، التعافي و المخاطر و إعادة التوازن (على الخط) ، و اشنتن 2010 ، 16-
79. مشروع برنامج الحكومة ، مصالح رئيس الحكومة ، جوان 2007 ، 16-
80. مقرر برنامج رقم 01-06 خاص ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي لسنة 2001، صادر عن رئاسة الجمهورية موجه إلى نواب المجلس الشعبي الوطني ، مؤرخ في 06 جوان 2001، 02 -
81. ملحق بيان السياسة العامة.أكتوبر 2010 ، 07-20-

82. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون 12/98 المتضمن قانون المالية لسنة 1999 ، الجريدة الرسمية رقم 98 ، 31 ديسمبر 1998.
83. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون 11/99 المتضمن قانون المالية لسنة 2000 ، الجريدة الرسمية رقم 92 ، 23 ديسمبر 1999.
84. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون 02/2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 ، الجريدة الرسمية رقم 37 ، 27 جوان 2000.
85. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون 06/2000 المتضمن قانون المالية لسنة 2001 ، الجريدة الرسمية رقم 80 ، 23 ديسمبر 2000 ، 06.
86. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون 12/01 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001 ، الجريدة الرسمية رقم 38 ، 19 جويلية 2001.
87. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون 21/01 المتضمن قانون المالية لسنة 2002 ، الجريدة الرسمية رقم 79 ، 22 ديسمبر 2001 ، 12-
88. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون 11/02 المتضمن قانون المالية لسنة 2003 ، الجريدة الرسمية رقم 86 ، 24 ديسمبر 2002.
89. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون 05/03 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2003 ، الجريدة الرسمية رقم 37 ، 14 جوان 2003.
90. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون 22/03 المتضمن قانون المالية لسنة 2004 ، الجريدة الرسمية رقم 83 ، 28 ديسمبر 2003.
91. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون 21/04 المتضمن قانون المالية لسنة 2005 ، الجريدة الرسمية رقم 85 ، 29 ديسمبر 2004.
92. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون 15/05 المتضمن الموافقة على الأمر رقم 05/05 ، الجريدة الرسمية رقم 70 ، 18 أكتوبر 2005 .

93. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون 06/2000 المتضمن قانون المالية لسنة 2006 ، الجريدة الرسمية رقم 85 ، 31 ديسمبر 2005.
94. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون 13/06 المتضمن الموافقة على الأمر رقم 04/06 ، الجريدة الرسمية رقم 72 ، 14 نوفمبر 2006 .
95. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون 24/06 المتضمن قانون المالية لسنة 2007 ، الجريدة الرسمية رقم 85 ، 26 ديسمبر 2006 .
96. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون 09/07 المتضمن الموافقة على الأمر 03/07 ، الجريدة الرسمية رقم 59 ، 19 سبتمبر 2007 .
97. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون 12/07 المتضمن قانون المالية لسنة 2008 ، الجريدة الرسمية رقم 82 ، 30 ديسمبر 2007 .
98. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون 21/08 المتضمن قانون المالية لسنة 2009 ، الجريدة الرسمية رقم 74 ، 31 ديسمبر 2008 .
99. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية ، الجريدة الرسمية رقم (35) ، 15 جويلية 1990 ، 02-03-
100. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية الجريدة الرسمية ، رقم (28) 07 جويلية 1984 ، 05-06-347-

- الأوامر

101. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمر 01/02 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2002 ، الجريدة الرسمية رقم 15 ، 25 فبراير 2002.
102. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمر 05/05 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005 ، الجريدة الرسمية رقم 52 ، 25 جويلية 2005.
103. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمر 04/06 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006 ، الجريدة الرسمية رقم 47 ، 15 جويلية 2006 .

104. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر 03/07 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2007 ، الجريدة الرسمية رقم 47 ، 24 جويلية 2007 .

- المراسيم التنفيذية

105. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 227/98 المتعلق بنفقات التجهيز للدولة ، الجريدة الرسمية رقم 51 المؤرخ في 15 جويلية 1998،-4-

106. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي 145/02 المتعلق بكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302/108 الجريدة الرسمية عدد 33 الصادرة بتاريخ 12مايو 2002 .

107. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم تنفيذي رقم 403/05 المتعلق بكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302/120 الجريدة الرسمية عدد 70 ، الصادرة في 19 أكتوبر 2005.

V- الخطابات الرسمية

108. خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ،إفتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة ، قصر الأمة ، الجزائر في 26 أبريل 2001 ، 02-03-03-04-

109. خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ، في خطاب أمام إطارات الأمة بمناسبة الذكرى الأولى لتجديد إنتخاب الرئيس بوتفليقة ، الجزائر ، الخميس 07 أبريل 2005 ، 01-

110. خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في إفتتاح ندوة الحكومة و الولاية ، الجزائر الأحد 25 جوان 2006 ، 02-

ثانيا باللغات الأجنبية

I- الكتب

111. Arthur Smithies ; the Budgetary Process in the united states (Hill Book) New york.

112. Aarom Wildavsky , the Politics of the budgetary process (litle brown , Boston) ,5-

113. GRIFFITH Arthur, SPSS for Dummies , WILEY Publishing, Indianapolis, 2007.
114. LANDAU Sabine and EVERITT Brain, A Handbook of Statistical Analyses Using SPSS , Chapman & Hall / CRC Press LLC, Washington, 2004.
115. - PALLANT Julie, SPSS Survival Manual , Open University Press, Philadelphia, 2001.
116. SEKARAN Uma, Research methods for business: A skill building approach , Fourth Edition, WILEY INDIA Edition, New Delhi, 2007, 88-89 -263-300
117. samul Donalain , économie internationale contemporaine, (o p u Alger, 1993), 27-

II - التقارير

119. le soutien de l'état au développement humain en Algérie ; rétrospective et des état des lieux 1999-2003 .Ministre des finances .DGB . Algérie , 38-
120. Ministère des finances rapport de présentation du projet de la loi de finance pour 2008.

III - المراجع الإلكترونية

121. Apublic expenditure review: report n°36270,vol1,2007 , World bank regional economic prospect , 2010,world bank [en line] sur : <http://www.siteresource.worldbank.org> , 06-24
122. Bilan des réalisations économiques et sociales de la période 1999-2009 portail du premier ministre ,[en line] sur : [http:// www.cg.gov.dz](http://www.cg.gov.dz) ,06-
123. la lettre de la DGI lépagne at la fiscalité n° 36 , Novembre 2008,[en line] sur : <http://www.impots-dz.org> , 32-
124. la lettre de la DGI pour suite de la réalisation du programme de relance économique n°37 janvier2009 ,[en line] sur : <http://www.impots-dz.org> , 13-
125. Ministère des finances/DGPP, variation de l'indice des prix a la consommation, direction du recueil des informations ,[en line] sur: <http://www.dgpp.mf.gov.dz> ,01-01

126. Note sur le programme complémentaire de soutien à la croissance (PCSC) et la loi de finance complémentaire pour 2005 , REF n° 18051/MF/DGEP .Ministre des finances Alger ,[en line] sur: <http://www.imf.org> , 05- 04-
127. Production de la notion selon l'activité et le secteur juridique,[en line] sur: <http://www.ons.dz> , 01
128. Population et emploi ministère des finances/DGPP, direction du recueil des informations ,[en line] sur: <http://www.dgpp.mf.gov.dz> , 01-01-01
129. Programme de soutien a la relance économique a court et moyen termes 2001/2004 , Rapport de consulat d'Algérie a montreal (en line) disponible sur : [http://www.consulatalgeriemontreal.com/src/formulaires économie/programme-soutien.alarelance](http://www.consulatalgeriemontreal.com/src/formulaires%20économie/programme-soutien.alarelance) .,2-20-30-30-30-
130. Programme de soutien a la relance économique a long et moyen terme 2001/2004 . Gouvernement algérien .annexe (A),[en line] sur: <http://www.premier-minister.gov.dz> , 3-14-15-
131. Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2005,[en line] sur: [http:// www.bankofalgeria.dz](http://www.bankofalgeria.dz) , 01 -147 -174- 175
132. Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2008 , [en line] sur: <http://www.bankofalgeria.dz> , 03-48 -147 -148
133. valeurs ajoutées brutes , production de la notion selon l'activité et le secteur juridique ,[en line] sur: <http://www.ons.dz> , 01

ثالثا : الأعمال الشخصية

134. من إعداد الطالب .

135. من إعداد الطالب اعتمادا على قوانين المالية الأساسية و التكميلية لفترة الدراسة .

136. من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول السابق .